



جامعة جلالى لىابس سيدى بلعباس
كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير
أطروحة دكتوراه فى علوم التسيير
نظام : LMD



تخصص : إقتصاد المنظمات

بعنوان:

أثر الحوكمة على جودة القوائم المالية
دراسة حالة
- المؤسسة الجزائرية -

تحت إشراف أ.د. عمراني عبد النور

من إعداد الطالب : بلهادي عبد الصمد
قمار

أعضاء لجنة المناقشة

رئيسا	جامعة سيدى بلعباس	أستاذ التعليم العالى	أ.د بورحلة علال
مشرفا	جامعة سيدى بلعباس	أستاذ التعليم العالى	أ.د عمراني عبد النور
ممتحنا	جامعة تلمسان	أستاذ التعليم العالى	أ.د كرزابى عبد اللطيف
ممتحنا	جامعة خميس مليانة	أستاذ محاضر . أ	د.حميدوش محمد
ممتحنا	جامعة معسكر	أستاذ محاضر . أ	د.غريسي العربي
ممتحنا	جامعة سيدى بلعباس	أستاذ محاضر . أ	د.يحياوي سليمان

السنة الجامعية: 2017 - 2018

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَلِئَلَّامُؤْمِنِي إِتَّقُوا رَبَّ لَعَلَّ يُؤْتِيهِمْ مَخْرَجًا وَمَأْوَاكُمُ الْمَسْجِدُ الَّذِي كُنْتُمْ تُخْرِجُونَ مِنَ الْمَسْجِدِ وَرَبُّكُمْ يُرْسِلُ الرِّيحَ وَهُبْلًا لِيَأْتِيَنَّكُمْ سَحَابًا مَوْبِقًا فَاسْتَلْقُوا حَيْثُ تُرْسِلُ

الآية رقم 80 سورة الإسراء القرآن الكريم

إهداء

أهدي ثمرة عملي هذا إلى روح والدي الطاهرة رحمه الله وأسكنه فسيح جنانه، إلى والدي الكريمة حفظها الله لي ذخرا و إلى ابنتي قرة عيني وكل الإخوة والأخوات وزوجتي وأم ابنتي .

شكر و عرفان

لم تكن هذه الدراسة و هذا العمل لير النور لولا إهتمام ورعاية و صبر الأستاذ الكريم عمراني عبد النور قمار الذي أشرف على هذه الرسالة و ما قدمه من نصائح وإرشادات كما أتقدم بالشكر و العرفان للأستاذ الكريم بورحلة علال لما قدمه لنا من دعم مادي و معنوي على مستوى مخبر تسيير المؤسسات الذي يشرف على إدارته و كذا كل فرقة البحث التابعة له و إلى الأستاذ الفاضل الزين عبد المجيد و إلى جميع أعضاء لجنة المناقشة لتفضلهم بقبول مناقشة هذه الأطروحة.

كما أجد نفسي شاهدا على أسماء كلها أهلا للشكر والتقدير و الإحترام و أخص بالذكر الأستاذان الفاضلان أوانان بومدين، حميدوش أمحمد. و لا يسعني إلى أن أتقدم بالشكر الجزيل لزملائي في الدفعة و الذين ساهموا بقسط كبير في إخراج هذا العمل و على رأسهم صديقي نور الدين بن قراش وزميلتي الكريمة حفاظ زحل و إلى باقي كل زملاء و الأصدقاء ع. بلهادي

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى استكشاف مدى ممارسة مسيري المؤسسات الجزائرية المدرجة في البورصة والغير المدرجة لإدارة الأرباح في قوائمهم المالية المعلن عنها وفحص تأثيرات التعاقدية والسياسية التي تربط المؤسسة مع الأطراف ذات الصلة وذلك وفقا للنظرية الايجابية للمحاسبة ومن أجل تحقيق أهداف هذه الدراسة تم جمع التقارير والقوائم المالية ل 42 شركة خلال الفترة الزمنية الممتدة من (2011-2015) تم اختيارها حسب أسلوب العينة الملائمة . ولتقدير نماذج الدراسة تم استخدام اختبار الانحدار اللوجستي (régression logistique) وذلك لكونه النموذج القياسي الأكثر ملاءمة له ذا النوع من الدراسة وحيث تم إستعمال **المستحقات الإختيارية** كمعبر عن مدى جودة القوائم المالية وقد أشارت نتائج الدراسة إلى أن المؤسسات الجزائرية قد قامت بممارسة إدارة الأرباح خلال مختلف سنوات الدراسة .


الكلمات المفتاحية : إدارة الأرباح، القوائم المالية، النظرية الإيجابية للمحاسبة، IFRS ، الانحدار اللوجستي .

Résumé:

Cette étude vise à explorer l'étendue de la pratique de la gestion de résultat et son impact sur la qualité des états financiers émis par les entreprises Algériennes cotées et non cotées en bourse d'Alger; et tester l'impact de la théorie positive de la comptabilité sur les pratiques de gestion des bénéfices.

Pour la partie pratique de cette étude; la relation a été estimée et examinée par le test de régression logistique (RL) . Pour atteindre les objectifs de cette étude les rapports et les états financiers de 42 entreprises de divers secteurs d'activité ont été recueillies par la méthode d'échantillon de convenance pour la période allant (2011-2015) , le proxy de mesure utiliser est les **Accruals discrétionnaires** . Les résultats de l'étude indiquent que les entreprises Algériennes ont pratiqué la gestion des bénéfices au cours des différentes années d'études.

Mots clés: Gestion de résultat, états financiers, théorie positive de la comptabilité, système IFRS, régression logistique .



فهرس المحتويات

I.....	الإهداء
II.....	شكر و تقدير
III.....	قائمة المحتويات
IV.....	قائمة الجداول
V.....	قائمة الأشكال
VI.....	قائمة المصطلحات والرموز
VII.....	جدول الملاحق
1.....	المقدمة العامة
2.....	تمهيد
2.....	إشكالية الدراسة
3.....	الأسئلة الفرعية لإشكالية الدراسة
3.....	فرضيات الدراسة
3.....	أهمية الدراسة
4.....	أهداف الدراسة
4.....	حدود الدراسة
5.....	الدراسات السابقة
27.....	الفصل الأول : الإطار النظري لحوكمة المنظمات
28.....	تمهيد
28.....	المبحث الأول : نشأة وتطور مفهوم الحوكمة
29.....	المطلب الأول: ماهي حوكمة المنظمات وتعريفها
29.....	الفرع الأول : التعاريف المنبثقة عن البحوث الأكاديمية
31.....	الفرع الثاني: التعاريف المنبثقة عن المنظمات الدولية
32 ...	أولاً: حوكمة المنشآت وفق منظمة المواصفات الدولية أيزو (ISO) 26000
34	ثانياً: الحوكمة وفق منظمة التعاون الإقتصادي و التنمية OCDE
35.....	الفرع الثالث : التعاريف المنبثقة عن تقارير اللجان الحكومية
36.....	تقارير الحوكمة في الدول الأنجلوساكسونية
37.....	المبحث الثاني: النظريات المؤسسة لحوكمة المنظمات

37.....	المطلب الأول : نظرية حقوق الملكية
37.....	الفرع الاول : الاطار النظري لحقوق الملكية
39.....	الفرع الثاني جذور مفهوم حقوق الملكية :
42.....	الفرع الثالث: فرضيات نظرية حقوق الملكية
43.....	الفرع الرابع: تصنيف الملكية وفقا لحقوق الملكية
44.....	المطلب الثاني : نظرية الوكالة
44.	الفرع الاول: خصائص علاقة الوكالة و فرضيات نظرية الوكالة.....
المطلب الثالث : النظرية الايجابية للمحاسبة46	
49	الفرع الأول: الطابع العلمي لنظرية المحاسبة الإيجابية
52	الفرع الثاني: أسس التنظير لنظرية المحاسبة الإيجابية
52	أولا : نظرية الوكالة
54	ثانيا : نظرية متخذي القرارات
54	ثالثا: نظرية اقتصاديات المعلومات
55	الفرع الثالث: عناصر قوة نظرية الإيجابية المحاسبية
55	أولا : عنصر المقدرة التنبؤية
55	ثانيا : عنصر القابلية للاختبار التجريبي
55	ثالثا: عنصر القدرة على الإقناع
56	الفرع الرابع : النظرية الإيجابية للمحاسبة و تفسيرها لدوافع الإدارة نحو الاختيار بين بدائل السياسات المحاسبية
58	الفرع الخامس: النظرية الإيجابية للمحاسبة و تفسيرها لدوافع الإدارة لممارسة إدارة الأرباح
59	1. خطط المكافآت و الحوافز الإدارية
60	2. الاتفاقات التعاقدية و شروط المديونية
61	3. توقعات و الحوافز المرتبطة بسوق رأس المال
62	4. نظرية الرسالة الضمنية
63	5. التدخلات التنظيمية و القضايا المحتملة
64	6. الضرائب
66	المبحث الثالث : نماذج حوكمة المنشآت

67	المطلب الأول : النموذج الخارجي لحوكمة المؤسسات (النموذج الأنجلوساكسوني)
67	الفرع الأول : خصائص النموذج الخارجي للحوكمة
69	الفرع الثاني : مبادئ حوكمة الشركات في النموذج الخارجي للحوكمة
69	أولا : في المملكة المتحدة
70	ثانيا: في الولايات المتحدة الأمريكية
71	الفرع الثالث : إيجابيات النموذج الخارجي لحوكمة المؤسسات
71	الفرع الرابع : سلبيات النموذج الخارجي لحوكمة المؤسسات
73	المطلب الثاني : النموذج الداخلي للحوكمة (الألماني-الياباني)
73	الفرع الأول: طبيعة و خصائص النموذج الداخلي لحوكمة المؤسسات
74	الفرع الثاني : إيجابيات و سلبيات النموذج الداخلي للحوكمة
76	المطلب الثالث : عناصر التفرقة بين نماذج حوكمة المؤسسات
	المبحث الرابع : حوكمة المؤسسات في الجزائر
78	المطلب الأول :الأساس التشريعي والتنظيمي لحوكمة المؤسسات في الجزائر ر
78	الفرع الأول: القانون التجاري الجزائري
98	الفرع الثاني: ميثاق الحكم الراشد للمؤسسات الجزائرية
	خلاصة الفصل الاول
103	الفصل الثاني: جودة القوائم المالية تعاريف وخصائص
104	المبحث الأول: اسهام النظرية المحاسبية في جودة القوائم المالية
104	المطلب الأول: تعريف المحاسبة , خصائصها ومراحل التطورها
104	1. تعريف المحاسبة
104	2. خصائص المحاسبة
105	3. مراحل تطور المحاسبة :
105	أولا : أكاديميا

105	تكوين الجانب الفني في المحاسبة
106	ثانيا : مهنيا وأكاديميا
107	4. ظهور المحاسبة الإدارية
108	5. المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية
109	المطلب الثاني : أهم التيارات والمدارس المحاسبية
109	الفرع الأول: مدرسة محاسبة التكلفة التاريخية
110	1. مزايا استخدام مبدأ التكلفة التاريخية
111	2. عيوب مبدأ التكلفة التاريخية
112	الفرع الثاني: مدرسة محاسبة القيمة العادلة
113	1. مفهوم القيمة العادلة
115	2. أهمية القياس المحاسبي بالقيمة العادلة
116	3. مقومات القيمة العادلة
117	4. الانتقادات الموجهة لمحاسبة القيمة العادلة
118	المطلب الثالث: التطور التاريخي للمحاسبة الدولية
120	المطلب الرابع : :المعايير المحاسبية الدولية
	الفرع الأول: ماهية (مفهوم)معايير المحاسبة الدولية و أهميتها
120	1. تعريف المعيار
121	2. مفهوم المعايير الدولية للمحاسبة
122	3. تباين المعايير المحاسبية بين الدول

122	الفرع الثاني: مداخل إصدار المعايير المحاسبية
126	الفرع الثالث: التمييز بين التوحيد والتوافق
126	الفرع الرابع : نقد المعايير الدولية
127	الفرع الخامس: معوقات التوافق المحاسبي الدولي
134	الفرع السادس: معايير الإبلاغ المالي الدولية (IFRS) لإعداد التقارير المالية
134	المطلب الخامس: الإطار النظري للإفصاح عن المعلومات المحاسبية
136	أولا: تعريف الإفصاح
137	المبحث الثاني: القوائم المالية تعاريف و خصائص
138	المطلب الأول: ماهية القوائم المالية
138	1. طبيعة القوائم المالية
147	2. أسباب الاختلافات في أساليب إعداد القوائم المالية
148	المطلب الثاني: الاعتبارات العامة في إعداد القوائم المالية
149	1. العرض العادل والالتزام بتطبيق المعايير المحاسبية
149	2. اختيار وتطبيق السياسات المحاسبية
149	3. المحاسبة على أساس الاستحقاق
151	المطلب الثالث: السياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد القوائم المالية

153	1. مفهوم السياسات المحاسبية والطرق المحاسبية م
154	السياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية
155	2. آلية استخدام السياسات أو الطرق المحاسبية في إعداد القوائم المالية
156	3. الإفصاح عن السياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد القوائم المالية
157	المطلب الرابع: الإطار المفاهيمي لإعداد وعرض القوائم المالية
157	الفرع الأول: ماهية الإطار المفاهيمي لإعداد القوائم المالية
157	الفرع الثاني: الحاجة إلى إطار مفاهيمي لإعداد القوائم المالية
160	الفرع الثالث: أهداف واستخدامات القوائم المالية وفق الإطار المفاهيمي
160	1. أهداف القوائم المالية
162	2. مستخدمى القوائم المالية واحتياجاتهم من المعلومات
165	1. الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية
168	2. القوائم المالية كأداة للاتصال
169	3. قدرة الإدارة في التأثير على محتوى القوائم المالية
175	المبحث الثالث النظام المحاسبي المالي
175	المطلب الأول: الإطار النظري للنظام المحاسبي المالي
175	الفرع الأول: ماهية النظام المحاسبي المالي
175	أولاً: تعريف النظام المحاسبي
176	ثانياً: أهمية النظام المحاسبي المالي
177	الفرع الثاني: المبادئ المحاسبية الأساسية للنظام المحاسبي المالي
179	الفرع الثالث: أهداف النظام المحاسبي المالي SCF و مميزاته
179	أولاً: أهداف النظام المحاسبي المالي

180	ثانيا: مميزات النظام المحاسبي المالي
181	المطلب الثاني : الإطار القانوني للنظام المحاسبي المالي
181	القانون رقم 07/11 بتاريخ 25/11/2007 المتضمن النظام المحاسبي المالي
187	المطلب الثالث: واقع تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الجزائرية
187	أولا: واقع البيئة المؤسساتية الجزائرية
188	ثانيا:متطلبات تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الجزائرية
	المطلب الرابع: عوائق و تحديات تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الجزائرية190
	الفرع الأول: عوائق تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الجزائرية 190
192	الفرع الثاني:تحديات تطبيق النظام المحاسبي المالي
194	خلاصة الفصل
193	الفصل الثالث قياس جودة القوائم المالية عن طريق دراسة قياسية
193.....	تمهيد.....
193.....	منهجية الدراسة
193.....	نموذج الدرا.....
193.....	متغيرات الدراس.....
194.....	مجتمع عينة الدراسة
195.....	مصادر تجميع البيانات.....
196.....	المبحث الأول : نماذج قياس إدارة الأرب.....
196.....	المطلب الأول : النماذج التي تستعمل الإنحدار.....
196.....	الفرع الأول : نموذج أثر المستحقات على الصناعة
197.....	الفرع الثاني : نماذج أثر المستحقات الكلية.....
197.....	نموذج HEALY سنة 1985.....

198.....	نموذج De Angelo سنة 1986.....
200.....	نموذج Jones سنة 1991.....
201.....	نموذج Jones المعدل سنة 1995.....
202.....	نموذج Ress et al سنة 1996.....
203.....	نموذج khotari et al سنة 2005.....
205.....	نموذج raman et shahrur سنة 2008.....
206	ثانيا: منهج قائمة التدفقات النقدية
211	المطلب الثاني : النماذج التي لا تستعمل الإنحدار.....
211.....	نموذج قانون benford law.....
215.....	نموذج الشبكة العصبية الاصطناعية.....
215.....	تعريف الشبكة الاصطناعية العصبية.....
215.....	مكونات النموذج الرياضي للشبكة.....
218.....	تطبيقات الشبكة العصبية في المالية و علوم التسيير.....
220.....	إدارة الأرباح في المؤسسات الجزائرية.....
221	النموذج المستخدم لإدارة الأرباح.....
221	أولا: حساب المستحقات الكلية
222	حساب المستحقات الكلية عن طريق منهج الميزانية العامة
222.....	تقدير معالم النموذج.....
224	حساب المستحقات الغير الإختيارية.....
224	حساب المستحقات الإختيارية.....
224.....	تقرير مدى ممارسة إدارة الأرباح لمؤسسات العينة.....
239	ثالثا: قياس علاقة الارتباط ما بين المتغيرات
239	الارتباط بيرسون
240	Wald
	إختبار
245	الانحدار اللوجستي

246	فرضيات التحليل اللوجستي
271.....	خاتمة الفصل الثالث
273.....	الخاتمة العامة

AAA

لجمعية الأمريكية للمحاسبة

275.....	قائمة المراجع
295.....	الملاحق

AIC	مؤتمرات المحاسبة الأمريكية
AICPA	مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي
APB	هيئة المبادئ المحاسبية
ASC	لجنة معايير المحاسبة الدولية
CAPA	مؤتمرات الاتحاد الإقليمي لمحاسبى آسيا و المحيط الهادي
CARE	جمعية حلقة العمل والتفكير حول المؤسسة
FAF	إتحاد المحللين الماليين
FAI	معهد المديرين الماليين
FASB	المجلس الاستشاري لمعايير المحاسبة المالية الأمريكية
GAAP	Generally Accepted Accounting principle
GOAL	ميثاق الحكم الراشد للمؤسسة في الجزائر
IAS	معايير المحاسبة الدولية
IASB	مجلس معايير المحاسبة الدولي
IASC	لجنة معايير المحاسبة الدولية
IFAC	لجنة الاتحاد الدولي للمحاسبين
IFC	مؤسسة التمويل الدولية
IFRS	المعايير المحاسبية الدولية
IIA	معهد المدققين الداخليين

ISO	منظمة المواصفات الدولية
OECD	منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية
SCF	النظام المحاسبي المالي
SEC	لجنة بورصة الأوراق المالية
SGDD	النظام العام لنشر المعطيات لصندوق النقد الدولي
UEC	مؤتمرات الاتحاد الأوروبي للخبراء الاقتصاديين و الماليين
UNDP	البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة
UNE	لجنة الأمم المتحدة عبر الدول



المقدمة العامة

لقد تزايد إهتمام الفكر المحاسبي المهني و الأكاديمي بالمحاسبة و العوامل المؤثرة فيها و خاصة فيما يتعلق بالقوائم المالية حيث تعتبر الوسيلة التي بموجبها يتم إبلاغ الأطراف الداخلية و الخارجية بالحصيلة الظرفية لنشاط المنشأة والمعبر عنها بأرقام محاسبية ذات دلالة، و يتحدد الغرض الأساسي من القوائم المالية كمصدر لإتخاذ قرارات الإستثمار والإقراض من قبل الجهات ذات العلاقة و تكمن الإشكالية المحورية في المعلومة المالية المنشورة من قبل الإدارة بإنها يتم إعدادها و هندستها من المسيرين مما يطرح إشكالية مدى سلامة و موثوقية هذه البيانات إذ تسعى المنشآت إلى إظهار أفضل صورة لمركزها المالي و ذلك بهدف إقناع المستثمرين و الدائنين على مدى إستغلالها بشكل أنجع للأصول الموكلة بتسييرها من جهة و التعبير عن صلابتها المالية و الإقتصادية و السوقية و ذلك لإرسال إشارة ضمنية للسوق المالي و ذلك لتحقيق التميز والجاذبية الاستثمارية و لتحقيق عوائد مالية و إقتصادية عالية المستوى ، وتقليل مخاطر الاستثمار في البورصات والأسواق المالية من خلال إتباع جميع أساليب إدارة المخاطر وإدارة رؤوس الأموال، وتوفير جميع المعلومات المطلوبة عن الشراكة للمساهمين في الموعد والشكل المناسبين.

إن سعي الجزائر إلى تبني إقتصاد السوق كنموذج إقتصادي للتنمية و عملها على مسايرة قوانينها و أنظمتها في هذا الإتجاه تطلب منها مراجعة نظامها المحاسبي الذي لم يعد يواكب توجهها الإقتصادي الجديد و بالتالي أصبح من الضرورة التخلي عن المخطط المحاسبي الوطني PCN الذي أصبح لا يف بالتطلعات الجديدة حيث تبنت المعايير المحاسبية الدولية IFRS على غرار أغلبية دول العالم التي فاقت 114 دولة¹ و هذا لإعداد قوائمها المالية و المتمثل في النظام المحاسبي المالي المستوحى من المعيار الدولي.

¹ Hela Turki, Senda Wali, Younes Boujelbène, "Adoption obligatoire des IFRS et asymétrie d'information dans le contexte français : effet modérateur de l'endettement", la revue Gestion et organisation N° 9 (2017) pages: 63 – 78 Tunisie.

و بما أن لكل دولة نظام محاسبة خاص بها يعكس و يلائم بيئتها و توجهاتها السياسية، القانونية، الإجتماعية، الإقتصادية، الثقافية و التاريخية فإن النظام المحاسبي المالي حاول أن يوفق بين هذه الإعتبارات من حيث ضرورة إندماج إقتصاد البلاد و تفتحه على الإقتصاد العالمي و تفتحه على الإنعزال و هذا تحت ضغط عولمة الإقتصاد و المعاملات المالية و حركية رأس المال و الحاجة إلى جذب الإستثمارات الأجنبية و ذلك بتوفير بيانات مالية و محاسبية موثوقة، مفهومة، متسقة و قابلة للمقارنة. و عدم الإنسحاق إلى الرأسمالية المالية التي كانت وراء الأزمات المالية و إنهيار العديد من المؤسسات حيث راع النظام المحاسبي المالي ضرورة التقيد بالمبادئ المحاسبية التي من شأنها الحفاظ على أصول المستثمرين كعدم إنقيادها وراء مفهوم القيمة العادلة و تبنيتها القيمة التاريخية في التقييم المحاسبي للأصول الثابتة و المتداولة.

و في هذا السياق تندرج دراستنا التي قد تم تناولها في العديد من الدراسات الأجنبية حيث قاست المعلومة المحاسبية و أثرها على مختلف المتعاملين الإقتصاديين إلا انه نلاحظ ندرة في البحوث التي عالجت المؤسسات الجزائرية . و يجب التذكير بأن بحثنا هذا يندرج في بيئة إقتصادية جديدة تعرفها الجزائر و المتمثلة في الإنتقال من الإقتصاد الموجه إلى إقتصاد السوق الذي لم تتضح ملامحه بعد و سوف تسمح دراستنا هذه بتعميق معرفتنا و فهمنا لسلوك المؤسسات الجزائرية من حيث إنتاج المعلومة المحاسبية المنشورة في تقاريرها المالية في ظل النظام المحاسبي المالي الجديد و هدفنا هو قياس نوعية المعلومة المحاسبية و مدى تأثير النظرية الإيجابية للمحاسبة على سلوكيات الإدارة.

الإشكالية:

إن مساعي الحوكمة هو بناء الثقة و ترسيخها لدى المتعاملين من مستثمرين و مساهمين إزاء إدارة الشركات و تقليص حالة عدم تناظر المعلومات بين الأطراف ذات الصلة و ذلك لما يسببه عدم دقة البيانات و المعلومات المحاسبية و قلة الشفافية و عدم المساءلة في التقارير المالية، من إفلاس للشركات و انهيارات اقتصادية و أظهرت التجارب أن الإفصاح المحاسبي و جودة المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية أداة قوية

للتأكد من سلوك المنشآت ومدى سهرها على حماية حقوق المستثمرين و قدرتهم على التنبؤ بمردودها وقدراتها .

إلا انه تبث في العديد من الحالات أن المسيرين و من خلال إدارة الأرباح التي تعتبر من أهم المداخل التي عن طريقها تقوم الإدارة بتوجيه النتائج المحاسبية وفق أهداف محددة مسبقا، الغرض منها خدمة مصلحة طرف معين على حساب الأطراف الأخرى ذات الصلة،² و اعتمادا على النظرية الايجابية للمحاسبة والتي تعتبر القوائم المالية في قلب العملية التعاقدية التي تحيط بالمنشأة ، حيث أنه على أساسها تقوم النظرية بتفسير وتحليل والتنبؤ بسلوك منتجي ومستعملي المعلومة المحاسبية، ومن خلال هذا الطرح يمكن إسقاط ذلك على المؤسسة الجزائرية ودراسة إلى أي مدى يمكن الارتكاز على هذه النظرية في دراسة سلوك المسيرين الجزائريين في إعداد القوائم المالية لمنشآت القائمين على تسييرها وذلك بعد تبني الجزائر للنظام المحاسبي المالي (Scf) الذي يعتبر طفرة و تحولا جذريا في مجال المحاسبة .

وبناء على الإشكالية المطروحة ، نضع التساؤل الرئيسي الآتي:

بناء على النظرية الايجابية للمحاسبة ما مدى تأثير حوكمة المؤسسات على جودة القوائم المالية بالمؤسسات الجزائرية في ظل النظام المحاسبي المالي SCF المستوحى من المعايير الدولية IAS/IFRS ؟

وينبثق عن التساؤل الرئيسي التساؤلات الفرعية الآتية:

- ✓ هل تؤثر طبيعة ملكية المنشأة على جودة القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي المستوحى من المعايير الدولية IAS/IFRS ؟
- ✓ هل تؤثر نسبة مديونية المنشأة على جودة القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي المستوحى من المعايير الدولية IAS/IFRS ؟

² La théorie positive de la comptabilité considère ainsi les états financiers comme partie intégrante du processus contractuel autour de l'entreprise. Ainsi, l'objectif de la comptabilité financière permet donc de faciliter l'établissement et le suivi des contrats en diminuant les coûts d'agence liés au processus contractuel et donc au contrôle des autres parties prenantes (Walkers, 1989; Fama, 1983).

✓ هل يؤثر حجم المنشأة على جودة القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي المستوحى من المعايير الدولية IAS/IFRS ؟

وللإجابة على التساؤل المطروح ، نقترح الفرضية الرئيسية الآتية:

تؤثر كل من طبيعة الملكية ، نسبة مديونية وحجم المنشأة في ظل النظام المحاسبي المالي على جودة قوائم المالية من خلال التأثير على المسيرين و دفعهم إلى ممارسة إدارة الأرباح بالمؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

ويمكن تفريع الفرضية الرئيسية إلى الفرضيات الفرعية الآتية:

الفرضية الفرعية الأولى:

✓ يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لطبيعة ملكية المنشأة في ظل النظام المحاسبي المالي على جودة القوائم المالية بالمؤسسات الجزائرية محل الدراسة.

الفرضية الفرعية الثانية:

✓ يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة مديونية المنشأة في ظل النظام المحاسبي المالي على جودة القوائم المالية بالمؤسسات الجزائرية .

الفرضية الفرعية الثالثة:

✓ يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لحجم المنشأة في ظل النظام المحاسبي المالي على جودة القوائم المالية بالمؤسسات الجزائرية.

أهمية الدراسة:

تتبع أهمية البحث من مكانة القوائم المالية في حوكمة المنشآت، وهذا للدور المركزي للمعلومة المالية والمحاسبية للأطراف ذات العلاقة بالمنشأة من مستثمرين دائمين، مسيرين، جمهور، وجهات حكومية...

ويستمد هذا البحث كذلك أهميته من خلال السياق الاقتصادي والاجتماعي للمنشأة الجزائرية والتي أصبحت ملزمة بإعداد وتقديم قوائم مالية ذات مصداقية وموثوقية، وهذا

نظرا لانفتاح الاقتصاد الجزائري و تبنيه لاقتصاد السوق وتطلعاته لمسايرة متطلبات المعايير المحاسبية الدولية المتعلقة بجودة المعلومات المحاسبية، والتي تكشف عنها المنشآت الاقتصادية الجزائرية في قوائمها المالية في إطار مبادئ الحوكمة التي تركز على حق جميع أطراف ذات الصلة أن يطلعوا على نشاط المنشأة وقدرتها على البقاء والاستمرار وواقعها الاقتصادي و تعزيز ثقتهم بها من خلال جودة الإفصاح المحاسبي وهذا سعيا لتقليص حالة عدم تناظر المعلومات التي تمكنهم من بناء قراراتهم على أساس موثوق .

الأهمية العلمية للدراسة: تتمثل الأهمية العلمية لهذه الدراسة في ضرورة مواكبة البحث العلمي للمتغيرات المستجدة التي من شأنها التأثير على الأداء المالي للمنشأة وقياسه والإفصاح عنه وذلك للمساهمة في حل العديد من المشاكل ذات الصلة.
منهجية الدراسة و أدواتها:

رغبة في بلوغ تطلعات الدراسة، تمت الإستعانة بالمناهج المعتمدة في الدراسات الاقتصادية و المالية ، حسب الحاجة حيث إعتدنا على المنهج المسحي الوصفي حيث يتم التطرق إلى التطور التاريخي للمحاسبة و إصدار المعلومة المالية و المحاسبية و كذلك عند إستعراض التطور التاريخي و المفاهيمي لحوكمة الشركات و اعتمدنا على منهج دراسة الحالة في الشق التطبيقي للدراسة و الذي يتعلق بالمؤسسات الجزائرية فيما يخص جودة المعلومة المحاسبية و مدى ممارستها لإدارة الأرباح، مستعينين ببعض الأدوات المنهجية كإحصاءات و النصوص التشريعية و التنظيمية حيث تم إستخدام الأسلوب المكتبي لبناء الإطار النظري و مراجعة الدراسات السابقة للموضوع لإيجاد نظرة شاملة عن الدراسة ، كما اعتمد الباحث في الدراسة الميدانية على البرامج المعلوماتية المختلفة تمثلت في حزم spss 20.0 و كذا ms. excel

حدود الدراسة:

لهذه الدراسة مجموعة من الحدود و أهمها الحدود المنهجية و التي تعود بالأساس إلى طبيعة الدراسة التي يتطلب إنجازها المعلومة المحاسبية الدقيقة التي يتعذر الوصول إليها في أغلب الأحيان و لقد سجل الطالب قصور كبير في توفير هذا النوع من المعلومات على مستوى هيئات حكومية و خاصة القوائم المالية و بالتحديد قائمة التدفق النقدي أما

2011 فيما يتعلق بالحدود الزمانية فلقد إقتصرت الدراسة على خمس سنوات إمتدت من إلى 2015 و هي السنوات التي تمكن فيها الباحث من تجميع البيانات الضرورية لغرض الدراسة، كما تم الإقتصار على 42 مؤسسة فقط رغم أن طبيعة الدراسة و مضمونها الأساسي إدارة الأرباح يتطلب عينة أكبر بكثير و ذلك لمنح دقة أكبر للنتائج المتحصل عليها.

أهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى :

- إيجاد حلقة وصل بين الفكر المحاسبي (نظرية الايجابية للمحاسبة) والواقع العملي للممارسة المهنية في المنشآت الاقتصادية الجزائرية.
- إيضاح حدود وطبيعة المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية المنشورة من قبل المنشآت الاقتصادية الجزائرية
- إبراز واقع الحوكمة في الجزائر
- قياس مدى العلاقة المتداخلة بين بعض عناصر الحوكمة وجودة القوائم المالية من خلال مدى ممارسة إدارة الأرباح.

الدراسات السابقة:

5الدراسات السابقة

دراسة mustapha urgurlu and serafettin sevim,2015 تحت عنوان

artificial neural net work methodology in fraud rish prediction on financial statements

نظرا لعدم تناظر المعلومات asymetrie d'information ما بين البنوك و الشركات فإن هذه الدراسة تناولت المخاطر التي تواجهها البنوك عند إقراض الشركات و ضرورة التحقق من موثوقية و صدق المعلومات المحاسبية التي تحتويها القوائم المالية، حيث إتخذت الدراسة عينة من 289 شركة سنة 2007 و متخذة من الشبكة العصبية الإصطناعية كنموذج للكشف عن التحايل حيث أضفت الدراسة على نسبة 90% من قدرة هذا النموذج على الكشف على إدارة الأرباح.

دراسة mohammad namaz and mohammad sadeghzadar, 2015 تحت

عنوان

detecting earning management via statistical and neural net work techniques

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى فعالية كل من النموذج المبني على الإنذار الخطي و نموذج الشبكة العصبية الإصطناعية في التنبؤ بإدارة الأرباح على 94 شركة مدمجة ببورصة طهران للأوراق المالية وذلك في فترة 2003-2011 و أستخلص أنه من الأفضل إستعمال الشبكة العصبية الإصطناعية كنموذج للكشف عن إدارة الأرباح بدل نموذج الإنذار

دراسة hossein etemadi and hiva rastegar moghadam, 2014 تحت عنوان

the competition between regression and artificial neural net work models in earning management prediction

تناولت هذه الدراسة التنافس الموجود ما بين كلتا النموذجين لدى الأدب المالي و المحاسبي و قامت بمقارنتهما على عينة من 107 شركة مدرجة ببورصة طهران ما بين 2010-2012 و أستنتج بأن نموذج الشبكة العصبية الإصطناعية هو الأقوى مقارنة بنموذج الإنذار.

دراسة hamid reza ranjbar andal, 2013 تحت عنوان

evaluating differences in institutionnal oeernership and earning management using neural networks

تناولت الدراسة أثر هيكل الملكية على إدارة الأرباح على عينة مكونة من 101 شركة مدرجة ببورصة طهران ما بين فترة 2006-2011 حيث إختبر الباحثون كلاً لها النموذجين الإندار الخطي

(نموذج جونز للمستحقات الإختيارية) و الشبكة العصبية الإصطناعية وهذا لحساب إدارة الأرباح لدى الشركات موضوع الدراسة و إستخلص الباحثون بأن نموذج الشبكة العصبية الإصطناعية أدق و أحسن للكشف عن إدارة الأرباح.

-دراسة mohamed sarcham and mehdi eftekhari , 2012 تحت عنوان

using artificial neural networks for forecasting per share earing

باستعمالهم لنوعين من نموذج الشبكة العصبية أحدهما شبكة عصبية إصطناعية و أخرى شبكة عصبية جينية genitique وهذا باستعمال الخوارزميات algorithme و هذا لدراسة توقع مردودية الأسهم على عينة من 61 شركة على فترة 07 سنوات مستعملين 09 متغيرات من 08 كمدخلات input وواحدة مخرجة output

دراسة apredzam تحت عنوان : earning management detection modeling : a methodological review

قام الباحثون في هذه الدراسة بمواجهة منهجية للدراسات التي تناولت إدارة الأرباح في فترة 1945-2012 حيث تبين بأن البحوث الحالية تميل إلى النماذج الحديثة.

دراسة henrik hoglund , 2010 بعنوان detecting earning management using neural networks

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى قدرة نموذج الشبكة العصبية الإصطناعية إكتشاف إدارة الأرباح و استطاعته تقييم المستحقات الإختيارية و المستحقات الغير إختيارية وهذا بمقارنته

مع نموذج الإنحذار الخطي وكانت العينة مكونة من 110 شركة فنلندية و ذلك لسنة 2005-2007 و توصل بأن الحاجة إلى نماذج بديلة أصبحت أكثر من ضرورية حيث أن النماذج التقليدية هي نماذج خطية و أن عملية تراكم المستحقات ليست خطية وأن نموذج الشبكات العصبية الإصطناعية بأنواعه الثلاثة يعتبر أكثر ملائمة لتفكيك المستحقات إلى مستحقات إختيارية و غير إختيارية.

-دراسة jeffreyl callen et al, 1996 تحت عنوان

neural network forecasting of quarterly accounting aeringing

296 إستعمل الباحثون الشبكة العصبية الإصطناعية لإدارة الأرباح على عينة مكونة من شركة مدرجة ببورصة نيويورك.... حيث خلصت الدراسة بأن إستعمال الشبكة العصبية الإصطناعية بدل السلاسل الزمنية الخطية لقياس إدارة الأرباح تؤدي إلى تقليص نسبة الخطأ في النتائج المتحصل عليها و هذا يؤكد تخمين كل من chatfield and hill

Erickson et al , 2006³ دراسة

Is There a Link between Executive Equity Incentives and Accounting Fraud?

هل توجد علاقة بين حوافز التنفيذيين بالمنشأة والغش المحاسبي بقوائمها؟

استهدفت الدراسة اختبار العلاقة بين هيكل حوافز الإدارة (السلطة التنفيذية بالمنشأة) وحالات الغش المحاسبي بالقوائم المالية، خاصة بعد تعدد حالات الغش المحاسبي بالقوائم المالية للشركات الأمريكية في الآونة الأخيرة. مما أثار حافز العديد من الأطراف المهمة (المشرعين، المنظمين، الممارسين، الأكاديميين) بالوقوف علي أسباب حدوث مثل هذه الحالات، حيث فهم القوى الضمنية التي تزيد من حدوث وتكرار الغش المحاسبي، يعد الخطوة الأساسية في كفاءة المنع والوقاية من حدوثها.

1- Merie Erickson, Michelle Hanlon and Edward L. Maydew, (2006) “ **Is There a Link between Executive Equity Incentives and Accounting Fraud?** “ , Journal of Accounting Research, Vol. 44 No.1, pp.113-145.

وانطلاقاً من اقتراحات العديد من الباحثين، بأن معظم هذه الأسباب يمكن حصرها في أشكال الحوافز وفرص تزايد المكاسب الشخصية للتففيذيين في الوحدات المحاسبية. وكذلك تأكيد العديد من واضعي السياسات والمنظمين علي أن الاستخدام المتزايد للتعويضات المعتمدة علي الأداء خلال الفترة قصيرة الأجل يزيد من احتمالية الغش المحاسبي في الشركات، فعلى سبيل المثال جاء في تقرير Greespan (رئيس لجنة الحفظ المركزي بالبورصة الأمريكية) النصف سنوي المقدم للكونجرس في 2002/7/16، فيما يتعلق بأسباب الغش المحاسبي لشركات الأعمال.

أحد أشكال الطمع الرخيص الذي استحوذ علي كثير من مجتمع أعمالنا هو الحوافز المبالغ فيها والتي تضعها الشركات لمديريها، حيث يعتقد أنها طرق التي منها تتعاضم مكاسبهم في سوق المال، فنتيجة لرغبتهم الكبيرة في الاحتفاظ بأسهم وخيارتها، كان السبب الأساسي للحصول حوافز بشكل معاكس من خلال تضخيم الإيرادات بطرق محترفة، وذلك من خلال الحفاظ علي أسعار الأسهم بصورة مرتفعة أو العمل علي زيادتها " ومن ثم افترضت الدراسة أن هناك علاقة سلبية بين حوافز التففيذيين بالمنشأة وفرص حدوث الغش المحاسبي، واختبار هذه العلاقة اعتمدت الدراسة علي تحليل هذه الظاهرة في عينة من الشركات الأمريكية، التي اختارها من بين الشركات المسجلة ببورصة الأوراق المالية الأمريكية خلال الفترة من يناير 1996 وحتى نوفمبر 2003، والتي تم اتهامها بغش محاسبي من قبل لجنة تداول الأوراق المالية والبورصة SEC، ونتيجة لكثرة البيانات المتوفرة في هذا المجال، فقد تم اختيار عدد 50 شركة متهمة بغش (عينة الدراسة)، وقد تم مقارنة العينة السابقة مع عينتين رقابيتين، الأولى مكونة من 100 شركة (غير متهمة بغش محاسبي) مماثلة لعينة الدراسة، من حيث طبيعة الصناعة، الحجم (إجمالي الأصول)، اتفاق تاريخ القوائم المالية، أما المجموعة الثانية كانت باقي الشركات المسجلة خلال فترة الدراسة ولكنها غير مماثلة لعينة الدراسة الأساسية.

تم تقدير الحوافز المختلفة لأعلى 5 مديرين تنفيذيين لكل شركة من الشركات محل الدراسة (50 شركة متهمة بغش)، مع التركيز بصفة خاصة علي أن التغير في أسعار أسهم محفظة كل منهم أو ممارساتهم لخيارات أسهمهم بنسبة 1%، يعتبر تغير حساس لاحتمالية الغش المحاسبي. كما تم عمل تحليل إضافي لتحديد ما إذا كان هناك دليل علي

أن مديري الشركات المتهمه، اتهموا أيضا بغش منظم لبيع كبير للأسهم أو ممارسة خياراتها خلال فترة الدراسة.

ومن التحليلات الأحادية و المتعددة univariate and multivariate لحوافز شركات عينة الدراسة مقارنة بالعينة المماثلة، لم تجد الدراسة ارتباط ذو أهمية جوهريه بين الغش المحاسبي في القوائم المالية للشركات المتهمه من قبل SEC وحساسية التغير في أسعار الأسهم أو خيارتها والتي يحتفظ بها المديرين في محافظتهم المالية.

أما باستخدام الانحدار اللوجستي Logistic Regression فيما بين عينة الدراسة والعينة غير المماثلة، كان هناك ارتباط جوهري بين الغش المحاسبي وحساسية التغير في أسعار الأسهم التي يحتفظ بها المديرين، عندما لا يتم إدراج المتغيرات الرقابية في التحليل. إلا أن هذا الارتباط أصبح غير هام عندما تم إدراج رقابة حوكمة الشركة، ورغبة التمويل الخارجي، الأداء المال، وحجم الشركة في التحليل.

أما فيما يتعلق ما إذا كان هناك أدلة، علي اتهام مديري شركات العينة) 50 شركة متهمه بغش) بعمل غش منظم من خلال عمليات بيع كبيرة للأسهم و خيارتها خلال فترة الدراسة مقارنة بالشركات الأخرى المماثلة وغير المماثلة، لم تجد الدراسة أيضاً أي عمليات بيع موسعة للأسهم أو خيارتها من قبل هؤلاء المديرين مقارنة بالشركات الأخرى.

وبالتالي جاءت نتائج هذه الدراسة معاكسة لتأكيدات صناعي السياسات والمجادلات النظرية، بأن الحوافز التي تعتمد علي تعويضات الأسهم أو الاحتفاظ بأسهم عادية يزيد من احتمالية حدوث غش محاسبي.

(Rezaee, 2005) ⁻⁴ دراسة

Causes, consequences, and deterrence of financial statement fraud

أسباب، عواقب، ومنع حدوث الغش المحاسبي بالقوائم المالية

1- Zabihollah Rezaee, (2005) "Causes, consequences, and deterrence of financial statement fraud ", [Critical Perspectives on Accounting, Volume 16, Issue 3](#) , Pp. 277-298.

استهدفت الدراسة دراسة وتحليل أسباب والنتائج غير المرغوبة، وكيفية الحد من أحد الظواهر المالية (الغش المحاسبي) غير المرغوبة في أسواق المال الأمريكية، وبعد أن خلصت الدراسة إلي أن غش القوائم المالية FSF ، كلف أعضاء الأسواق المالية (المستثمرين، الدائنين، المتقاعدين، الموظفين) بالولايات المتحدة الأمريكية أكثر من 500 بليون دولار خلال السنوات العديدة الماضية. ومن ثم فإنه يمثل تهديد كبير للمتعاملين في هذه الأسواق، وأيضاً الثقة في المراجعة التي تمت علي المعلومات المنشورة بهذه القوائم، وأنه سلوك غير مقبول وغير شرعي للشركة، ألفت الدراسة الضوء علي الموضوعات الآتية:

- 1 -تعريف غش القوائم المالية.
 - 2 -تقديم تصور عن غش القوائم المالية، من خلال دراسة عينة مختارة من القوائم المالية لشركات اتهمت بوجود غش بقوائمها.
 - 3 -توضيح أن تزييف السجلات يؤدي إلي غش القوائم المالية والذي يعتبر جريمة.
 - 4 -تقديم استراتيجيات لكشف الغش والحماية منه، لتقليل جرائم غش القوائم المالية.
- وفيما يلي أهم ما خلصت إليه الدراسة من نتائج بخصوص النقاط الأربع السابقة:

غش القوائم المالية هو " محاولة متعمدة من قبل القائمين علي الشركة لتضليل أو خداع مستخدمي القوائم المالية المنشورة، خاصة المستثمرين، الدائنين، من خلال إعداد ونشر قوائم مالية بها تحريفات جوهرية "

أسباب غش القوائم يمكن أن يكون بسبب أحد أو كل من:

1- ضعف هيكل الرقابة الداخلية للشركة

2- حوكمة الشركة الأقل كفاءة

غش القوائم المالية قد يتمثل في أحد الصور الآتية:

1 -التحريف، التعديل، التلاعب في السجلات المالية الأساسية، المستندات المؤيدة أو معاملات الشركة.

2 -تحريف جوهرى متعمد في القوائم، حذف، سوء توجيه للأحداث، التعاملات، الحسابات، أو معلومات هامة لإعداد القوائم المالية.

- 3 -تعمد سوء تطبيق، قصد سوء تفسير، أو تنفيذ غير شرعي للمعايير المحاسبية، المبادئ، السياسات، أو طرق القياس، الاعتراف، والتقرير عن الأحداث الاقتصادية ومعاملات الشركة.
 - 4 - قصد حذف وإفصاح أو تقديم غير كافي للإفصاحات المتعلقة بالمعايير المحاسبية، المبادئ، الممارسات، والمعلومات المالية ذات العلاقة.
 - 5 -استخدام أساليب محاسبية جامدة وغير منطقية لإدارة الأرباح.
 - 6 -التلاعب في الممارسات المحاسبية وفق قواعد ظاهرياً تعتمد علي المعايير المحاسبية، لكنها تسمح للشركة بإخفاء عناصر اقتصادية من أدائها.
- * غش القوائم المالية يعتبر في حد ذاته جريمة CRIME، والتي تم اشتقاق حروفها من المعادلة التالية:

CRIME = Cooks, Recipes, Incentives, Monitoring, End Results

■ دراسة (أحمد، عادل عبد الرحمن، 2003)

وفيما يتعلق بإمكانية تطبيق حوكمة الشركات في الشركات المساهمة في البيئة المصرية، فقد استهدفت هذه الدراسة بحث مدى إمكانية تطبيق حوكمة الشركات في البيئة المصرية، وقد أتبعَت الدراسة المنهجين الاستقرائي والاستنباطي، فقد تم استقراء وتصنيف الدراسات في مجال المحاسبة والمراجعة التي تتعلق بحوكمة الشركات ومعرفة كيفية التطبيق، كما أتبعَت دراسة المنهج الاستنباطي لمعرفة مدى إمكانية تطبيق أسلوب حوكمة الشركات في الشركات المصرية ومعرفة العقبات التي تواجه تطبيق هذا الأسلوب. وقد أختبرت الدراسة فرضين، الفرض الأول أن تطبيق حوكمة الشركات يساعد على تفعيل عملية الرقابة والإشراف والمتابعة في الشركات المساهمة، كما يساعد على تحسين الأداء بهذه الشركات، والفرض الثاني يتمثل في أن تطبيق حوكمة الشركات يساعد على زيادة الشفافية في القوائم المالية وحماية حقوق المساهمين وأصحاب المصالح الأخرى بالشركة، وقد خلصت الدراسة إلى أن الظروف الحالية في مصر تساعد على الإسراع بتطبيق حوكمة الشركات والاستفادة من المزايا التي تحققت للدول التي قامت بتطبيقه من الأداء وزيادة الرقابة والمساءلة على الشركات وزيادة الإفصاح والشفافية في القوائم المالية بما يحقق مصلحة المساهمين وأصحاب المصالح الأخرى بالشركة.

كما أنتهت الدراسة إلى أن تطبيق مفهوم حوكمة الشركات في البيئة المصرية أصبح مطلباً ضرورياً وذلك للمساهمة في نجاح ونمو سوق المال في مصر، وكذلك العمل على نمو الاقتصاد القومي من خلال المساعدة في توفير الثقة والمصداقية في المعلومات المالية المنشورة للشركات المساهمة المصرية مما يساعد على جذب الاستثمارات الوطنية والأجنبية.

■ دراسة فواز، 2010م

تلخصت مشكلة الدراسة في أن المرونة التي تسمح بها المبادئ والمعايير المحاسبية قد وجدت لتحسين جودة التقارير المالية وجعلها أكثر معلوماتية لمتخذي القرارات الاقتصادية في المقابل يمكن استقلال هذه المرونة من قبل الإدارة في تحقيق أهدافها على حساب مصلحة الأطراف الأخرى، وبالتالي يمكن تلخيص مشكلة هذه الدراسة في محاولة الإجابة على عدة تساؤلات منها، ماهية الدوافع والأساليب والمحددات لإدارة الأرباح؟ ما مدى ممارسة الشركات المساهمة السعودية لإدارة الأرباح؟ هدفت الدراسة إلى الكشف عن ممارسات إدارة الأرباح في الشركات المساهمة السعودية واختبار تأثير بعض العوامل المؤثرة على اتجاه تلك الشركات في ممارسة إدارة الأرباح، وأجريت الدراسة على عينة مكونة من 78 شركة تتداول أسهمها في سوق المال السعودي وتمثل قطاع الصناعة والخدمات الزراعية ولقياس إدارة الأرباح اعتمدت الدراسة على تقدر الاستحقاق الاختياري لعينة الدراسة باستخدام

ولمعرفة تأثير بعض العوامل على ممارسة إدارة الأرباح ثم بناء نموذج الانحدار. وجاءت نتائج الدراسة لتؤكد ممارسة الشركات المساهمة السعودية لإدارة الأرباح حيث تمارس الاستحقاق الاختياري باتجاه موجب وان الشركات ذات الربحية تمارس إدارة الأرباح بشكل سالب لشركات ذاتية الخسائر تمارس إدارة الأرباح بشكل موجب وكذلك توصلت الدراسة إلى عدم وجود تأثير لحجم الشركة ونوع القطاع الذي تنتمي إليه الشركة على إدارة الأرباح وإشارة النتائج أيضا لوجود تأثير لكل من عاملي المديونية والربحية على ممارسة الشركة لإدارة الأرباح.

■ دراسة معنر 2011

تمثلت مشكلة الدراسة في التساؤلات التالية، إلى أي مدى يساهم الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية للشركات المساهمة في تفعيل مبادئ الحوكمة للشركات، ما هو دور الآلية المحاسبية والإدارية للإفصاح المحاسبي في التقارير المالية للشركات المساهمة وتفعيل حوكمة الشركات؟، نبعث أهمية الدراسة إلى محاولة التعرف على الإفصاح المحاسبي بالتقارير المالية للشركات المساهمة السودانية ومدى ملاءمتها لاحتياجات المستخدمين، دراسة الإفصاح المحاسبي في إطار حوكمة الشركات ومدى تأثيره على التقارير المالية للشركات المساهمة السودانية، هدفت الدراسة إلى معرفة العلاقة بين الإفصاح المحاسبي بالتقارير المالية ومبادئ حوكمة الشركات، اختبرت الدراسة فرضيات أهمها، الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية للشركات المساهمة السودانية معلومات ملائمة تساعد في تقييم المقدرة الربحية للمنشأة بما يدعم الشفافية والإفصاح، يشتمل الإفصاح المحاسبي بالتقارير المالية للشركات المساهمة السودانية على إفصاح ملائم عن عناصر المركز المالي بشكل يخدم مستخدمي التقارير المالية. أوصت الدراسة بإلزام الشركات المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية على تكوين وتفعيل لجان المراجعة، تشجيع الشركات على إدراج أسهمها بسوق الخرطوم للأوراق المالية.

■ دراسة: عبد الرحمان، 2013

تمثلت مشكلة الدراسة في قيام بعض إدارة الشركات بممارسة إدارة الأرباح ومن خلال تعدد الأساليب لممارسات المحاسبة المستخدمة في تلك العملية، استدلها لمرونة المتاحة في المعايير المحاسبية وعدم التوصل إلى أسلوب متفق عليه يساعد في الكشف عن ممارسات إدارة الأرباح وأحكام الرقابة عليها لتجنب التأثير السلبي لإدارة الأرباح على مصالح تلك الشركات وقدرتها على الاستمرار، والأضرار بمصالح الأطراف المختلفة التي تتعامل معها، هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور لجان المراجعة في الحد من ممارسات إدارة الأرباح وأثر ذلك على جودة التقارير المالية، ومن خلال التعرف على دوافع وأساليب وطرق إدارة الأرباح وأثر ذلك على جودة التقارير المالية ومن خلال التعرف على دوافع وأساليب وطرق إدارة الأرباح وضوابط التشكيل الجيد للجان المراجعة للحد من ممارسات إدارة الأرباح ومن ثم توضيح الأثر على جودة التقارير المالية، تسعى الدراسة إلى اختبار عدد من الفرضيات تمثلت في أن التشكيل الجيد للجان المراجعة في عدم

استقلال المراجع الخارجي ورفع كفاءة نظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية يحد من ممارسات إدارة الأرباح والدور الفعال للجان المراجعة في عدم استقلال المراجع الخارجي ورفع كفاءة نظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية يحد من ممارسات إدارة الأرباح وأن ممارسات إدارة الأرباح تؤثر سلبا على جودة التقارير المالية. تختلف هذه الدراسة عن دراسة الباحث في أنها لم تحدد دور التشكيل الجيد للجان المراجعة والأنشطة التي تمارسها وتفعيل حوكمة الشركات لجودة التقارير المالية.

■ دراسة مجدي 2014

تمثلت مشكلة الدراسة في بلورة التساؤل التالي "هل تساهم لجان المراجعة بدور فعال في حوكمة الشركات، وما هو الدور المنوط القيام به تجاه تفعيل حوكمة الشركات في بيئة الاعمال السعودية، هل تستحوذ على اهتمام كاف بما يحقق مصالح الأطراف المستفيدة؟ نبعث أهمية الدراسة من الموضوع المطروح وتطبيقاته الميدانية باعتبار ان لجان المراجعة احدى الاليات الفعالة للحوكمة، الاهتمام المتنامي في الآونة الحالية بموضوع الحوكمة باعتباره ضمانا اساسية ومؤشرا لجودة القوائم والتقارير المالية وتحقق المنافع المرجوة منها لأصحاب المصالح. هدفت الدراسة المتمثلة في ما هو الدور المحوري الذي تقوم به في بيئة الأعمال السعودية وهل حققت البغية المنشودة من تواجدها.

اختبرت الدراسة عدة فرضيات أهمها، توجد علاقة بين جودة لجان المراجعة وجودة القوائم المالية كمؤشر لحوكمة الشركات في شركات المساهمة السعودية، توجد علاقة بين جودة لجان المراجعة وعدد الدعاوى المرفوعة من المساهمين كمؤشر لحوكمة الشركات في شركات المساهمة السعودية توصلت الدراسة إلى أن تم قبول الفرض الأول والخاص بأنه توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين جودة القوائم المالية وبين فاعلية لجان المراجعة، تم قبول الفرض الثاني والخاص بأنه توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين عدد الدعاوى المرفوعة من المساهمين وبين فاعلية لجان المراجعة، وخلصت الدراسة إلى توصيات منها ضرورة إفصاح تقرير لجنة المراجعة عن أنشطتها التي يمكن أن تساهم بها في تحسين جودة التقارير والقوائم المالية، أن يتسم رئيس اللجنة بالشخصية القيادية حتى يستطيع ممارسة مهامه بصورة فعالة، تناولت الدراسة مدى فاعلية لجنة المراجعة كإحدى

آليات حوكمة الشركات في البيئة السعودية من خلال ما هو الدور المحوري الذي تقوم به بيئة الأعمال السعودية وهل حققت البغية المنشودة من تواجدها بينما تناول الباحث في دراسته لجان المراجعة في ظل حوكمة الشركات وأثرها على جودة التقارير المالية

▪ دراسة (Ashbough and Olsson (2002)

هدف هذه الدراسة هو قدرة المعلومات المحاسبية المعدة وفقا للمعايير المحاسبية الدولية على مساعده المستثمرين في تحديد القيمة الحقيقية للسهم. واستخدمت هذه الدراسة القوة التفسيرية (R^2) لعلاقة المعلومات المحاسبية بالأسعار لمجموعة من الشركات غير الأمريكية المقيدة في أسواق الولايات المتحدة الأمريكية، وتعد قوائمها المالية وفقا للمعايير المحاسبية الدولية، مقارنة بمجموعة أخرى من الشركات الغير الأمريكية المقيدة في نفس الأسواق ولكنها تعد قوائمها المالية وفق معايير المحاسبة الأمريكية. وقد أوضحت نتائج الدراسة أن نموذج رسملة الأرباح ينسجم مع المعلومات المحاسبية التي أعدت وفقا لمعايير المحاسبة الدولية، وهذا يعني أن القوة التفسيرية للأرباح المحاسبية التي تم إنتاجها وفقا للمعايير المحاسبية الدولية تفوق مثيلاتها بالنسبة للمعلومات التي تم إنتاجها باستخدام معايير المحاسبة الأمريكية، وقد وجدت الدراسة أن نموذج الربح الباقي ينسجم مع المعلومات المحاسبية التي تم إنتاجها باستخدام معايير المحاسبة الأمريكية أكثر من تلك التي يتم إنتاجها باستخدام معايير المحاسبة الدولية. أما بالنسبة للنموذج الذي يعتمد على القيمة الدفترية، فإن كلا المجموعتين من المعايير ينتج معلومات لها نفس الخصائص. وبناءا عليه فإن صافي الربح الذي يتم إنتاجه باستخدام معايير المحاسبة الدولية له خاصية التنبؤ، بينما أن الربح الباقي (بعد استبعاد العائد على حق الملكية) هو الذي له نفس الخاصية وفقا لمعايير المحاسبة الأمريكية. ولم تقدم الدراسة أي استنتاجات عن أفضلية أي من المجموعتين من حيث الجودة ، كما أنه لا يمكن إرجاع نتائج الدراسة إلى اختلافات المستثمرين أو العوامل النظامية وذلك لأن الدراسة اعتمدت في الاختبار الميداني على مجموعة واحدة من المستثمرين، وأنها اعتمدت أيضا على شركات غير أمريكية.

وتختلف هذه الدراسة الحالية عن غيرها كونها تقوم بتقديم معلومات محاسبية وفقا للمعايير المحاسبية الدولية وقد أظهرت هذه الدراسة عن علاقة المعلومات المحاسبية بالأسعار عن طريق مجموعة من الشركات الغير الأمريكية.

ومن التوصيات

إن جودة الربح ترتبط بتوقيت الاعتراف بالأرباح والخسائر في التقرير المالي وعدم الاعتراف الوتقي بالإيرادات أو المصروفات (الأرباح أو الخسائر) يضعف من جودة الربح. العمل على تطوير الشركات المساهمة وسعيها نحو استقطاب المساهمين للاكتتاب بأسهمها من خلال إقناع المساهمين بأنها تتبع معايير المحاسبة الدولية.

▪ دراسة (Ball et al (2003

لم تسلم الدراسة بأن معايير المحاسبة الدولية المحدد الأساسي والوحيد لجودة التقارير المالية ، واعتبرت أن الجودة تتحدد بموجب معايير المحاسبة الدولية ودوافع الإدارة والمراجعين المرتبطة بعملية إعداد القوائم المالية. دوافع الإدارة والمراجعين هي نتاج قوى سوقيه وقوى سياسيه سائدة في دولة ما.وبناء عليه فإن تطبيق عدد من دول العالم لمعايير المحاسبة الدولية لا يعنى أن جودة التقارير المالية في هذه الدول متماثلة، لأن دوافع إعداد ومراجعة التقارير المالية ليست متماثلة.في هذه الدراسة تم اختبار جودة التقارير المالية في عدد من الدول الآسيوية، تم تقسيم هذه الدول إلى مجموعتين بحسب درجه تدخل الدولة في إعداد معايير المحاسبة ومراقبة تنفيذها، لأن تدخل الدولة هو الذي يحدد شكل دوافع معدي ومراجعي القوائم المالية في أي دولة. وتم قياس جودة التقارير المالية باستخدام خاصية " وقتية الربح المحاسبي والتي قصدت الدراسة بها مدى انعكاس الربح الاقتصادي للشركة في الربح المحاسبي المنشور في التقارير المالية (تم قياس الربح الاقتصادي بالتغير في القيمة السوقية لحق الملكية) ، كما استخدمت الدراسة مقياسا آخر لجودة التقارير المالية، وهو الاعتراف الفوري بالخسائر غير المحققة في قيم الأصول.

ولقد أوضحت نتائج الدراسة أن جودة التقارير المالية لم تتحقق إلا في دوله واحدة من الدول التي شملتها العينة (4 دول) ، لأن التدخل الحكومي في فرض آليات حوكمة الشركات محدود في هذه الدولة، وأن هذه الآليات تترك لقوى السوق . وخلصت الدراسة إلى أن الدوافع تفوق مجموعة المعايير في تحديد جودة التقارير المالية.

▪ دراسة (Barth 2005)

هدف هذه الدراسة هو اختبار خصائص الأرقام المحاسبية للشركات التي تطبق معايير المحاسبة الدولية مقارنة بخصائص الأرقام المحاسبية للشركات التي لا تطبق معايير المحاسبة الدولية، وذلك للتحقق من جودة التقارير المالية التي تم إعدادها وفقا للمعايير المحاسبية الدولية. كما تطرقت الدراسة إلى أثر اختلافات جودة التقارير المالية على تكلفة رأس المال، واعتمدت الدراسة على عدة مقاييس لخصائص الأرقام المحاسبية هي: درجة إدارة الربح في القوائم المالية، الاعتراف الفوري بالخسائر، وملائمة الأرقام المحاسبية لتحديد قيمة السهم (تم قياسها بمقياس R^2). وتوقعت الدراسة أن يصاحب تطبيق معايير المحاسبة الدولية مقدار أقل من الاستحقاق الاختياري المؤثر في صافي الربح واعتراف فوري بالخسائر غير المحققة ، وزيادة القوة التفسيرية للعلاقة بين الأرقام المحاسبية (الربح وحق الملكية) وأسعار الأسهم. كما توقعت الدراسة أن الآثار الايجابية للأرقام المحاسبية يصاحبها أيضا انخفاض في تكلفة رأس المال بالنسبة لعينة الشركات التي تطبق معايير المحاسبة الدولية. وأوضحت النتائج الإحصائية للدراسة أن معايير المحاسبة الدولية حسنت.

جودة التقارير المالية وخفضت تكلفة رأس المال بالنسبة للشركات المطبقة لها. وبالتحديد فإن تطبيق معايير المحاسبة الدولية أوضح انخفاضا في ممارسات إدارة الربح واعتراف فوري بالخسائر غير المحققة وعلاقة أقوى للأرقام المحاسبية بأسعار الأسهم. وقد حذرت الدراسة من الإفراط في الاعتماد على النتائج الإحصائية لها، لأن هذه النتائج محدودة بمعايير المحاسبة الدولية دون أن تتطرق إلى الاختلافات النظامية بين الدول التي شملتها الدراسة.

وتختلف هذه الدراسة الحالية إلى الاختلاف بين الشركات التي تطبق المعايير المحاسبية الدولية وبين الشركات التي لا تطبق المعايير المحاسبية الدولية من خلال إعداد التقارير والقوائم المالية، وتوجد هناك مؤشر في تحسين جودة التقارير المالية وخفض تكلفة رأس المال بالنسبة للشركات المطبقة.

التوصيات من هذه الدراسة:

يمكن الاعتماد على جودة معايير المحاسبة لإنتاج معلومات نافعة لاتخاذ القرارات.

تسمح معايير المحاسبة بالتطبيق المتسق لها بالدرجة التي تمكن من مقارنة المعلومات المحاسبية من سنة لأخرى ومن شركة لأخرى.

■ دراسة (Gassen and Sellhorn 2006)

هدف هذه الدراسة معرفة جودة التقارير المالية الناتجة عن تطبيق الشركات الألمانية لمعايير المحاسبة الدولية. وأوضحت الدراسة أنه ، على الرغم من أن التشريع الأوروبي الصادر عام 2002 والملزم للشركات القابضة الأوروبية أو المسجلة في أسواق دول تابعة للاتحاد الأوروبي أن تعد قوائمها المالية المراجعة طبقاً لمعايير المحاسبة الدولية اعتباراً من 2005 ، إلا أن معظم الشركات الألمانية كانت قد طبقت هذه المعايير بشكل اختياري قبل ذلك بفترة طويلة. وافترضت الدراسة على أن جودة معايير المحاسبة الدولية سوف يترتب عليها جودة عالية للتقارير المالية وهذه الجودة سوف تنعكس في شكل التحسن في مستوى الإفصاح والشفافية الأمر الذي يقلل من درجه عدم تماثل المعلومات في السوق. واعتبرت الدراسة أن تخفيض عدم التماثل في تعاملات الأسواق الأوروبية يعطي جودة عالية للتقارير المالية التي تم إعدادها طبقاً لمعايير المحاسبة الدولية. واعتمدت الدراسة على عدة مقاييس لعدم تماثل المعلومات وهي: المدى بين أسعار العروض وأسعار الطلبات، معدل دوران الأسهم، معدل تذبذب عوائد الأسهم، ودرجه اختلاف تنبؤات المحللين عن الأرباح الفعلية التي تعرضها القوائم المالية.

وتختلف هذه الدراسة عن الدراسة الحالية في أن تطبيق معايير المحاسبة يترتب عليها جودة عالية للتقارير المالية وهذه الجودة سوف تنعكس في شكل التحسن في مستوى الإفصاح والشفافية، وفي نفس الوقت فإن التقارير المالية المعدة وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية تتصف بجودة أعلى من غيرها (بخلاف معايير المحاسبة الأمريكية).

■ دراسة (Daske et al 2007)

هدف هذه الدراسة هو أن النتائج التي تم التوصل إليها من قبل حول الآثار الإيجابية لتطبيق معايير المحاسبة الدولية سواء على جودة التقارير المالية ، أو على تكلفة رأس المال ودرجه سيولة الأسهم المدرجة في أسواق المال ، لا يمكن إرجاعها إلى معايير المحاسبة الدولية فقط. فهذه المعايير ، مثل أي مجموعة أخرى من المعايير ، تتيح قدراً من الحرية في اختيار السياسات المحاسبية التي تطبقها الشركات ، وبالتالي فإن جودة التقارير

المالية تتوقف أيضا على دوافع الشركات والنظم السائدة في الدولة التي تتبنى معايير المحاسبة الدولية. هذا يعني أن الشركات التي تطبق معايير المحاسبة الدولية تختلف فيما بينها من حيث تطبيقها للمعايير. واعتبرت الدراسة أن هناك نوعين من الشركات، النوع الأول يضم الشركات التي تطبق معايير المحاسبة الدولية بشكل ظاهري فقط دون أن تدخل تغييرات جذرية علي النظم المحاسبية وسياسات التقرير المحاسبي لديها، والثاني شركات أخرى تطبق هذه المعايير كجزء من التزامها بتحسين الشفافية وجودة التقارير المالية. وتفترض الدراسة أن السوق يمكنه حتى لو بعد فترة معينة أن يفاضل في قرارات الاستثمار بين نوعي الشركات ويستطيع بناءً على هذه المفاضلة أن يثمن تطبيق الشركة لمعايير المحاسبة الدولية بشكل جاد. بعد أن فصلت الدراسة بين مجموعتي الشركات على أساس حجم الإيضاحات في التقرير المالي، وجدت الدراسة نتائج مشجعه حول إدراك السوق لجودة التقارير المالية، فالنتائج الإحصائية للدراسة أوضحت أن درجة سيولة أسهم مجموعة الشركات الجادة تفوق معنويا درجة السيولة لأسهم مجموعة الشركات الأخرى، كما أوضحت أن تكلفه رأس المال بالنسبة لمجموعة الشركات الجادة أقل بصوره معنوية عن تكلفه رأس المال لمجموعه الشركات الأخرى. وتختلف هذه الدراسة عن الدراسة الحالية إلى أن تطبيق معايير المحاسبة الدولية في حد ذاته لا ينتج عنه جودة عالية للتقارير المالية ، فالأمر مرتبط بإدخال تعديلات جذرية على نظم وسياسات التقرير المحاسبي لدى الشركة.

■ دراسة 2011 ; Khoshbakht and Salteh

تناول الباحثان في هذه الدراسة فحص العلاقة بين خمسة آليات لحوكمة الشركات هي نسبة الأعضاء الخارجيين في مجلس الادارة ورقابة كبار حملة الأسهم وهيكل ملكية الشركة وحقوق الأقلية في رأس المال وأخيرا شكل المراجع الخارجي ما ذا كان من القطاع العام أو الخاص وجودة الافصاح المحاسبي الذي تم قياسه بتطوير مؤشر Jensen ليلائم البيئة الإيرانية، إلى جانب اختبار أثر كل من حجم الشركة ونسبة المديونية على تلك العلاقة وذلك باستخدام بيانات جميع الشركات المسجلة في بورصة طهران ولمدة ثمان سنوات .وقد جاءت نتائج الدراسة مؤيدة لوجود علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية موجبة بين كل من درجة استقلالية مجلس الادارة المعبر عنها بنسبة عدد الأعضاء الخارجيين ورقابة كبار

حملة الأسهم وجودة الإفصاح المحاسبي وان هذه العلاقة تقوى بمضي الزمن، كما بينت النتائج أن تلك العلاقة تتأثر ايجابيا بحجم الشركة وعكسيا بنسبة المديونية ،اما بقية المتغيرات فلا علاقة لها بجودة الافصاح ،وبهذه النتيجة دحضت هذه الدراسة نتائج دراسة KHODADALI وزملائه ويعتقد الباحث ان السبب في اختلاف النتائج ربما يعود لاختلاف مؤشر الافصاح المستخدم في قياس جودة الافصاح.

▪ دراسة (Julie Margret 2001)

تناولت هذه الدراسة أثر مقدار الإفصاح الإجمالي عن عناصر حوكمة الشركات في شركة فيليب على التغيرات المالية في التقارير المالية للشركة خلال الفترة ما بين 1992 – 2000 (أي قبل اشتراط لجنة بورصة الأوراق المالية في استراليا ضرورة الإفصاح عن عوامل الحوكمة بـ 4 سنوات وبعد إصدار هذه الاشتراطات بـ 4 سنوات) وتشير النتائج إلى أن أهم عناصر الحوكمة التي تم الإفصاح عنها في التقارير المنشورة خلال فترة الدراسة هي: لجنة المراجعة، النظام الاخلاقي للشركة، تكوين المجلس، مكافأة المجلس والإدارة، الرقابة الداخلية، اللجان التنفيذية، مجلس الإدارة ولجانه، التقرير والإشراف المالي، كما تشير النتائج أيضاً إلى تغير محتوى تقارير حوكمة الشركات مع مرور الوقت وفقاً للتغير في كل من: الهيكل التنظيمي للشركة، أنشطة اعمال الشركة، المركز المالي للشركة.

▪ دراسة (Dezoart and Salterio 2001)

قام بدراسة آثار استقلال أعضاء لجنة المراجعة وكذلك معرفتهم بالتقارير المالية وبتقارير المراجعة على دعمهم لمراقب الحسابات في خلافاته مع الإدارة، وأجريت الدراسة على 68 عضو لجنة مراجعة في كندا على حالة خلافية حول السياسات الدراسية المطبقة وحول معرفتهم المتعددة وقدراتهم على حل المشاكل ومعرفتهم بالتقارير المالية وبتقارير المراجعة.

وتشير نتائج الدراسة إلى أن زيادة استقلال أعضاء لجنة المراجعة ذوي الخبرة يؤدي لزيادة دعم مراقب الحسابات، كذلك تبين وجود علاقة طردية بين معرفة عضو لجنة المراجعة بتقارير المراجعة وبين دعمه لمراقب الحسابات، في حين لا يوجد ارتباط موجب

بين معرفة عضو لجنة المراجعة بالتقارير المالية وبين دعمه لمراقب الحسابات وهذا عكس المتوقع تماماً.

وعلى الرغم من النتائج السابقة إلا أن الدراسة لم تناقش تأثير أحكام أعضاء لجنة المراجعة بالعلاقات التي تؤثر على استقلالهم مثل: وجود أقارب لهم بالشركة، الحفاظ على ارتباطات هامة داخل الشركة، منح الشركة مكافأة تغيير أعضاء المجلس، هذا بالإضافة إلى اقتصارها على دراسة حالة خلافية واحدة، دون الحالات البديلة الأخرى مثل: غموض موقف مراقب الحسابات، توقيت الخلاف حول التقارير، قوة العميل.

▪ دراسة (Cohen, et al., 2002)

تعرضت هذه الدراسة للعلاقة بين حوكمة الشركات وعملية المراجعة، حيث حاولت الإجابة على الأسئلة البحثية التالية:

- 1 - ما هي جوانب حوكمة الشركات التي يهتم بها مراقب الحسابات.
- 2 - كيف تؤثر حوكمة الشركات على قرارات مراقبي الحسابات بشأن تخطيط عمل المراجعة وأدائها.
- 3 - كيف يختلف دور وأهمية حوكمة الشركات عبر تعاقبات المراجعة المختلفة وحالات العميل المختلفة.
- 4 - مدى أهمية وكفاءة لجنة المراجعة مقارنة بآليات الحوكمة الأخرى في الارتباط بعملية المراجعة.
- 5 - ما هي وجهات نظر المراقبين للحسابات بشأن تغيير دور حوكمة الشركات في عملية المراجعة مع مرور الوقت.
- 6 - ما هي الكيفية المتوقعة لتغير دور حوكمة الشركات في عملية المراجعة مع مرور الوقت.

36

وقد أجريت الدراسة التجريبية من خلال المقابلات شبه الهيكلية مع عينة من مراقب للحسابات من المراقبين التابعين لشركات مراجعة كبيرة في شمال أمريكا، وشملت العينة 11 مراقب حسابات، و 12 مدير مراجعة، 13 شريك مراجعة. وتشير نتائج الدراسة إلى ما يلي:

- 1 - أن آليات حوكمة الشركات التي يهتم بها مراقب الحسابات على الترتيب هي: الإدارة، مجلس الإدارة، لجنة المراجعة.
 - 2 - أن مراقبي الحسابات يستخدموا معلومات الحوكمة بدرجة أكثر في مرحلة تخطيط المراجعة مقارنة بمرحلتها الاختبار الميداني والفحص، أيضاً اختلفت درجة استخدام المراقب لمعلومات الحوكمة تبعاً لاختلاف مركزه الوظيفي داخل شركة المراجعة.
 - 3 - اختلاف دور وأهمية حوكمة الشركات في التأثير على عملية المراجعة وفقاً لاختلاف حالات التعاقدات (جديدة/ مالية) واختلاف حالات العميل (ذي مخاطر مرتفعة - دولي أم محلي - خاص أم عام - اختلاف صناعة العميل - وجود نظام للعمل).
 - 4 - نقص خبرة أعضاء لجنة المراجعة، بجانب عدم كفاءة اللجنة في أداء وظائفها وفي حل خلافات مراقب الحسابات مع الإدارة، كما تؤكد النتائج على تزايد أهمية حوكمة الشركات في المستقبل نظراً لتحول المراقبين من مراجعة العمليات إلى مراجعة الرقابات إلى مراجعة حوكمة الشركات.
 - 5 - تلعب حوكمة الشركات دوراً قوياً في حالات الغش، وكذلك عند تقديم خدمات الضرائب وخدمات التأكيد الأخرى، نظراً لاعتماد هذه الخدمات على تأكيدات الإدارة، بينما تكون الحوكمة أقل أهمية بالنسبة للخدمات الاستشارية.
- وعلى الرغم من أهمية النتائج السابقة إلا أنها لم توضح ما إذا كانت آليات حوكمة الشركات التي يهتم بها مراقبي الحسابات وهي (مصدقية الإدارة، قوة واستقلال مجلس الإدارة، استقلال لجنة المراجعة) كافية لدعم جودة التقارير المالية وكفاءة وفعالية عملية المراجعة أم لا، هذا بالإضافة إلى صغر حجم عينة الدراسة، وعدم تناولها باقي آليات حوكمة الشركات

■ دراسة (Goodwin and Seow 2002)

قام بدراسة آثار ستة آليات لحوكمة الشركات على جودة التقارير المالية ومراجعتها، وتتمثل آليات الحوكمة موضع الدراسة في: قوة لجنة المراجعة، وجود مراجعة داخلية لدى العميل، قوة السلوك الأخلاقي للشركة، تغيير شريك المراجعة، قيام مراقب الحسابات بتقديم خدمات المراجعة الداخلية للعميل، قيام مراقب الحسابات بمراجعة جميع شركات العميل، وأجريت الدراسة على عينة من المديرين ومراقبي الحسابات في سنغافورة، حيث تم توزيع

400 قائمة على المديرين وبلغت نسبة الردود 18% فقط، كما تم توزيع 200 قائمة على مراقبي الحسابات وبلغت نسبة الردود 31% فقط.

وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

1 - أن المراجعة الداخلية لها أهمية معنوية عالية في حين أن قوة السلوك الأخلاقي للشركة كان لها أهمية معنوية ضعيفة، أما لجنة المراجعة فلم يكن لها أية أهمية معنوية.

2 - يعتقد المديرين أن التنفيذ الصارم لقوانين الحوكمة يؤثر على كل من منع واكتشاف غش الإدارة، في حين يرى مراقبي الحسابات عكس ذلك، كما يرى مراقبي الحسابات أن وجود المراجعة الداخلية له أثر معنوي على قدرة الشركة على اكتشاف غش الإدارة.

3 - تشير النتائج إلى أن تغيير شريك المراجعة لم يكن له أثر معنوي على جودة التقارير المالية، وهذا عكس ما تطالب به التشريعات الحديثة.

4 - أن قيام المراجع بمراجعة جميع شركات العميل تساعده على مقاومة ضغوط الإدارة في حين يوجد اختلاف معنوي ضعيف لأثر هذه الآلية على قدرة المراجع على اكتشاف أخطاء القوائم المالية.

وعلى الرغم من النتائج السابقة، إلا أن الدراسة لم تتناول آليات الحوكمة الهامة الأخرى مثل: هيكل وخبرة مجلس الإدارة، قيام مراقب الحسابات بتقديم الخدمات الإدارية والإستشارية للعميل، ما إذا كان رئيس المجلس يشغل وظيفة المدير التنفيذي الرئيسي أم لا، تحديد إدراك الأطراف الأخرى المنضمة في الحوكمة مثل: المستثمرين والمراجعين الداخليين، هذا بالإضافة إلى إنخفاض نسبة الردود مما يشكك في نتائج هذه الدراسة.

▪ دراسة (Imhaff, and Eugene 2003)

تناولت هذه الدراسة العلاقة بين جودة المراجعة وحوكمة الشركات في أمريكا، حيث قامت بدراسة تحليلية للمراجعة والمحاسبة وحوكمة الشركات في الماضي والحاضر بهدف مراجعة التطور التاريخي لهما من أجل تحديد وفهم خصائصهم البارزة في الماضي والتي أدت إلى فشل بيئة التقارير المالية، ثم اقتراح التغييرات اللازمة فيهما لعلاج هذا الفشل لضمان جودة ونزاهة عملية التقارير المالية، ثم تحفيز البحوث التجريبية لدعم جودة ونزاهة

- هذه التقارير في المستقبل. ولقد اقترحت الدراسة إجراء تغييرات حقيقية في حوكمة الشركات قبل تطوير جودة المحاسبة والمراجعة، وفي النهاية توصلت الدراسة إلى نوعين من التوصيات بشأن دعم جودة ونزاهة التقارير المالية في المستقبل هما:
- أولاً: التوصيات المقترحة لدعم استقلال وكفاءة مجلس الإدارة:
- يجب أن تأخذ لجنة بورصة الأوراق المالية SEC القيادة في تحسين نظام حوكمة الشركات، وتقترح الدراسة أن تأخذ اللجنة في اعتبارها التغييرات الهامة التالية:
- 1 - منع المدير المالي أو المدير التنفيذي CEO للشركة من التصرف كرئيس لمجلس الإدارة، وكذلك منعه من التدخل في تعيين المديرين أو وضع جدول أعمال المجلس ومتطلبات الاجتماع.
 - 2 - منع كل المديرين الخارجيين من امتلاك أسهم في أي شركة يكونوا أعضاء في مجلس إدارتها.
 - 3 - فيما عدا المدير التنفيذي الرئيسي للشركة يجب أن يتضمن تشكيل المجلس مديرين من الخارج وبشرط ألا يكون سبق لهم العمل كموظفين في الشركة أو لديهم علاقات هامة مع الشركة أو مع المديرين التنفيذيين في الإدارة العليا.
 - 4 - التزام أعضاء المجلس من الخارج ببرنامج تعليمي مستمر يحتوي على 30 ساعة دراسية معتمدة سنوياً.
- ثانياً: مقترحات بشأن دعم استقلال مراقب الحسابات:
- 1 - منع المراقبين للحسابات الذين كانوا يعملون كمديرين أو كأعضاء مجلس إدارة أو كمراجعين سابقين في نفس شركة العميل من مراجعة هذه الشركة.
 - 2 - التغيير الإلزامي لشركة المراجعة كل 3 سنوات، وهذا ما أشار إليه قانون Sarbanes, Oxley. Act. Of 2002 بجانب أنه مطلب من قبل GAO في أمريكا، ويجب أن يكون إلزامي من قبل SEC أو بورصات الأسهم، ويفضل أن يقوم AICPA بدور الريادة في هذا المجال وإلزام جميع الشركات المسجلة ببورصة الأوراق المالية SEC بذلك.
 - 3 - تطوير مبادئ المحاسبة المتعارف عليها GAAP لتحقيق شفافية عالية في التقارير المالية.

وعلى الرغم من أهمية التوصيات السابقة، إلا أنها توصيات نظرية، كما أنها مجال للجدل والخلاف بين المنظمات المسؤولة عن تطوير المحاسبة والمراجعة لضمان جودة ونزاهة التقارير المالية في المستقبل.

▪ دراسة (Clark, et al., 2004)

تناولت دراسة العلاقة بين جودة نظم حوكمة الشركات وأداء سوق الأوراق المالية، وذلك من خلال دراسة حالة شركة Ahold وهي مثال لفشل حوكمة الشركات في أوروبا، حيث تم تحليل تعاملات السوق الخاصة بأسهم الشركة في بورصة الأوراق المالية لكل من أمستردام ونيويورك خلال الفترة من عام 1973 حتى 2004 وتحليل سلسلة أحداث لتقلب أسعار أسهم الشركة ورد فعل السوق لضعف نظام حوكمة الشركات، وقد أوضحت الدراسة أن شركة Ahold إحدى ثالث أكبر متاجر تجزئة في العالم أنشئت عام 1887 في أمستردام وكانت من أوائل الشركات التي سجلت في بورصة أمستردام عام 1948، ثم دخلت أسواق أمريكا وأوروبا وأصبحت سلسلة متاجر، وظهرت الأزمة في فبراير عام 2003 عند الإعلان عن مخالفات محاسبية ومالية بسبب قصور شفافية خطط حوافز ومكافآت المديرين وضعف الإفصاح وقصور المعلومات المقدمة إلى السوق، مما ترتب عليه قيام المساهمين ببيع أسهم الشركة وإنخفاض أسعار الأسهم حوالي 63% من قيمتها في فبراير 2003، وقد خلصت الدراسة من خلال تحليل أسعار الأسهم أن أسعار أسهم الشركة كانت ثابتة وتتميز بالاستقرار حتى عام 1982، ثم بدأت في زيادة مستقرة من عام 1982 حتى 1995 ثم النمو السريع حتى عام 2000، ثم انخفضت الأسعار حوالي 63% في فبراير عام 2003، وقد أشارت الدراسة إلى ضعف نظم حوكمة الشركات بشركة Ahold مقارنة بالشركات الأخرى في أوروبا، وقد خلصت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية بين جودة نظم حوكمة الشركات والتقلب في أسعار الأسهم، فزيادة التقلب في الأسعار يشير إلى ضعف وقصور المعلومات المقدمة للسوق وضعف نظم حوكمة الشركات.

▪ دراسة (Solomon, et al., 2004)

تناولت الدراسة تحليل الحالة الراهنة لمهنة المحاسبة وتحديد العلاقة بين حوكمة الشركات والمساءلة، وتحديد أسباب فشل الشركات وخداع المستثمرين وتحويل الثروة والموارد من المساهمين إلى الإدارة، واستخدام المعلومات المحاسبية في خداع وغش

المساهمين. وقد حددت الدراسة أطراف مشكلة حوكمة الشركات بكل من واضعي المعايير المحاسبية، المراجعون، العميل (المنشأة)، مكاتب المراجعة والإدارة. وقد توصلت الدراسة إلى أنه قبل صدور قانون Oxley Law - Surbane كان اهتمام المراجعين هو زيادة الإيرادات وذلك من خلال تقديم الاستشارات مقابل اهتمام أقل بعملية المراجعة، والتعاقد مع الإدارة باعتبارها العميل، والسماح بتقديم كل من المراجعة الداخلية والخارجية.

كما توصلت الدراسة إلى أن الوضع قبل القانون بالنسبة لمجلس الإدارة يتصف ببعض جوانب القصور أهمها اختيار أعضاء مجلس الإدارة بواسطة المديرين التنفيذيين سواء كانوا أصدقاء لهم أو هناك مصالح مادية، ويتم مكافأة أعضاء مجلس الإدارة ليس على أساس الأداء. كما أن هناك قصور في الشركات تتمثل في ضعف الرقابة الداخلية، وعدم الربط بين الرقابة الداخلية والخارجية، وضعف نظم الأمان وشيوع المسؤولية. كما يتصف النظام السابق للحوافز الإدارية بأنه نظام معقد يترتب عليه تحويل الثروة من المساهمين إلى الإدارة بأي وسائل.

وبناء على الوضع السابق، فقد جاءت الإصلاحات الجوهرية في أمريكا من خلال القانون السابق والذي يهدف إلى التأكيد على ضرورة فعالية حوكمة الشركات وتحديد المسؤوليات، وتطلب القانون ضرورة وجود لجنة للمكافآت ولجنة لحوكمة الشركات، وضرورة وجود سياسات لحوكمة الشركات، وتبني المعايير الأخلاقية، كما تطلب القانون ضرورة وجود لجنة مراجعة مستقلة عن مجلس الإدارة، تقوم هذه اللجنة بتعيين المراجع الخارجي وتحديد أتعابه، ويقدم المراجع الداخلي تقريره إلى هذه اللجنة، مع ضرورة عدم قيام المراجع بتقديم استشارات إلى العميل إذا تعارض ذلك مع عملية المراجعة، كما يجب على المراجع الخارجي أن يصدق على جودة الرقابة الداخلية للعميل، كما تطلب القانون ضرورة تناوب القائمين على عملية المراجعة.

▪ دراسة وسن ، 2010

تمثلت مشكلة الدراسة في أن ادارة الأرباح تؤثر في ملاءمة وموثوقية المعلومات المحاسبية المقدمة لمستخدمين القوائم المالية ،مع ازدياد حالة اتجاه المديرين إلى استعمال ممارسات ادارة الأرباح للتأثير في البيانات المنشورة في القوائم المالية

ومنها الدخل في الأجل القصير لكي ينعكس ذلك في قيمة الأسهم في سوق الأوراق المالية ومن ثم تحقيق شهرة وعوائد للإدارة . استهدفت الدراسة التعرف على مفهوم ودوافع وممارسات المحاسبين لإدارة الأرباح المفصح عنها بقائمة الدخل وتأثيراتها في جودة المعلومات المحاسبية وجودة الأرباح من نتائج الدراسة أن إدارة الأرباح تخدم الإدارة الداخلية حتى لو كان على حساب مستخدمي القوائم المالية وذلك لوجود أهداف محددة مسبقا من الإدارة، أن إدارة الأرباح تمارس في كافة الوحدات الاقتصادية الهادفة إلى ربح وفي حدود المبادئ المقبولة قبولاً عاماً فقط لتحقيق ملاءمة وموثوقية المعلومات المحاسبية حيث ترتبط السياسات المحاسبية لإدارة الأرباح مع ملاءمة وموثوقية المعلومات بعلاقة طردية وقوية وبمستوى دلالة معنوية عالية.

الفصل الأول:

الإطار النظري
لحوكمة المنظمات

تمهيد:

لقد كانت تساؤلات آدم سميث Adam Smith⁵ في كتابه ثروة الأمم سنة 1776 م كأساس لموضوع حوكمة المنشآت كممارسات حيث شكك بشكل صريح في مدى حرص المسيرين الغير ملاك على مصالح المستثمرين حيث نبه بان الملكية الغائبة للشركات تؤدي مشاكل محتملة مردها التقصير في بذل الجهد و العناية الضرورية من طرف الوكلاء مقارنة لو تعلق الأمر بملكيتهم الخاصة .

« *Les directeurs de ces sortes de compagnie étant les régisseurs de l'argent d'autrui plutôt que de leur propre argent, on ne peut guère s'attendre qu'ils y apportent cette vigilance exacte et soucieuse que les associés d'une société apportent souvent dans le maniement de leurs fonds* »

إضافة إلى قلة الجهود المبذولة من طرف الوكلاء يرى آدم سميث Adam Smith أن قبضتهم على شؤون الشركة يمكنهم من تغليب مصالحهم الخاصة على حساب ملاكها .

بالتالي حوكمة المنشآت موضوعا له جذور حيث تصاعد التطرق لها ابتداء من الثلاثينيات من القرن الماضي وذلك نتيجة الانهيارات التي مست الكثير من الشركات الأمريكية إثر الأزمة الاقتصادية العالمية التي عصفت بالاقتصاد الأمريكي سنة 1929م وبعد تقلد الرئيس الأمريكي روزفلت سدة الحكم في الولايات المتحدة الأمريكية و الذي جعل من حل الأزمة الاقتصادية عنوانا رئيسا لحملة الانتخابية طلب ممن كل من الناخبين بالكونغرس Berle & Means تقريراً مفصلاً يشرحان فيه الأسباب والحيثيات التي أدت بذلك العصف العنيف لأركان الاقتصاد الأمريكي حيث تم ذلك بنشر كتابهما الشهير بعنوان "الشركة الحديثة و الملكية الخاصة" سنة 1932 كما كان مقال Coase سنة 1937 بعنوان طبيعة المنشأة سباقاً للتطرق لحوكمة الشركات رغم انه لم يحض بالاهتمام آنذاك وتم اكتشافه إلا في السبعينات من القرن الماضي .

⁵ les directeurs de ces sortes de compagnies étant les régisseurs de l'argent d'autrui plutôt que de leur propre argent, on ne peut guère s'attendre qu'ils y apportent cette vigilance exacte et soucieuse que les associés d'une société apportent souvent dans le maniement de leurs fonds. Tels que les intendants d'un riche particulier, ils sont portés à croire que l'attention sur les petites choses ne conviendrait pas à l'honneur de leurs maîtres, et ils se dispensent très-aisément de l'avoir. Ainsi la négligence et la profusion doivent toujours dominer plus ou moins dans l'administration des affaires de la compagnie. C'est pour cette raison que les compagnies par actions (...) ont rarement été en état de soutenir la concurrence contre les particuliers qui se sont aventurés dans le même commerce. Aussi ont-elles très rarement réussi sans l'aide d'un privilège exclusif, et souvent encore n'ont pas réussi même avec cette aide. Sans privilège exclusif elles ont ordinairement mal dirigé le commerce dont elles se sont mêlées ; avec le privilège exclusif, elles l'ont mal dirigé et l'ont comprimé tout à la fois. (Smith [1776], t. II, p. 401.)

المبحث الأول : نشأة و تطور مفهوم الحوكمة

أما من حيث إشكالية تعريف مفهوم الحوكمة فإنه لم تتوصل الأدبيات المختصة إلى الاتفاق على تعريف موحد لمصطلح الحوكمة، حيث أن المؤسسة التمويل الدولية IFC تعرف الحوكمة بأنها: « النظام الذي يتم من خلاله إدارة الشركات والتحكم في أعمالها. » أما منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD عرفتها بأنها : «مجموعة من العلاقات التي تربط بين القائمين على إدارة الشركة و مجلس الإدارة وحملة الأسهم وغيرهم من أصحاب المصالح.»

المطلب الأول : ماهية حوكمة المنشآت وتعريفها

لقد تم تبني كلمة governance ذات الأصل الانكلوساكسوني في كثير من اللغات اللاتينية وغيرها إما في اللغة العربية فلقد استعملت الكثير من المصطلحات مثل الإدارة الرشيدة والحاكمية والحكم الراشد ، أما هيئة الأمم المتحدة في مؤتمرها الخاص تنمية الموارد البشرية سنة 2002 على أنها " التطبيق الفعلي للنشاط الاقتصادي والسياسي والإداري من أجل إدارة أعمال الدولة على كافة المستويات " .

أما في اللغة الفرنسية⁶ فغلب استعمال مصطلح Gouvernance d'entreprise الذي

يغلب عليه الطابع الانكلوساكسوني رغم أن الكثير من المؤلفين يفضلون مصطلح Gouvernemet d'entreprise لكونها تبقى وفيه للغة الفرنسية .

إن تعدد تعاريف مصطلح الحوكمة وعدم الرسو على مصطلح موحد يعود أساسا إلى

اختلاف وجهات النظر للأطراف المعنية و التجادات بين المحاسبين والإداريين والقانونيين والمحليلين الماليين وهذا لاختلاف منشئهم وبيئتهم الاقتصادية و الثقافية .

الفرع الأول : التعاريف الانتاج الأكاديمي

ان البحوث الاكاديمية اختلفت وتعددت وجهاتها في مقارنة مصطلح حوكمة المنشآت من حيث تباين اهتماماتهم وحقول تخصصاتهم المعرفية .

⁶ Ronald REVEZ, "La gouvernance d'entreprise", (Paris :Ed La découverte, 2003), P 5.

- تعريف cad bury : يعرف هذا اللورد البريطاني مصطلح الحوكمة في تقريره الشهير الذي طلب منه إعداده نتيجة لتصاعد حالات إفلاس الشركات والتي تعود سببها أساسا إلى الفساد و عدم اكتراث المسيرين بحماية مصالح المستثمرين على " أنها نظام بمقتضاه تدار الشركة و تراقب".
- تعريف جرار شارو: Gérard Charreaux 1997⁷ يعتبر هذا التعريف الأكثر شيوعا و استعمالا لدى الأدبيات الناطقة باللغة الفرنسية ويعرفها على أنها : "مجموع الآليات التي تملك قوة التأثير على الحدود التي يستعملها المسيرون عند إتخاذ القرارات في المؤسسة و ذلك للحد من سلطتهم التقديرية".
- « l'ensemble de mécanismes organisationnels qui ont pour effet de délimiter les pouvoirs et d'influencer les décisions des dirigeants, autrement dit, qui « gouvernent » leur conduite et définissent leur espace discrétionnaire » (G. Charreaux, 1997, p. 1).
- تعريف Hitt : عرف Hitt الحوكمة على أنها : " مجموعة من المعايير التي يقوم بموجبها أصحاب المصلحة في الشركة بمحاسبة المديرين في المستويات العليا على قراراتهم و النتائج المتولدة عنها ، للسيطرة على الشركة و اكتساب الميزة التنافسية " .
- قام Hitt بتعريف حوكمة الشركات على أنها : " مجموعة من المعايير التي يقوم بموجبها أصحاب المصلحة في الشركة بمحاسبة المديرين في المستويات العليا على قراراتهم و النتائج المتولدة عنها ، للسيطرة على الشركة و اكتساب الميزة التنافسية " . (Hitt ,et al 2003. p 333)
- كما عرفت من طرف شيلفر و فيشني عام⁸ على أنها " : حوكمة المؤسسات تركز على الطريقة التي من خلالها نضمن جذب رؤوس الأموال للمؤسسة التي تعمل جاهدة من أجل تحقيق الإيراد لصالح المستثمرين Shleifer et Vishny⁹ ."

⁷ G. Charreaux, Éd. [1997], *Le gouvernement des entreprises*, Paris, Économica, p. 421-469.

⁸ La définition du terme gouvernance qui domine aujourd'hui la littérature financière est celle de Shleifer et Vishny Cette approche est celle de la gouvernance financière, basée sur la théorie de l'agence , sa finalité est de réduire les coûts induits par les conflits d'intérêt et l'asymétrie d'information entre les actionnaires et les dirigeants de l'entreprise.

garantir aux actionnaires la rentabilité de leur investissement
(Shleifer et Vishny, 1997)

وبناء على ما سبق يتبين لنا ان مفهوم الحوكمة يكتنفه شيء من الابهام وهذا للاسباب
لاساسية التالية :

- نظرا لتضارب المصالح لأصحاب المصلحة (المساهمون، المدراء، الموظفون، البنوك، الموردون، الزبائن...) داخل المؤسسة حيث كل طرف يدفع أن يكون مفهوم حوكمة الشركات أكثر خدمة لمصالحه .
 - نظرا لاختلاف مقاربات الاكاديميين و التي تعود أساسا إلى اختلاف قناعاتهم حول نموذج الحوكمة الأكثر نجاعة والذي مازال يثير الكثير من النقاش و المتمثل في النموذج التساهمي او الاجتماعي Actinarial VS Partenarial .
 - نظرا كذلك للحدثة النسبية لحوكمة الشركات كمفهوم رغم انه سبق لنا أن اعتبرنا سابقا بان حوكمة الشركات لها جذور تضرب في التاريخ كمارسات وبالتالي يمكن القول أن هذا المفهوم لا يزال في طور التبلور و مازالت الكثير من مدلولاته و أبعاده في مرحلة التكوين المراجعة.
- من منطلق التعاريف السابقة نستطيع ان نقول انها سلكت مقاربتين للتعريف بهذا المصطلح:

- المقاربة الأولى اعتمدت على البعد السلوكي : كالمعاملة، سلطة التقديرية، تعظيم المصالح، الانتهازية.. .
- المقاربة الثانية : اعتمدت على النصوص القانونية و الاطار المؤسسي الذي تنشط فيه الشركة مثل :النظام القانوني، النظام القضائي، النظام السياسي، أسواق العمل، الأسواق المالية، هياكل الملكية... إلخ.

⁹ Shleifer A., Vishny R. W. [1996], « A Survey of Corporate Governance», NBER, Working Paper Series, 5554.Thurow L. [1993], *Head to Head : The Coming Economic Battle Among Japan, Europe and America*, Warner Books.

A. Shleifer et R. W. Vishny [1996] définissent le champ du GE,comme l'étude des procédés par lesquels les apporteurs de capitaux– réduits aux seuls apporteurs de capital financier – garantissent la rentabilité de leur investissement.

و هذا ما ذهب اليه Cleassens بقوله " بأن تعاريف حوكمة المؤسسات متنوعة و لا يمكن حصرها، و لكن يمكن تصنيفها إجمالاً إلى مجموعتين، الأولى منها تتعلق بمجموعة الأنماط السلوكية مثل السلوك الحقيقي للمؤسسات، معبراً عنها بمجموعة من المؤشرات مثل: الأداء، الفعالية، النمو، الهيكل المالي، معاملة المساهمين و أصحاب المصالح الآخرين، أما مجموعة الثانية فتتعلق بالإطار المؤسسي لحوكمة المؤسسات و تضم مجموعة القواعد و اللوائح التي تعمل في إطارها المؤسسات، فضلاً عن القوانين المستمدة من مصادر تشريعية أخرى مثل النظام القانوني و النظام القضائي، الأسواق المالية و أسواق العمل".

الفرع الثاني : التعاريف الهيئات و المنظمات الدولية

هناك العديد من التعاريف المنبثقة من قبل المنظمات الهيئات الدولية و ذلك حسب طبيعة كل منظمة، و يمكن ذكر أهمها في ما يلي

-تعرف الحوكمة من طرف UNDP البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة على أنها :
"ممارسة السلطة الإقتصادية و السياسية و الإدارية لإدارة شؤون الدولة على كافة المستويات من خلال آليات و عمليات و مؤسسات لتمكن الأفراد و الجماعات من تحقيق مصالحها".

- تعرف منظمة التعاون و التنمية الإقتصادية OECD¹⁰ حوكمة المؤسسات " :بإن حوكمة الشركات تتضمن مجموعة من العلاقات بين إدارة الشركة، مجلس إدارتها، مساهميها و ذو المصلحة الآخرين، و تقدم حوكمة الشركات أيضاً الهيكل الذي من خلاله توضع أهداف الشركة، تحدد وسائل إنجاز تلك الأهداف و الرقابة على الأداء"¹¹

¹⁰

عام 1999 أصدرت منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية المبادئ غيرالإلزامية لحوكمة الشركات والتي تم OECD, 2004 P. 11¹¹

عام Organization of Economic Cooperation &Development (OECD, 1999 , 2004) تعديلها
2004

- بينما تم تعريفها من طرف مؤسسة التمويل الدولية IFC بأنها "هي النظام الذي يتم من خلاله إدارة المؤسسات و التحكم في أعمالها".
 - و عرفت من طرف لجنة كادبري عام 1992 بأنها :نظام متكامل للرقابة المالية و غير المالية الذي يتم عن طريقه إدارة الشركة و الرقابة عليها."
 - اما البنك الدولي فكان تعريفه للحوكمة بأنها: " الحالة التي يتم من خلالها إدارة الموارد الإقتصادية و الإجتماعية للمجتمع بهدف التنمية."
- اولا الأيزو ISO 26000 :

اصدرت دليلا ارشاديا يتضمن مفهوم الحوكمة حيث عرفها بأنها:

النظام الذي تقوم المؤسسة من خلاله باتخاذ وتنفيذ القرارات طبقا لأهدافها، كما أولت الاهتمام بإشراف الأطراف المعنية وعرفته على أنه النشاط المتخذ لخلق فرص الحوار بين المنظمة وأحد أطرافها المعنية أو أكثر وذلك بهدف توفير أساس معلوم لقرارات المنظمة .

وتتمثل المبادئ التي وردت في دليل منظمة الأيزو بالقابلية للمساءلة، والشفافية، والسلوك الأخلاقي، واحترام مصالح الأطراف المعنية، واحترام سيادة القانون، واحترام المعايير الدولية السلوكية، واحترام حقوق الإنسان" .

ثانيا: الحوكمة وفق منظمة التعاون الإقتصادي و التنمية OCDE

كان لمفهوم وموضوع الحوكمة نصيب كبير في اهتمامات منظمة التعاون الإقتصادي

لقد نالت مبادئ الحوكمة التي أوصت بها منظمة التعاون الإقتصادي الحظ الأوفر لدى أغلب الدول والهيئات حيث تبنتها كأساس لتحسين العلاقة ما بين الأطراف ذات الصلة بالمنشأة و حماية حقوق الجهات الضعيفة و ضمان حقوقهم و ذلك بتحديد مسؤوليات و واجبات كل طرف. حيث أنه يتم تطبيق الحوكمة وفق خمسة معايير توصلت إليها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في عام 1999، علما بأنها قد أصدرت تعديلا لها في عام 2004.¹² وتتمثل في:

- ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات : يجب أن يتضمن إطار حوكمة الشركات كلا من تعزيز شفافية الأسواق وكفاءتها، كما يجب أن يكون متناسقا مع

¹², OECD Principles of Corporate Governance, 2004

- أحكام القانون، وأن يصيغ بوضوح تقسيم المسؤوليات فيما بين السلطات الإشرافية والتنظيمية والتنفيذية المختلفة. **OCDE**
- حفظ حقوق جميع المساهمين : وتشمل نقل ملكية الأسهم، واختيار مجلس الإدارة، والحصول على عائد في الأرباح، ومراجعة القوائم المالية، وحق المساهمين في المشاركة الفعالة في اجتماعات الجمعية العامة. **OCDE**
 - المعاملة المتساوية بين جميع المساهمين: وتعنى المساواة بين حملة الأسهم داخل كل فئة، وحقهم في الدفاع عن حقوقهم القانونية، والتصويت في الجمعية العامة على القرارات الأساسية، وكذلك حمايتهم من أي عمليات استحواذ أو دمج مشكوك فيها، أو من الاتجار في المعلومات الداخلية، وكذلك حقهم في الاطلاع على كافة المعاملات مع أعضاء مجلس الإدارة أو المديرين التنفيذيين. **OCDE**
 - دور أصحاب المصالح في أساليب ممارسة سلطات الإدارة بالشركة : وتشمل احترام حقوقهم القانونية، والتعويض عن أي انتهاك لتلك الحقوق، وكذلك آليات مشاركتهم الفعالة في الرقابة على الشركة، وحصولهم على المعلومات المطلوبة. ويقصد بأصحاب المصالح البنوك والعمالين وحملة السندات والموردين والعملاء. **OCDE**
 - الإفصاح والشفافية : وتتناول الإفصاح عن المعلومات الهامة ودور مراقب الحسابات، والإفصاح عن ملكية النسبة العظمى من الأسهم، والإفصاح المتعلق بأعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين. ويتم الإفصاح عن كل تلك المعلومات بطريقة عادلة بين جميع المساهمين وأصحاب المصالح في الوقت المناسب ودون تأخير. **OCDE**
 - مسؤوليات مجلس الإدارة : وتشمل هيكل مجلس الإدارة وواجباته القانونية، وكيفية اختيار أعضائه ومهامه الأساسية، ودوره في الإشراف على الإدارة التنفيذية. ونلاحظ من هذه المبادئ³ أن الحوكمة تعالج علاقات القوة والمسؤولية بين أربع مجموعات كبيرة تحيط بإدارة الشركة المساهمة. المجموعات التي نتحدث عنها هي:

¹³ L'ensemble de ces principes va faire l'objet d'une codification dans une série de rapports, véritables chartes de bonne conduite à destination des entreprises cotées. Le premier et le plus célèbre d'entre eux, *The Corporate Governance Principles*, commandé en 1978 par l'*American Law Institute*, paraît dans sa version définitive en 1993. Suivront, aux États-Unis le rapport Gilson-Kraakman (1991), en Grande-Bretagne le rapport Cadbury (1992), en France les rapports Viénot I (1993), Viénot II (1999) et Bouton (2002) et au niveau international les *Principes de gouvernance d'entreprise* de l'OCDE, parus en 1999 et révisés en 2004.

أصحاب العلاقة (المستفيدون، الدائنون، الحكومة، المجتمع، الموظفون ..) ، الجمعية العمومية (الملاك) ، مجلس الإدارة والإدارة العمومية أو التنفيذية. وتقدم الحوكمة الإدارية كما ذكرنا أعلاه مجموعة من الإجراءات والترتيبات التي تحكم العلاقات بين هذه المجموعات لتكون علاقات إيجابية منتجة وليست مدعاة للتنافس السلبي وضياح مصلحة الشركة. على سبيل المثال لو أبدعت إحدى المجموعات ونجحت في تحقيق غاياتها وسبقت المجموعات الأخرى لم تتحقق الحوكمة الإدارية لان شرطها المصلحة الجماعية. كذلك لو نجحت المجموعات كل على حدة فكل سيبدع لتحقيق مصالحه الضيقة ولن تتحقق المصلحة الكلية للشركة". OCDE.

الفرع الثالث : التعاريف الصادرة عن تقارير اللجان الحكومية

انطلاقاً من تقرير Cadbury الذي تم التطرق اليه سابقاً فإن الكثير من الدول حدثت حدوداً بريطانيا وشكلت لجان حكومية مكونة من خبراء يكون على رأسها شخصية ذات ثقل أكاديمي و اجتماعي معتبر ونذكر أهمها :

تقارير لجان الحكومات الانجلوساكسونية

تعتبر الدول الانجلوساكسونية (الولايات المتحدة الأمريكية و المملكة المتحدة) من أوائل دول العالم في مجال توفير البيئة السوقية التنافسية للمؤسسات و هو ما يحقق سعيها لتطبيق أفضل الممارسات الإدارية و المالية في المؤسسات سعياً لتعزيز مبدأ الشفافية و المساءلة، و من بين جهود المملكة المتحدة التي تؤكد هذا الإهتمام نذكر:

- في المملكة المتحدة صدر تقرير كاد ويري Cadbury في عام 1992

تحت عنوان "الجوانب المالية لإجراءات حوكمة المؤسسات" والذي تم إعداده بواسطة مجلس التقرير المالي Council Reporting Financial لبورصة لندن للأوراق المالية حيث تم تشكيل لجنة يترأسها Cadbury بعد إفلاس بعض و إنخفاض الثقة في القوائم المالية، التي هزت أسواق لندن المالية. حيث تضمن التقرير على إرشادات قواعد بأفضل الممارسات الإدارية و المالية بالمؤسسات، و قد إلتزمت المؤسسات البريطانية المسجلة بسوق الأوراق المالية بلندن بتطبيق والتوصيات و الإرشادات التي أوردها تقرير Cadbury؛

- ، وفي يوليو 1995 صدرت توصيات Greenbury حول أفضل القواعد لوضع مكافآت أعضاء مجالس الإدارات و المدراء التنفيذيين مع التأكيد على أهمية الإفصاح عن تفاصيل المبالغ المدفوعة لهم ضمن التقرير السنوي؛
- كما أصدر مجلس معايير المراجعة البريطاني إرشادات للمراجعين حول كيفية إعداد تقاريرهم مع التأكيد على إجراءات حوكمة المؤسسات؛
- في سبتمبر من عام 1999 صدر تقرير Turnbull و الخاص بالزام إدارة المؤسسات بالإفصاح عن تقييم كفاءة و فعالية الرقابة الداخلية داخل تنظيماتها
- في عام 2000 صدر في المملكة المتحدة تقرير بعنوان مبادئ الحكم الراشد و مدونة لأفضل الممارسات " Principles of good governance and code of best practice" لأفضل الممارسات " practice" لوضع أحسن القواعد و المبادئ لأفضل الممارسات، و الذي إرتكز على تقرير كاد بوري¹⁴ لعام 1992.

من خلال قراءة واستعراض لهذه الأدبيات و التقارير يتبين بان حوكمة الشركات كمفهوم تتضمن ايجاد السبل والضوابط القانونية و الاخلاقية التي من شأنها حماية مصالح اصحاب الصلة بالمنشأة وخاصة الاطراف الضعيفة منها نظرا لعدم تمكنهم من التأثير مامباشر في تسيير الشركة .

المبحث الثاني: النظريات المؤسسة لحوكمة المنشآت

المطلب الأول : نظرية حقوق الملكية

الفرع الأول: الإطار النظري لحقوق الملكية¹⁵

نظرية حقوق الملكية

¹⁴ إن أول تعريف صريح للحوكمة المؤسسية صادر عام ١٩٩٢ ورد ضمن تقرير المظاهر المالية للحوكمة المؤسسية وهذا التقرير أصبح لاحقا ¹⁴ متعارف عليه بتقرير كادبوري نسبة إلى رئيس اللجنة التي أعدت التقرير السيد أديان كادبوري.

¹⁵ La théorie des droits de propriété n'est formulée qu'à partir des années soixante dans la mouvance de Ronald Coase. C'est l'époque, des pères fondateurs : Ronald Coase(1960), Armen Alchian (1959, 1961, 1965), Harold Demsetz (1966, 1967), Henry Manne (1965), Steven Cheung (1969), Erik Furubotn et Svetozar Pejovich (1972 et 1974), et Louis De Alessi (1983), en sont les représentants les plus connus. Les dates entre parenthèses sont celles de leurs articles les plus marquants.

نظرية حقوق الملكية هي نظرية تتعلق باقتصاد العقود والتحليل الاقتصادي للقانون حيث نجدها على مقربة بين نظرية تكلفة الصفقات ونظرية الوكالة بمعنى أنها تنظر إلى الشركة من منظور العقد. تعتبر الشركة "سلسلة من العقود" (cf. *nexus of contracts*, Alchian et Demsetz, « Production, Information Costs and Economic Organization », 1972).¹⁶

وفقاً للتعريف التقليدي للقانون الروماني ،¹⁷ تتكون حقوق الملكية المرتبطة بأصل ما من ثلاثة عناصر: الحق في استخدام الأصل (usus) ، والحق في ملائمة الدخل الناتج عن الأصل (fructus) و أخيرا ، الحق في التخلص من الأصول (abusus). حق الملكية هو الحق الحقيقي الأكثر اكتمالا . من حيث المبدأ ، فإنه يسمح للمالك بأن يفعل ما يريد بالشيء موضوع حق الملكية . وبالتالي ، يمنح حق الملكية للمالك الحق في استخدام الأصول ، جني الثمار والتخلص منها.

تم بلورة نظرية حقوق الملكية ابتداء من الستينات من القرن الماضي وهذا من أجل إظهار تفوق نظام الملكية الخاصة على جميع أشكال الملكية الجماعية. (Nellis, 1999) يمكن أساس اقتصاد حقوق الملكية في فكرة أن أي تبادل بين المتعاملين يمكن اعتباره تبادلاً لحقوق الملكية على الأشياء موضوع التبادل . هذه النظرية هي في الواقع نظرية عامة للعلاقات الاجتماعية والمؤسسات . بالنسبة لمؤيدي هذا الاتجاه النظري ، فإن الأسباب التي تفسر الأداء الاقتصادي والمالي المتفوق للمؤسسات الخاصة على المؤسسات العامة تكمن في تخفيض حقوق الملكية العامة للشركة ومخاطر الإفلاس . في الواقع ، فإن خطر الإفلاس يكاد يكون غير موجود في المؤسسات العامة ، في حين أنه واقع يجب على قادة

¹⁶¹⁶ Pejovich (1969): «relations codifiées sur l'usage des choses» Demsetz (1972): moyen permettant aux individus de savoir ce qu'ils peuvent raisonnablement espérer dans leurs rapport avec les autres membres de la communauté »

¹⁷ Les droits de propriété traditionnels (dans la continuité du Droit romain) comprennent 3 éléments fondamentaux L'usus Le fructus L'abusus

L'usus: le droit d'utiliser et de contrôler l'utilisation de la propriété, la faculté de reprendre possession le cas échéant Le droit d'utiliser l'actif

Le fructus: le droit à tout profit provenant de la propriété (ex: les droits miniers, une récolte, le lait et les petits d'un troupeau, l'électricité produite par une éolienne ...) Le droit d'en tirer un revenu ...

L'abusus : le droit de détruire (notamment par la consommation), le droit de transférer la propriété (vente, troc, ou à titre gratuit par donation ou legs) Le droit de céder l'actif de manière définitive à un tiers...

القطاع الخاص التعامل معه . هذا بالضرورة يشجعهم على إدارة أعمالهم بشكل فعال لضمان ليس فقط بقائها ، ولكن أيضا وقبل كل شيء متانتها.

في ظل هذه الظروف ، يمكن فهم استمرار اهتمام وقلق مسيري القطاع الخاص بالإنتاجية والربحية والملاءة المالية للشركات اللاتي يسيرونها ، بالإضافة إلى ذلك ، تؤكد نظرية حقوق الملكية على أن تفوق أداء الشركات الخاصة . على المؤسسات العامة مرده الإجراءات التأديبية التي يفرضها سوق الأوراق المالية التي تؤدب المديرين . يضاف إلى ذلك حقيقة أن المساهم في الشركة الخاصة يلعب دور الدائن المتبقي وأنه يتحمل في نهاية المطاف مخاطر التعهد ، الأمر الذي يتطلب منه المراقبة عن كثب سلوك المسير:

إن النظرية التي قدمها منظرو مدرسة حقوق الملكية¹⁸ لتبرير عدم كفاءة المؤسسة العامة مقارنة بالمؤسسة الخاصة (وبالتالي لتبرير برامج الخصخصة) هي أن وضوح وتأكيد حقوق الملكية الأفراد يعتبر عامل محدد تعتمد عليه المنظمة في أدائها التنظيمي.

وأخيراً ، فإن الافتراضات رواد هذه النظرية الذين يدعون في هذا الاتجاه هي ان للشركة ثلاثة أبعاد : تقني التجاري والمالي . بحيث الشركات المملوكة للدولة ، بسبب ضعف حقوق الملكية فيها ، لن تكون قادرة على الوفاء بالمتطلبات المتعلقة بهذه الأبعاد الثلاث . بالإضافة إلى ذلك ، فإن مسألة توزيع حقوق الملكية لن تكون مسألة اختيار عقائدي أو سياسي . سيكون ذلك في صميم المنطق الاقتصادي الذي أظهر أن أكثر الشركات نجاعة هي تلك التي تم تحديد ملكيتها بوضوح.

¹⁸ Coriat/Weinstein (1995): « un droit socialement validé à choisir les usages d'un bien économique » Alchian (1987) « un droit assigné à un individu spécifié et aliénable par l'échange contre des droits similaires sur d'autres biens » Barzel (1987) « le droit et le pouvoir de consommer, d'obtenir un revenu, et d'aliéner » les biens ou les actifs qui sont soumis à ce droit...

إن الهدف الأول لهذه النظرية هو إدراك كيف يؤثر نمط معين من حقوق الملكية على متعامل أو آخر و من ثم كيف يؤثر نظام حق ملكية معين على نظام اقتصادي ما أي على كفاءته و سير عمله ¹⁹. وبذلك فإن الوظيفة الأساسية لحقوق الملكية هي إمداد المتعاملين بمحفزات من اجل الحفاظ وتثمين الأصول أي بالاستعمال الأنجع للموارد. تقوم نظرية حقوق الملكية على فكرة بسيطة نسبياً بأن وجود حقوق ملكية محددة بشكل جيد، هو شرط أساسي للمبادرة الفردية، حيث يجب أن يؤدي تعظيم كل منفعة فردية إلى زيادة في الكفاءة الجماعية وأنماط الحوافز المختلفة بهياكل حقوق الملكية (1974 Pejovich ، Furubotn)²⁰. لقد تم التفكير بشكل بديهي منذ البداية بأن الملكية الخاصة هي أعلى شكل من أشكال الملكية.

◀ حقوق الملكية هي أدوات في خدمة المجتمع ولا يكون لها معنى إلا إذا تواجدت في المجتمع. كما يقول 1967 (Demsetz) ، فمثلا في عالم ²¹(Robinson Crusoe)، حقوق الملكية لا تلعب أي دور. هذا ما يفسر ويبرر تطورات النظرية تجاه تفسيرات النمو الاقتصادي.

- من خلال إدخالها ومركزيتها في النظرية المؤسسية الجديدة ، فإن أثرها جد واضحا في التحليل الاقتصادي للعناصر ذات الطبيعة القانونية ، على سبيل المثال ، العقود التي يبرمها المتعاملون الاقتصاديون وتوجيه السياسات التشريعية. ما وراء هذه الملاحظات ، من الضروري ملاحظة الطبيعة البراكسيولوجية ²² Praxéologie للنظرية حيث طموحها يضعها بلا شك فوق تيارات الفكرية المختلفة ، ويقصد بها أن تكون شمولية التفسير ، أو

¹⁹ Au sein de la théorie des droits de propriété, Furubotn et Pjovichont cherché à comprendre le fonctionnement interne des organisations en s'appuyant sur le concept même de droits de propriété. Ils décomposent les droits de propriété en trois grandes parties :

- L'usus : le droit d'utiliser le bien.

- Le fructus : droit d'en percevoir les fruits.

- L'abusus : droit du décider du sort du bien et d'en faire ce qui bon nous semble.

²⁰ Furubotn E., Pejovich S. (1974), *The Economics of Property Rights*, Ballinger

²¹Robinsone cusoè est un anglais écrit par Daniel Defoe publié en 1719 .L'Histoire s'inspire très librement de la vie d'Alexandre Selkirk

²² Praxéologie PHILOS., ÉPISTÉMOL. „Science ou théorie de l'action; connaissance des lois de l'action humaine conduisant à des conclusions opératoires (recherche opérationnelle, cybernétique, etc.)” (Morf. Philos. 1980). Construire une théorie du travail humain et des progrès de la technique, comme tente de le faire ce qu'on a nommé la praxéologie (Blondel, Action, 1893, p.206).La science économique contemporaine procède à une restructuration logique de la conduite des agents en bénéficiant de la praxéologie contemporaine et en lui donnant son apport (Univers écon. et soc., 1960, p.4-8).

(تريد أن تكون) نظرية عامة للعلاقات الاجتماعية والمؤسسات (Coriat B. et 1995)
 O Weinstein) طموحها هو معارضة الماركسية وكنهج علمي آخر تضيي شرعية
 النظام الرأسمالي الليبرالي (Couret 1987).يراد من هذه النظرية نظرية عامة للعلاقات
 الاجتماعية والمؤسسات.

A. Alchian ، R. Coase ، H. Demsetz ، هم مؤسسوا المدرسة الاقتصادية
 الحديثة فيما يتعلق بحقوق الملكية لقد عملوا ليس فقط على تحديد أهمية نظام الملكية
 الفردية بالنسبة لإدارة الاقتصاد بكفاءة، ولكن في تحديد الظروف التي تؤدي إلى تحويل
 وتكوين حقوق الملكية الفردية، وقد كتب A. Alchian " : وفق نظام حقوق الملكية،
 فإنني أعني طريقة أن تحول إلى الأفراد سلطة اختيار بضائع محددة واستخداماتها ما بين
 مجموعة من الاستخدامات المسموح بها " وهذا يعني :

المبادلات التي تتم بين الأفراد (وغير الأفراد) هي في الواقع تنازل متبادل عن الحقوق
 المتعلقة بالأشياء التي يتبادلونها.
 فهي إذن تبادل لحقوق الملكية.

إذن الأفراد يملكون في الواقع حقوق استغلال موارد .

إن نظرية حقوق الملكية كانت بمثابة تجديد للنظرية الكلاسيكية، إذ تم إعادة النظر في

بعض من خصائصها.وقد اعتمدت هذه النظرية على خمس فرضيات

الفرع الثاني : جذور مفهوم حقوق الملكية

حضيت مسالة الحقوق الملكية عند آدم سميث قسطا كبيرا أعماله القانونية،²³ فقد تناول
 في احدي حول فقه القانون ما يلي:

إن الواجب الأول والأساسي لأي نظام هو الحفاظ على العدالة و منع أعضاء المجتمع
 من أن يعتدي أي منهم على ممتلكات شخص آخر²⁴، أو الاستيلاء على ما هو ليس
 له."

²³ (A.Smith, LJ, I, p. 7).citer par: Mack Éric. Des droits naturels chez Smith. In: Cahiers d'économie politique, n°19, 1991. Le marché chez Adam Smith. pp. 29- 35;

²⁴La justice protège la propriété. « Des hommes qui n'ont point de propriété ne peuvent faire de torts l'un à l'autre que dans leur personne ou leur honneur ». Dans ces deux cas, celui qui

ان دور النظام هو تمكين الافراد من الاطمئنان عن ممتلكاتهم الخاصة."

إلا أنه تعود الأفكار الأساسية لحقوق الملكية للمفكران الانجليزيان John Locke (1632 et Thomas Hobbes(1588-1679) -1704²⁵.

كان المفكرين من رجال القانون مهتمين بموضوع الملكية ووجوب حمايتها وقد وصف

بلاكستون الملكية بأنها "الهيمنة المستبدة التي يدعيها ويمارسها أي رجل ما، على أشياء

الدنيا الخارجية، وبمعزل تام عن حق أي فرد آخر في العالم". ولكنه لم يستطع أن يفكر

بأي شيء "يعادل تعلق البشرية به مثل حق التملك". أما ²⁶ Jeremy Bentham الذي

اختلف مع William Blackstone في كل شيء تقريباً، فقد كان متوافقاً مع

هذا القانوني حول الملكية قائلاً إن القانون الذي يحمي الملكية هو "أنبل انتصار حقيقته

البشرية على نفسها".

porte atteinte à l'autre n'en tire aucun profit. Il en va différemment quand le fautive s'en prend à la propriété d'autrui. «Ce n'est que sous l'égide du magistrat civil que le possesseur d'une propriété précieuse, acquise par le travail de beaucoup d'années ou peut-être de plusieurs générations successives, peut dormir une seule nuit avec tranquillité[...].Le gouvernement civil, en tant qu'il a pour objet la sûreté des propriétés est, dans la réalité, institué pour défendre les riches contre les pauvres, ou bien ceux qui ont quelque propriété contre ceux qui n'en ont point ».

²⁵ JOHN LOCKE (1632 -1704)

A ses yeux, le droit à la propriété est un droit fondamental, lié à la nature intrinsèque de l'être humain, au même titre que la vie ou la liberté. Si, au départ, la terre appartient aux hommes de façon égale – elle leur a été donnée par Dieu –, ceux-ci se l'approprient en y apportant la valeur ajoutée de leurs efforts. Locke pose ainsi les bases des futures théories de la «valeur travail» développées par Adam Smith ou David Ricardo. Il émet tout de même deux réserves : pour être acceptable et accepté, ce droit à la propriété ne doit pas priver les autres des biens nécessaires à leur survie, ni donner lieu à du gaspillage. Comprendre l'économie avec ses 30 plus grands génies

publié le 12/07/2012 à 14h46 mis à jour le 19/07/2016 à 16h54 sur : <https://www.capital.fr/economie-politique/john-locke-1632-1704-on-lui-doit-le-concept-de-proprietee-privée>

²⁶ Bentham :

Pour comprendre la position de Bentham, il faut étudier son approche juridique de la propriété privée. Le but qu'il se fixe depuis ses premiers écrits est de poser les principes de la «jurisprudence universelle" (*universal jurisprudence*). Il s'agit de définir les notions qui régissent la sphère du droit et d'élaborer un vocabulaire qui rende compte de l'intégralité du champ par delà ses modifications nationales ou locales. L'utilité doit être le principe directeur de cette analyse. Bentham recherche un point d'équilibre entre deux pôles opposés : pouvoir rendre compte de ce qui est (les systèmes juridiques existants) à l'aide de catégories dérivées de ce qui doit être (l'utilité). Il y a, au cœur de son système, une tension essentielle entre les registres normatifs et descriptifs. Pour la résoudre, il met en œuvre une méthode qui repose sur deux outils principaux : ce qu'on a appelé "la théorie des fictions", d'une part, et une méthode de classification, d'autre par.

(*Le libéralisme au miroir du droit. L'Etat, la personne, la propriété*, éd. Blaise Bachofen, Paris : ENS éditions, 2008, pp. 117-143

يعتبر كتاب ألفرد مارشال بعنوان مبادئ الاقتصاد ذو اثر قوي على المفكرين الاقتصاديين الانجلوساكسون، وقد كان مارشال يؤمن بأن تغييرات سريعة قد حصلت بالفعل على الطبيعة البشرية خلال نهاية القرن التاسع عشر وبشكل مقلق، حيث توصل الى قناعة بأن الحاجة إلى الملكية الفردية، لا تصل ، إلى ما هو ابعد من مقومات الطبيعة البشرية. في عام 1935 أشرف هايك اصدار الكثير من الأبحاث حول اشكالية حقوق الملكية ففي كتابه بعنوان الطريق إلى الرق وهو بحث سياسي، دافع هايك قوة على قدسية الملكية الفردية حيث يقول:

إن نظام الملكية الفردية: هو الضمان الأكبر للحرية، ليس فقط لأولئك الذين يملكون ولكن وبدرجة لا تقل إلا قليلاً لأولئك الذين لا يملكون"

الفرع الثالث: فرضيات نظرية حقوق الملكية

تعتمد النظرية حقوق الملكية على مبدأ أساسي مفاده أن كل تبادل ما بين متعاملين، وأن أي علاقة بأي طبيعة كانت يمكن اعتبارها كتبادل لحقوق الملكية Coriat et Weinstein (1995)، إذن مفهوم حقوق الملكية يعتبر حق معترف به اجتماعياً.²⁷

1. إن المتعاملين الاقتصاديين يسعون الى تعظيم دوال المنفع تههم بالبحث عن المصلح تههم الفردية مهما كان النظام الاقتصادي الذي يعملون به و مهما كانت حقوق الملكية التي يتمتعون بها،²⁸
2. تفضيلات الفرد يتم إظهارها بسلوك في السوق .
3. المعلومة ليست كاملة وتكاليف التعاقد تساوي الصفر هذه التكاليف مهمة لذا يستبعد إهمالها، وهو ما يشكل عنصر مفسر للسلوك الاقتصادي للأفراد .
4. يخضع المتعاملون لقيود تفرضها هيكله النظام الذي يحكمهم أو يعملون به.
5. إن دالة المنفعة للفرد يمكن أن تحوي أموراً أخرى غير تعظيم الربح والثروة والتي ليست الوحيدة الدالة على دالة منفعة المتعاملين الاقتصاديين وهذا مثل الوقت الحر في أوقات العمل الهدوء الأمان، الترفيه وحتى ظروف العمل أيضا .

²⁷ Coriat B. et Weinstein O. Les nouvelles théories de la firme- Le Livre de Poche, Paris, (1995) p.79

²⁸ Yves Simon, Théorie de la firme et réforme de l'entreprise: Revue de la théorie des droits de propriété *Revue économique*, Vol. 28, No. 3 (May, 1977), pp. 321-351

الفرع الرابع: تصنيف الملكية حسب حقوق الملكية

1- المؤسسات الرأسمالية :

يكون كل من Abusus،Fructus،Usus من حق شخص واحد ويوجد حالتين :
 لما يكون المالك هو المسير : إذ لا يوجد فصل بين وظيفة القرار وتوظيف الملكية هذا ما
 يجعل المؤسسة الرأسمالية أكثر نجاعة .
 في وجود المسير المالك : تشكل المؤسسة الرأس مالية تنظيم فعال لأن آلية الحكومة تسمح
 بمراقبة متخذي القرار والحث على التسيير لصالح المساهمين والمسير يعتبر كدائن
 متبقي .

تحت هذا المصطلح يتم تقسيم المداخل المتبقية يعني الفائض غير المصرح عنه في العقد
 بين المسير والمساهمين والأولوية تكون للدائنين الخارجين لذا ينتظر المساهمين رفع
 المداخل لرفع أجرة المسير وزيادة منفعة المساهم

▪ المؤسسة التي يسيطر فيها المسير l'entreprise managériale

تقسم حقوق الملكية حيث المالك يحق له الإفراط واستغلال المنتج le fructus et
 l'abusus l'مثلا له حق الاستعمال لقيامه بالتسيير اليومي للمؤسسة هذا التقسيم لحقوق
 الملكية يسبب نزاع المصالح des conflits intérêts بين المالك والمسير ،المسير لا
 يملك رأس مال لذا لا يبحث عن رفع قيمة الثروة لصالح المساهمين فالريح عند المسير
 يكون في استقلالته وتعزيز إمكانيته من جهة قدم williamson تحليل فيما يخص
 تقسيم حق الملكية الذي يستغل المسير حيث قد يبحث المسير على رفع أجره كلما رفع
 فائدة المساهمين .

يبحث المسير على رفع أجره لكن دون الاهتمام بمصلحة المساهمين .
 يوظف المسير نفقاته الشخصية من أجل زيادة استهلاكه في وجود إمكانية ضرر
 المساهمين .

المطلب الثاني : نظرية الوكالة²⁹

²⁹ La théorie de l'agence apparaît aujourd'hui comme l'explication théorique dominante des phénomènes de gouvernance d'entreprise [Daily, Dalton et Cannella, 2003]. Elle n'est cependant pas apparue dans un vide théorique, mais part de l'intuition, formulée dès les années 1930 par Berle et Means [1932], d'une exacerbation des conflits d'intérêts et des problèmes de contrôle, liés à l'ouverture

لقد كانت اول الدراسات اتي اهتمت بموضوع الحوكمة كما سبق ذكره منذ سنة 1932 حيث كان كل من Berle et Means³⁰ من أوائل من تناول في كتاب لهما إشكالية فصل الملكية عن التسيير بعنوان (*The Modern Corporation and Private Property*, 1932) ، اما كل من Jensen et Meckling فتناولوا إشكالية الحوكمة بالمؤسسة من المقاربة التعاقدية الرابطة بين الأصل و الوكيل و ما يتولد من خلالها من تضارب للمصالح عندما يكون هناك فصل بين الملكية و التسيير، وقدمت نتائجها في واحدة من أهم دوريات الاقتصاد المالي سنة 1976 استبدل الباحثان النظرية الكلاسيكية التقليدية التي تبنت لعقود فكرة أن المؤسسة عبارة عن علبه سوداء، بفكرة أن المؤسسة عبارة عن مركز للتعاقدات، يبحث فيها الأفراد عن تعظيم منافعهم الشخصية .

عرف كل من Jensen et Meckling³¹ الوكالة بأنها: 'عقد يعين بموجبه شخص الرئيسي شخصا آخر هو العون المسير للقيام بأعمال معينة لفائدة الأول نيابة عنه و تفويض منه"، و ليس بالضرورة أن يكون لدى الطرفين أي المالك و المسير نفس الأهداف. "

الفرع الأول: خصائص علاقة الوكالة و فرضيات نظرية الوكالة

من خصائص علاقة الوكالة:

أ - تقوم على السلطة.

ب - عدم تناظر المعلومات.

du capital... Wirtz, Peter. « II. Les fondements théoriques des meilleures pratiques de gouvernance », *Les meilleures pratiques de gouvernance d'entreprise*. La Découverte, 2008, pp. 36-51.

³⁰ Les réflexions à ce sujet ont été engagées par la contribution de BERLE et MEANS Rejoignant l'idée déjà exposée auparavant par Adam SMITH comme quoi « Les directeurs de ces sortes de compagnie étant les régisseurs de l'argent d'autrui plutôt que de leur propre argent, on ne peut guère s'attendre qu'ils y apportent cette vigilance exacte et soucieuse que les associés d'une société apportent souvent dans le maniement de leurs fonds.

³¹ M.C. Jensen et W.H. Meckling, fondateurs de la théorie de l'agence, s'inspirent à l'origine de la démarche de Alchian et Demsetz, pour définir la firme comme nœud de contrats. Le modèle explicatif des structures de financement et d'actionnariat, est fondé sur les hypothèses d'asymétrie d'information et de conflits d'intérêts entre le dirigeant - propriétaire, les nouveaux actionnaires et les créanciers financiers. Pour M.C. Jensen et W.H. Meckling « il existe une relation d'agence lorsqu'une personne a recours aux services d'une autre personne en vue d'accomplir en son nom une tâche quelconque ». Dans le cas présent, la relation d'agence concernera le principal. « Theory of the firm, Managerial Behavior, Agency Costs & Ownership Structure », *Strategic Management Journal*, 1976, p.305-360.

ج - تتعاطى خصوصا مع نظرية حقوق الملكية.
تفرض نظرية الوكالة أن:

أ - المسيرون يسعون لتعظيم منافعهم على حساب الملاك (اختلاف المصالح).
ب - المحيط غير مستقر و الأعمال السبقية للأعوان قد لا تكون صحيحة.
ج - العون بعرف عمله أكثر من الرئيسي، ومن هذه الفرضية جاءت فكرة نقصان أو عدم اكتمال العقود.

د - يتميز كل من الرئيسي و العون بالرشادة الاقتصادية.

هـ - اختلاف أهداف و أفضليات كل من الرئيسي و العون، فبينما يسعى الأول إلى الحصول على أكبر قدر من جهد و عمل العون مقابل أجر معقول، فإن العون يسعى إلى تعظيم منفعة من خلال الحصول على أكبر قدر ممكن من المكافآت، الحوافز، و المزايا مع بذل مجهودات أقل و اختلاف نسبة المخاطرة التي يتحملها كل من الرئيسي و العون،³² ويرجع ذلك إلى عدم قدرة الرئيسي على متابعة و ملاحظة أداء و تصرفات العون بصورة مباشرة.

و قد طرحت نظرية الوكالة مشكلتين رئيسيتين تظهر بين أطراف الوكالة هما: مشكلة التخلخل الخلفي و التي تظهر عندما لا تكون للأصيل القدرة على مراقبة أداء الوكيل، و في هذه الحالة تختلف اختبارات كل من الأصيل و الوكيل حول البدائل المطروحة أما

³² Charreaux Gérard. La théorie positive de l'agence : positionnement et apports. In: Revue d'économie industrielle, vol. 92, 2e et 3eme trimestres 2000. Économie des contrats : bilan et perspectives. pp. 193-214; doi : <https://doi.org/10.3406/rei.2000.1046>
https://www.persee.fr/doc/rei_0154-3229_2000_num_92_1_1046

- les individus se préoccupent de tout ce qui est source d'utilité ou de désutilité et sont des « évaluateurs ». Ils sont à même de faire des arbitrages entre les différentes sources d'utilité et leurs préférences sont transitives ;
- les individus sont maximisateurs. Ils sont censés maximiser une fonction d'utilité, dont les arguments ne sont pas exclusivement pécuniaires, sous contraintes. Ces contraintes peuvent être cognitives et les choix effectués tiennent compte des coûts d'acquisition du savoir et de l'information ;
- les individus sont créatifs et savent s'adapter ; ils sont à même de prévoir les changements de leur environnement, d'en évaluer les conséquences et d'y répondre en créant de nouvelles opportunités dont ils sont capables d'apprécier l'intérêt.

المشكلة الثانية فتتمثل في الاختيار العكسي³³ و تظهر عندما لا يكون للأصيل القدرة على الحصول على المعلومات الكافية حول النتائج المتوقعة المترتبة عن اختيار كل من بديل و ذلك قبل عملية الاختيار، بحيث تكون المعلومات متوفرة بقدر كافي لدى الوكيل قبل عملية القيام بالاختبار.³⁴

المطلب الثالث : النظرية الايجابية للمحاسبة

لقد ساد استخدام المدخل المعياري Normative Approach الدراسات الاكاديمية في الحقل المحاسبي الى غاية ستينات القرن الماضي الذي يعمل على ايجاد والمفاضلة بين البدائل المتاحة إلا أن البحث عن الافضل و الامثل دون السعي الى ايجاد مقياس لهما كان اهم موطن لقصور مقارنة و الذي تتمثل فلسفته فيما يجب أن تكون عليه المحاسبة ؟ دون ملاحظة الواقع التجريبي .

حيث ان المدخل المعياري يركز على تحديد ما يجب أن تكون عليه الاجراءات المحاسبية بما يؤدي إلى تحقيق ما تصبو الى تحقيقه المحاسبة³⁵ . و بالتالي فان الاختيار و المفاضلة ما بين السياسات المحاسبية المتاحة تكون على اساس نسبة

³³ La sélection adverse, *ex ante*: l'agent dispose d'informations alors que les principaux ne les ont pas, il peut les cacher avant de signer le contrat. Le hasard moral *ex post*: les principaux ne sont jamais assurés que l'agent mettra tout en œuvre pour exécuter le contrat et ne poursuivra pas des objectifs qui lui sont propres.

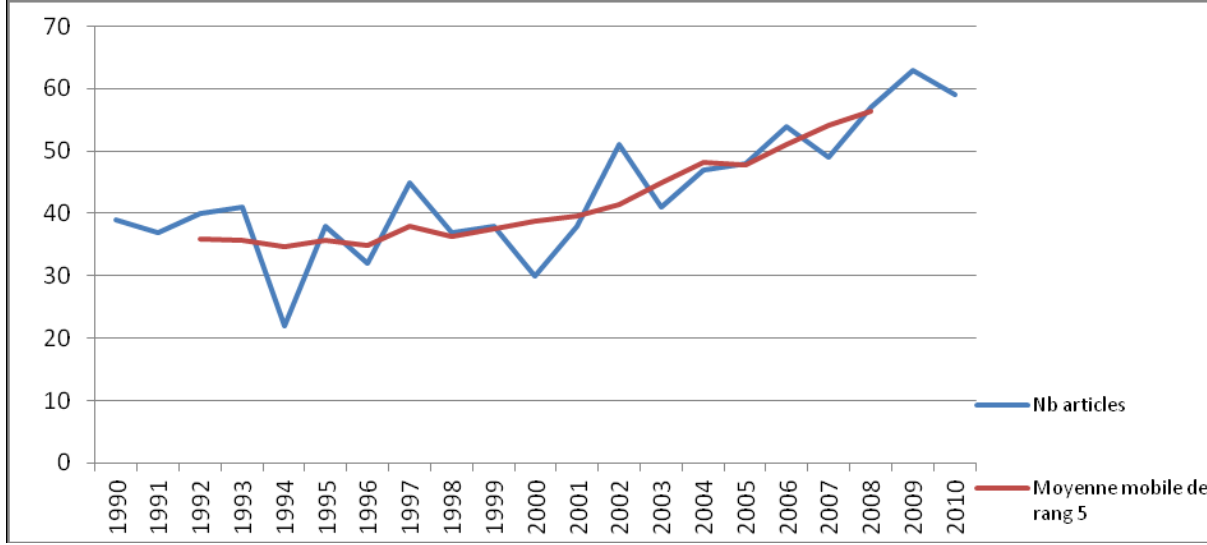
³⁴ تشير نظرية الوكالة إلى إن علاقات الوكالة تظهر عندما يشغل شخص معين يسمى الأصيل Principal ، شخص آخر يدعى الوكيل Agent ، لانجاز بعض الخدمات ، ومن ثم يخوله صلاحيات اتخاذ القرارات لصالح الأصيل ، وذلك من خلال علاقات تعاقدية . ويذكر الاقتصاديون انه بسبب الحاجات الذاتية للأفراد ، فانه لهم تفضيلات شخصية ، وبذلك تكون لديهم مصالح مختلفة . وفي كثير من الأحيان تؤدي هذه المصالح الشخصية إلى ظهور تعارض في المصالح بين الأطراف المتعاقد ، وان تعارض المصالح هذا من المحتمل أن يؤدي بدوره إلى قيام احد أطراف العقد أو كليهما بأعمال من الممكن أن تكون ضد مصلحة الطرف الآخر .

Eisenhardt ,M.K., " Agency Theory: An Assessment and Review", Academy of Management Review, Vol. (14),No. (1) , 1989 .

³⁵ En s'inspirant de la démarche positive en économie, élaborée par J. N. Keynes (1891) et reprise par M. Friedman (1953), R. L. Watts et J. L. Zimmerman (1978, 1979 et 1986) de l'Ecole de Rochester ont essayé de déplacer la « théorie comptable » de sa conception normative selon laquelle il s'agissait d'expliquer « ce qu'elle devrait être » au regard d'un système de valeurs vers la construction positive d'un ensemble de connaissances expliquant « pourquoi la comptabilité est ce qu'elle est, pourquoi les comptables font ce qu'ils font et quels effets ces phénomènes ont sur les gens et sur l'allocation des ressources »

امكانيتها بلوغ الاهداف المفترضة للمحاسبة .و لقد كانت الهيئات المحاسبية المتنفذة في الولايات المتحدة الأمريكية الدور الرئيس في ترسيخ هذا المدخل إصدارها للمعايير في هذه الدولة ذات الاقتصاد المهيمن وذلك منذ بداية السبعينات من القرن الماضي.

الشكل رقم : 1تطور اهتمام الدراسات بموضوع النظرية المحاسبية



Graphique. L'évolution de l'intérêt porté à la théorie en comptabilité

Marc Nikitin, Aurélien Ragainé Qu'est-ce qu'une théorie en : مصدر
comptabilité ?

إلا انه بدأت بعض البحوث الاكاديمية تاخذ على هذا المدخل قصوره في التوصل إلى إيجاد الأسباب التي تدفع المسيرين إلى الاخذ والمفاضلة بين السياسات المحاسبية المتاحة واقتصاره فقط على محاولة إيجاد مفاهيم لتلبية الاحتياجات المفترضة لمستعملي المعلومة المحاسبية دون السعي إلى محاولة إدراك المش اكل المتعلقة بالتطبيق و الممارسة المحاسبية³⁶.

أما تيار مدخل سلوك أسعار الأوراق المالية فلفقد تطرق إلى دوافع المفاضلة بين السياسات المحاسبية عن طريق إيجاد العلاقة بين لمحاسبية الناتجة عن استخدام طرق محاسبية معينة و أسعار الأوراق المالية في البورصة حيث يتم اللجوء الى ا لطريقة المحاسبية التي

³⁶ محمد عباس سراج دراسة تحليلية لفعالية استخدام المدخل المعياري و المدخل الاجبائي في مجال التنظير المحاسبي مجلة الادارة العامة (الرياض : معهد الادارة العامة , العدد

63, اوت 1989 , ص 157

يكون لها أكبر اثر على أسعار الأوراق المالية و ذلك اعتمادا على نظريات التمويل إلا انه تبين لدى الباحثين عدم استطاعة هذا المدخل كذلك تفسير الدوافع التي تقف وراء المفاضلة بين البدائل المحاسبية و يرجع ذلك إلى انه طبقا لنظريات التمويل لا يؤثر الاختيار المحاسبي على قيمة المنتأة و بتالي فان المعلومة المحاسبية ليس لها تكلفة³⁷. ولما اتضح من عدم قدرة المدخل المعياري في تفسير مسببات المفاضلة بين السياسات المحاسبية نادت أفكار تنادي بضرورة تطوير نظرية للمحاسبة تشرح وتفسر المحاسبة كما هي كائن فعلاً ، حيث انتقل الفكر المحاسبي إلى دراسة سلوكيات والممارسات المحاسبية كما هي قائمة وذلك سعياً منها لبلورة نظرية محاسبية إيجابية تهدف إلى تفسير وشرح للأحداث الاقتصادية باعتبار أن المحاسبة علماً تطبيقياً وليست فناً له قواعد (Jean-François Casta. p. 1393-1402, 2009.) .

حيث ركز المدخل الإيجابي على تحليل وتفسير والتنبؤ بسلوك الأطراف ذات الصلة بالمؤسسة ومنها دوافع سلوك المسيرين وراء مفاضلتهم من بدائل لسياسات محاسبية Jeanjean et Ramirez 2008 (p. 5 à 26) ولهذا يعالج المدخل الإيجابي التساؤلات المحاسبية التالية:

أن النظرية الإيجابية تحاول الإجابة على التساؤلات التي تظهر من الممارسة المحاسبية العملية ومن أمثلة تلك التساؤلات على سبيل المثال³⁸:

1. لماذا تلجا الإدارة العليا إلى ممارسات محاسبية معينة و تتجاهل خيارات وبدائل أخرى؟

³⁷ Ross L Watts and Jerold L Zimmerman ,”Positive Accounting Theory ; A ten years perspective” The Accounting Review (Janvier 1990),pp.132-133

³⁸ Fondée sur la volonté d’expliquer les pratiques comptables et non sur celle de les améliorer, la théorie positive est une théorie scientifique dans le sens où, comme l’affirment Watts et Zimmermann (1986), « la science a peu de choses à dire sur les valeurs ». Thomas JEANJEAN et Carlos RAMIREZ **COMPTABILITÉ – CONTRÔLE – AUDIT / Tome 14 – Volume 2 –** Décembre 2008 (p. 5 à 26)

2. لماذا يفضل بعض المسيرين العمل بالتكلفة التاريخية بالرغم من عدم عكسها للذمة المالية الحقيقية للمنشأة وذلك بفعل التضخم ، بينما يفضل البعض الآخر القيمة العادلة اخذنا تقلبات الأسعار في تقييمها لأصول الشركة ؟
3. لماذا يفضل بعض المسيرين الإفصاح عن توقعاته م لنتائج المؤسسة صافى بينما لا تفضل مسيرو منشأة أخرى ؟
- تناول أيضا المدخل المعياري تلك التساؤلات لكن عن طريق البحث عن احسن مقابلة ما بين المصروفات والإيرادات ، الا ان مقارنة المدخل الايجابي هي انهيهتم ب تفسير وتحليل والتنبؤ بسلوك الإدارة نحو تلك الممارسات الاختيارية من بين البدائل وليس من منظور الأفضلية .

و ابتداء من السبعينات من القرن الماضي اتجهت الدراسات المحاسبية بعد السبعينات نحو تبني المدخل الإيجابي في تنظير المعرفة المحاسبية وتطويرها و الذي يعتبر احد اوجه المنهج الاستقرائي الذي يعتمد على ملاحظة الظاهرة ومن ثم تفسير ها، وعلى هذا الاساس تنحصر مشكلة النظرية في تفسير ظاهرة سلوك المسير ازاء المفاضلة بين السياسات المحاسبية البديلة لبلوغ الدوافع التي تقف وراء هذا التفضيل (Donatien Avelé, 2013p4) وعليه يمكن طرح التساؤلات التالية :

1. ما هو المفهوم العلمي لنظرية المحاسبة الإيجابية ؟
2. ما هي مداخل التنظير على أساس إيجابي ؟
3. ما هي معايير التحقق بقبول أو رفض النظرية المحاسبية الإيجابية ؟
4. ما هي دوافع الإدارة للاختيار بين السياسات المحاسبية البديلة وفقاً للنظرية الايجابية للمحاسبة ؟

الفرع الأول: الطابع العلمي لنظرية المحاسبة الإيجابية .

لقد كانت بحوث كل من (Watts and Zimmerman , 1978) من أهم الدراسات التي تطرقت لنظرية المحاسبة الإيجابية كمدخل جديد لتنظير المعرفة المحاسبية حيث عالجت الممارسة المحاسبية من زاوية سلوكية و تلاولتها كما هي قائمة فعلاً في الواقع المهني.

إن الهدف من النظرية الإيجابية هو تطوير التقرير المالي داخل نطاق المحاسبة عن طريق توضيح للدوافع نحو الاختيار من بين السياسات والطرق المحاسبية البديلة ومن ثم التنبؤ بآثار تلك السياسات المحاسبية على المنشأة .

إن سبب تفضيل المسيرين لسياسات محاسبية معينة يعود إلى مدى تأثيرها على دالة منفعتهم الاقتصادية حيث إنه وبناءً على نظرية الوكالة فإن الإدارة تسعى إلى تعظيم منفعتها الذاتية ، وبالتالي فإن المسيرين يهتمون فرصة هامش الحرية التي تتيحها السياسات المحاسبية لاختيار السياسة الأكثر نفعاً لهم مما يؤثر على دقة وعدالة القوائم المالية³⁹ (Christensen et al, 2002)

إن البحث المحاسبي في نهاية السبعينيات كما سبق ذكره اتجه نحو المدخل الإيجابي للتنظير وتحليل بواعث الإدارة في المفاضلة بين السياسات المحاسبية من خلال الملاحظة وصياغة الفروض واختبارها بالأساليب العلمية بدلاً للمدخل المعياري⁴⁰ وفيما يتعلق باستخدام النظرية الإيجابية مع المعايير المحاسبية ، فقد اهتمت الدراسات على تقييم الدوافع الاقتصادية لتبني طرق محاسبية معينة صدر بالفعل بشأنها معايير محاسبية في الولايات المتحدة الأمريكية.

وفي تبويب بحوث المحاسبة ، فقد بوبنتها دراسة (الصادق ، زكريا ، 1989) إلى ثلاث مراحل :

- المرحلة الأولى استخدمت النموذج المعياري حيث كان هدف هذه البحوث

البحث عن الأفضلية أو المثالية ، هو قائم فعلاً .

- المرحلة الثانية استخدمت النموذج الوصفي الذي يسعى إلى وصف الظاهرة

محل البحث .

³⁹ Christensen T.E., Hoyt R.E., Paterson J.S. (1999), "Ex ante incentives for earnings management and the informativeness of earnings", journal of business Finance and accounting, vol.26, n°7 et 8, septembre-octobre, p.807-832

⁴⁰ La théorie normative comptable est née en réponse à un besoin de fondements conceptuels à la pratique comptable entre les années 50 et 60 du siècle dernier. L'enseignement de la comptabilité jusqu'à cette période s'intéresse plus particulièrement aux pratiques sans s'inquiéter réellement de la théorie (AAA, 1977, p. 6)

- أما المرحلة الثالثة فاعتمدت بحوثها على النموذج الإيجابي الذي يهدف إلى تفسير وتحليل والتنبؤ بدوافع وسلوك الإدارة إزاء التفضيل المحاسبي.

جدول رقم 2 مقارنة بين نظريات المحاسبة على أساس معياري وعلى أساس ايجابي

أساس المقارنة	نظرية المحاسبة المعيارية	نظرية المحاسبة الإيجابية
من حيث الهدف	البحث عن الأفضلية أي البحث عن أفضل نظرية وأفضل بدائل وأفضل سياسات	تحليل وتفسير والتنبؤ بسلوك الإدارة العليا في الاختيار من بين السياسات المحاسبية ، وبالتالي تطوير نظرية لوضع واختيار السياسات المحاسبية
من حيث المدخل المستخدم	المدخل المعياري	المدخل الإيجابي
من حيث أداة البحث المستخدمة	نظرية الاقتصاد خاصة نظرية الدخل	نظرية تكلفة الوكالة النظريات السلوكية بعض الأساليب الإحصائية
من حيث وسيلة البحث المستخدمة	الاعتماد على علم المنطق في اشتقاق المبادئ والفروض والبداهيات وتعتمد على التحليل النظري فقط	استخدامها لبعض الأساليب الإحصائية في اختبار الفروض ووضع إطار نظري تشتق منه بعض الفروض الإحصائية التي يقوم الباحث باختبارها .

المصدر (الصادق ، زكريا ، 1989)

الفرع الثاني: أسس التنظير لنظرية المحاسبية الإيجابية

أولاً : نظرية الوكالة

نشأت نظرية الوكالة نتيجة ازدياد حجم الشركات وانفصال الملكية عن الإدارة وتقوم تلك النظرية على عدة افتراضات هي :

1. يتسم كل من الأصيل (المساهمين) والوكيل (الإدارة) بالرشد الاقتصادي .
 2. يسعى كل من الأصيل والوكيل إلى تعظيم دالة هدفه .
 3. عدم تماثل المعلومات بين الأصل والوكيل ، حيث الأخير يمتلك الخبرة العملية والسيطرة على المعلومات المحاسبية ولديه خبرة في الاختيار من بين السياسات والتقديرات المحاسبية مما يعظم دالة منفعته على حساب الأصيل.
- وقد أشار (هندي ، منير ، 1999) يمكن النظر إلى المنشأة على أنها مجموعة من العقود بين أعضاء الفريق الذي يقدم عوامل الإنتاج (الملاك ، الدائنين ، العاملين ، الإدارة) حيث أن كل عضو يسعى لتحقيق مصالحه الذاتية وأن يسعى كل فريق لتحقيق مصالحه الذاتية هو أمر محتمل مما يبرز التعارض بين أعضاء الفريق .

ويحاول البحث المحاسبي الإيجابي تفسير القيود والمحددات المفروضة على الإدارة من جانب الأطراف الأخرى من أصحاب المصالح في المنشأة بصدد اختيارها لسياسات وطرق التقرير المالي ، والكشف عن مدى تأثير عملية اختيار البدائل المحاسبية في الممارسة العملية بمصالح الإدارة التي يجب تحفيزها باستمرار لتحقيق مصلحة الوحدة الاقتصادية ككل .

وبهذا تؤكد نظرية الوكالة على أن اختيار الإدارة للطرق والسياسات المحاسبية يتأثر فقط بآثارها النسبية على الدخل وفقاً لتفضيلاتها وذلك دون الأخذ في الاعتبار أيّاً من تفضيلات الأطراف الأخرى من أصحاب المصالح في المنشأة أو الظروف المختلفة القائمة في التطبيق العملي على سياسات الاختيار المحاسبي التي يتم على أساسها إعداد القوائم المالية . وحتى لا يؤدي ذلك المدخل في النهاية إلى إطار نظري يخدم مصلحة الإدارة على حساب مصالح الأطراف الأخرى ، فقد اقترح " ديمسكي Demski " مدخلاً أكثر تطوراً لشرح وتفسير الدوافع المؤثرة على اختيار البدائل المحاسبية بما يتسق مع الواقع

الفعلي ، حيث يقوم هذا المدخل على أساس نظرة أوسع إلى أن المنشأة باعتبارها اختيار لتشكيلة المدخلات والمخرجات المثالية التي تتضمن مجموعة من العلاقات التعاقدية المنظمة من خلال العقود المختلفة . وتكون المحاسبة هي أحد عوامل الإنتاج التي تساهم في إنتاج هذه التشكيلة ، وبذلك فإن تفضيلات الوحدة الاقتصادية للبدائل المحاسبية المتاحة تعتمد على أسعار عوامل الإنتاج الأخرى ويعنى هذا أنه عندما تقوم المنشأة باختيار سياسات وطرق إعداد التقرير المالي في ضوء المبادئ المحاسبية المتعارف عليها ، فإن ذلك يكون بمثابة الممارسة الفعلية لتفضيلاتها التي تميل إلى اختيار السياسة المحاسبية التي تحقق أفضل تشكيلة لعوامل الإنتاج الأخرى (عثمان ، الأميرة ، 2000 ، ص736) .

ثانيا : نظرية متخذي القرارات

يرتبط هذا المدخل بالبحوث السلوكية وهو نتاج لمحاولات اكتشاف التفضيلات الفردية بأشكالها المختلفة ويركز على الكيفية التي يتخذ بها مستخدم المعلومات المحاسبية القرارات ونوع المعلومات التي يطلبونها حيث انتهت دراسة برنز Bruns إلى أن عملية اختيار وتشغيل المعلومات عادة تتأثر بالدوافع السلوكية للأفراد المستخدمين لتلك المعلومات .

ويظهر هذا المدخل ، فإن الفكر المحاسبي اكتشف مجالاً خصباً للتفضيلات الفردية كأحد مداخل التنظير الإيجابي الذي يقوم على أساس وجوب تضمين المعرفة المحاسبية بالفروض المفسرة لسلوك مستخدمي المعلومات المحاسبية بحيث تعكس المعلومات الظاهرة في القوائم المالية تفضيلاتهم ومن ثم تلاؤم استخداماتهم الحالية والمحتملة . ولقد اعتمدت دراسات هذا المدخل على النظرية الإيجابية لصياغة - مقدمات تجريبية تصف خصائص المعلومات المحاسبية المستخدمة في الممارسة العملية والتي تختبر سياسة معينة من خلال تحليل البواعث السلوكية لمستخدمي القوائم المالية

ثالثاً: نظرية اقتصاديات المعلومات :

وفق هذه هذا المذخل فان المعلومة المالية تعتبر مورد ذو تكلفة وبالتالي يجب عدم تجاهل تأثير قرارات السياسة المحاسبية على المحددات والبواعث الإقتصادية الواقعية المؤثرة على أداء الوظائف المحاسبية .

الفرع الثالث: عناصر قوة نظرية الإيجابية المحاسبية

أشارت دراس ات الى أربعة معايير للحكم على الإطار الفكري لنظرية المحاسبة الإيجابية نذكرها باختصار.

أولاً : عنصر المقدرة التنبؤية .

ينظر للمعلومات المحاسبية على أنها لديها القدرة على التنبؤ مما تخفض من درجة عدم التأكد المصاحبة للمستقبل وقد أشارت دراسات بأن النظرية الإيجابية تتنبأ بالطرق والسياسات المحاسبية لكن البعض يرى عدم صلاحية هذا المعيار لتقييم السياسات المحاسبية البديلة بمعنى عدم إمكانية تنظير المعرفة المحاسبية طبقاً للمدخل الإيجابي لكن عززت تلك الآراء بالأسباب التالية :

- أن القدرة على التنبؤ تفيد لاختبار فائدة المعلومات المحاسبية لمستخدميها .
- أن المعلومات المحاسبية تفيد في عملية اتخاذ قرارات تخصيص الموارد واستغلالها ولذلك يكون للمعلومات المحاسبية نتائج اقتصادية واجتماعية.
- المحاسبة ظاهرة اجتماعية وبالتالي فهي تعد كعلم من العلوم الاجتماعية .

ثانياً : عنصر القابلية للاختبار التجريبي .

يقضى هذا المعيار بان النظرية تكون عملية في حالة ما إذا كانت الافتراضات التنبؤية الناتجة عن النظرية قابلة للاختبار التجريبي بطريقة مستقلة على مستوى الممارسة العملية ويعنى ذلك أن النظرية التي لم يتم اختبار افتراضاتها عملياً لا تؤدي وظيفتها بكفاءة وفعالية وبذلك تكون عديمة النفع والاستخدام . وتقضي منهجية البحث العلمي لكي يكون الإطار الفكري للنظرية قابلاً للاختبار يجب أن يكون هذا الإطار متسق مع الممارسة العملية بصورة تمنع حدوث التعارض والتناقض بين الإطار والممارسة العملية .

ثالثاً: عنصر القدرة على الإقناع.

يقوم هذا المعيار على أساس التحليل المنطقي وما يسفر عنه من نتائج نهائية مقنعة تحدد الظروف القابلة للملاحظة إذا تم ملاحظتها فعلا والتي تبرهن أن النظرية قد خضعت لاختبار يثبت مدى صحتها . لكن بعض الباحثين انتقد هذا المعيار كأساس للتحقق العلمي من نظرية ما باعتبار انه لا يستقيم مع التطور التاريخي للمحاسبة.

الفرع الرابع : النظرية الإيجابية للمحاسبة و تفسيرها لدوافع الإدارة نحو الاختيار بين بدائل السياسات المحاسبية .

بداية عرفت قائمة معايير المحاسبة المالية الصادرة سنة 1971 السياسة المحاسبية

على أنها : مجموعة من القواعد المحددة والمختارة التي تستمر المنشأة في تطبيقها " الثبات في التطبيق " مما يجعل القوائم المالية تعبر بصدق ووضوح عن المركز المالي للمنشأة . حيث أن المحاسبة تخضع في تطورها للعوامل الإقتصادية والسياسية والقانونية والاجتماعية مما يجعلها عرضة للتغير والتطوير ولما كان هناك العديد من السياسات المحاسبية المتنوعة التي يمكن أن تتبع في معالجة الموضوع الواحد , فإن الأمر يتطلب القدرة على التميز والحكم في اختبار وتطبيق أفضل السياسات الملائمة بظروف المنشأة بما يكفل العرض السليم لمركزها المالي .

ومن مداخل الاختيار بين الطرق والسياسات المحاسبية المدخل المعياري والمدخل الإيجابي وتركيزنا في هذا البحث على المدخل الإيجابي وحيث يسعى المدخل الإيجابي في المحاسبة إلى تفسير الأسباب التي أدت إلى أن تأخذ القوائم المالية شكلها الحالي .

وقد أشار (مدكور ، جمال عبد الغنى ، 2008م) بأن ⁴¹Grodon أول من قام سنة

1964 باستخدام المدخل الإيجابي لتحليل البواعث الاقتصادية للإدارة كعامل مؤثر في

الاختيار من بين المبادئ المحاسبية البديلة التي على أساسها يتم إعداد القوائم المالية

للمنشأة

⁴¹ Gordon M, « Postulates, Principles and Research in Accounting », The accounting Review, vol 39, pp. 251-263, 1964

ولكي يحقق المدخل الإيجابي هدفه نحو تحليل وتفسير والتنبؤ بسلوك ودوافع الإدارة العليا في الاختيار من بين بدائل الطرق المحاسبية البديلة ، فإنه يعتمد على نظريتين :

1. النظرية الاقتصادية للتنظيم الحكومي⁴².

2. النظرية الاقتصادية للمنشأة

وتتنبأ النظرية الإيجابية بأن الشركات المدارة بواسطة مدراء أجراء تكون أكثر احتمالاً لاختيار الطرق المحاسبية التي تؤدي إلى زيادة الأرباح المقرر عنها من الشركات التي يديرها ملاكها .

وقد أشار (مذكور ، جمال عبد الغنى ، 2008م) أن المنشآت الضخمة التي تحقق أرباحاً كبيرة غالباً ما تكون موضع أنظار السياسيين ، مما يؤدي إلى صدور قرارات سيادية للحد من هذه الأرباح أو تقليل معدلها وقد تكون هذه القرارات في شكل تكاليف تتحملها المنشأة سواء بصورة مباشرة أو بصورة غير مباشرة يطلق عليها **التكاليف السياسية** . وتتضمن التكاليف السياسية ، كل التكاليف المتوقع أن تتحملها الشركة (تحويل الثروة) نتيجة لردود **الأفعال السياسية العكسية** ، متضمنة **مكافحة الاحتكار** ، **وفرض ضرائب** الخ . ومن أمثلة تلك التكاليف السياسية ما يلي :

تكاليف ناتجة عن تأمين الشركات .

- تكاليف ناتجة عن التدخل الحكومي لخدمة مجموعات معينة مثل تخفيض الأسعار لخدمة المستهلكين .

- تكاليف ناتجة عن قرارات بزيادة معدلات الضرائب أو بفرض ضرائب جديدة .

- تكاليف ناتجة عن مطالبات نقابات العمال بزيادة الأجور أو الحصول على مزايا عينية.

⁴² La théorie de la capture ou de la réglementation a été initiée par Huntington (1953) et Bernstein (1955), puis explicitée par Stigler (1971, 1975) et Peltzman (1976). C'est une théorie positive qui analyse la réglementation comme le fruit des relations entre les entreprises et le législateur. On y définit la capture comme un avantage pour les grandes entreprises en terme de pouvoir sur la réglementation. Cette théorie suspecte les entreprises des secteurs réglementés de bénéficier de la complaisance des décideurs politiques, au détriment de l'intérêt général. Dans ces modélisations, les élus acceptent ou produisent des règles dans l'intérêt des entreprises, notamment pour limiter la concurrence. Ils agissent ainsi, contre l'intérêt collectif, parce qu'ils cherchent à être réélus ou à trouver un emploi de reconversion. De leur côté, les groupes de taille importante ont un coût marginal de l'action politique relativement faible, et un bénéfice marginal

ونقلًا عن (مدكور , جمال عبد الغنى , 2008) أنه في حالة المنشآت التي تدار بواسطة ملاكها , فإن المدير سوف يتخذ جميع القرارات التي تعظم منفعة وأرباحه , ولكن في حالة إذا انفصلت الملكية عن الإدارة, فإنه سوف يميل المسير إلى بذل مجهود أقل مقارنة بالمدير المالك , وسوف يميل إلى الحصول على المزيد من المزايا الإضافية لأن جزءاً من تكلفتها سوف يتحمله الملاك الآخريين .

وتتنبأ النظرية الإيجابية للمحاسبة , بأن المنشأة المدارة بواسطة مديرين أجراء تكون أكثر احتمالاً للاختيار من بين الطرق والسياسات المحاسبية التي تؤدي إلى زيادة الأرباح المقرر عنها من المنشآت التي يديرها ملاكها .

وقد توصلت إحدى الدراسات (Daley , 1983) التي اهتمت باختيار السياسة المحاسبية الخاصة بمعالجة نفقات البحث والتطوير إلى أنه في حالة وجود اتفاقيات قروض تعتمد على الأرقام المحاسبية , وكانت نسبة الديون أعلى من نسبة حقوق الملكية في هيكل التمويل , فإن الإدارة العليا في هذه المنشآت سوف تميل إلى رسملة نفقات البحث والتطوير , بمعنى أنها سوف تميل لاختيار السياسة المحاسبية التي تؤدي إلى زيادة صافي الربح . ويمكن القول أن **نسبة المديونية** تعد من أهم المحددات التي تؤثر في عملية الاختيار المحاسبي , حيث تميل الإدارة العليا للمنشآت التي تزيد فيها الأموال المقترضة عن الأموال المملوكة إلى اختيار تلك الطرق والسياسات المحاسبية التي يترتب عليها زيادة صافي الربح ومن ثم زيادة حقوق الملكية , وذلك تخفيفاً لحدة القيود أو الشروط التي تفرضها اتفاقيات القروض على أنشطة تلك المنشآت وغالباً ما تتعلق هذه القيود والشروط بحجم حقوق الملكية .

ونظراً لاعتقاد المديرين بعدم قدرة بعض العملاء , الموردين , والموظفين , ومانحي الائتمان قصير الأجل على تعديل الأرقام المحاسبية المقرر عنها من قبل المنشأة للاختلافات بين الطرق المحاسبية , فإن هذا قد يخلق دافعاً لدى الإدارة نحو اختيار الطريقة المحاسبية التي تؤثر على تقدير الأطراف المهتمة بسمعة الشركة فيما يتعلق بالوفاء بالتزاماتها الضمنية .

الفرع الخامس: النظرية الإيجابية للمحاسبة و تفسيرها لدوافع الإدارة لممارسة إدارة الأرباح

لقد إهتمت البحوث النظرية المحاسبية بتحديد دوافع تدخل الادارة المقصود للتأثير على الأرقام المحاسبية المعلنة في القوائم المالية . حيث تقدم النظرية المحاسبية تفسيراً لوجود إدارة الأرباح وإدارة التوقعات، فالنظرية تفترض أن المديرين كأفراد يتمتعون بالرشد و من المتوقع أن يتخذوا إجراءات و اختيار بدائل لسياسات محاسبية معينة تعظم منفعتهم الخاصة (1990 وايتز و زيمرمان) خاصة في ظل وجود عدم تماثل للمعلومات ، يميل هؤلاء المديرين لاختيار تلك السياسات التي تحقق لهم أقصى منفعة شخصية و من الطبيعي أن تؤدي الحوافز المختلفة إلى قيام المديرين بإدارة الأرباح/أو إدارة التنبؤات و تتضمن هذه الدوافع أو المسببات ، خطط المكافآت و الحوافز، و العقود الأخرى ز حوافز أسواق المال، الدعاوي القضائية لمواجهة الاحتكار، التشريعات و اللوائح الحكومية للصناعة، و الحوافز الضريبية.

كما أشار (Fields et al. 2001) أن قرار الإدارة في عملية الاختيار بين البدائل

المحاسبية تخضع لعوامل اقتصادية و ليس طبقاً للبديل المحاسبي ، و قد أشار إلى

مجموعة من العوامل تؤثر و تتأثر باختيار البديل المحاسبي في ظل النظرية الإيجابية

تتمثل في تكلفة التعاقدات(عقد الحوافز، عقود المديونية)، التكاليف السياسية و أثر البيئة

المحاسبية (العرف المحاسبي -التحفظ- رأى المراجع الخارجي).و سوف يتم التعرض لكل

من تلك الحوافز بنوع من الإيجاز مع تفسيرها وفقاً للنظرية المحاسبية الإيجابية.

و تعد دراسة (Watts and Zimmerman, 1978) ركناً أساسياً لبلورة النظرية الإيجابية

للمحاسبة بحيث ربطت بين الممارسات المحاسبية و بين أهداف ممارسيها اي من خلال

تحليل العلاقات المركبة و المتداخلة بين قرارات التقرير المحاسبي و العوامل الاقتصادية

المؤثرة على مصالح الجهات المعدة للقوائم المالية (scott,2003.p.368) قد بينا

مذخلين لتفسير ممارسات الإدارة لإدارة الأرباح هما مذخل المعلومات و مذخل التعاقدات

وقد استخدم كلى من المذخلين في أدبيات المحاسبة لتفسير و شرح سلوك الإدارة حيث

أن مذخل التعاقدات ينظر للشركة على انها مجموعة من العقود التي تحكم العلاقة بين

الاطراف ذات الصلة في المنشأة . أن مذخل التعاقدات يفسر سلوك الإدارة اتجاه العلاقات

التعاقدية للتهرب من الإيفاء بالتزاماتها التعاقدية .

و تستخدم الادارة مذخل المعلومات الذي يفسر دور الادارة في توصيل المعلومات

اعتماداً على توقعاتها لمستقبل المنشأة او توفير معلومات أكثر ملائمة لمستخدمي القوائم

المالية للتنبؤ بالأرباح المستقبلية و باتدفقات النقدية دون الاهتمام بتقديم الصورة الحقيقية لوضع المنشأة .

1. خطط المكافآت و الحوافز الإدارية:

تعتبر مكافآت المسيرين المرتبطة بنتائج المؤسسة من اهم بواعث ادارة الارباح حيث غالبا ما تنقسم تعويضات المسير الى قسم ثابت واخر متغير ويكون مرتبطا باداء المسير ونتيجة المؤسسة مقاسا ببعض القيم المحاسبية.

ووفقا للنظرية المحاسبية الإيجابية إذا استخدمت المنشآت خطط المكافآت المعتمدة على أداء المنشأة في عقود حوافز المديرين، فان المديرين من المرجح أن يقوموا بإدارة من خلال تحويل جزء من أرباح الفترات المستقبلية إلى الفترة الحالية⁴³، وذلك لتعظيم مكافآتهم في الفترة الحالية و يمكن للمديرين تحقيق ذلك من خلال الاختيار من بين السياسات المحاسبية تلك التي يترتب عليها نقل أو تحويل جزء من أرباح الفترات المستقبلية إلى الفترة الحالية [Watts et Zimmerman (1986)].

2. الاتفاقات التعاقدية و شروط المديونية:

يتولد عن هذه الإتفاقات دوافع للمديرين لإدارة الأرباح، حيث ان تتضمن عقود القروض بعض الالتزامات التي يتوجب على الادارة الإيفاء بها خلال فترة التعاقد و في حالة ما تم خرقها فان المؤسسة ستنكبد تكلفة عالية تتمثل في المساءلة وفقدان مصداقيتها لدى الدائنين وحتى المتابعة القضائية.

ووفقا للنظرية المحاسبية الايجابية، فمن المتوقع أن يختار المديرون السياسات المحاسبية التي تزيد من قيم الربح المفصح عنها للسنة الحالية بهدف تخفيض احتمالات مخالفة الشروط التعاقدية للديون المعتمدة على الأرقام المحاسبية.⁴⁴ وذلك خاصة المنشأة التي

⁴³ Watts et Zimmerman « *Ceteris paribus*, les managers des firmes ou il existe un contrat d'intéressement sont plus susceptibles de choisir les procédures comptables qui reportent le résultat des périodes futures vers la période courante. » (p. 208)

⁴⁴Watts et Zimmerman « *Ceteris paribus*, plus une firme a un ratio dette sur fonds propres élevé, plus cette firme auratendance a sélectionner des procédures comptables qui reportent les profits des périodes futures versla période actuelle. »(p. 216)

تكون في وضع يقترب من مخالفة الشروط التعاقدية للدين (Watts et ، 1990) Zimmerman) ووفقا لذلك فمن المتوقع أن يقوم المديرين بإدارة الأرباح لنقل الأرباح من الفترات المستقبلية إلى الفترة الحالية.

3. توقعات و الحوافز المرتبطة بسوق رأس المال

تخلق هذه التوقعات الحافز لدى المديرين لإدارة الإرباح و إدارة التنبؤات، فالعلاقة بين المديرين و حملة الأسهم يمكن توصيفها من خلال نظرية الوكالة، حيث لا يمكن ملاحظة تصرفات الأداء المباشر للمديرين.

حالة عدم تناظر المعلومات وعلاقتها بإنتاج المعلومة المحاسبية

إن تقليص حالة عدم تناظر المعلومات تخفف من تكاليف الوكالة و تمكن الأصيل (المستثمر) من أن يكون أكثر قدرة على مراقبة الوكيل (المسير) وبالتالي فإن الأصيل يلجئ إلى وضع آليات لتجميع معلومات إضافية تهدف إلى تقييم أداء المؤسسة و تكون هذه المعلومات في معظمها ذات طابع مالي و محاسبي

Jensen & meckling (1967 p.306) يعتبران أن نظريتهما تعطي تفسيراً لماذا

التقارير المالية يمكنها أن تقدم إرادياً للمستثمرين ولماذا المدققين الخارجيين يتم تعاقدهم مع المسيرين للتصديق على صدقية و سلامة التقارير المالية

إن دور إنتاج المعلومة المالية و المحاسبية في تقليص حالة عدم تماثل المعلومات يعتبر الموضوع الرئيس في هذا الفصل حيث سوف نعرف حالة عدم تماثل المعلومات و تحليل أثرها الاقتصادي

تعريف عدم تماثل المعلومات

لقد انبثق مفهوم عدم تماثل المعلومات من الأبحاث التي أسست لهذا الحقل المعرفي والتي كان روادها كل من Akerlof , spence & stiglitz

الذين طوروا النظرية الاقتصادية بإرسائهم أسس نظرية المعلومات وتم تمييز أعمالهم و

الاعتراف بها وذلك بحصولهم على جائزة نوبل للاقتصاد سنة 2001 وترتكز هذه النظرية

على فكرة أساسية مفادها أن المتعاملين الاقتصاديين في السوق ليسوا متساوون في امتلاكهم للمعلومات ولذلك يمكن تعريف عدم تناظر المعلومات بأنها توزيع غير عادل

للمعلومات ما بين المتعاملين الاقتصاديين

و مع وجود عدم تماثل للمعلومات بين المديرين و حملة الأسهم و ارتفاع تكلفة مراقبة جهود الإدارة، فإن حملة الأسهم و أصحاب الحقوق الأخرى يعتمدون على التقارير المالية كمصدر رئيسي للمعلومات بخصوص الأداء الاقتصادي للمنشأة، فدائما ما يعتمد المستثمرون و المحللون الماليون على المعلومات المحاسبية المقدمة في التقارير المالية لأغراض التقييم (1999، هيلي و واهلن) و ذلك بالتبعية سيخلق حافزا لدى المديرين للتلاعب في الأرباح كمحاولة للتأثر على أداء أسعار الأسهم، فعلى سبيل المثال قد يعتمد المديرين تخفيض الأرباح و ذلك لشراء أسهم المنشأة بقيمة منخفضة، أو قد يكون لديهم الحافز لزيادة القيمة الأرباح قبل عرض المزيد من الأسهم للاكتتاب و ذلك بهدف زيادة قيمة الأسهم المعروضة

4. نظرية الرسالة الضمنية

يطلق على هذه النظرية - نظرية الإشارات ، حيث يختلف هنا المضمون عما كان عليه في النظريات السابقة اختلافا كبيرا . فالمنظمة قد تعلن عن زيادة في توزيعات أرباحها لأنها تريد أن تنقل رسالة أو إشارات معينة إلى السوق ، فمثلا - قد ترغب المنظمة في أن توضح أن زيادة توزيعات الأرباح تحمل في مضمونها ، أنها تتوقع في المستقبل تدفقات نقدية كبيرة تمكنها من مقابلة أعباء الديون ، وكذلك توزيعات الأرباح دون أن تؤدي إلى الفشل المالي . وعليه ، فالتأثير يبدو إيجابيا إذا ما كان السوق المستقبل لهذه الرسالة (أو الإشارة) يتمتع بتجانس تام عند تفسير هذه الرسالة ، وحينئذ فإن أسعار الأسهم لهذه المنظمة قد ترتفع في سوق الأوراق المالية . لذلك فإن إدارة المنظمة وفقا لهذه النظرية قد تفكر في الإعلان عن اتجاه تنوي تحقيقه ، بغرض التأثير على السوق من خلال هذه الرسائل (أو الإشارة) . وفيما يتعلق بتطبيق هذه النظرية - يمكن تلخيص مراحلها على النحو التالي :

- 1 إذا كانت المنظمة تريد أن تنتقل رسالة إلى السوق بشأن مستقبل النمو فيها - فهي سوف تعلن عن زيادة في توزيعات الأرباح للمساهمين .
- 2 أن نسبة التوزيعات المعلن عنها سوف تتغير طبقا لرغبة الإدارة في نقل المعلومات إلى السوق .
- 3 إن السياسة المثلى لتوزيع الأرباح - هي التي من المتوقع أن تحقق قيمة موجبة من الرسالة الموجهة ، وذلك في شكل ارتفاع في سعر السهم يمكن أن يغطي على الأقل مقدار الخسارة التي قد تأتي من زيادة الضرائب المدفوعة من قبل المساهمين . ومن الملاحظ أن هناك ارتباطا واضحا بين كل من نظرية التأثير الضريبي ونظرية الرسالة (أو الإشارة) ، حيث أنه إذا كان المساهمون سيدفعون ضرائب عالية - فهم لن يهتموا كثيرا برسالة زيادة توزيعات الأرباح ، ويكون الاختيار بين ما يكسبونه نتيجة للرسالة (ارتفاع أسعار الأسهم) ، وبين ما قد يخسرونه نتيجة لدفع الضرائب على هذه التوزيعات .

دوافع التكاليف السياسية:

تعتبر النظرية الإيجابية للمحاسبة (watt et zimmermann, 1978) أول من قدم تفسيراً للجوء الإدارة إلى إدارة الأرباح لأسباب سياسية.

و حسب هذه النظرية فإن الشركات الكبرى التي تكون معرضة لضغوط سياسية تكون أكثر ميولا لإفصاح عن نتائج محاسبية أكثر اعتدالا حيث هذه النظرية تم تأكيدها في العديد من الدراسات التي تناولت الشركات البترولية في كل من الولايات المتحدة الأمريكية و كندا خلال فترات إرتفاع أسعار البترول و هذا لتقليص منظوريتها (sa visibilité) وذلك لتفادي ردود الأفعال السياسية مثل التدخل الحكومي لتخفيض الأسعار منتجات الشركة لصالح المستهلك، رفع نسيب لاقطاعات الضريبة، التأميم و لهذا فإن الشركات لا ترغب في تحمل أعباء إجتماعية و سياسية تستعملها الحكومات في حملاتها الإنتخابية. (han et wang,1998) .

5.التدخلات التنظيمية و القضايا المحتملة

ووفقا للنظرية المحاسبية الايجابية، فعندما تتعرض المنشأة لتكاليف سياسية عالية ، فمن المحتمل أن يقوم المديرين بتخفيض قيمة الأرباح المفصح عنها للسنة الحالية و يرجع ذلك إلى أن المنشآت الكبرى⁴⁵ يمكن أن تجذب أو تلفت انتباه وسائل الإعلام أو السياسيين و ذلك عندما تفصح هذه الشركات عن أرباح ضخمة كنتيجة لزيادة الأسعار على المستهلكين مما يؤدي إلى قيام الجهات الرقابية بالتدخل لمواجهة الاحتكار (1990، ويتزو زيمرمان) مما يترتب على اثر ذلك قيام المديرين باختيار السياسات و الأساليب المحاسبية التي من شأنها أن تنقل الأرباح من الفترة الحالية إلى الفترات المستقبلية.

و في هذا السياق بين الباحثان Hang and Wang, 1998 ان الكلفة السياسية تشكل دافعا قويا لإدارة أرباحها .

كذلك قد يكون لدى المديرين الحافز لتخفيض الأرباح و ذلك بهدف الحصول على منح و إعانات و ذلك عندما تتعرض المنشأة لمنافسة عالية غير عادلة، ففي مثل هذه الحالات فمن المحتمل أن تخفض الإدارة من الأرباح المفصح عنها لدعم موقفها و الحصول على التعويض، و من ناحية أخرى فان المنشآت يمكن أن تقوم بممارسة إدارة الأرباح بغرض تخفيض الربح في محاولة منها لإقناع الجهات التنظيمية الحكومية بالسماح لها بزيادة الأسعار و هذا ما أوضحته (1999 نافيسي) بان المنشآت الصناعية في نيوزيلندا خلال الفترة من 1971-1972 قامت بممارسة إدارة الأرباح لتخفيض و ذلك لإقناع الجهات التنظيمية الحكومية ذات العلاقة بسياسة التسعير السماح لتلك المنشآت بزيادة الأسعار حتى تتمكن من مواجهة الصعوبات المالية الناتجة من ثبات الأسعار و عدم زيادتها بواسطة التنظيم الحكومي.

6. الضرائب

يمكن أن تخلق الضرائب التي تتحملها المنشأة حافزا لدى المديرين لإدارة الأرباح حيث قد يختار المديرين السياسات و الطرق المحاسبية و التي يترتب عليها تخفيض الأرباح و من تم تخفيض الضريبة التي تتحملها المنشأة، و قد يكون ذلك مدفوعا بتحقيق وقورات نقدية كنتيجة لتخفيف الضريبة المدفوعة.

⁴⁵ « *Ceteris paribus*, plus une firme est grande, plus elle aura tendance a choisir des méthodes comptables qui diffèrent la sécrétion du résultat vers les périodes futures. » (p. 235)

حيث أوضح (1980، نورثاكت و ال) أن اختيار السياسة المحاسبية تتأثر بالضرائب التي تدفعها المنشأة و أوضح أن الضرائب التي تدفعها المنشآت قد تعتبر سبباً جوهرياً لقيام الإدارة بإدارة الأرباح، حيث أشار إلى أن المنشآت

الاقتصادية قد تأخذ شكل تكاليف أعمال حتى يسهل إدارة الأرباح من خلال المعاملات البينية بين كيانات المجموعة بحيث يتم تخفيض الأرباح لتخفيض مقدار الضرائب المدفوعة.

خلاصة:

أن هناك العديد من الحوافز المختلفة لدى المديرين لإدارة الأرباح و إدارة التوقعات، و تقدم النظرية المحاسبية الايجابية الأساس النظري لتفسير ذلك السلوك و التنبؤ به و التعرف على بدائل اختيار الإدارة للسياسات المحاسبية المتعددة وفقاً لنظرية المحاسبة الايجابية و ذلك بهدف حصر بعض الدوافع الاقتصادية و السلوكية لإدارة المنشآت حال المفاضلة بين السياسات المحاسبية لظاهرة يستلزم تفسيرها من خلال النظرية المحاسبية الايجابية "المدخل الايجابي في التنظير المحاسبي".

و قد تبين من الاستقراء للأدب المحاسبي وجود دوافع نحو الاختيار من بين السياسات و التقديرات المحاسبية تدفع الإدارة نحو تفضيل احدها عن الأخرى من ضمنها خطط المكافآت و الحوافز الإدارية، الاتفاقات التعاقدية و شروط المديونية، توقعات سوق المال، التدخلات التنظيمية و القضايا المحتملة و الضرائب⁴⁷.

و يمكن أن نقول أن النظرية الايجابية في المحاسبة ترتبط بالجانب التطبيقي حيث يتم ملاحظة الواقع العملي و تفسيره و تحليله و التنبؤ بما سيحدث في المستقبل و عليه يجب

⁴⁶ WATTS R., ZIMMERMAN J. (1990), « Positive Accounting Theory : A Ten Year Perspective »the, *Accounting Review*, vol. 65, pp. 131-156

⁴⁷ la théorie politico-contractuelle étudie les déterminants organisationnels, économiques et politiques des choix effectués par les préparateurs des comptes en matière de politique comptable Thomas D.Fieldsa , Thomas Z.Lysb,*, Linda Vincentb Empirical research on accounting choice *Journal of Accounting and Economics* 31 (2001) p. 255–307

أن تتضمن المعلومات المحاسبية القدرة على التنبؤ بالأحداث المستقبلية لكي تمكن متخذي القرارات من اتخاذ قرارات ملائمة لتفضيلاتهم الاستثمارية.

المبحث الثالث : نماذج حوكمة المنشآت

نماذج الحوكمة عبارة عن مجموعة من التطبيقات و النصوص وسلوكيات منبثقة من الخلفية الثقافية والتاريخية لكل دولة ادن هي تطبيقات، وصف وتمثيل لوضعية الحوكمة الموجودة في بلد ما، بما يسمح لنا على التعرف على مختلف العناصر المكونة للإطار الفكري للحوكمة، فهو يتكون من مجموعة من المتغيرات والعلاقات ويصف التأثيرات المتبادلة بين هذه العناصر وكذلك النتائج المتوصل إليها في بيئة أعمال معينة. يقدم لنا نموذج حوكمة الشركات مجموعة من المبادئ حول نمط تمويل الاستثمار دور مجالس الإدارة وكيفية تكوينه والعلاقات مع المساهمين والإدارة العليا والمراجعة والإفصاح عن المعلومات بالإضافة إلى قواعد اختيار المديرين والمسؤولين عن الإدارة العليا وعزلهم وتضارب المصالح هذه المفاهيم يختلف تطبيقها من دولة إلى أخرى ، و تمة مجموعة من التصنيفات تعتمد كل واحدة منها على جانب معين من جوانب الحوكمة:

← تصنيف: (E. Berglöf, 1990, M. Porter, 1992 et F. Allen, 1993)

المبني على أساس التمويل

← تصنيف (J. Franks et C. Mayer, 1992) المبني على أساس التوجه داخلي

-خارجي للحوكمة :

← تصنيف (P. Moerland, 1995) المبني على أساس الأنظمة :

← تصنيف (A. Hyafil, 1996 et M. Yoshimori, 1995) المبني على أساس

جغرافي :

← تصنيف: D (F. Parrat, 1999). Bollinger et G. Hofstede, 1987)

المبني على الأساس التاريخي و الثقافي .

وعلى العموم يوجد عالميا نموذجين رئيسين لتطبيق نظام الحوكمة النموذج الأنجلو -

ساكسوني و النموذج الألماني-الياباني.⁴⁸

⁴⁸ On oppose généralement deux modèles de gouvernement d'entreprise : d'un côté, le modèle de type *shareholder*, caractéristique du capitalisme anglo-saxon, donne la

المطلب الأول : النموذج الخارجي لحوكمة المؤسسات (النموذج الأنجلوساكسوني)

يسمى كذلك النموذج المفتوح أو نظام هياكل الملكية المشتتة، يطبق هذا النموذج في العديد من البلدان على رأسها المملكة المتحدة، والولايات المتحدة الأمريكية، بالإضافة إلى أستراليا، نيوزلندا، كندا، جنوب أفريقيا، وبعض بلدان الكومنولث طبيعة النموذج الخارجي لحوكمة المؤسسات يقوم هذا النموذج على افتراض بأن حوكمة المؤسسات تستخدم لحماية مصالح، واهتمامات حملة الأسهم سواء كانوا أفراداً، أو مستثمراً مؤسسياً، لذا يعتبر حملة الأسهم هم الفئة الوحيدة ذات المصلحة التي تسعى المؤسسة لتحقيق مصالحهم، ورغباتهم، والفئة الوحيدة التي لديها القدرة للتأثير على قرارات الإدارة، فالإدارة من منظور هذا النموذج هي وكيل لأصحاب المال حملة الأسهم، ووظيفتها الأولى هي تعظيم ثروة حملة الأسهم، لذا فإن مقياس نجاح المؤسسات في هذا النموذج هو مقدار الأرباح والعائد المحقق على الأموال المستثمرة التي تقدم للمساهمين.

يتميز النموذج الأنجلوساكسوني بوجود عدد كبير من المؤسسات المتداول أسهمها في البورصة (تشتت الملكية)، سوق مالية جد متطورة ذات سيولة عالية وتبادل سلس ومضمون لحقوق الملكية بالإضافة إلى وجود عدد قليل من شركات التي تشرف على رقابة مؤسسات أخرى .

الفرع الأول : خصائص النموذج الخارجي للحوكمة

توجد مجموعة من الخصائص المحددة للنموذج الخارجي متمثلة فيما يلي

- يتصف هذا النموذج بوجود تشتت في الملكية، وبأنه موزع على عدد كبير من المساهمين، حيث توفر القوانين الحماية للأقلية من حملة الأسهم، بالإضافة إلى وجود القوانين التي تضع حدوداً لنسبة ملكية لمستثمر الفرد في أسهم هذه المؤسسات، وتمنع

primauté aux actionnaires et à l'objectif de création " valeur actionnariale " ; de l'autre, le modèle dit *stakeholder*, dans lequel les dirigeants cherchent à concilier les intérêts des différentes parties prenantes de l'entreprise (actionnaires, banques, salariés, clients). Le capitalisme rhénan, qui ménage le dialogue social dans l'entreprise (cogestion), en constitue un exemple typique.

<https://www.alternatives-economiques.fr/dominique-plihon/entreprises-gouvernance-hybride/00023658>

تجاوز هذه الحدود وبالتالي يكون الصراع حول اختلاف المصالح بين كل من المديرين، وحملة الأسهم المشتتين.

يعتمد هذا النموذج بشكل أساسي على مجلس الإدارة، وخاصة الأعضاء المستقلين لإتمام عملية الرقابة على الإدارة التنفيذية، وتقييم الأداء الإداري بموضوعية. يعتمد هذا النموذج على العديد من الأساليب لتحقيق رغبات ومصالح حملة الأسهم، مثل ربط المكافآت بالأداء، معايير محاسبية تمتاز بالشفافية، ومعايير تشكيل مجلس الإدارة بشكل كفاء.

يقوم بإدارة المؤسسات في هذا النموذج مجلس إدارة واحد، وهو المسؤول عن اتخاذ القرارات التنفيذية، والقيام بدور رقابي على الإدارة التنفيذية، ويتكون هذا المجلس من أعضاء تنفيذيين وغير تنفيذيين، و إن كان الاتجاه السائد في هذا النموذج هو زيادة عدد الأعضاء غير التنفيذيين لزيادة الرقابة على إدارة المؤسسة و إحكامها، كما يمتاز هذا النموذج بمنع شغل فرد واحد لمنصبي رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب يعتبر السوق كأحد آليات الرقابة على المؤسسات وآلية نشطة ذات تأثير في النموذج الأنجلوساكسوني ، فأسواق رأس المال تمتاز بالكفاءة، بالإضافة إلى وجود قوانين مثل والتشريعات التي تسهل من ذلك، ويعتمد الملاك في هذا النموذج على آلية ربط المكافآت والتعويضات بأداء المديرين للعمل على تحقيق مصالح ورغبات حملة الأسهم⁴⁹ مشاركة ضعيفة للبنوك والمؤسسات المالية في رأس مال المؤسسات بحث المستثمرين عن معلومات ذات مصداقية حول مردودية المشاريع المستقبلية، لهذا فإنهم لا يشاركون إلا في الاستثمارات التي تمكنهم من الحصول على إيرادات وذلك من خلال المعلومات المعن عنها في الأسواق.

الفرع الثاني : مبادئ حوكمة الشركات في النموذج الخارجي للحوكمة

أولا : في المملكة المتحدة

صدرت في المملكة المتحدة عدة تقارير ساهمت بشكل كبير في صياغة مبادئ وآليات الحوكمة، وكان من أبرز هذه التقارير

⁴⁹ J. Stiglitz (2002) montre néanmoins que cette distance entre le contrôle et les dirigeants, naturellement induite par la structure dispersée de l'actionnariat, a tendance à renforcer le pouvoir de l'équipe managériale et, ainsi, à « entraver » l'objectif de maximisation du profit.

(Cadbury Report ,1992; Rutteman,1993; Greenbury,1995; Hampel, 1998; Turnbull Report 1999, Smith Report, 2003; Higgs, 2003; Smith Report, 2003)

بعد ذلك ظهرت مجموعة من المبادئ الأساسية في مدونة حوكمة الشركات للملكة المتحدة 2014 Financial Reporting Council، وتتمثل هذه المبادئ في القيادة، والفعالية، والمساءلة، والمكافآت، والعلاقات مع المساهمين.

■ **القيادة:** حيث ينبغي أن يتزأس الشركة مجلس إدارة فعال يكون هو المسئول عن النجاح طويل الأجل للشركة، وأن يكون هناك تقسيما واضحا للمسؤوليات بين أعمال مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، ويقوم المديرين غير التنفيذيون بوضع اقتراحات بشأن استراتيجيات الشركة.

نموذج أصحاب المصلحة

نموذج أصحاب المصلحة موجود في العديد من البلدان الأوروبية . إن الهدف الذي يجب تحقيقه في هذه البلدان لا يتمثل فقط في زيادة ثروة المساهمين إلى الحد الأقصى ، ولكن أيضاً لتوزيع هذه الثروة على جميع أصحاب الحقوق . (جميع أصحاب المصلحة في الشركة : الموظفين ، والعملاء ، والمساهمين ، قادة ...). في هذا النموذج ، لا تعمل الأسواق المالية بشكل كبير ، وكثيرا ما يتم التحكم في رأس مال الشركات من قبل المساهمين الأقوياء من خلال حصة رأس المال بشكل فردي أو عن طريق تنظيم أنفسهم في شكل كتل التحكم لكن الجهات المعنية الأخرى تمارس الرقابة على تصرفات القادة ، مثل البنوك والنقابات العمالية والعملاء والحكومات . ومع ذلك ، يجب أن يسعى الأخير باستمرار لإرضاء مصالح هذه الأحزاب المختلفة . يأخذ هذا النموذج في الاعتبار مصلحة جميع أولئك الذين يشاركون في خلق ثروة الشركة ، والتي تضيء على حقوقهم في الاستيلاء على الإيجار . الشركة يجب أن تلبى بالفعل توقعات

النموذج الهجين

هذا هو عادة الاسم الذي يطلق على نظام الحوكمة في فرنسا ، بقدر ما يتعايش النظامان المذكورين أعلاه من جهة ، ترك التنظيم الفرنسي حرية الاختيار للشركات ، بقدر ما يتعلق بالهيكل اعتمد في مجالس الإدارة ، وهي الهيكل الأحادي أو الثنائي . ، وقد تميز الاقتصاد الفرنسي من خلال الدور المهيمن للدولة ، و لقرون

الفرع الثالث : إيجابيات النموذج الخارجي لحوكمة المؤسسات

هناك دراسات عديدة قامت بتحليل وتقييم النموذج الخارجي من بينها دراسة Holmstrom⁵⁰2003 التي قامت بدراسة النموذج الأمريكي حيث أثبتت أن نظام الحوكمة للشركات الأمريكية غير فاشل وأن أداء الاقتصاد الأمريكي والشركات الأمريكية خلال الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي هو أداء جيد بالمقارنة مع الشركات في الدول الأخرى، وأن سوق المال تفوقت على غيرها من الأسواق في الدول الأخرى، وفيما يتعلق بظهور المشكلات الخاصة بفشل بعض الشركات الكبرى كشركة Enron في السنوات الأخيرة فإن الدراسة ترى أن هذه الحالات تعني حدوث فشل جزئي وأن نظام الحوكمة للشركات الأمريكية قوي بدليل أنه اكتشفها بسرعة واستجاب لها بسرعة وفعالية عبر إصدار قانون (Sarbanes Oxely) لتصحيح هذا الفشل. كما يتميز هذا النموذج بتوفير حماية أفضل للمستثمرين لأنه يعتمد على القانون العام كأصل لتشريع قانون الشركات وقانون التجارة وقوانين الإفلاس وإعادة التنظيم ويعمل في ظل أسواق مالية أكثر تطوراً، ويتميز هذا النظام بأنه أكثر قابلية للمساءلة وأقل فساداً، ويميل نحو تعزيز السيولة في الأسواق المالية، كما يعتمد هذا النموذج على العديد من الأساليب لتحقيق رغبات ومصالح حملة الأسهم، مثل ربط المكافآت بالأداء، معايير محاسبية تمتاز بالشفافية، ومعايير تشكيل مجلس الإدارة بشكل كفاء

الفرع الرابع : سلبيات النموذج الخارجي لحوكمة المؤسسات

⁵⁰ Lauréats Prix Nobel d'économie 2016 Oliver Hart et Bengt Holmström ont été récompensés pour leurs contributions à la « théorie des contrats ». Le premier a travaillé sur la théorie des contrats incomplets. C'est-à-dire, tous les aspects imprévisibles qui ne sont pas écrits ou envisagés lors de la signature des contrats et qui sont susceptibles de se produire. Le second a travaillé sur les incitations, l'assurance et sur les relations entre un client et un fournisseur et entre un actionnaire et un dirigeant d'une entreprise.

أهم نقاط ضعفه تتمثل في تشتت هيكل الملكية وغياب كبار الملاك حيث يميل الملاك المشتتون إلى الاهتمام بتعظيم الأرباح في الأجل القصير، وليس في الأجل الطويل، ويؤدي ذلك إلى الخلافات بين أعضاء مجلس الإدارة وأصحاب الشركات بالإضافة إلى تواتر التغيرات في هيكل الملكية، نظرا لأن المساهمين قد يرغبون في التخلي عن استثماراتهم على أمل تحقيق أرباح أكثر ارتفاعا في مكان آخر وكلا الأمرين يؤدي إلى إضعاف استقرار الشركة⁵¹ ، وتأخذ مشكلة الوكالة شكل انفصال الملكية عن الإدارة ووجود المديرين المسيطرين، ويتم حل تلك المشكلة بواسطة عدة أساليب أهمها:

المدور العقابي لأسواق المال :من خلال الشروط التي تضعها للشركات المدرجة فيه.

الحماية القانونية القوية للمستثمرين من خلال تطبيق قواعد القانون العام

خطط مكافآت الإدارة المرتبطة بالأداء مما يقرب مصالح كل من الملاك والمديرين

قوة مجلس الإدارة في الرقابة على المديرين التنفيذيين.

ومن عيوب هذا النموذج حدة حالة عدم تناظر المعلو ما ت مابين الأطراف ذات الصلة بالمنشأة والتي تكون غالبا للإدارة التنفيذية.⁵²

مما سبق نستنتج أن الولايات المتحدة الأمريكية تعتبر من الدول الأكثر تقدماً في العالم تربطها علاقات تاريخية، ثقافية واقتصادية متينة والممثلين الرئيسيين للنموذج الخارجي، كما أنهما السباقين في تطبيق الحوكمة عبر توفير الإطار القانوني (القانون العام) والمؤسسي، لذلك نلمس سمات تطور ممارسات الحوكمة فيهما كان من خلال إصدارهما لتقارير ذات العلاقة بالحوكمة والتي كان أبرزها تقرير (Sarbone Oxely كرد فعل للانهيارات المؤسسية التي شهدها البلد والذي كانا لهما الأثر البالغ في تطور مفهوم وممارسات الحوكمة من خلال التركيز على آلياتها والعلاقة التفاعلية بينهم، كما أن

⁵¹ « Dans les années 50 la durée moyenne de détention d'une action était de 4 ans. Aujourd'hui elle est de 22 secondes. », Patterson [2013] 67 Patterson S. *Dark Pools: The Rise of the Machine Traders and the Rigging of the U.S. Stock Market*. Crown Business; Reprint édition, 2013. 384 p.

⁵² M. Porter (1992), , a, quant à lui, répertorié les avantages et inconvénients des deux modes en choisissant, d'une part les Etats-Unis et, d'autre part, le Japon et l'Allemagne comme représentants respectifs des systèmes orientés marchés et orientés banques. Selon lui, le système américain, caractérisé par la fluidité et la dispersion des capitaux, engendrerait une asymétrie informationnelle aiguë entre les actionnaires et les dirigeants. Cette dernière aurait pour conséquence d'orienter la vision des apporteurs de fonds et, en conséquence, l'évaluation des dirigeants vers le court-terme.

خاصية تشتت الملكية ا زدت من نشاط سوق الأوراق المالية فيها بما انعكس على مضمون التقارير الصادرة عنها كتركيبة مجلس الإدارة، نظام المكافآت، العلاقات مع المساهمين، والإجراءات الإفصاح والتدقيق

المطلب الثاني : النموذج الداخلي للحوكمة (الألماني-الياباني).

يسمى كذلك النموذج المغلق أو النموذج الموجه بكبار الملاك على نقيض النموذج الأنجلوساكسوني للحوكمة، والقائم بشكل أساسي على تشتت ملكية المؤسسات وسيطرة الإدارة وتحكمها في عملية اتخاذ القرارات

الفرع الأول: طبيعة و خصائص النموذج الداخلي لحوكمة المؤسسات

يأتي النموذج الداخلي لحوكمة المؤسسات الذي يطبق بشكل أساسي في كل من ألمانيا واليابان، والذي يعتمد بشكل أساسي على مشاركة البنوك والمستثمر المؤسسي في عملية الحوكمة، حيث تزداد نسبة ملكية البنوك والمستثمر المؤسسي في المؤسسات فهؤلاء المساهمين من المستثمرين المؤسسيين والبنوك تتوافر لديهم القدرات والإمكانيات التي تمكنهم من الرقابة على الإدارة وضبط أدائه.

توجد مجموعة من الخصائص المحددة للنموذج الداخلي متمثلة فيما يلي

- مساهمة مركزة من خلال سيطرة المستثمر المؤسسي والبنوك والديون تكون متمركزة ومتجانسة
- أسواق رأس المال أقل نشاطا حيث هناك قلة في عدد الشركات المسعرة
- تواجد قوي للبنوك في رأس مال الشركات ودوام واستمرار العلاقات المتواجدة بين المؤسسات والبنوك⁵³، بالإضافة إلى وجود تشتت ضعيف لرأس المال والعلاقات القائمة

⁵³ La séparation de la propriété et du pouvoir, qui joue un rôle clé dans le modèle américain, n'est pas présente de la même manière au Japon. Il y existe en effet une certaine ambiguïté concernant la propriété des sociétés. Le point de vue qui y prévaut est que la société « appartient aux employés », en contraste clair avec la conception américaine selon laquelle la société est la propriété des actionnaires. Cette différence nécessite des explications. La structure d'actionariat des sociétés japonaises est dominée par les participations croisées entre sociétés. Le fait que la plupart des grandes sociétés soient détenues par d'autres sociétés et des banques, qui sont elles-mêmes détenues par d'autres sociétés du keiretsu, soulève des questions : qui détient réellement les sociétés et les banques ?

Pejovic Caslav. La gouvernance d'entreprise japonaise et l'acculturation du modèle américain . In: Revue internationale de droit comparé. Vol. 64 N°2, 2012. pp. 417-450; doi : <https://doi.org/10.3406/ridc.2012.20082> https://www.persee.fr/doc/ridc_0035_3337_2012_num_64_2_20082

بين المستثمرين (المساهمين) والمؤسسة تكون في المدى الطويل تبحث عن الاستمرارية والديمومة، كما أنه في هذا النوع من الأنظمة تصبح البنوك شريكاً، وتتحمل أخطاراً كبيرة لأنها تقدم قروضاً طويلة المدى وذات مبالغ كبيرة، لكن العكس في الأنظمة للمؤسسات. الموجهة للأسواق فإن البنوك في هذا النظام تقوم فقط بتمويل فترات الاستغلال والاحتياجات القصيرة للمؤسسات كما أنّ في النظام الموجه للبنوك يمكن لهذه الأخيرة أن تصبح دائنة أو مساهمة سواء بصفة مباشرة عن طريق المشاركات، تحويل الديون إلى جزء من رأس المال أو بصفة غير مباشرة عن طريق التفويض أو التوكيل حيث فتحتمل فيه البنوك الكبيرة ومؤسسات التأمين والدولة مكانة مهمة في نظام حوكمة الشركات⁵⁴. ويدخل التقسيم السابق ضمن التقسيم التقليدي لنموذج السوق المالية ونموذج اقتصاد الاستدانة.

المطلب الثالث : عناصر التفرقة بين نماذج حوكمة المؤسسات

ليس هناك اتفاق بين المنظمات والباحثين في مجال الحوكمة على عناصر - خصائص - محددة للتمييز بين نماذج الحوكمة، فهناك من قسمها إلى النموذج المنغلق والمفتوح، وهناك تقسيم آخر قسمها إلى نموذج الحوكمة في الدول الأنجلوساكسونية، اللاتينية، دول ذات الأصول الجرمانية واليابان، وهناك تقسيم آخر قسمها إلى نموذج الحوكمة الموجه بالسوق وآخر موجه بكبار الملاك، إلا أن Biekpe & Colem , جميعها يمكن أن ينحصر بصفة أساسية في النموذج الداخلي والنموذج الخارجي، فقد أشارت دراسة 2006 إلى أن نماذج الحوكمة تختلف باختلاف كل من درجة الملكية والتحكم -

⁵⁴ Les banques possédaient traditionnellement des participations dans les sociétés clientes. Cela faisait partie d'une relation plus globale intégrant la gestion de l'ensemble des transactions financières, tandis que les sociétés détenaient des parts de leurs fournisseurs et clients en symbole de leurs relations d'affaires de long terme. Ce schéma était adapté à la version japonaise du capitalisme, basée sur des réseaux stables de fournisseurs et de financement ainsi que sur l'emploi à vie. C'était également cohérent avec la politique gouvernementale puisque l'objectif est de permettre aux sociétés de se capitaliser à un prix attractif et ainsi de pouvoir poursuivre une stratégie à long terme tout en gardant un haut niveau d'emploi.

Pejovic Caslav. La gouvernance d'entreprise japonaise et l'acculturation du modèle américain . In: Revue internationale de droit comparé. Vol. 64 N°2,2012. pp. 417-450; doi : <https://doi.org/10.3406/ridc.2012.20082>https://www.persee.fr/doc/ridc_0035_3337_2012_num_64_2_20082

فعلى سبيل المثال، في الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة هناك تعارض في مصالح المديرين، : هوية الفئة المتحكمة من حملة الأسهم و المنتشرين بشكل واسع، بينما في ألمانيا واليابان، فإن التعارض يكون بين كبار حملة الأسهم، والأقلية الضعيفة من حملة الأسهم وهذا ما يعرف بالمشكلة الأفقية للوكالة أما دراسة De Miguel , Pindado & De LaTorre, 2004 فأشارت إلى أنه يوجد خمس خصائص أساسية للفرقة بين النماذج المختلفة للحوكمة وهي :

- 1 درجة التركيز في ملكية المؤسسات
 - 2 مدى توافر الحماية القانونية للمستثمرين
 - 3 السوق كأحد آليات الرقابة على المؤسسات
 - 4 كفاءة مجلس الإدارة Melyoki, 2005
 - 5 تطور أسواق رأس المال
- فقد أشار العديد من الباحثين مثل Melyoki, 2005 الذين قاموا بتحديد الأبعاد والخصائص التي يقصد بها بعد وغاية المنشأة: ويقصد بهذا البعد هل يتم النظر إلى المؤسسة على أنها آلية تستخدم لتعظيم ثروة الملاك أم أنها كيان اجتماعي يسعى إلى تحقيق مصالح ورغبات العديد من أصحاب المصالح الذين تتوافر لديهم قدرة التأثير على قرارات الإدارة : فئة أصحاب المصالح هل يعتمد هذا النموذج على وجود مجلس إدارة واحد أم على مجلسين للإدارة:

- نظام مجلس الإدارة
- وجود سوق كفاء للرقابة على المؤسسات
- التركيز النسبي للملكية
- مكافأة الإدارة التنفيذية
- طبيعة العلاقات في بيئة الأعمال
- أهمية تداول الأوراق المالية في البورصة .
- و هناك دراسات حديثة أولت تفسيرا تعايش نماذج مختلفة لحوكمة المنشآت للأسباب التالية :

- أسباب قانونية⁵⁵: و تعتمد على مدى حماية القانون للملكية وحقوق صغار المساهمين .
- أسباب سياسية⁵⁶: يعتمد على النظام السياسي السائد .
- أسباب تنافسية⁵⁷: ويعتمد على شدة المنافسة السائدة في تلك الاقتصاديات .

المبحث الرابع : حوكمة المؤسسات في الجزائر

إنه من الصعب بمكان التحدث عن حوكمة المؤسسات في الجزائر وذلك سواء خصت المؤسسة العمومية أو الخاصة وعدم إمكانية تصنيفها في إحدى النموذجين المذكورين سابقا أو حتى في نموذج هجين وهذا يعود في نظرنا إلى الطابع السياسي للاقتصاد الجزائري واعتماده الكلي على الربح كمنضومة للحوكمة سواء على المستوى الكلي أو الجزئي للاقتصاد وتغليب الطابع الاجتماعي على النجاعة الاقتصادية وعدم تبني نموذج اقتصادي يكون أساسا لحوكمة المؤسسات الاقتصادية وتردد الحكومات المتعاقبة في إتخاذ القرارات الحاسمة التي من شأنها ارساء قاعدة للحوكمة بل انه يظهر في بعض الأحيان إصدار قوانين المتناقضة مما يحجب الرؤيا للمستثمرين و يقلص من ثقتهم في الاقتصاد الجزائري سواء كان استثمارا الوطني أو الأجنبي ولهذا فان كل الحزمة

⁵⁵ Shleifer et R.W. Vishny (1997), R. La Porta, F. Lopez-de-Silanes, A. Shleifer et R.W. Vishny (1998, 2000-A), et R. La Porta, F. Lopez-de-Silanes, et A. Shleifer (1998) indiquent ainsi que « L'essentiel des différences entre les systèmes de gouvernance autour du monde résulte des écarts dans la nature des obligations légales des dirigeants vis-à-vis des investisseurs ainsi que des différences dans la façon dont les tribunaux font appliquer et interprètent ces obligations ». ont examiné empiriquement les différences selon les pays entre les protections légales des investisseurs ainsi qu'entre la qualité de l'application de ces lois et l'influence de ces variations sur la géographie du capital. Ils ont distingué trois traditions juridiques : la tradition jurisprudentielle britannique (18 pays), la tradition civile française (21 pays) et la tradition civile germano-scandinave (10 pays).

⁵⁶ M.J. Roe (2000) apporte une explication en des termes politiques et non juridiques. Selon lui, c'est l'absence ou la présence d'un choix politique social-démocrate qui détermine les différences. Les social-démocraties privilégient la stabilité de l'emploi, encouragent le désalignement avec l'intérêt des actionnaires et, par conséquent, proposent des normes actionnariales plus faibles ce qui se traduit par des coûts d'agence plus élevés. La concentration du capital est alors un moyen de contourner ce contexte car, en l'absence d'autres incitations, c'est le seul mode de gouvernance à même de réduire les coûts d'agence au détriment des actionnaires.

⁵⁷ Cette vision est aussi due à M.J. Roe (2001-A) et complète la précédente. Selon cet auteur, la valeur relative de la maximisation de la valeur actionnariale pour un pays dépend partiellement de son organisation industrielle. Dans les pays où les marchés des biens et services ne sont pas très concurrentiels, une forte primauté des actionnaires s'accorde moins facilement avec une maximisation de la valeur sociale qu'ailleurs car, quand la concurrence est faible, la primauté des actionnaires conduit les dirigeants à réduire la production et à augmenter les prix plus qu'ils ne l'auraient fait en d'autres circonstances. Au contraire, là où la concurrence est forte, les dirigeants n'ont pas cette possibilité.

التشريعية والتنظيمية لا ترقى إلى مستوى مفهوم الحوكمة وسوف نتطرق في هذا المبحث إلى أهم الأطر المنضمة للحوكمة في الجزائر.

الفرع الثاني: ميثاق الحكم الراشد للمؤسسات الجزائرية

يقصد به ضرورة وجود أساس قانوني وتنظيمي مؤسس فعلا يمكن كافة المشاركين في السوق من الاعتماد عليه في إنشاء علاقاتهم التعاقدية الخاصة، وعادة ما يضم إطار حوكمة الشركات عناصر تشريعية، تنظيمية، ترتيبات النظام الداخلي، وممارسات الأعمال التي هي نتاج الظروف الخاصة بالدولة و تاريخها و تقاليدها⁵⁸.

حيث في سنة 2009، تم إصدار "ميثاق الحكم الراشد للمؤسسة في الجزائر" والذي قامت بوضعه مجموعة عمل حوكمة الشركات متعددة الأطراف، كما أطلقت مركز "حوكمة الجزائر" لمساعدة الشركات الجزائرية على الالتزام بمواد الدليل واعتماد أفضل ممارسات حوكمة الشركات الدولية⁵⁹، ويعتبر إطلاق المركز فرصة جديدة لمجتمع الأعمال لإظهار التزامه بتحسين البيئة الاقتصادية في الجزائر، وتحسين قيم الحوكمة بما فيها الشفافية، والمساءلة، والمسؤولية في ظل الوضع الراهن، ويعود ذلك للحاجة الماسة والمنتامية لشركاتها قصد توطيد قدراتها التنافسية والتكيف مع المستجدات الحديثة، ومن هذا المنطلق ورغبة من الجزائر في التكامل مع الاقتصاد العالمي بدا التفكير لإيجاد إطار مؤسسي لحوكمة الشركات.

تم إصدار ميثاق الحكم الراشد للمؤسسة في الجزائر في 11 مارس 2009، وقد قام بتحريره فريق العمل GOAL وجمعية حلقة العمل والتفكير حول المؤسسة⁶⁰ CARE ومنتدى رؤساء المؤسسات وكذا جمعية المنتجين الجزائريين للمشروبات، وبمساعدة وزير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية.

⁵⁸ la religion joue un rôle important dans la gestion des entreprises privées algériennes. C'est ainsi que plusieurs responsables affirment que les entreprises privées avaient très souvent recours à la Zakat , consistant à payer la zakat est parfois conjugué à des comportements peu transparents, voire illégaux. C'est ainsi qu'un chef d'entreprise a mis l'accent sur la pluralité des comptabilités. RAPPORT D'EVALUATION DU MAEP n°4 Juillet 2007 page 244

⁵⁹ Le groupe de travail chargé de l'élaboration de ce code a prie la forme d'une taskforce nommée «GOAL 08. Le travail de cette taskforce a durée une année (de novembre 2007 a novembre 2008). Il est baser sensuellement sur les principe de gouvernance d'entreprise de l'OCDE 2004 .

⁶⁰ CARE (Cercle d'action et de réflexion autour de l'entreprise) et le FCE (Forum des chefs d'entreprises) avec l'appui du ministère de la PME et de l'artisanat

أولا : أهداف الميثاق

الهدف المنتظر من هذا الميثاق هو تزويد المؤسسات الجزائرية بأداة إرشادية بسيطة تسمح لها بفهم المبادئ الأساسية للحوكمة ويكون بمثابة منبر لمساعدة الشركات الجزائرية على الالتزام بمواد الدليل، واعتماد أفضل ممارسات حوكمة الشركات الدولية. ورفع الوعي الجماهيري بحوكمة الشركات. ويقوم ميثاق الحكم الراشد على أربعة مبادئ تتمثل في:

1. العدالة في تحديد الحقوق والواجبات بين الأطراف المشاركة في المؤسسة؛
2. الشفافية في الإتصال بين مختلف المستويات؛
3. التحديد الواضح للمسؤوليات؛
4. مراقبة تنفيذ السلطة والمسؤوليات لكل طرف مشارك في المؤسسة.

قامت مجموعة عمل حوكمة الشركات الجزائرية بإطلاق مركز "حوكمة الجزائر" "Hawkamah El-Djazair" في أكتوبر 2010 كان تأسيس مركز "حوكمة الجزائر" خطوة إيجابية لتحسين المناخ الاقتصادي ودفع النمو الاقتصادي في البلاد و يهدف المركز إلى :

1. مكافحة الفساد :

ركز الميثاق على موضوع إيجاد الميكانيزمات التي من شأنها معالجة الفساد المؤسساتي ، حيث يعتبر هذا الهدف أولوية وطنية وهو ما أكدت عليه التعليمات الرئاسية رقم 03 المؤرخة في 13 ديسمبر 2009 المتعلقة بمكافحة الفساد، حيث نصت على ما يلي " : إن هذه الآفة بسبب خطورتها تستتعض المسؤولين و مختلف فئات أعوان الدولة و كذلك كافة المواطنين المتأثرين ، و عليه يجب اعتبار مكافحة الفساد واجبا وطنيا ذلك لأن خطر الفساد أصبح مستفحلا إلى درجة أن هذه الآفة باتت تستهدف القدرات المالية للبلاد عبر البرامج الإنمائية التي تحتوي على آلاف المشاريع...". كما تشير التعليمات في جانب آخر على ما يلي:

يجب أن تكون مكافحة الفساد مسعى تدأب عليه السلطات العمومية، ويشمل سائر مجال النفقة العمومية، كما يجب أن يتجسد فيما يخص الحكومة بصياغة وتطبيق برنامج حقيقي متنسق ودائم...

- التعديلات المدرجة على القانون 06 المؤرخ في 20 فيفري 2006 ، المتعلقة بالفساد

- إلزامية تبني القوانين الأخلاقية في إبرام الصفقات العامة و تنظيمها و مراقبتها كما هو منصوص عليه في المرسوم الرئاسي رقم 10 - 236 - المؤرخ في 07 أكتوبر 2010

2 إصلاح النظام المحاسبي: من خلال تكيف المحاسبة الوطنية مع معايير المحاسبة الدولية، وذلك لتحسين نوعية المعلومات المحاسبية و المالية، و ضمان مبادئ الإفصاح و الشفافية في المعاملات ثم العمل بالنظام المحاسبي المالي الجديد SCF بموجب القانون رقم 07 - 115 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 المستوحى من المعايير المحاسبية الدولية IFRS

- الانضمام إلى النظام العام لنشر المعطيات لصندوق النقد الدولي⁶¹ (SGDD)

- إدخال نظام Bale 2 بغرض تسيير و تقييم المخاطر من خلال آليات الرقابة الداخلية والمراقبة الوقائية، و تعزيز أنظمة الرقابة و الضبط في الأسواق.

خاتمة الفصل

⁶¹ Le Rapport d'Autoévaluation du Pays confirme que l'Algérie a signé, ratifié et adopté les normes et codes internationaux suivants dont les mises en œuvre sont à des stades différents:

Le Document cadre du NEPAD (Les Principes directeurs pour la gestion de la dette publique ;

Les Normes internationales de comptabilité ; Le Code de Bonnes Pratiques relatives à la transparence monétaire et financière ; Les Principes pour les systèmes de paiements ; Les Principes clefs pour la supervision et la réglementation des titres et des assurances ; Les Principes clefs pour la supervision bancaire effective ; La Convention de l'Union Africaine sur la prévention et la lutte contre la corruption ; Les Bonnes Pratiques en matière de transparence budgétaire ; Les Principes de gouvernance des entreprises internationales et nationales ; Le Traité d'Abuja portant création de la Communauté Economique Africaine ; Les Traités, Conventions et Protocoles pertinents des communautés économiques régionales.

Les Normes internationales de comptabilité et d'audit. RAPPORT D'EVALUATION de la République Algérienne Démocratique et Populaire Mécanisme Africain d'Evaluation par les Pairs RAPPORT D'EVALUATION DU MAEP n°4Juillet 2007

لقد سلط هذا الفصل الضوء على مفهوم الحوكمة وكذا أهم التعاريف وعرض أهم النظريات المتعلقة بهذا الحقل المعرفي و النماذج الوطنية للحوكمة وأسباب تزايد الإهتمام بها محلياً وعالمياً وأشار الفصل إلى ضرورة تبني المبادئ الدولية في أنظمة الحوكمة ، حيث لا يمكن اليوم تجاهل تداخل الاقتصاديات الوطنية وتأثرها إن لم نقل خضوعها لنظام اقتصادي شامل ؛ أصبحت فيه للشركات العظمى اليد العليا في توجيه الاقتصاد العالمي و دورة رأس المال العالمي بمعناه الواسع وقي بعض الأحيان استطاعت هذه اشركات ؛ التلخص حتى من تأثير دول منشأها الأصلي و أنظمتها الحاكمة .

بناء على ما سبق فإن الحوكمة كمصطلح جديد تم البدء في إستخدامه مع بداية عقد التسعينات، حظيت بقدر كبير من الإهتمام لم تكن لتحظى به في العادة، نتيجة لعدد من حالات الفشل التي منيت بها العديد من المؤسسات في العالم وهذا بسبب الأهمية التي يكتسبها هذا المفهوم في إضفاء الثقة و الشفافية و الدقة على المعلومات الواردة في القوائم المالية للمؤسسات و تالي حماية الاطراف ذات الصلة.

وأمام هذا الواقع فان تطرق الفصل إلى الحوكمة في الجزائر يأتي من باب لفت إنتباه المؤسسة الاقتصادية والسياسية في الجزائر إلى ضرورة الأخذ بمسببات الاندماج في الاقتصاد العالمي يضمن لها قدرا من فائدة تعود على المؤسسة و على الإقتصاد الوطني ككل ويجب أن تدرك أن مستقبل إقتصادها و مصدر ثروتها يرتبط إرتباطا وثيقا بالإجراءات السليمة لحوكمة المؤسسات يخول لها حظوظا اكبر للبقاء.

الفصل الثاني

جودة القوائم المالية :
تعريف و خصائص

المبحث الأول: إسهام النظرية المحاسبية في جودة القوائم المالية

المطلب الأول: تعريف المحاسبة, خصائصها ومراحل تطورها

1. تعريف المحاسبة : عرف المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA)

"American Institute of Certified Public Accountants" عام 1941

المحاسبة على " أنها فن تسجيل وتبويب وتلخيص العمليات والأحداث المالية وتفسير

نتائجها " ويلاحظ على هذا التعريف أنه يشير إلى المحاسبة كفن أو حرفة وليس حقلاً

من حقول المعرفة .

- عرفت الجمعية المحاسبية الأمريكية "American Accounting Association" (AAA)

"Association" باصداراً حديثاً نسبياً المحاسبة " على أنها عملية تحديد وقياس

وتوصيل المعلومات الاقتصادية بغرض تمكين مستخدمي هذه المعلومات من تكوين

رأي مستنير واتخاذ القرارات اللازمة .

يتبين من خلال هذا التعريف أنه قد تم إثراء التعريف السابق بكلمة الأهداف التي تسعى

القوائم المالية إلى الوصول إليها ، أي أنه يركز على طبيعة المعلومات المحاسبية والمالية

والآثار السلوكية الناتجة عنها ، مما يدل على اعتبار المحاسبة هدفاً ووسيلة

للاتصال و التبليغ .

حيث في عام 1975م اصدرت الجمعية المذكورة تعريفاً للمحاسبة تم فيه مراجعة تحديد

الهدف من حيث ان المعلومة المالية و المحاسبية يجب ان تكون ذات فائدة في اتخاذ

القرارات الاقتصادية . مما سبق يتبين أن هناك إعادة تقييم للأهداف والمفاهيم والمبادئ

التي تكون الإطار الفكري المحاسبي ، حيث لم تعد المحاسبة تهتم فقط بالنواحي المهنية

المتمثلة في فن مسك الدفاتر وضبط الحسابات بل تعدتها لتصبح منظومة متكاملة لنظام

لمعلوماتي وأداة للاتصال مع العالم الخارجي مما أضاف لها وظيفة اجتماعية في غاية

الأهمية .

2. خصائص المحاسبة : تجمع البحوث التي اهتمت بالتطور المهني والأكاديمي

للمحاسبة على وجود خاصيتين متلازمتين هما الاستمرارية والتغير .

■ **الاستمرارية :** تعتبر خاصية الاستمرارية من اهم الخصائص التي عملت على استقرار و استمرارية التطبيق رغم انها ترجع إلى أعماق النشاط المحاسبي حيث أثبتت فائدتها مما عمل إلى استقرارها وإستمراريتها حتى في وقتنا الحاضر ، وأصبح بالتالي في غاية الصعوبة الاستغناء عنها أو تجاوزها . تمتاز خاصية الاستمرارية بجوانب إيجابية وسلبية ، فالجوانب الإيجابية لهذه الخاصة تتمثل في الميزة التراكمية للخبرة المكتسبة و الاحتفاظ المعرفي للجوانب المختلفة للمهنة وأساليبها و الياتها التطبيقية. أما الجوانب السلبية لها فتتمثل في ما يمكن أن تترتب عليه من ركود للفكر المحاسبي، خاصة إذا كانت هناك مبادئ وقواعد محاسبية متعارف عليها ولا زالت سارية المفعول رغم اختفاء الأسباب و المبررات الواقعية التي تركزت .

■ **التغيير :** إما خاصية التغيير فهي مدى إمكانية المهنة ان تكون حركية وقدرتها على مسايرة التحولات و التغييرات التي تطرأ على اقتصاديات الدول والعالم إلا أن التغيير غالبا ما يكون بطيئا و متأثرا بتشدد و تحفظ أهل المهنة لأن التغيير في المحاسبة لا يتم إلا بعد أن تتضح ضرورته وتحت ضغوط تدفعه إلى ذلك ، حيث رغم ان ظاهرة التضخم أثرت سلبا على مصداقية المعلومة المحاسبية لعقود عدة إلا أن الأخذ بمبدأ القيمة العادلة لا يزال لم يحظى بالقبول العام من طرف الفكر المحاسبي وهناك مقاومة شديدة تدفع لعدم العمل على الرغم من التحولات الجذرية في الاقتصاد العالمي .

3. مراحل تطور المحاسبة :

أولا أكاديمي:

- تبلور الجانب التقني في المحاسبة:

تختص هذه الفترة بتبلور الجوانب التقنية للمحاسبة وكان أهمها التطور في مبدأ القيد المحاسبي (مبدأ القيد المزدوج) بهدف تحقيق أغراض ضبط ودقة وانتظام التسجيل الدفترى و الانتهاء إلى وثيقتين متلازمتين هما قائمة الدخل وقائمة المركز المالي وهما قائمتان تعتمدان على خاصية التوازن في الأرقام المحاسبية كنتيجة حتمية بالعمل مبدأ القيد المزدوج . وعلى أساس استخدام مبدأ نظام القيد المزدوج تمكن المحاسبون من بلورة نظرية ما يطلق عليه التشخيص حيث تمكنوا من خلاله بتبويب الحسابات إلى حسابات شخصية وحسابات حقيقية . ثم تطور مفهوم استخدام هذا مبدأ مساييرا حاجة وتطلعات

صاحب المشروع بحيث أصبح عرض الحسابات وتبويبها يوافق وجهة نظر صاحب المؤسسة أو ما يطلق عليه بنظرية (أصحاب المشروع) وهو يشدد الاهتمام على المركز المالي لأصحاب المشروع على حساب الاهتمام بقائمة الدخل ، ويقوم على معادلتين رئيسيتين :

1. الأرصدة أول المدة التدفقات النقدية خلال المدة = الأرصدة في نهاية المدة

2. حقوق الملكية (رأس المال) = الأصول - الخصوم

استجابتا لحرص أصحاب المؤسسات لمعرفة مدى نجاح استثماراتهم و عرض الأحداث و أثرها على الشركة اضطر الفكر المحاسبي إلى الاخذ بنظرية المعاملات و ذلك باندماج الحسابات الاسمية ، و ترتب على ذلك العمل ب مبدأ الاستحقاق في إثبات المعاملات (أي مجرد تحققها وليس بالضرورة عند تحصيلها أو دفعها) وهو ما عقد العملية المحاسبية. حيث أصبحت تهيأ الميزانية على الشكل التالي :

الأصول + المصروفات = الخصوم + الإيرادات + رأس المال

ثانيا : مهني وأكاديمي :

تميزت الفترة الأولى بتطوير تقنيات التطبيق العملي للمحاسبة وأنها وسيلة يتم من خلالها مراقبة مدى نجاح المشروع ، بحيث تهدف إلى تحويق رغبات مالك المنشأة إلا أنه نتيجة التغيرات الكبرى التي مست الشركات و الاقتصاد اصح لزاما التفكير في تطوير المحاسبة مهنياً وأكاديمياً بسبب عدة عوامل أهمها:

- اثر الثورة الصناعية : لقد كان للثورة الصناعية اثر هائل على الشركات وذلك بارتفاع

قدراتها الإنتاجية و التزايد المستمر على سلعها وبالتالي حاجتها المتنامية لرؤوس

الأموال مما تطلب تطوير المبادئ والقواعد المحاسبية لتلبية حاجات الدائنين وضمان

المحافظة على استثماراتهم و صيانتها و التأكد من حسن استعمالها .

- ظهور الشركات المساهمة : ان ظهور الشركات المساهمة أدى إلى تبعثر الملكية

الشركات ، و بروز المؤسسة التسييرية أي فصل الملكية عن التسيير ، الأمر الذي

أدى إلى تطور مبدأ الاستمرارية و ترسيخ مفهوم الشخصية المعنوية المستقلة ، وقد

نجم عن هذه الخاصية تحولا عميقا على المحاسبة ، حيث ظهرت المحاسبة كأداة فعالة

في تقييم مدى نجاعة المسير الغير مالك وسهره على مصالح المستثمرين وذلك من

خلال إعادة الاعتبار لقائمة الدخل والتي أصبحت الوثيقة المحورية وتساعدت أهميتها على حساب قائمة المركز المالي ، مع البدء بالعمل مبدأً مقابلة الإيرادات بالمصروفات . كما كان لاتساع الشركات خفية الهوية دورا في ضرورة تدخل الدولة كسلطة عمومية لحماية حقوق المستثمرين الغير مسيرين وذلك لضمان حد أدنى من الإفصاح عن إصدار قوانين و إخضاع هذه الشركات للمراقبة و المساءلة ، وما يتطلبه ذلك من تدقيق لقوائم المالية من طرف خارجي مستقل ، يتمتع بالخبرة و الشرعية القانونية و هيئات مهنية متخصصة في الشؤون المحاسبية بحيث ظهرت أول الجمعيات المهنية وكان ذلك سنة 1854 في اسكتلندا ، ثم تبعتها مجمع المحاسبين و المدققين بإنجلترا سنة 1880 ، ثم في الولايات المتحدة تأسست جمعية المحاسبين الأمريكيين سنة 1887.

- تحقق الدولة من الإيرادات الضريبية : حرصا من الدولة على تحصيل كل حقوقها الضريبية استوجب اللجوء المتزايد لخدمة المحاسبة باعتباره الأداة لإنتاج المعلومات المالية و مراقبة مدى صدقها .
- ظهور المنشآت ذات الطابع الخدمي العمومي : ان التطور الاقتصادي و الاجتماعي للدول الصناعية تطلب منها ان تسهر على الأداء القانوني و السليم لمثل هذه المنشآت و يخص الذكر تلك شركات ذات المنافع العامة ، كمؤسسات الطاقة ، والاتصال ، والنقل مما أدى إلى بروز مفاهيم الاستهلاك للأصول الثابتة التي تملكها تلك الشركات وظهر مشاكل الشهرة وتصنيف حقوق الأقلية في تلك المؤسسات بعد عمليات اقتصادية ومالية كالاندماج و الاستحواذ التي أصبح يتميز به الاقتصاد الرأسمالي الحديث .
- وعلى ضوء هذه المتغيرات يلاحظ أن تكيف مهنة المحاسبة أصبح واقعا ضروريا لمواكبة ومسايرة الأحداث الاقتصادية والاجتماعية ، مما أدى إلى بناء و تأسيس مجموعة من القيم المقبولة اجتماعياً مثل الحياد وعدم التحيز ، الصدق في التعبير ، الموضوعية في القياس ، عدالة القوائم المالية ، الإفصاح الكافي وهو ما يعرف بالمدخل الأخلاقي للمهنة و جوهر تأسيس النظرية المحاسبية وتحديد المبادئ والقواعد المحاسبية اللازمة لتحقيقها . أما في المجال الأكاديمي فقد أدركت مهنة المحاسبة

ضرورة التنظيم و العمل على تجميع المفاهيم و الأفكار في صياغة فكرية تكون على شكل إطار فكري تتقاسمه المهنة المحاسبية بمختلف مدارسها وانطلاقاً من هذا المبدأ شرع الاهتمام لإيجاد نموذج محاسبي مناسب للمنشأة الاقتصادية .

4. ظهور المحاسبة الإدارية :

ان الانتشار الواسع لمفهوم التسيير العلمي للمنظمات والتي بادرها فردريك تايلور وهونري فايول وغيرهم وهذا ابتداءً من القرن العشرين التي تنادي بشعار "ما لا يمكن قياسه لا يمكن إدارته"⁶² "What cannot be measured, Cannot be managed" حيث ظهرت المحاسبة الإدارية وتم استخدامها كنظام للمعلومات ، و كان بدا النوع من المحاسبة يهدف إلى ترشيد التكاليف و تتبعها و معرفة موطنها في الصيرورة الإنتاجية و دراستها في شكل تحليلات ومع إدخال الحاسوب كأداة فعالة في المحاسبة أدى إلى تعدد اتجاهات المعلومات المطلوبة وما يترتب عليه من تعدد الأهداف التي يجب أن تقدمها القوائم المالية. إن النظر إلى نظام المحاسبة المالية على أنه نظام للمعلومات يبرز الحاجة إلى أهمية التأصيل العلمي إلى ثلاثة مجالات رئيسية التالية :

- فما يخص مدخلات النظام المحاسبي ، في هذه النقطة يستوجب تحديد المفاهيم و المبادئ العلمية التي تحكم الأحداث والمعاملات التي يتطلب معالجتها محاسبياً .
- فما يخص وظيفة استغلال البيانات ، في هذه النقطة يستوجب تحديد المناهج والمبادئ العلمية الضرورية لتحويل البيانات إلى معلومات .
- فما يخص مستخدمي المعلومات (المخرجات) ، يستوجب دراسات سلوكية عميقة لاحتياجات مستخدمي ومستغلي هذه المعلومات ، وبناء تصور مفاهيمي للأهداف التي يستوجب أن يصل إليها النظام .

⁶² l'origine, les systèmes comptables ont été conçus pour éviter les prévarications de la part des gestionnaires auxquels les actionnaires délèguent le contrôle de leurs actifs. Dans cette optique, le rôle de la comptabilité est de permettre le contrôle nécessaire des dirigeants, c'est-à-dire de s'assurer qu'ils ont utilisé les ressources qui leur ont été confiées conformément à ce qui était prévu dans leur contrat implicite (Gjesdal 1981, Jensen et Mekling 1976). En d'autres termes, les systèmes comptables sont apparus pour répondre à un besoin de reddition des comptes (stewardship).

Lionel Escaffre et al « Juste valeur ou non : un débat mal posé », p 8 ,EDHEC Financial Analysis and Accounting Research Centre ,France ,NOV 2008.

5. المسؤولية الاجتماعية للمحاسبة :

إن المسؤولية الاجتماعية للمحاسبة هي أحدث مراحل تطور الفكر المحاسبي ، حيث انه اصح من المسلم به أن نشاط المؤسسة له اثر اجتماعي يتعدى حدودها التقليدية وبالتالي فان نتائجها المحاسبية لها تأثير على فئات عريضة من أصحاب المصلحة أهمها المستثمرين الحاليين والمرتقبين ، الإدارة ، المقترضين الحاليين والمرتقبين ، الجهات الحكومية ، العاملين في الوحدة المحاسبية ، العملاء ، الموردين ، ونظراً لاحتمال تعارض مصالح هذه الفئات ، فإن الاتجاه الجديد لفكر المحاسبي هو ضرورة التزام المحاسب بوجهة النظر الاجتماعية أي أن تتحوا القوائم المالية منهجاً شمولياً ، تلبي فيه احتياجات طائفة عريضة من احتياجات أصحاب الصلة بالمنشأة سعياً منها أن تكون عادلة في توزيع المعلومة المالية والمحاسبية دون الضرر بصفة على أخرى وحتى لا تتأثر عدالة توزيع المنافع من تلك التقارير ويكون الأثر النهائي في صالح المجتمع بكامل فئاته وهو ما يعرف بمدخل الرفاهية الاجتماعية في بناء نظرية المحاسبة . وهذا المدخل يستوجب نموذجاً محاسبياً أساسه قيم الاجتماعية راسخة قل ما توفرت عبر الأزمنة .

المطلب الثاني :أهم التيارات والمدارس المحاسبية

الفرع الأول: مدرسة محاسبة التكلفة التاريخية

إن مبدأ التكلفة التاريخية تعبر عن النموذج الكلاسيكي لتقييد المحاسبي الذي يقوم على توثيق و تقييد جميع الأحداث المالية و الاقتصادية للمنشأة من نفقات و إيرادات و حقوق بقيمتها النقدية لحظة وقوعها بين المؤسسة و المتعاملين معها⁶³ ،وهي تمثل التكلفة الفعلية و الحقيقية و المتفق عليها بين الأطراف المتعاقدة في تلك اللحظة ،و عادة ما تكون هذه التكلفة مؤكدة بوثائق ومستندات محاسبية تمكن التحقق من حدوثها حيث بناء على مبدء

⁶³ Le coût historique se définit comme le montant déboursé pour acquérir un actif ou le montant obtenu afin d'encourir une dette. En tant que méthode, le coût historique a pour principal avantage d'être cohérent, c'est-à-dire de permettre une évaluation uniforme et temporellement stable des postes du bilan. L'uniformité est alors assimilée à un caractère d'objectivité puisqu'elle préserve l'unicité de doctrine du processus de mesure. Alfred Stettler, Reda Gherbi Les cadres conceptuels comptables et les méthodes d'évaluation A la recherche d'une logique interne PRATIQUE COMPTABLE L'Expert-comptable suisse 4/05 page 241- 251

التكلفة التاريخية فان قيمة الأصول الثابتة والمتغيرة لا يمكنها الأخذ بتقلبات قيمة النقود أي التضخم وبالتالي يكتنفها شيء من الجمود وعدم عكس القيمة الحقيقية للمنشأة.

إلا أن هذا المبدأ يحافظ ويحمي أصول الشركة من التحيز والتقدير الذاتي الأمر الذي يوفر قدر معتبر من الموضوعية، و استطاعة التأكد من سلامتها ، و هذا يعني أن الأصل في التطبيق العملي، هو إثبات التكلفة التاريخية، لجميع الموارد الاقتصادية و استخداماتها و مصادر تمويلها و جميع النفقات و الإيرادات التي يتم الإفصاح عنها في القوائم المالية.

1. مزايا استخدام مبدأ التكلفة التاريخية

رغم ما تم توجيهه من الانتقادات لمبدأ التكلفة التاريخية، إلا أن هناك الكثير من المبررات التي تدفع للاخذ بهذا المبدأ وذلك للأسباب التي يمكن إيجازها على الشكل التالي :

- التكلفة التاريخية تعبر عن القيمة الفعلية زمن اقتناء المورد .
- تبنى التكلفة التاريخية على وقائع بدل تخمينات .
- التكلفة التاريخية لها ما يؤكدتها كحدث مالي وذلك من خلال القيود المحاسبية الموثقة بمستندات إن العمليات التي وقعت لكاملتلك الأصل أو نشوء نفقة.
- مبدأ التكلفة التاريخية يتناسب مع جوهر الإطار الفكري للمحاسبة بما يحتويه من أسس محاسبية متفق عليها ، خاصة صفة الموضوعية، الذي من خلاله يمكن معرفة قيمة العمليات الاقتصادية المسجلة في الدفاتر المحاسبية و التحقق من صحتها.
- مبدأ التكلفة التاريخية الأكثر تناسقا وتوافقا مع مبدأ الاستمرارية ،الذي يعتبر أن الكيان المحاسبي مستمر في نشاطه وليس في نيته التوقف .
- مبدأ التكلفة التاريخية يتلاءم مع مبدأ الحيطة أي تسجيل الأحداث الاقتصادية حين وقوعها .

2. عيوب مبدأ التكلفة التاريخية

إن التكلفة التاريخية كونها تعكس الحقائق الفعلية للوقائع الاقتصادية فور تولدها لا يمكن التشكيك في صحتها كونها موثقة بمستندات وإنما يبرز الإشكال حين تتقلب القيمة النقدية نتيجة التضخم ويصبح التسجيل المحاسبي بمبدأ التكلفة التاريخية لا يعكس بتاتا القيمة الحقيقية للأصل ومن خلال هذا القصور تصعدت الانتقادات لهذا المبدأ مطالبة بضرورة

الآخذ بعامل التضخم كمحدد رئيسي في تقييم الأصول نظرا للواقع الاقتصادي الذي يتميز بالحرثي و التقلب بشكل دائم.

أصبحت القيمة التاريخية تفقد الكثير من مؤيديها ولم تعد تساير التغيرات الاقتصادية و خاصة الرأسمالية المالية التي تعتمد على الأسواق المالية في تقييم أصول واسهم الشركات ، ولم يعد هذا النموذج المحاسبي قادرا على توفير صورة حقيقية للمؤسسة ما دامت عناصر ذمتها المالية مسجلة على أساس أسعار لم تعد تعكس الواقع الاقتصادي الأصلية، مع إهمال تطور أسعارها في المستقبل .

الفرع الثاني: مدرسة محاسبة القيمة العادلة

نتيجة لقصور مبدأ القيمة التاريخية كما تم ذكره سابقا برزت تيار محاسبي جديدة ينادي أصحابه بضرورة الآخذ بالواقع الاقتصادي الذي تنشط فيه الشركة وتقييم أصولها وفق هذا الواقع وتمت تسميتها بالقيمة العادلة⁶⁴، وسوف نحاول التطرق لها وإظهار عيوب التقييم على أساس التكلفة التاريخية وربطها بمعايير الإبلاغ المالي الدولية.

فرض هذا التيار منطقته وهذا لكون التكلفة التاريخية أصبحت غير قادرة على تلبية حاجيات المستثمرين الجدد التي يركز اهتمامهم على القيمة السوقية لاستثماراتهم ، حيث اعتمد هذا التيار في واقعه العملي على تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم " 29 المسمى التقرير المالي في الاقتصاديات ذات التضخم المرتفع " .

⁶⁴ Apparue pour la première fois en 1953 dans les textes de l'Accounting Research Bulletin relatif aux réévaluations des bilans, la notion de juste valeur fut ensuite introduite par l' IASB en 1998 pour l'évaluation des instruments financiers (IAS 39, développées sur environ 300 pages) et répond ainsi à une logique d'évolution comptable. La juste valeur est la pierre angulaire du référentiel IFRS. Ces normes sont « principes based » c'est-à-dire qu'elles énoncent des principes généraux ce qui n'est pas sans rappeler les US GAAP dont elles sont largement inspirées. A l'origine, les normalisateurs avaient plusieurs objectifs. Tout d'abord, limiter la créativité comptable dont on a connu les dérives à la fin des années 90, jusqu'aux scandales ENRON et WORDCOM du début des années 2000. Ensuite, permettre une meilleure comparabilité des comptes des sociétés faisant appel public à l'épargne et faciliter l'accès de ces entreprises aux marchés financiers. Enfin, restaurer la confiance des épargnants et des investisseurs en améliorant la communication financière. Pascale REVAULT La juste valeur en comptabilité au cœur de la normalisation comptable 2009 p 3

في الاقتصاديات التضخمية لم يعد الاعتماد على مبدأ التكلفة التاريخية الذي يقوم على أساس مفاده ثبات القيمة التاريخية حيث أصبحت في نضرم القوائم المالية الصادرة وفقه يؤدي إلى تقديم معلومات مضللة ليست ذات صلة بالواقع الاقتصادي الفعلي .

1. مفهوم القيمة العادلة⁶⁵ : إن اعتماد القيمة العادلة يعتبر طفرة انتقل من خلاله الفكر الاقتصادي الى مفهوم وفلسفة جديدة، وحدث تغييراً عميقاً في بنية القوائم المالية ورسالتها ودورها كأساس لقياس الذمة المالية للمنشأة . وكان ذلك كمحصلة للجهود التي كانت تدفع لضرورة بلورة معايير المحاسبية الدولية المتعلقة بالقيمة العادلة والتي تم تبنيها وتطبيقها في اغلب دول العالم ابتداء من العقد الأول لهذا القرن .

ويرتكز هذا التيار الى مبدأ أن الإفصاح المالي للأغراض العامة يستوجب إعداد قوائم مالية تأخذ بالحقائق و الواقع الاقتصادي الذي تنشط فيه الشركة و نظرا لتنامي حرية تنقل السلع والخدمات ورؤوس الأموال كنتيجة حتمية للعولمة وهيمنة الأسواق المالية التي تمول أساسا من طرف مستثمرين خارجيين ، وحتى يتمكن لهؤلاء المستثمرين اتخاذ القرارات المناسبة حول استثماراتهم ، فقد كان لابد أن تعكس القوائم وضع الشركة المالي ونتائج أعمالها . وقد ساهم في ذلك نشوء وتطور أسواق مالية تعكس القيم المالية للأدوات المالية مما ساعد الشركات على إدارة مخاطرها المالية بفعالية اكبر، ويسر لها تحديد وتحقيق القيمة السوقية لها .

إن التوسع الكبير للأسواق المالية كان له أثرا معتبرا لإعادة صياغة المعايير المحاسبية الدولية و مراجعة المفهوم الكلاسيكي لتحقيق الإيراد وذلك لكون هذا المفهوم لم يعد يخدم بالقدر الكافي المستعملين الأساسيين الجدد و المتمثلون في المستثمرين الخارجيين وذلك لعدم أخذه الواقع الاقتصادي في تقييم الذمة المالية للمؤسسة إذ أن تداول القيم المالية المنقولة لم يكن له أي تأثير على قيمة الشركة .

⁶⁵ La juste valeur est définie par les normes IAS / IFRS comme étant le montant pour lequel un actif pourrait être échangé, ou un passif éteint, entre des parties bien informées et consentantes dans le cadre d'une transaction effectuée dans des conditions de concurrences normales (IAS 32).

إلا انه في نفس الوقت فان التمسك بالتكلفة التاريخية كأساس لتقييم القيم المنقولة لا يعبر بوفاء عن ما تبينه القوائم المالية⁶⁶ ، حيث أن إظهار القيم المالية بتكلفتها التاريخية بالرغم من أن قيمتها السوقية تختلف عن التكلفة التاريخية ، يؤدي إلى عدم احتساب أرباحا أو خسارة محققة ولكن غير معترف بها كونها لا تظهر في القوائم المالية.

تبني هذا المنطق المحاسبي يقلل من مدى ملائمة المعلومة المالية المحتواة في القوائم المالية وسلامتها ودرجة الاعتماد عليها كأساس لاتخاذ القرارات الاستثمارية. ومن هذا المطلق اعتمدت البحوث المنتقدة لمبدأ التكلفة التاريخية لنقائص وقصور التي تكتنفها و عدم قدرتها على الإفصاح الوفي لقيمة الحقيقية للشركة حيث توصلت هذه الدراسات الى اقتناع مفاده هو التخلي على مبدأ التكلفة التاريخية و استبدالها بمبدأ القيمة العادلة كونها أحسن أداة لقياس الأدوات المالية حيث ان هذا المبدأ يتم

⁶⁶ Simon (1856-1914) et la théorie du bilan statique (valeur d'usage)

Les travaux de Richard (2005) révèle également que les concepts de valeur d'usage, de valeur de marché ou de valeur de remplacement étaient déjà explicitement débattus à la fin du XIXe siècle. Il en va ainsi de la théorie du bilan statique, développé par Simon (1889), qui considère le bilan comme central et préconise l'évaluation à la valeur d'usage.

Dans l'approche statique du bilan développée par Simon, le rôle premier du bilan est de calculer la valeur de l'entreprise. La fonction de calcul de pertes et de profits ne joue alors qu'un rôle secondaire. Simon va se révolter contre le "principe de mort" (Richard 2005, p. 79) et deviendra un ardent défenseur de la valeur d'usage et dans le même temps de l'hypothèse de continuité d'exploitation. Cette valeur d'usage n'est pas pour autant une valeur de marché. En effet, pour Simon (p. 293 et Richard, 2005 p. 80) « la valeur est une affaire d'opinion ». On est donc dans l'évaluation subjective qui prend en considération « l'utilisation que fait un commerçant donné de ses biens dans la perspective de continuité d'exploitation » (p. 81). Cette approche consiste donc à actualiser des "cash flows" futurs sur la base de l'utilisation des avantages économiques futurs d'un bien. Schmalenbach (1873-1955) et la théorie du bilan dynamique (coût historique amorti) En réponse critique à la théorie statique du bilan, Schmalenbach a développé dans les années 1920 la théorie dynamique du bilan. Il doute que la théorie statique du bilan soit susceptible de déterminer la valeur de l'entreprise. D'après lui, la valeur de l'entreprise est bien plus influencée par le lien existant entre les éléments d'actif et de passif (Schmalenbach p. 30 et Von Keitz, 1997 p. 15). Priorité est donnée au calcul du résultat. Le bilan doit refléter des coûts historiques amortis. Les postes d'actif, mis à part les disponibilités, représentent des dépenses qui seront génératrices de charges et de produits dans les exercices ultérieurs. Du fait de la séparation des exercices, le bilan ne sert qu'à calculer le résultat de la période, les comptes de bilan sont donc en quelque sorte des comptes d'attente.

L'hypothèse dominante, à l'époque de Simon, est celle de disparition à court terme de l'entreprise, appelé "principe de mort" par Collette et Richard (2003, p. 54). C'est une vision évidemment pessimiste qui conduit à évaluer le bilan en valeurs liquidatives. L'idée étant de favoriser les créanciers. La juste valeur de l'entreprise représente donc ici la valeur de réalisation.

استخدامه في الأسواق المالية المفتوحة مما يتيح إلى تقليص حالة عدم تناظر المعلومات و ترسيخ الثقة لدى المتعاملين الاقتصاديين.

2. أهمية القياس المحاسبي بمبدأ القيمة العادلة : اعتبر كل من مجلس معايير المحاسبة الدولية ومجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية، إن تبني مبدأ القيمة العادلة يعتبر مرحلة نحو تحسين القدرة البلاغية و التنبؤية التي تتيحها القوائم المالية لكافة المستخدمين .

حيث ناد المجلس الاستشاري لمعايير المحاسبة المالية الأمريكي "FASB" المتعلق بالملائمة و الموثوقية إلى اللجوء أكثر للقياس على أساس القيمة العادلة في القوائم المالية ، وذلك حسب نظره أن القياس على هذا الأساس يكون أكثر ملائمة لجميع أصحاب المصلحة من المستثمرين و المقرضين، مقارنة بما يمكن أن يتيح القياس على أساس التكلفة التاريخية .حيث أن القياس وفق هذا المبدأ يعكس بشكل أحسن الوضعية المالية الحانية للشركة الناشرة لقوائمها المالية ، كما تمكن بشكل أحسن تقييم أدائها الحالي و التنبؤ بقدراتها المستقبلية.⁶⁷

- أما فيما يتعلق اثر استعمال القيمة العادلة على خصائص المعلومة المحاسبية فإنها حسب هذه الدراسات تكون أكثر ملائمة و في نفس اتجاه رغبة المستخدمين الرئيسيين للقوائم المالية حيث اعتبر معيار المحاسبة الدولي رقم " 32 " إلا أن معلومات القيمة العادلة تعتبر مفيدة في العديد من القرارات المتخذة من قبل مستخدمي البيانات المالية حيث أنها في كثير من الحالات تؤدي إلى الآتي :

- تعكس تقدير الأسواق المالية القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة للأدوات
- تمكن معلومات القيمة العادلة من إجراء مقارنات بين أدوات مالية لها غالباً نفس الخصائص الاقتصادية بغض النظر عن الهدف منها و متى تم إصدارها أو شراؤها و من قام بذلك.

⁶⁷L'application du principe de la juste valeur repose sur la synthèse de deux types d'évaluation : une valeur de marché et une valeur d'utilité. Dans le premier cas, les actifs sont inscrits au bilan à leur prix de revente sur un marché à la date d'inventaire ; dans le deuxième cas, la valeur correspond à l'actualisation des flux de trésorerie anticipés engendrés par l'actif . Cette actualisation implique la construction d'un modèle d'évaluation.

- توفر القيمة العادلة أساسا محايدا لتقييم كفاءة الإدارة في تسيير الأموال عن طريق توضيح تأثيرات قراراتها بالشراء أو البيع أو الاحتفاظ بها أو سدادها .

3. مقومات مبدأ القيمة العادلة: ترتكز المحاسبة على أساس القيمة العادلة على حزمة

من القواعد و المقومات و اهمها :

القيمة العادلة هي أساسا قيمتين، قيمة يمكن مبادلة الأصل بها، و تمثل القيمة التي تمكن المؤسسة من الحصول على الأصل:

- امتلاك الأصل نقدا وتعتبر هنا القيمة العادلة ما يدفع مقابل امتلاك هذا الأصل الأصل بوحدة نقدية.

- امتلاك الأصل مقابل أصول أخرى ، وتكون القيمة العادلة للأصل الذي تم امتلاكه مساوية للقيمة العادلة للأصل تم بيعه .

- بمقابل إصدار أسهم أو أي حقوق ملكية أخرى يسودها ، الطابع الإلزامي وتكون القيمة العادلة للالتزام هي القيمة السوقية للورقة المالية أو حقوق الملكية الأخرى المصدرة.

- أن تتميز الصفقة على ساس إلزام المنشأة وتكون أوجه الإلزام ك الحاجة الاستيعالية للمنشأة ، وجود وكيل وحيد للأصل . يحتم على المنشأة التعامل الحصري مع هذا الوكيل .

- إن القيمة التي تتحملها المؤسسة مقابل إطفاء الالتزام تسمى قيمة سداد الالتزام حيث يتوجب في عملية تبادل حقيقية أن القيمة العادلة لا بد أن تتحدد على أساس عملية حقيقية.

4. الانتقادات الموجهة لمحاسبة القيمة العادلة

رغم ما قدمه المدافعون عن مبدأ القياس على أساس القيمة العادلة إلا أنها واجهت في الماضي و ما زالت تواجه انتقادات فوية ويعود ذلك الى صعوبة استعمالها دون التأثير بالتقديرات الشخصية التي تكون غالبا غي موضوعية ومتحيزة الى طرف ما ويمكن ذكر اهم الانتقادات على الشكل التالي:

- ان القياس على أساس القيمة العادلة وتحديد قيمه الاصول وفقها يؤدي بكل تأكيد الى التأثير الشخصي و القياس بشكل غير .

- التاثر البليغ للقيمة العادلة بتقلبات الاسواق المالية و التي تعتبر غير دالة نظرا لضعفيتها والتي لا يمكن الاعتماد عليها لبلوغ مدى امكانيات الاقتصادية و المالية للشركة موضوع التقييم لاز التقييم يعتمد على ديمومة واستمرارية نشاط المنشأة .
- احتواء الذمة المالية للمنشأة على الكثير من الاصول ليس لها ا تسعير سوقي.
- القياس على اساس القيمة العادلة معقدة و تعتمد على نماذج قياسية معقدة.
- القياس على اساس القيمة العادلة تيار جذري في نظرتة التصورية للمحاسبة ومقاصدها وخاصة حالة عدم تناظر المعلومات المترتبة عن الاستثمارات ذات الخصوصية العالية درجة إعتمايتها المتبادلة⁶⁸.

المطلب الثالث: التطور التاريخي للمحاسبة الدولية

يمكن تقسيم التطور التاريخي للمحاسبة الدولية إلى مرحلتين أساسيتين وهي الفترة التي سبقت سنة 1972 و الفترة التي بعد سنة 1972 . ان الفترة التي سبقت سنة 1972 كان بالغ اهتمامها يتركز على ايجاد الارضية التي على اساسها يتم التوافق المحاسبي و ازالة الخلافات و توخيد الاجراءات و المعايير وكان يتوج ذلك في مؤتمرات دولية اهمها :

- سنة 1904 في سانت لويس بالولايات المتحدة الأمريكية انعقد اول مؤتمر محاسبي عالمي وذلك تحت اشراف اتحاد جمعيات المحاسبين القانونيين الأمريكيين⁶⁹ وبدأت من خلاله المساعي لتوحيد الاجراءات المحاسبية بين الامم .

⁶⁸ La nature des actifs des entreprises, comme celle des titres de participation, est la plupart du temps différente de celle des titres purement financiers. Prenons l'exemple de la croissance externe des entreprises, dans le cadre de laquelle elles se portent acquéreuses de titres de sociétés, qui peuvent faire apparaître des complémentarités ou des synergies avec les compétences propres de l'entreprise. Ainsi, la rentabilité économique des actifs diffère suivant la nature de l'acquéreur, ce qui est impossible selon la théorie des marchés parfaits. Un actif est dit spécifique pour une entreprise lorsque son utilisation par cette entreprise donne un rendement supérieur à celui de son utilisation par toute autre entité. Le prix de marché de cet actif, c'est-à-dire l'estimation collective de sa valeur par les autres agents, est différent de sa valeur pour l'entreprise. Parce qu'elle possède l'information sur la valeur spécifique de cet actif, il existe une asymétrie d'information entre cette entreprise et les intervenants du marché.

Vincent BIGNONI, Yuri BIONDI Xavier et RAGOT Une analyse économique de la « juste valeur » Centre Cournot , mars 2004 p.13

- سنة 1926 في أمستردام⁷⁰ بهولندا انعقد ثاني مؤتمر دولي وكان ذلك بعد الحرب العالمية الاولى ولذلك كان اكثر حرصا على ايجاد توافق محاسبي اوسع .
- سنة 1929 في نيويورك انعقد ثالث المؤتمر المحاسبي الدولي وتناول مجموعة من المقترحات أهمها : الاستهلاك و المستثمر، الاستهلاك و إعادة التقويم، السنة التجارية أو الطبيعية.
-
- سنة 1933 في لندن ببريطانيا انعقد رابع المؤتمر المحاسبي دولي جمع شاركت 49 هيئة محاسبية انبثق منها 90 مندوبا وكان عدد الدول التي حظرت المؤتمر 22 دولة منها استراليا، نيوزيلندا و يعتبر ذلك عددا كبيرا نظرا لان اغلب الدول كانت مستعمرة حينها .
- سنة 1938 انعقد خامس مؤتمر المحاسبي الدولي وكان ذلك في برلين بألمانيا قبيل اندلاع الحرب العالمية الثانية ،و سجل حضورا مكثفا بلغ 320

69

Il est bien connu que les comptables Anglais et Ecosais envoyés en Amérique pour faire rapport aux placeurs de fonds du Vieux Monde sur les compagnies des Etats-Unis étaient responsables en large mesure pour l'établissement de la profession des comptables dans le Nouveau Monde .Il est peut-être moins bien connu que certain de ces comptables organisèrent le Premier Congrès International des Comptables qui a eu lieu en Septembre 1904 St. Louis, le "portail envers de l'Ouest." L'un d'eux, John B. Niven, était le fils d'un des fondateurs de la Société des Comptables a Edinburg en 1854. Quatre sur dix études publiées pendant ce Premier Congrès traitaient l'aspect de la comptabilité municipale, trois visaient le développement et l'exercice de la profession, et trois traitaient des sujets des principes de comptabilité qui sont encore discutés vivement aujourd'hui.

Rapport préparé par Andrew Barr Comptable en Chef U. S. Securities and Exchange Commission Harmonisation Internationale des Principes de Comptabilité neuvième congrès international des comptables paris - septembre 1967 p1

⁷⁰ En 1926, après la Première Guerre mondiale, deux congrès internationaux de comptabilité sont organisés simultanément. L'un à Bruxelles : le 5e congrès de l'AIC les 3 et 4 juillet 1926, et l'autre à Amsterdam : le 2^e congrès de l' « *International Congresses of Accountants* » (ICA fondé à Saint-Louis, , en 1904) du 5 au 9 juillet 1926. Cela illustre que dès après la Première Guerre mondiale, le monde comptable s'organise sur le plan international en deux réseaux distincts ayant peu de contacts entre eux. Il y a d'une part le réseau de l'ICA conduit par les Etats-Unis avec la Grande-Bretagne, les Pays-Bas et certains pays d'Europe du Nord, et d'autre part le réseau de l'AIC qui regroupe les pays de l'Europe continentale dont la langue est d'origine latine.. LEMARCHAND Yannick, NIKITIN Marc, ZIMNOVITCH Henri - *International congresses of accountants in the twentieth century: a French perspective*, Accounting Historians Review, ,1997-P.120

- سنة 1949 مؤتمر المحاسبة الأمريكي (AIC)
- سنة 1951 مؤتمرات الاتحاد الأوروبي للخبراء الاقتصاديين و المالىين (UEC)
- سنة 1952 في لندن ببريطانيا انعقد سادس المؤتمر المحاسبي الدولي حيث سجل حضور 126 دولة.
- ابتداء من سنة 1972 : ونتيجة لكل الملتقيات و المؤتمرات الدولية التي انعقدت سابقا انعقد في مدينة سيدني بأستراليا المؤتمر الدولي العاشر للمحاسبة نتج عنه نظرة جديدة في المقاربة المحاسبي الدولية، و توج بتأسيس هيئتين محاسبيتين دوليتين تسعى على ردم فجوة الاختلافات المحاسبية بين الأمم ، وهما:
- هيئة IASC لجنة معايير المحاسبة الدولية سنة 1973 م؛
- هيئة IFAC لجنة الاتحاد الدولي للمحاسبين IFAC سنة 1977 م.
- لتتبعها عدة هيئات و منظمات و لجان دولية بعد ذلك، على غرار لجنة الاستثمار الدولي للشركات المتعددة الجنسيات التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي و التنمية (OECD) سنة 1981 و التي تعمل على التوافق بين المعايير المحاسبية الدولية ،لجنة الأمم المتحدة عبر الدول (UNE) زيادة إلى المنظمات السابقة فقد ساهمت العديد من المؤسسات والجمعيات المحاسبية مهنيا وأكاديميا في تطوير المفاهيم والمبادئ والاجراءات المحاسبية.

المطلب الرابع: المعايير المحاسبية الدولية

يعتبر المعيار قاعدة مرجعية يرجع إليها في المقاييس مثل الحجم الثقل المسافة وبالانجليزية (Standard) الانجليزية وهي تعني القاعدة المحاسبية .

الفرع الأول: ماهية (مفهوم)معايير المحاسبة الدولية و أهميتها

1. تعريف المعيار⁷¹:

⁷¹ La norme est ce qui doit redresser le comportement des individus ou des groupes. Appliquées aux conduites humaines, les normes sont des guides pour l'action. La norme trace une ligne de conduite à suivre, elle nous indique la latitude ou la marge de manœuvre à l'intérieur de laquelle notre conduite doit se tenir, ce que nous pouvons faire, ne pouvons pas faire, devons faire. Les normes permettent ainsi d'assurer une certaine cohésion sociale.

NOËL Christine, « La comptabilité est-elle morale? », L'Expansion Management Review 2005/3 (N° 118), p.80

أ- لغة: أُخذت كلمة معيار من ترجمة الكلمة الإنجليزية *standard* (الفرنسية) *norme* (الفرنسية) وهي تعني القاعدة أو المقياس.

في اللغة العربية كلمة المعيار تعبر عن النموذج المعد مسبقا و المتفق عليه و الذي هو مرجع يقاس وفقه وزن أو طول شيء معين أو درجة جودته مهما كانت هذه المعايير، يمكن اعتبارها أنها المقاييس المعتمدة و المقبولة من قبل المجتمع أو الدولة أو العالم لقياس أو للحكم بواسطتها على كمية او جودة شيء معين .

ب - محاسبيا : هي نماذج و اجراءات عامة يرجع اليها المحاسبون في إعداد وإنتاج المعلومة المالية و المحاسبية و إيصالها إلى مختلف أصحاب المصلحة . .

ويعرف المعيار المحاسبي كذلك بأنه " البيان الكتابي الذي تصدره هيئة تنظيمية رسمية محاسبية أو مهنية و يتعلق هذه البيان بعناصر القوائم المالية أو نوع من العمليات أو الأحداث الخاصة بالمركز المالي و نتائج الأعمال و يحدد أسلوب القياس أو العرض أو التصرف أو التوصيل المناسب." .

2. مفهوم المعايير الدولية للمحاسبة

تعتبر المحاسبة اداة لقياس الأحداث المالية و الاقتصادية للمنشأة و إيصال نتائج القياس إلى مستخدمي القوائم المالية، الأمر الذي يتطلب توفر قواعد محددة مسبقا و متفق عليها يتم القياس على ضوءها هذه يطلق عليها المعايير المحاسبية. و هي تتمثل في كل القواعد المتعلقة بالمحاسبة مهما كانت طبيعتها، إلزامية أو اختيارية، أي أنها كل ما من شأنه أن يشكل دليلا أو مرجعا، سواء كانت نصوصا تشريعية أو تنظيمية أو توصيات صادرة عن سلطات مؤهلة لتنظيم الشأن المحاسبي⁷².بالإضافة إلى أنها تعد معايير

⁷² Les normes du droit comptable sont caractérisées par leur finalité et par leur forme. Il s'agit de normes juridiques, en cela leur finalité est de permettre une uniformisation des modes de représentation de l'organisation et par là une comparabilité de l'information produite. Cette comparabilité est acquise au prix d'une limitation des libertés de présentation de l'information. La comptabilité en tant que système normatif a comme finalité de protéger le lecteur de l'information financière en imposant au comptable des limites à sa fantaisie.

Mais si les finalités du droit en général sont la justice et le maintien de l'ordre social, la finalité des normes comptables est de garantir en particulier une information financière de qualité, c'est à-dire une information financière qui permette une prise de décision pertinente et efficace par les partenaires de l'entreprise.

En ce sens les normes comptables répondent à un idéal de justice et de maintien de l'ordre économique et financier par un accès de tous les acteurs aux mêmes informations.

NOËL Christine, « La comptabilité est-elle morale? », L'Expansion Management Review 2005/3 (N° 118), p.81

محاسبية كذلك كل ما تم استخدامه من قبل المؤسسات من الممارسات المحاسبية التي لاقت انتشارا نتيجة تكرر استعمالها . كما أن مفهومها يعني جميع القواعد التي تلتزم بتطبيقها المؤسسات لأجل إعداد قوائمها المالية.

من خلال ماسبق يمكن ان نقول أن المعيار عبارة عن تراكم من القواعد الخاصة بالمحاسبة، متعددة المصادر وبالتالي فان اهم خصائص المعيار هي:

- قواعد تتعلق بالمحاسبة و تحظى بالقبول العام.
- يتم القياس بموجبه لتحديد النتائج المالية و المحاسبية .
- اداة يعتمد عليها في إتخاذ القرارات المالية و الاقتصادية للأطراف ذات الصلة .
- نموذج تعمل المنشأة وفقه إعداد قوائمها المالية.

3. اختلاف المعايير المحاسبية بين الدول:

نظر للضروف التاريخية و الثقافية و الاقتصادية للدول نجد ان هناك تباين و اختلاف في القواعد و الإجراءات المحاسبية ويشير Belkaoui إلى أن : "المعيار المحاسبي هو قاعدة عامة تشتق من الأهداف والمفاهيم النظرية للمحاسبة والذي يوجه تطور الأساليب المحاسبية كما أن المعايير المحاسبية لا يمكن أن تتصف بصفة الثبات أو العمومية لاستخدام نظرا لتغير الظروف البيئية من وقت لآخر ومن مكان لآخر، فالمعايير أقل ثبات من المبادئ، وبسبب وجود علاقة بين الاعتبارات البيئية والمعايير فإن عملية بناء المعايير المحاسبية تعد عملية مستمرة ولا يمكن التوصل إلى معايير دولية قابلة للتطبيق في كافة النظم الاجتماعية والسياسية. لمختلف المعاملات والأحداث المالية للوحدة، وهذا يساعد على جعل القوائم المالية أكثر قابلية للمقارنة وقدرة للفهم من قبل الأطراف ذات علاقة يوضع في ضوء الأعراف المحاسبية المتعارف عليها والظروف البيئية السائدة وأساسيات النظرية المحاسبية."

الفرع الثاني: مداخل إصدار المعايير المحاسبية:

- لا يقتصر الاختلاف بين الدول في كيفية إصدار المعايير المحاسبية بل تتعداها في الاختلاف في من يناط إليه إعداد و إصدار هذه المعايير حيث يعتمد في ذلك على :
 - طريقة الطلب على المعلومات.
 - عملية تنظيم المحاسبة،

و يمكن ذكر اهم و أقوى المداخل التي يتم من خلالها إصدار التشريعات المحاسبية:

1. **المدخل السياسي :** يقوم هذا المدخل على تدخل الدولة كمصدر الرئيس في تشريع و تأسيس القوانين المحاسبية. ونجد هذا النموذج في أوروبا القارية كما هو الحال في فرنسا وألمانيا من معوقات هذا النموذج شدة بطئه وعدم قدرته على الاستجابة السريعة للمتغيرات الاقتصادية و افتقاره للمرونة و التأقلم وكذا كونه غالبا ما يتميز بالعموميات

2. المدخل المهني:

عكس المدخل السياسي فان المدخل المهني يتم ترك عملية اصدار القوانين المحاسبية الى اصحاب المهنة من هيئات محاسبية معتمدة اما الدولة فتسهر على تطبيق وعدم تجوز هذه القوانين لما تعتمد و تحضى بالقبول العام فهذا المدخل منتشر في الولايات المتحدة والدول التي تتهج المنهج الإنجليزي الأمريكي ونتيجة لذلك فان من خصائصه الاساسية مرونته و قدرته على التكيف مع الاحداث و التحولات الاقتصادية .

3. العوامل المؤثرة على معايير المحاسبة المحلية:

غالبا ما تكون الأهداف المعايير والتطبيقات المحاسبية ترمي إلى الاستجابة وخدمة لاحتياجات أصحاب المصلحة للذين لهم قوة تأثيرية غالبية وذلك حسب نموذج الحوكمة المتبع في اي دولة .

حيث انه يمكن الاستنتاج بأن التباينات الموجودة بين الامم في المعايير المحاسبية ما هي إلا استجابة لرغبة واهداف و متطلبات الاطراف الفاعلة في البيئة الاقتصادية لكل دولة .

وباختصار فإنه يمكن القول بأن الأهداف والمعايير والسياسات والتطبيقات المحاسبية

الفرع الثالث: التمييز بين التوحيد والتوافق:

كثيرا ما تستعمل كلمة التوحيد و التوافق لنفس المعنى الا ان كلاهما له دلالاته الخاصة

فالتوحيد *Standardization* يعني تطبيق معيار واحد أو قاعدة واحدة في كل الحالات ولذا فالتوحيد ينطوي على فرض مجموعة من القواعد الموحدة . أما التوافق

Harmonization فيعني هو عملية رفع نسبة انسجام المناهج المحاسبية المعمول بها في الدول المختلفة في العالم.

حيث هناك فرقاً جوهرياً بين التوحيد والتوافق" فمصطلح التوافق على عكس التوحيد يتضمن التوفيق بين وجهات النظر المختلفة . "وهذا المدخل أكثر قبولاً و خلوه من الإكراه الضمني الذي تتسم به عبارة التوحيد الذي لا يترك مجالاً لخصوصيات الدول بل يمس كذلك من سيادتها.

أما 1990 Tay & Parker فقد نكرا بأن " :التوافق ما هو إلا عملية الابتعاد عن التطبيقات المختلفة تماماً .أي أنه يمكن الإشارة إليه بمجموعة من الشركات مجتمعة حول طريقة واحدة أو مجموعة قليلة من الطرق المحاسبية المتبعة .بينما ينظر إلى التوحيد على أنه عملية الاتجاه نحو التماثل الكامل".

ولتفادي هذا الإشكال اتجهت الأدبيات إلى استعمال كلمة التوافق وليس التوحيد، أي أنه يمكن النظر إلى التوافق الدولي على أنه مجرد الحد من عدد التطبيقات المحاسبية الموجودة على المستوى المحلي رغم أن الهدف الحقيقي البعيد المدى يبقى التوحيد المحاسبي و ذلك نظراً للضغوط القوية الآتية من الشركات المتعددة الجنسيات ذات النفوذ الهائل و المتغلغلة في دوائر القرار سواء على مستوى الهيئات الدولية أو على مستوى الحكومات وذلك في إعداد وبلورة القوانين في اتجاه تلبية حاجاتها .

الفرع الرابع : نقد المعايير الدولية:

لقد نالت عملية تدويل المعايير المحاسبية نصيبها من النقد في وقت مبكر جداً، بل إنها قد نُقدت قبل تأسيس لجنة معايير المحاسبة الدولية، فقد قيل عنها في عام 1971 بأنها الحل السهل جداً لمسألة معقدة جداً .فهناك ثلاثة قيود أمام تدويل معايير المحاسبة الدولية بين الدول الصناعية:

- التباين في الخلفيات والثقافات المحلية.
 - التباين في احتياجات وخصوصيات و البيئة الاقتصادية لكل دولة المختلفة.
 - المساس أحياناً للسيادة الوطنية.
- ويوجد من انتقد المعايير المحاسبية الدولية حيث اعتبرها موحدة حيلة من قبل شركات المحاسبة المهنية الدولية الكبيرة لزيادة حجم إيراداتها. فنحن بحاجة إلى شركات محاسبة متعددة الجنسية لتطبيق المعايير الدولية التي تمتاز بالصعوبة والتعقيد بالنسبة للبيئات المحلية .وكما أن المؤسسات المالية الدولية والأسواق العالمية مصرة على تطبيق المعايير

الدولية فلن يقوم بتلبية هذا الطلب بشكل مرضٍ إلا شركات المحاسبة الكبيرة فقط. وهناك من نظر إلى أن توحيد المعايير المحاسبية دولياً سوف ينشأ عنه إفراط في المعايير وهذا التوجه مبني على افتراض أنه يجب على الشركات أن تستجيب للضغوط المتزايدة وللظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المحلية وبنفس الوقت الالتزام بتطبيق الدولية المعقدة والمرتفعة التكاليف.

الفرع الخامس: معوقات التوافق المحاسبي الدولي:

انه من الصعب بمكان ان يتم تواق محاسبي بين الدول بشكل سلس ودون معوقات وذلك نظرا للخلفية التاريخية و الثقافية لكل امة وهذا يعطينا تصوراً عن مدى تعقيد هذا الموضوع والمشاكل التي تواجه المحاسبين الذين يعملون في البيئة الدولية ولأن المعوقات والموانع كثيرة فإننا سوف نقتصر على ذكر أهمها:

1. القومية:

قد تكون القومية في كثير من الاحيان عائقاً يحرم الكثير من الامم المقاربة الموضوعية للامور وتحول دون اتخاذ القرارات المجدية و النافعة وهذا تحت تاثير العصبية القومية. فمن صور القومية الإعجاب الوطني الذي ينتج عنه الرفض المحض للممارسات المختلفة السائدة في بلد آخر بدون الأخذ في الاعتبار المزايا النظرية والتطبيقية التي يمكن أن تقدمها هذه الممارسات المحاسبية الدولية.

ومن صور القومية التي غالباً ما تظهر في الدول المتقدمة عندما تنفر تلك الدول من تغيير المعايير المحلية الخاصة بها والتي أعدت بعناية واستغرقت وقتاً طويلاً وكانت نتيجة الطلب المتزايد عليها من قبل تلك المجتمعات .وفي هذه الحالات قد تكون المعايير الوطنية أعلى درجة من المعايير المحاسبية الدولية من ناحية ملائمتها للبيئات المحلية وتحقيق المتطلبات الخاصة وبالتالي فإن تبني المعايير الدولية بدلاً من المعايير المحلية يمكن اعتباره تخفيضاً في درجة ومستوى جودة النظم المحاسبية المطبقة بالفعل محلياً وهذا أمر غير مقبول .ويمكن حل مثل هذه المشكلة بتحقيق التوافق على أساس المناطق مثل التوافق الأوروبي على سبيل المثال.

2. مجموعات المستخدمين:

لقد اعتبر كل من الإطار النظري في الولايات المتحدة الأمريكية وبيان المبادئ في المملكة المتحدة بان المستثمرون هم الاولي بالتفضيل وان القوائم المالية تكون موجهة اليهم و تخدمهم بشكل اساسي وهذا عكس ما في النموذج اوروبا القاري فمثلا في ألمانيا فإن السلطات الضريبية يمكن أن يكون لها موقع أعلى، وفي بعض الدول كفرنسا نجد أن استخدام "الخطة" يمكن أن يقدم معلومات للحكومة. فلا يوجد اتفاق على احتياجات مجموعات المستخدمين وكذلك ترتيب لهذه المجموعات المختلفة. ولهذا فإنه من المستبعد تحقيق تقدم ملحوظ تجاه تحقيق التوافق الدولي.

إلا أن اتساع و تدويل أسواق رأس المال فإن المستثمر الدولي سوف يكون الاولي بالمعلومة المالية و ذلك وفقا لنموذج التساهمي للحوكمة ، وبالرغم من ذلك فإن هذا الوضع سوف يكون موقع تساؤل في الدول التي لا تحتاج أو حاجتها ضئيلة لوجود سوق أوراق مالية لتمويل الشركات. ففي بعض الدول نجد أن تأثير سوق الأوراق المالية قوي، وفي بعضها ينمو لكنه في البعض الآخر لا يوجد واستمرار هذا الوضع محتمل، أي أن أهمية التقارير المالية الخارجية للمستثمرين سوف تكون مختلفة⁷³.

⁷³ Dans l'esprit continental, la fonction de base de la comptabilité est de fournir des éléments de preuve en conformité avec les exigences légales, tout en satisfaisant des besoins divers provenant des autorités fiscales, des organismes administratifs, des investisseurs, des créanciers, des employés, etc. Ce concept est retenu par l'Union européenne qui fait de la réglementation comptable, l'une des pièces de la législation sur les sociétés. L'article 54.3.g. du Traité de Rome fixe en effet au Conseil et à la Commission la mission de coordonner « dans la mesure nécessaire et en vue de les rendre équivalentes les garanties qui sont exigées, dans les Etats membres des sociétés... pour protéger tant les intérêts des associés *que des tiers* » (Evrart et Prat dit Hauret, 1996, p. 8).

Cependant, dans les pays anglo-américains, la fonction de la comptabilité est davantage de diffuser les informations économiques de l'entreprise à l'extérieur dans un contexte où le droit de propriété et celui de gestion sont séparés pour la plupart des sociétés. Les informations comptables constituent donc un compte rendu réalisé par les managers de l'entreprise aux propriétaires de l'entreprise. Par exemple, dans le Cadre pour la préparation et la présentation des états financiers datant de 1989, l'IASC précise que « *comme les investisseurs sont les apporteurs de capitaux à risque de l'entreprise, la fourniture d'états financiers qui répondent à leurs besoins répondra également à la plupart des besoins des autres utilisateurs susceptibles d'être satisfaits par des états financiers* » (IASB, 1999, § 10). Yuan Ding, Hervé Stolowy et Michel Tenenhaus *l'internationalisation de la présentation des états financiers des sociétés françaises : une étude empirique longitudinale*

فمجموعات المستخدمين المختلفة تطلب معلومات مختلفة، فالمستثمرون يحتاجون معلومات ملائمة ومفيدة لاتخاذ قرارات الاستثمار، والسلطات الضريبية تطلب قوائم مالية معدة على أساس النظم والتشريعات الضريبية، والحكومات تحتاج قوائم مالية معدة على أساس المعايير المحلية والعاملون وممثلوهم يطلبون معلومات تحمل الطابع الاجتماعي والعمالي. ولهذا فليس من المحتمل أن يوجد النموذج المحاسبي المحدد الذي يوفر هذا الكم من المعلومات والتقارير المالية المختلفة. فالأهداف المختلفة للمستخدمين الذين يرون أن المعلومات المحاسبية يجب أن تخدمها⁷⁴ سوف ينتج عنها استمرار وجود النماذج المختلفة التي يتم تطويرها لتوفير هذه الاحتياجات من المعلومات.

3. الاختلافات البيئية والثقافية بين الدول:

ان الخصوصيات الثقفية و بيئة كل دولة يمكن ان تحول دون تحقيق تطوير معايير محاسبية دولية. فجهود تحقيق التوافق المحاسبي الدولي يجب ان تاخذ في الاعتبار المعايير المحاسبية الوطنية التي أصدرت استجابة لظروف واحتياجات محلية ولهذا ينبغي لعملية تطوير المعايير المحاسبية الدولية أن تأخذ في الاعتبار هذه الاختلافات وأن تعطي الاهتمام الكافي لتأثير البيئة الثقافية على⁷⁵ الإفصاح المالي. فالدين يعتبر من أهم العوامل

⁷⁴ L'article 9 du cadre conceptuel de l'IASC/IASB dresse la liste des utilisateurs potentiels des états financiers : investisseurs, salariés, créanciers, fournisseurs, clients, États et plus généralement le public. Mais l'article 10 du même cadre simplifie aussitôt le problème en énonçant que : « Si tous les besoins d'information de tous ces utilisateurs ne peuvent être satisfaits par les états financiers, il y a des besoins qui sont communs à tous. Comme les investisseurs apportent des capitaux à risque à l'entité, les états financiers qui satisfont leurs besoins d'information sont supposés satisfaire aussi les besoins des autres utilisateurs qui puissent être satisfaits par les états financiers ». On comprend donc qu'en satisfaisant les besoins d'information des investisseurs, les normes sont supposées répondre, pour l'essentiel, aussi aux besoins des autres utilisateurs. Cet article 10 comprend un raisonnement : comme les investisseurs sont les apporteurs de capitaux à risque, alors et de ce fait, leurs besoins englobent ceux de la plupart des autres utilisateurs et sont en quelque sorte prioritaires. Ce raisonnement mérite l'attention car il est pour le moins contestable (Aglietta et Rebérioux 2004) : les investisseurs courent-ils réellement plus de risques que par exemple les salariés de l'entreprise ? À supposer que cela soit vrai, il n'est pas non plus avéré que ces derniers, et les autres parties prenantes, aient des besoins d'information qui recourent les leurs. Ce raisonnement par assimilation relève davantage de la rhétorique, entendue comme l'art de convaincre par les mots, et de l'idéologie, entendue comme système de croyances, que d'une démonstration logique ou d'une justification empirique.

⁷⁵ Hofstede et Gray ont développé un modèle permettant de déterminer l'influence de la culture sur les systèmes comptables. En effet, Hofstede a mis en évidence quatre dimensions culturelles : l'individualisme

فالتعارضات الموجودة بين قوانين الضرائب والشركات المحلية تعوق تحقيق التوافق المحاسبي الدولي. ففي دول القارة الأوروبية يعتبر قانون المحاسبة أكثر تطوراً منه في المملكة المتحدة⁷⁶، وبالتالي فإن من الصعوبة بمكان إدخال تعديلات وتغييرات جذرية عليه.

الفرع السادس: معايير الإبلاغ المالي الدولية (IFRS) لإعداد التقارير المالية

صدرت معايير الإبلاغ المالي الدولية « IFRS » ابتداء من العام 2001 لتحل بتسميتها الجديدة محل معايير المحاسبة الدولية « IAS » (International Accounting standards من قبل مجلس أمناء لجنة معايير المحاسبة الدولية « IASC »). وبذلك فإن التسمية القديمة "معايير المحاسبة الدولية « IAS » سوف تختفي من الأدب المحاسبي تدريجياً لتحل محلها التسمية الجديدة الإبلاغ المالي مع الإصدارات الجديدة والتعديلات المحتملة لمعايير المحاسبة الدولية نافذة المفعول وعددها 31 معياراً تحت التسمية القديمة، وهنا تجدر الإشارة بأن معايير الإبلاغ المالي تستند على نفس الإطار

contre le collectivisme, le contrôle de l'incertitude, la distance hiérarchique et la masculinité contre la féminité. En 1988, Gray relie les valeurs culturelles identifiées par Hofstede aux quatre valeurs comptables : la professionnalisation contre la régulation par la loi, l'uniformité opposée à la flexibilité, le conservatisme contre l'optimisme et enfin la confidentialité contre la transparence L'un des modèles théoriques les plus révolutionnaires utilisé dans la compréhension de l'impact de la culture sur le comportement des individus en entreprise est le cadre théorique de Hofstede (1980). Les travaux de Hofstede ont été publiés dans un ouvrage appelé «culture's and consequences » où il définit la culture comme étant la programmation collective de l'esprit qui distingue les membres d'un groupe ou d'une catégorie de personnes d'un autre groupe ou d'une autre catégorie de personnes⁶. En 1980 et à l'issue des données obtenues de plus de 116000 questionnaires auxquels ont répondu les salariés d'une grande société multinationale IBM dans 72 pays, Hofstede décline la culture en quatre dimensions (la distance par rapport au pouvoir, le contrôle de l'incertitude, l'individualisme et la masculinité) supposées être à la base de différences culturelles entre les nations⁷. A partir de ces dimensions, Hofstede affecte un score à 40 pays. :Benaicha badis ,Hamid fatma " Facteur culturel et pratiques comptables en Algérie » مجلة الباحث n°13,2013 page 28

⁷⁶ Dans les pays anglo-saxons, le résultat comptable est perçu comme un indicateur de performance. La normalisation comptable s'essaye à appréhender l'utilité future, et non passée, des actifs et des passifs. Le postulat de cette approche est que la comptabilité traite de la valeur des actes et faits économiques. Or, la valeur est négociée et contredite à chaque instant, comme un cours de Bourse.

L'expression comptable de valeurs, et non de coûts, tend donc – au prix d'une volatilité comptable accrue – à rapprocher la mesure comptable des capitaux propres de l'entreprise vers la création de valeur boursière, qui constitue elle-même la donnée patrimoniale essentielle des actionnaires.

المفاهيمي لمعايير المحاسبة الدولية تناول الفكر المحاسبي في معطياته مدرستين أساسيتين هما مدرسة محاسبة التكلفة التاريخية ومدرسة محاسبة القيمة العادلة، كما تم ذكره.

المطلب الأول: ماهية القوائم المالية

ويخضع إعداد القوائم المالية لقواعد تنظيمية صارمة، تلتزم بها المؤسسة لتوصيل المعلومات المستخرجة من النظام المحاسبي، وقد تقوم المؤسسة بتوصيل المعلومات إلى الأطراف الخارجية من خلال التقارير المالية، وليس القوائم المالية فحسب، والتي تعتبر المحور الأساسي للتقارير المالية، على سبيل المثال نذكر: تقرير مجلس الإدارة، التنبؤات المالية، الأخبار ذات الصلة بالمؤسسة، ووصف الخطط والتوقعات، وكذلك التأثير البيئي أو الاجتماعي على أعمال المؤسسة، أي أن التقارير المالية مفهومها أشمل وأوسع من مفهوم القوائم المالية، فهي تضيف معلومات أخرى غير مالية التي تتضمنها القوائم المالية، لكنها مفيدة لمستخدمي المعلومات المالية في اتخاذ قراراتهم الاقتصادية.

1. طبيعة القوائم المالية:

تعبر القوائم المالية السنوية للشركات عن القوائم المالية المعدة لفترة زمنية مدتها عام، أما القوائم المالية التي تعبر عن فترات زمنية تقل عن عام ثلاثة شهور على سبيل المثال يطلق عليها القوائم المالية الدورية، و تبدو عبقرية تلك القوائم المالية و التي غالبا ما تعد في صفحات قليلة في أنها تلخص كافة المعلومات التي تتضمنها مئات أو آلاف الصفحات التي تتكون منها السجلات و الدفاتر المحاسبية التفصيلية ويمكن إعطاء مجموعة من التعريفات للقوائم المالية وهي:

ينبغي تحليل أعمق لتحديد طبيعة المصطلحات الواردة في المعيار الدولي ويمكن ابرازها كالآتي:

-المبادئ: يوضح الإطار المفاهيمي لمجلس معايير المحاسبة الدولية IASB؛ معنى مبادئ المحاسبة على أنها المبادئ الأساسية التي يقوم عليها إعداد وعرض القوائم المالية المالية

-**الأسس** : تعني الأساس الرسمي لعرض المعلومات المالية، وفي حالة وجود تقرير أعد بموجب معايير الدولية للتقرير المالي IFRS فإنه يفترض أن تكون بالصيغة التي أوصى بها مجلس معايير المحاسبة الدولية IAS ، وبعض معايير الدولية للتقرير المالي (IFRS) بما في ذلك IFRS4 تسمح باعتماد أساس المحاسبة المتكاملة على الصعيد المحلي الذي يقوم على وضع أو تطوير سياسة محاسبية تتناول مسائل أو قضايا محددة؛

-**الاتفاقيات** : وتعني تفسيرات للمفاهيم أو توجيهات لتطبيق معين من المبادئ بالمسائل المحددة التي أساسا لا تتناول عادة؛

-**قواعد** : تعنى المتطلبات التفصيلية المنبثقة عن المبادئ والاتفاقيات، بالصيغة التي تطبق في حالة الظروف أو مسائل خاصة بأصحاب المؤسسة؛

-**الممارسات** : تنطبق على الإجراءات والمعالم التي يستخدمها الكيان المقدم في تقييم المعلومات الواردة في البيانات المالية، من حيث تطبيقها بصفة منتظمة المنصوص عليها، وتستخدم هذه الإجراءات في اختيار أسلوب لتحديد معالم الافتراضات والتقديرات المختارة خلال فترة التقرير على أساس المعلومات المتراكمة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وتنطبق على فترة التقرير.

2. الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية:

تمثل الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية الصفات الواجب توفرها في المعلومات المحاسبية المقدمة في القوائم المالية حتى تصبح مفيدة لمتخذي القرار واستخدامها كأساس لتقييم جودة المعلومات المحاسبية، تمثل الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية مجموعة السمات الوصفية التي يتعين توافرها في المعلومات المحاسبية التي تحويها التقارير المالية المنشورة والتي تجعلها مفيدة لمستخدميها، فالخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية النافعة هي بمثابة معايير يتم من خلالها الحكم على جودة المعلومات المحاسبية وبالتالي على جودة التقارير المالية، فهذه الخصائص تكون ذات فائدة كبيرة لكل من المسؤولين عن وضع المعايير المحاسبية والمسؤولين عن إعداد التقارير المالية في تقييم جودة المعلومات التي تنتج من تطبيق الطرق والأساليب المحاسبية البديلة ، وعلى ذلك فالهدف الرئيسي من تحديد مجموعة الخصائص النوعية

للمعلومات المحاسبية هو استخدامها كأساس لتقييم مستوى جودة المعلومات المحاسبية الواردة بالتقارير المالية حيث حدد مجلس معايير المحاسبة الدولية أهم الخصائص التي تجعل من المعلومات الواردة في البيانات المالية ذات فائدة للمستخدمين، من أهمها قابلية الفهم والملائمة والموثوقية وقابلية المقارنة.

- قابلية الفهم

تعتبر القابلية للفهم من جانب المستخدمين أحد أهم الخصائص التي يجب توافرها في المعلومات الواردة بالبيانات المالية. ولهذا الغرض فإنه يفترض بأن يكون المستخدمين على علم كاف بالأنشطة التجارية والاقتصادية وبالمحاسبة، وأن يكون لديهم الرغبة لدراسة المعلومات بعناية، وتتوقف إمكانية فهم المعلومات على طبيعة البيانات التي تحتويها القوائم المالية وكيفية عرضها من ناحية كما تتوقف على قدرات من يستخدمها وثقافتهم من ناحية أخرى.

- خاصية الملائمة:

حتى تمتلك المعلومات خاصية الملائمة عندما تؤثر على القرارات الاقتصادية للمستخدمين بمساعدتهم في تقييم الأحداث الماضية والحاضرة والمستقبلية أو عندما تؤكد أو تصحح تقييماتهم الماضية، ولكي تكونا لمعلومات ملائمة يلزم توافر مجموعة من الخصائص الفرعية التالية: القدرة على التنبؤ والقدرة على التقييم الارتدادي التغذية العكسية والتوقيت الملائم.

- خاصية الموثوقية:

وتعني الموثوقية القدرة على اعتماد المعلومات المحاسبية والمالية من قبل مستخدمي هذه المعلومات بأقل درجة ممكنة من الخوف بحيث يمكن الاعتماد عليها وخاصة الوثوق بالمعلومة هي مكملة لخاصية الملائمة، ولكي تكون المعلومة مفيدة يجب أن يكون موثوق بها ويعتمد عليها، وتمتلك المعلومات خاصية الموثوقية إذا كانت خالية من الأخطاء والتحيز وتمثل بأمانة ما تقتضي تمثيله أو يتوقع بشكل معقول أن تمثله.

- التمثيل الصادق: لتكون المعلومات موثوقة يجب أن تمثل بصدق العمليات المالية والأحداث التي من المفروض أنها تمثلها أو من المتوقع أن تعبر عنها بشكل معقول.
- الحياد: تكون المعلومات حيادية إذا كانت خالية من التحيز، وتكون البيانات المالية غير حيادية إذا تم اختيار أو عرض المعلومات التي تحتويها بطريقة مصممة للتأثير على اتخاذ القرار أو الحكم لتحقيق نتيجة محددة مسبقا .
- الاكتمال : يجب أن تكون المعلومات الواردة في البيانات المالية كاملة ضمن حدود الأهمية النسبية والتكلفة.
- قابلية المقارنة

تكون المعلومات الواردة في البيانات المالية قابلة للمقارنة عندما يكون المستخدمون قادرين على تحديد نواحي التشابه والاختلاف بين تلك المعلومات الواردة في تقارير أخرى، حيث تنطبق قابلية المقارنة على ما يلي :

أ- مقارنة البيانات المالية لمختلف المنشآت.

ب- مقارنة البيانات المالية لنفس المنشأة على مدى فترات زمنية .

إن أهم ما تتضمنه خاصية القابلية للمقارنة هي إعلام المستخدمين على السياسات المستخدمة في إعداد البيانات المالية والتغيرات التي تطرأ على هذه السياسات وتأثيرات هذه التغيرات، نظرا لان المستخدمين يرغبون في مقارنة أداء المنشأة على مدى الوقت فإنه من المهم أن تظهر البيانات المالية معلومات مقابلة للفترات السابقة.

1.2 القوائم المالية كأداة للاتصال:

في الواقع يمكن اعتبار أن الاتصالات والمعلومات تتعلق بنفس الموضوع، كما أن الاتصال المالي يتم عن طريق المعلومات المالية، كذلك فإننا نجد تحديد مصطلح الاتصال المالي والمعلومات المالية هو مهمة صعبة، ووفقا للكاتبين Pascal :
Barneto et Georges Grégorio يقصد بالمعلومات المالية، المعلومات المتعلقة بالحالة وبآفاق المالية للجهات المصدرة في الأسواق المالية؛ وهدف الاتصال الشامل هو "بيع القيمة" للمؤسسة اليوم فضلا عن آفاقها، وهذا يعني: العملاء، والمنتجات، والموظفين، والمناخ الاجتماعي الداخلي، والصورة العامة للشركة، فالالاتصال الشامل هو

التكامل في المؤسسة من هذا التداخل بين الاتصالات الاقتصادية والاتصالات المالية. وهكذا يمكننا القول بأن الاتصال المالي هو الانتقال من الكيان إلى السوق حملة الأسهم والمستثمرين المحتملين، والمحللين ووكالات التقييم وبصورة أعم إلى أكثر عرضا للمعلومات المالية ذات العالقة.

- القوائم المالية أداة للاتصال الداخلي :

وتعتبر أيضا الأرقام والقوائم المالية لمؤسسة ما على أنها مصدر لكال الاتصالات الداخلية للمؤسسة والخارجية منها، فالوثائق المحاسبية والعناصر الداخلية للمحاسبية الهامش التجاري، هامش الإنتاج... تعمل بالتركيز على النقاط الخاصة بالمؤسسة، وعلاوة على ذلك، فإن الموظفين المعنيين بحسن سير المؤسسة يريدون معرفة أداء هذه الأخيرة، أي على وجه الخصوص أنهم يريدون أن يعرفوا إذا كانت الشركة قوية ماليا وإذا تنميتها مضمونة.

- القوائم المالية أداة للاتصال الخارجي :

الوضعية المالية التي تنبثق عن القوائم المالية لها اهتماما لعدد من العملاء الاقتصاديين المتفاعلين مع المؤسسة من: المساهمين، العملاء، الموردين، البنوك، الضرائب، والهيئات الاجتماعية الشيوخوخة وكالات التقاعد، صناديق التأمين ضد البطالة... الخ، ويمكن توضيحهم كما يلي:

1. البنوك تريد أن يكون لدى المؤسسة حسابات لتأكد من أنها قابلة

للاستمرار ومحدودية مخاطرها، وإذا كان لديهم أدنى شك حول أعمالها،

فأنها سوف تحد من قروضها وسوف تطلب ضمانات الكفالة الشخصية

على سبيل المثال؛

-الشركاء التجاريين العملاء أو الموردين (يرغبون في معرفة الصلابة

المالية (La solidité) financière أعمال المؤسسة؛

-حملة الأسهم مهتمون بسير المؤسسة التي أودعوا فيها مبلغ معين في

رأس المال؛

-الخزينة العمومية قد ترسل أعوانها من اجل إجراء تحقيق جبائي
 Vérification fiscale يتعلق على سبيل المثال ب: الرسم على القيمة
 المضافة TVA، الضرائب على الإرباح وباقي الضرائب الأخرى؛
 -هيئات الضمان الاجتماعي لديها أيضا الحق في الطالع على حسابات
 الشركة ويمكن إجراء تحقيق فيما يتعلق بقانون العمل، والأجور
 والاقتطاعات المدفوعة؛

-المشترين المحتملين المهتمين بالمؤسسة سوف ترغب في دراسة أفضل
 من أجل الفهم الجيد لوضعيتها المالية وربحياتها، وأنهم يجب أن يقوموا
 بتحليل مالي معمق بغية تحديد القيمة واقتراح سعر للتفاوض.

يعتبر التحليل المالي من أهم المواضيع الإدارية والمالية المختلفة للمؤسسة، يهدف
 إلى تشخيص صحيح للوضع المالية للمؤسسة، ويهدف بصفة عامة إلى إجراء فحص
 للسياسات المتبعة من طرف المؤسسة في دورات

- قدرة الإدارة في التأثير على محتوى القوائم المالية:

تملك إدارة المؤسسة قدرة التأثير على مضمون القوائم المالية في حدود معينة وذلك
 من خلال القيام بعمليات تتمثل في عقد بعض الصفقات أو مزاوله أنشطة معينة قبل أن
 يتم إعداد القوائم المالية عنها نهاية السنة، وهذا ما يؤثر على بعض العناصر والبنود
 الواردة ضمن القوائم المالية، والتي تلقى اهتماما خاصا لكل من الدائنين والمستثمرين،
 أو تمثل أهمية خاصة في تقييم الأنشطة المالية للمشروعات، ومن أمثلة تلك الأنشطة
 القيام بعمليات شراء للبضاعة بقروض طويلة الأجل لتحسين نسبة التداول، أو القيام
 بعمليات بيع بتيسيرات في السداد قرب نهاية الفترة المالية.

- البنود التي لا تسجل محاسبيا:

لا يمكن للنظام المحاسبي أن يسجل جميع مظاهر نشاط المؤسسة، والتي يمكن أن
 تمثل عوامل هامة لنجاح المشروع، وتعد الموارد البشرية واحدة من تلك العوامل الهامة
 لنجاح المشروع، ذلك أن الإدارة والعمالة قد تمثل في بعض الأحيان أهم أصول
 المؤسسة ورغم ذلك فان هذا البند لا يظهر في ميزانية المؤسسة، حيث تتحدد القوائم
 المالية بتلك العناصر التي يمكن قياسها بموضوعية مناسبة تتطلبها المبادئ المحاسبية

المتعارف عليها لذلك يجب أن ينظر للقوائم المالية في هذا الإطار، وعلى أنها تمثل جزء وليس كل العوامل المؤثرة على نشاط المؤسسة.

- مرونة اختيار الطرق والسياسات المحاسبية:

يواجه المحاسب في كل مشكلة محاسبية العديد من البدائل التي تلقى القبول العام سواء من الناحية العملية أو العلمية، ويختار من بينها الطرق والسياسات المحاسبية التي تناسب بعض الأوضاع والظروف الاقتصادية التي تمر بها المؤسسة، وتؤدي عملية الاختيار بين هذه البدائل إلى آثار مختلفة على نتيجة الأعمال والمركز المالي والتدفقات النقدية والمعلومات والقرارات التي تتخذ بمعرفة الأطراف المختلفة المهتمة بالوحدة الاقتصادية.

ويمكن القول بأن المرونة المتاحة لإدارة في الاختيار بين بدائل القياس والتقييم المحاسبي يجعلها تتحكم في نتيجة الأرباح إلى حد كبير في ضوء أهدافها والخصائص التي تتمتع بها، إلا أنه يحد من قدرة الإدارة في التلاعب بأرقام المحاسبية مدى وجود معايير محاسبية ودرجة الالتزام بها، ومدى كفاءة الأسواق المالية والوعي المتوافر لدى المستثمرين.

المبحث الثالث النظام المحاسبي المالي SCF

تمهيد : يشكل النظام المحاسبي المالي خطوة هامة لتطبيق معايير المحاسبية الدولية في الجزائر في ظل متطلبات اقتصاد السوق وعولمة الاقتصاديات باعتبار أن هذه المعايير تستجيب لمتطلبات العولمة الاقتصادية على عكس المخطط الوطني الذي لا يستجيب لمتطلبات إدارية وجبائية للاقتصاد المخطط .

المطلب الأول: الإطار النظري للنظام المحاسبي المالي

الفرع الأول: ماهية النظام المحاسبي المالي

أولاً: تعريف النظام المحاسبي المالي:

عرفته المادة 3 من القانون رقم 07_11 المتضمن النظام المحاسبي المالي الصادر بتاريخ 25/11/2007 بأنه⁷⁷ "نظام لتنظيم المعلومة المالية بحيث يسمح بتخزين معطيات قاعدية عددية، يتم تصنيفها، تقييمها، وتسجيلها، وعرض كشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات الكيان (الشخص المعنوي أو الطبيعي) ونجاعته ووضعية خزينته في نهاية السنة المالية". تضمن النظام المحاسبي المالي معطيات جديدة تتمثل فيما يلي :

- تصنيف الكتل المحاسبية إلى مجموعات.
 - تحديد الحسابات
 - وضع القوائم المالية.
 - تحديد المبادئ المحاسبية التي تحكم الدورة المحاسبية .
 - من خلال الملاحظات نجد أن الجزائر اعتمدت النموذج الذي تكون الدولة هي المشرفة على إعداد المعايير المحاسبية، بمعنى النموذج الذي يركز على الاقتصاد الكلي⁷⁸ كما تمحورت عملية الإصلاحات المحاسبية حول العناصر التالية:
 - بناء الإطار التصوري للنظام المحاسبي الجديد
 - إعطاء مفاهيم جديدة للأصول، الخصوم، رأس المال، الأعباء والنواتج
 - تحديد طرق التقييم المحاسبي - تنظيم مهنة المحاسبة
 - إعداد نماذج للقوائم المالية الختامية، ووضع جداول وإيضاحات خاصة بالمفاهيم والجداول الملحقة
 - تحديد الحسابات
 - تحديد قواعد وميكانيزمات سير الحسابات.
- ثانيا: أهمية النظام المحاسبي المالي :**
- تكمن أهمية النظام المحاسبي المالي فيما يلي :

⁷⁷ القانون رقم 07-11 المتضمن النظام المحاسبي المالي، الصادر في 25 نوفمبر 2007، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 74، ص3.

⁷⁸ بن بلغيث مداني، إشكالية التوحيد المحاسبي (تجربة الجزائر)، مجلة الباحث، العدد الأول، 2002، مجلة تصدر عن الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، ص57.

- يسمح بتوفير معلومة مالية مفصلة ودقيقة تعكس الصورة الصادقة للوضع المالية للمؤسسة .
- توضيح المبادئ المحاسبية الواجب مراعاتها عند التسجيل المحاسبي والتقييم وكذا إعداد القوائم المالية .
- يستجيب لاحتياجات المستثمرين الحالية المستقبلية، كما أنه يسمح بإجراء المقارنة .
- يساهم في تحسين تسيير المؤسسة من خلال فهم أفضل للمعلومات التي تشكل أساس لاتخاذ القرار وتحسين اتصالها مع مختلف الأطراف المهتمة بالمعلومة المالية .
- يسهل عملية مراقبة الحسابات التي تركز على مبادئ محددة بوضوح.
- يشجع الاستثمار الأجنبي المباشر نظرا لاستجابته لاحتياجات المستثمرين الأجانب، لا سيما في مجالات المحاسبة المالية .
- يضمن تطبيق المعايير المحاسبية الدولية المبولة دوليا، مما يدعم شفافية الحسابات وتكريس الثقة في الوضع المالية للمؤسسة و انسجام النظام المحاسبي المالي المطبق في الجزائر مع الأنظمة المحاسبية العالمية .
- يسمح بمقارنة القوائم المالية للمؤسسة مع مؤسسة أخرى تنتمي لنفس القطاع، سواء داخل الوطن أو خارجه أي مع الدول التي تطبق المعايير المحاسبية الدولية .
- يعتمد على القيمة العادلة في تقييم بعض أصول المؤسسة بالإضافة إلى التكلفة التاريخية المعتمدة في المخطط المحاسبي الوطني، مما يسمح بتوفير معلومات مالية تعكس الواقع الحقيقي للمؤسسة .
- تقديم صورة وافية عن الوضع المالية للمؤسسة من خلال استحداث قوائم مالية جديدة، تتمثل في قائمتي سيولة الخزينة وتغيير الأموال الخاصة، بالإضافة إلى جدول حسابات النتائج حسب الوظيفة.

الفرع الثاني:المبادئ المحاسبية الأساسية للنظام المحاسبي المالي

- تبنى مشروع النظام المحاسبي المالي الجديد مختلف المبادئ المحاسبية المعروفة وهي:
- **استمرارية النشاط** : يجرى إعداد القوائم المالية بالافتراض أن المنشأة مستمرة وستبقى عاملة في المستقبل المنظور، وعليه يفترض أنه ليس لدى المنشأة النية أو الحاجة للتصفية

أو لتقليص حجم نشاطها بشكل هام، ولكن إن وجدت هذه النية أو الحاجة فإن القوائم المالية يجب أن تعد على أساس مختلف في مثل هذه الحالة المؤسسة مجبرة بالإفصاح عن ذلك .

- **الدورة المحاسبية** : عادة ما تكون الدورة المحاسبية سنة حيث تبدأ في 01/01 وتنتهي في 31/12 كما يمكن للمنشأة أن تضع تاريخ لإدخال دورتها المحاسبية مخالف تاريخ 31/12 إذا كان نشاطها مقيد بدورة استغلال مختلفة للسنة المدنية، وفي الحالات الاستثنائية يمكن أن تكون الدورة المحاسبية أقل أو أكثر من 12 شهرا.
- **استقلالية الدورات** : إن تحديد نتيجة كل دورة محاسبية تكون مستقلة عن الدورة السابقة واللاحقة لها، حيث يساعد هذا المبدأ على تحميل الأحداث والعمليات الخاصة بالدورة فقط
- **قاعدة كيان الوحدة الاقتصادية** : تعتبر المؤسسة كوحدة اقتصادية مستقلة ومنفصلة عن ملاكها، أي لها شخصية معنوية مستقلة عن مالكي المشروع.
- **قاعدة الوحدة النقدية** : أي تسجيل العمليات المعبر عنها بالنقود كما تسجل العمليات التي لا يمكن التعبير عنها بالنقود في القوائم المالية وخاصة في الملحق، إذا ما كان لديها تأثير مالي على الصورة العامة .
- **مبدأ الأهمية النسبية** : تكون المعلومة ذات معنى أي ذات أهمية إذا أثرت القوائم المالية في القرارات المتخذة من طرف المستخدمين لهذه القوائم .
- **مبدأ استمرارية الطرق** : أي أن نفس الطرق المطبقة في دورة سابقة تطبق في الدورة المالية و كل تغيير لابد أن يبرر في الملحق .
- **مبدأ الحيطة والحذر** : ويقصد بذلك الالتزام بدرجة من الحذر في إعداد التقديرات في ظل عدم التأكد بحيث لا تؤدي هذه التقديرات إلى تضخيم وإفراط في قيمة الأصول والإيرادات أو التقليل من قيمة الخصوم والتكاليف.
- **مبدأ المماس بالميزانية الافتتاحية** : يجب أن تكون الميزانية الافتتاحية لدورة معينة هي الميزانية الختامية للدورة السابقة لها.
- **تغليب الوضعية الاقتصادية على الشكل القانوني** : من الضروري حساب العمليات المالية والأحداث الأخرى حسب حقيقتها الاقتصادية وليس استنادا فقط على شكلها القانوني لأنه توجد في بعض الحالات تناقض بين الشكل القانوني والحقيقة الاقتصادية، فمثلا

عملية القرض الايجاري تعتبر عملية الإيجار عدم انتقال الملكية من النظرة القانونية، وتعتبر عملية بيع أو شراء من الناحية الاقتصادية .

- **مبدأ عدم المقاصة:** المقاصة بين عناصر الأصول والخصوم في الميزانية أو بين عناصر الإيرادات والتكاليف في حساب نتيجة غير مسموح بها إلا إذا كانت هذه المقاصة مسموح بها في نص قانوني محدد .

- **مبدأ التكلفة التاريخية :** تسجل عناصر الأصول والخصوم في القوائم المالية بقيمة الحصول عليها لكن هناك حالات يمكن فيها تعويض التكلفة التاريخية بما يسمى القيمة العادلة.

-**الصورة الصادقة :** يجب أن تعطي القوائم المالية صورة صادقة حول الوضعية المالية للمنشأة، و حتى تتوفر هذه الصورة لابد من احترام قواعد ومبادئ المحاسبة، وإذا كانت هناك قاعدة أو مبدأ يؤثر سلبا على هذه الصورة يجب⁷⁹ حذفه والإشارة إلى ذلك في الملحق.

الفرع الثالث: أهداف النظام المحاسبي المالي SCF و مميزاته

أولاً: أهداف النظام المحاسبي المالي :

إن النظام المحاسبي المالي ينشئ القواعد العامة لمسك، تجميع، تحديد وتقديم القوائم المالية للمؤسسات و الهيئات الخاضعة لمسك المحاسبة من أجل تحقيق الأهداف التالية:
-السماح بالتحكم في الحسابات تمنح كل الضمانات للمسيرين والمساهمين و الشركاء، إلى الدولة والمستعملين الآخرين المعنيين بالأمر، كالمستخدمين و الدائنين، فيما يخص صدقهم وشفافيتهم.

- إعطاء صورة صادقة للوضعية المالية، وأداء و تغيرات الوضعية المالية، للمنشأة، بمراعاة الالتزامات القانونية التي يجب على الوحدات احترامها،⁸⁰دون استثناء تنظيمها، حجم وطبيعة نشاطها.

- المساهمة في نمو ومردودية الوحدات عن طريق أفضل معرفة للميكانيزمات الاقتصادية والمحاسبية التي تشترط نوعية و فعالية تسييرها.

⁷⁹ طارق عبد العال حماد، دليل المحاسب إلى تطبيق معايير التقارير المالية الدولية الحديثة، الدار الجامعية، مصر،

⁸⁰ - Le system comptable financier, ministère des finances, concéda national de la comptabilité, ENAG, éditions, Alger, 2009p 6.

- نشر معلومة أكيدة، كاملة، عادلة، موثوق منها، ذات شفافية لكي تساهم في تشجيع المستثمرين و الضمان لهم متابعة مرضية لأموالهم.
- تخدم ترقية وتعليم المحاسبة و التسيير يركز على أسس مشتركة و كذلك لتكوين المهنيين المختصين الأحرار الأجراء تحت ضمان كبير لحركية الشغل في الوظائف المحاسبية.
- المساهمة في إعداد الإحصائيات و الحسابات الاقتصادية للقطاع (المؤسسات) على المستوى الوطني انطلاقا من معلومات مراقبة ومجموعة ضمن شروط الموثوقية و السرعة المرضية .
- تستفيد الشركات متعددة الجنسيات من أحسن تناسق للتقارير الداخلية بفضل توحيد الإجراءات المحاسبية لمختلف الدول .
- السماح بتسجيل بطريقة شاملة وموثوق منها لكل المعاملات و العقود الاقتصادية للمؤسسة، حتى تسمح بإعداد تصريحات جبائية موثوق منها، مضمونة، منتظمة (الرسم على القيمة المضافة، الضرائب على الأرباح) حيث أن هذه النتيجة ستكون مقربة من القوائم المالية التي تم إعدادها حسب معايير التقرير المالية الدولية IFRS.
- ثانيا: مميزات النظام المحاسبي المالي:**
- يمتاز مميزات النظام المحاسبي المالي بثلاث مميزات:

- اختيار البعد الدولي لمطابقة الممارسة المحاسبية مع الممارسة العالمية لضمان التكيف مع الاقتصاد المعاصر و إنتاج المعلومات المفصلة التي تعكس الوضعية المالية للمؤسسة، ومن ضمن ثلاث مرجعيات محاسبية أوروبية، أمريكية،
- احتوائه على نصوص صريحة وواضحة لمبادئ و قواعد التسجيل، وطرق التقييم و إعداد القوائم، هذا ما يحد من التأويلات الخاطئة الإرادية و اللاإرادية .
- يوفر المعلومات المالية الواضحة والمتوافقة وقابلة للمقارنة و اخذ القرار، و هذا لتلبية حاجات المساهمين الحاليين منهم أو المستقبليين، و لهذا فان النظام المحاسبي المالي يحتوي على الإطار التصوري أو المفاهيمي، و هو نفسه الإطار التصوري ل IFRS الذي يقدم مفاهيم متمثلة في :

- الاتفاقيات المحاسبية .

- الخواص النوعية للمعلومة المالية .

- المبادئ المحاسبية الأساسية.

لهذا فان النظام يسهل و يساعد على شرح قواعد المعالجة لبعض الأحداث الغير مدرجة في المخطط المحاسبي الوطني . إعطاء نماذج في القوائم المالية: الميزانية، جدول حسابات النتائج، جدول تدفقات الخزينة، جدول تغيرات رؤوس الأموال الخاصة و الملاحق قائمة الحسابات⁸¹ قواعد سير الحسابات. تقديم

المطلب الثاني: تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF في المؤسسات الجزائرية

ترتبط المحاسبة في أي دولة بالجانب القانوني بشكل كبير، فهو الذي يحدد البدائل المحاسبية المقبولة في مجال التطبيق وذلك بما يتوافق واستراتيجيات كل دولة وتوجهاتها الاقتصادية والسياسية، أما في الجزائر ومن أجل وضع النظام المحاسبي المالي حيز التنفيذ فقد تم إصدار مجموعة من التشريعات يمكن أن نوردتها حسب تسلسلها الزمني كالآتي:

الفرع الأول: الإطار القانوني للنظام المحاسبي المالي

➤ القانون رقم 07/11 بتاريخ 25/11/2007 المتضمن النظام المحاسبي المالي :

يهدف هذا القانون إلى تحديد النظام المحاسبي المالي الذي يدعى في صلب النص بالمحاسبة المالية وكذا شروط وكيفيات تطبيقه . تطبق أحكام هذا القانون على كل شخص طبيعي أو معنوي ملزم بموجب نص قانوني أو تنظيمي بمسك محاسبة مالية على اعتبارها نظام لتنظيم المعلومة المالية يسمح بتبويب، ترتيب، تقييم وتسجيل معطيات أو بيانات عددية وعرض قوائم أو كشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات الكيان وأداءه ووضعية خزينته في السنة المالية .ويجب أن تستوفي المحاسبة التزامات الانتظام والمصادقية والشفافية المرتبطة بالمسك المحاسبي والمراقبة والإفصاح عن المعلومات، ويدخل النظام المحاسبي المالي المحدد بموجب هذا القانون

⁸¹ بن ربيع حنيفة، الواضح في المحاسبة المالية وفق المعايير الدولية IAS/FRS ، ج1، دار هومة، الجزائر، 2010، ص23- 22.

حيز التطبيق من 01/01/2010 وتلغى بدءاً من هذا التاريخ الأحكام المخالفة لاسيما الأمر رقم 35/75 بتاريخ 29/04/1975 و المتضمن المخطط المحاسبي الوطني. اشتمل القانون على سبعة فصول احتوت الكثير من المفاهيم والتعاريف الجديدة تناولت لأول مرة موضوع التوطيد المحاسبي (LA consolidation) كما تضمن هذا القانون تعريفاً للمحاسبة يوضح ويعكس المقاربة المالية واعتبر ، يسمح بتخزين هذا النظام في صلب النصوص بالمحاسبة المالية التي اعتبرت على أنه "نظام لتنظيم المعلومة المالية" معطيات قاعدية عديدة عن الوضعية المالية وممتلكات الكيان ونجاعته ووضعية خزينته في السنة المالية .

تضمن القانون كذلك لأول مرة مصطلح **الإطار التصوري للمحاسبة** باعتباره دليلاً لإعداد المعايير المحاسبية وتأويلها وأحال تحديد هذا الإطار التصوري للتنظيم. كما أدخل هذا النظام مبدأ المحاسبة المبسطة للكيانات التي لا يتعدى رقم أعمالها وعدد مستخدميها ونشاطها الحدود التي نص عليها التنظيم. أما بالنسبة للقوائم أو الكشوف المالية ألزم القانون الكيانات بضرورة إعداد إضافة للميزانية وجدول حسابات النتائج، جدولاً لتدفقات الخزينة وأخراً لمتابعة التغيير في الأموال الخاصة ونص على ضرورة أن تتضمن كل هذه القوائم إمكانية إجراء مقارنات مع السنة المالية السابقة.

تضمن هذا القانون كذلك عشر إحالات على نصوص تنظيمية تكون محل نشر في أوقات لاحقة تتعلق بالنقاط التالية :

- المادة رقم 05: التي تعالج المحاسبة المالية المبسطة
- المادة رقم 07: التي تناولت الإطار التصوري
- المادة رقم 08: حول المعايير المحاسبية
- المادة رقم 09: مدونة الحسابات ومضمونها وقواعد سيرها
- المادة رقم 22: مسك الضبط اليومي للنفقات والإيرادات

⁸²مداني بن بلغيث، تسيير الانتقال نحو SCF ، ورقة بحثية مقدمة ضمن فعاليات المؤتمر العلمي الدولي الأول لكلية العلوم الاقتصادية العلوم التجارية وعلوم التسيير، بجامعة الوادي، الجزائر، حول موضوع SCF في ظل المعايير الدولية تجار ب، تطبيقات وآفاق، يومي 17 و 18 جانفي 2010 ، ص 2 SCF . 2 . والمتضمن 25/11/2007 في المؤرخ 07/11 قانون من 25 المادة

- المادة رقم 24: مسك المحاسبة عن طريق الإعلام الآلي
- المادة رقم 25: محتوى وطرق إعداد القوائم (الكشوف المالية)
- المادة رقم 30: الحالات الاستثنائية التي تختلف فيها السنة عن 12 شهر
- المادة رقم 36: شروط وكيفيات وطرق وإجراءات إعداد ونشر الحسابات المدمجة
- المادة رقم 40: كيفيات أخذ تغيير التقدير والطرق المحاسبية بعين الاعتبار ضمن القوائم (الكشوف المالية). (تأجل بدأ تطبيق النظام المحاسبي المالي إلى غاية 01 جانفي 2010 بعد أن كان مقررا تطبيقه مع بداية سنة 2009 وهذا حسب ما ورد في قانون المالية التكميلي لسنة 2008 في مادته رقم 62 والمهم لدينا أنه لم يصاحب هذا القرار أي تبرير أو عرض للأسباب والحيثيات التي كانت وراء عملية التأجيل وهذا من أجل الإدراك الفعلي لما إذا كانت هذه الأسباب قد زالت أم مازالت قائمة

- مرسوم تنفيذي 08/ 156 بتاريخ 26 ماي 2008 المتضمن تطبيق أحكام القانون 07/11 المتضمن النظام المحاسبي المالي جاء المرسوم في 44 مادة، نصت الأولى على أن هذا المرسوم يهدف إلى تحديد كيفيات تطبيق المواد (7- 5 - 8) - 9-22-25-30 - 36-40 من القانون 07/11 هذه المواد التي كانت موضوع إحالات إلى نصوص تنظيمية ما عدا المادة (24) المتعلقة بمسك محاسبة بواسطة الإعلام الآلي التي كانت محل موضوع مرسوم تنفيذي. خاص تناول هذا المرسوم كذلك الكثير من المواضيع المتعلقة بالمحاسبة المالية للكيانات، بداية بالإطار التصوري الذي تم عرضه من خلال أهدافه، أهمها اعتباره مرجعا لوضع معايير جديدة، وكذلك تناول هذا المرسوم القوائم (الكشوف المالية) وتم التركيز على خصائص المعلومة الواردة في هذه القوائم. وتناول بعض المبادئ المحاسبية المتبناة مثل - :مبدأ الأهمية النسبية - .مبدأ الحيطة - .مبدأ التكلفة التاريخية - .مبدأ تغليب الواقع الاقتصادي على المظهر القانوني - .مبدأ الصورة الصادقة. تضمن هذا المرسوم أيضا تحديدا لمحتوى ومضمون الأصول المحاسبية للكيانات وخصومها وكذلك تحديدا للمنتجات والأعباء ورقم الأعمال والنتيجة، وفي الأخير الإطار العام للمعايير المحاسبية المتعلقة ب - .الأصول - .الخصوم - .قواعد التقييم والمحاسبة .

- معايير ذات صبغة خاصة . اشترك هذا المرسوم التنفيذي مع القانون المتضمن النظام المحاسبي المالي في تضمنه لسنة عشر إحالة على قرارات تصدر عن الوزير المكلف بالمالية وهي المادة رقم 04 حول بعض القضايا المتعلقة بالتنظيم المحاسبي المادة رقم 16 حول تقييم الأصول وتسجيلها المادة رقم 18 حول تغليب الواقع الاقتصادي على المظهر القانوني المادة رقم 25 حول الإيرادات المادة رقم 26 حول الأعباء المادة رقم 30 حول المعايير المحاسبية المنصوص عليها في القانون 07 /11 المادة رقم 31 حول مدونة الحسابات المادة رقم 33 حول محتوى ونموذج وعرض الميزانية المادة رقم 34 حول محتوى ونموذج وعرض حساب النتائج المادة رقم 35 حول تدقيق فصول ونموذج وعرض جدول سيولة الخزينة المادة رقم 36 حول تدقيق فصول ونموذج وعرض جدول تغيير الأموال الخاصة المادة رقم 37 حول ملحق القوائم الكشوف المالية المادة رقم 38 حول إقفال السنة المالية في تاريخ غير 31 /12 المادة رقم 41 حول الحسابات المدمجة والحسابات المركبة المادة رقم 42 حول أخذ القوائم المالية بالاعتبار تغيرات التقدير والطرق المحاسبية المادة رقم 43 حول الكشوف المالية للكيانات الخاضعة للمحاسبة المبسطة .
- الملاحظ على الكثير من الإحالات التي تمت الإشارة إليها في القانون رقم 07 /11 لم يتم معالجتها بشكل وافي، بل في معظم الأحيان يتم الإشارة إليها ثم إحالتها على التنظيم.
- القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة والكشوف المالية وعرضها وكذلك مدونة الحسابات وقواعد سيرها :
- يعتبر هذا القرار مرجعي من حيث أنه يعتبر أكثر الوثائق شمولية وتفصيلا لموضوع المحاسبة المالية وجاء هذا القرار في أربعة أبواب تناولت :
- الباب الأول : قواعد تقييم الأصول، الخصوم، الأعباء والإيرادات وإدراجها في الحسابات -الباب الثاني : عرض الكشوف المالية- .
- الباب الثالث : مدونة الحسابات وسيرها .
- الباب الرابع : المحاسبة المبسطة المطبقة على الكيانات الصغيرة . كما تضمن هذا القرار في خاتمته معجما لتسع وتسعون مصطلحا من المصطلحات المحاسبية مستوفية للشرح .
- القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 المحدد لأسقف رقم الأعمال وعدد المستخدمين والأنشطة المطبقة على الكيانات الصغيرة بغرض مسك محاسبة مالية مبسطة:

وتضمن هذا القرار تفصيل هذه الأسقف كما يلي :

- بالنسبة للنشاط التجاري : رقم الأعمال 10 ملايين دينار جزائري . عدد المستخدمين 9 عمال بوقت كامل .

- بالنسبة للنشاط الإنتاجي والحرفي : رقم الأعمال 06 ملايين دينار جزائري عدد المستخدمين 9 عمال بوقت كامل .

- بالنسبة لنشاط الخدمات و النشاطات الأخرى : رقم الأعمال 03 ملايين دينار جزائري عدد المستخدمين 9 عمال بوقت كامل .

➤ التعليمات رقم 02 الصادرة بتاريخ 29/10/2009 حول أول تطبيق للنظام المحاسبي المالي :

بصدور التعليمات رقم 02 بتاريخ 29 أكتوبر 2009 عن المجلس الوطني للمحاسبة (CNC) المتضمنة الطرق والإجراءات الواجب اتخاذها لأجل الانتقال من المخطط

المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي المالي يكون قد تأكد لدى وزارة المالية بان

المجلس الوطني للمحاسبة (CNC) على استعداد لتطبيق النظام المحاسبي ابتداء من تاريخ 01 جانفي .

بعد أن تأجل في السابق عن التاريخ المقرر و هو 01/01/2009. كما نص على ذلك

القانون رقم 07 /11 الصادر بتاريخ 25 نوفمبر 2007 والمتضمن النظام المحاسبي المالي المسمى في طلب النص بالمحاسبة المالية .

سيشكل هذا النظام المحاسبي المالي المتوافق مع المعايير المحاسبية الدولية (IAS / IFRS) حسب ما ورد في التعليمات رقم 02 تحولا

عميقا بما أدخله من تغييرات مهمة جدا على مستوى التعاريف، المفاهيم، قواعد التقييم

والتسجيل المحاسبي وكذلك طبيعة محتوى القوائم المالية التي يقع واجب إعدادها على

عائق المؤسسات الملزمة بمسك محاسبة مالية⁸³. ولقد تجسدت هذه التغييرات أساسا في:

⁸³المادة 01 من القرار رقم 71 المؤرخ في 26 جويلية 2008 المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى القوائم المالية وعرضها وكذا مدونة وقواعد سير الحسابات، الجريدة الرسمية، الجزائر، العدد 19، 2009، ص 20 - .المادة 02 من القرار رقم 72 المؤرخ في 26 جويلية 2008 المحدد لأسقف رقم الأعمال وعدد المستخدمين والنشاط، المطبقة على الكيانات الصغيرة بغرض مسك محاسبة مالية مبسطة، الجريدة الرسمية، الجزائر، العدد 19، 2009، ص 91

- تبني الحلول الدولية التي تقرب الممارسة المحاسبية في الجزائر إلى الممارسة المحاسبية العالمية، وهو ما يسمح بإيجاد محاسبة تعمل بشكل متوافق مع الاقتصاد الحديث
- التكفل باحتياجات المستثمرين الحاليين أو المستقبليين من خلال تمكينهم بمعلومات مالية حول المؤسسة تكون موحدة تسمح وتتيح إمكانية المقارنة وتساعد على اتخاذ القرارات
- تمكين المؤسسات الصغيرة من اعتماد محاسبة مبسطة .يعتقد أن هذه التغييرات نتجت عن دور المحاسبة الذي يجب أن يرتبط بالواقع الاقتصادي لأنشطة المؤسسات أكثر من ارتباطه بالطبيعة القانونية لهذه الأنشطة. أي العمل بمبدأ معتمد **في الثقافة المحاسبية الانجلوسكسونية** ، وهو مبدأ تغليب **الواقع الاقتصادي على الشكل القانوني** ، ولقد تضمنت التعليمات بالخصوص مبادئ عامة حول الانتقال بحيث يجب أن يتم إعداد وعرض القوائم المالية لسنة 2010 وكأن الكيانات أوقفت حساباتها استنادا للنظام المحاسبي المالي وبالنتيجة فإن هذا النظام يطبق بأثر رجعي بحيث يجب على المؤسسات إعداد وعرض القوائم المالية لسنة 2010 يجب أن يتم وكأن المؤسسة أوقفت حساباتها استنادا للنظام المحاسبي المالي وبالنتيجة فإن هذا النظام سيطبق بأثر رجعي بحيث يجب على المؤسسات :
- إعداد ميزانية افتتاحية بتاريخ 01 جانفي 2010 متطابقة مع التنظيم الجديد .
- إعادة معالجة بيانات المقارنة لسنة 2009 وفق قواعد النظام المحاسبي المالي لضمان عملية المقارنة بين المعلومات المالية لسنة 2009 مع المعلومات المالية لسنة 2010 والتي يجب أن تتضمنها مجتمعة القوائم المالية لسنة 2010
- التسجيل المحاسبي لبعض العناصر التي تعتبر حسب النظام المحاسبي المالي scf أصولا أو خصوما، ولم يكن تسجيلها ممكنا مع المخطط المحاسبي الوطني .
- استبعاد بعض العناصر التي لا تعتبر حسب النظام المحاسبي المالي أصولا أو خصوما، وكان تسجيلها ممكنا مع المخطط المحاسبي الوطني .(PCN)
- إعادة ترتيب عناصر الأصول والخصوم حسب القواعد المحاسبية الجديدة.

- إعادة المعالجة لبيانات المقارنة لسنة 2009 وفق قواعد النظام المحاسبي المالي . (SCF)

الفرع الثاني: واقع تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الجزائرية

أولا : واقع البيئة المؤسساتية الجزائرية:

لقد قامت الجزائر منذ تخليها على نظام اقتصاد المخطط بالعديد من الإصلاحات الاقتصادية والتي أخذت المؤسسات الاقتصادية الجزائرية الحصة الأكبر منها أملا في تطوير وترقية اقتصادها. كل هذه الإصلاحات كانت مركزة على جانب واحد فقط يهدف إلى إنقاذ الجهاز الإنتاجي لتحقيق التنمية المنشودة، ولم يتم التركيز على جانب أنظمة التسيير في المؤسسات الاقتصادية والتي لها الدور الكبير في تحقيق قفزة نوعية لهذه المؤسسات، ولكن منذ بداية القرن الواحد والعشرين ومع ضغط المتغيرات الدولية على الاقتصاد الجزائري وضعف أنظمة التسيير في المؤسسة قامت الجزائر باتخاذ العديد من الإصلاحات من أجل النهوض بمؤسساتها والوصول إلى المستوى المطلوب الذي يضمن لها القدرة على المنافسة سواء على مستوى الأسواق الوطنية أو ⁸⁴ الأسواق العالمية .و على العموم فإن معظم المؤسسات الجزائرية تعاني العديد من المشاكل والتي نوجزها في ما يلي:

- ضعف تكنولوجيا المعلومات والاتصال المستعملة في المؤسسات الاقتصادية .
- غياب الرؤية الاستراتيجية والتخطيط السليم في تحديد أهدافها
- غياب الرابط بين المحاسبة والجباية في أنظمتها المالية
- ضعف التسيير في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية إلى
- ضعف استعداد الكثير من المؤسسات الجزائرية لتطبيق هذا النظام:
- فلا زالت أنظمة المعلومات غير فعالة والموارد البشرية غير مهياًة وغير مؤهلة لتطبيق هذا النظام المستمد أساسا من معايير المحاسبة الدولية
- غياب سوق مالي في الجزائر يتميز بالكفاءة: التطوير المحاسبي الدولي كان نتيجة لعولمة الأسواق المالية، التي تتميز بالكفاءة وهذا ما لا يوجد في الجزائر. الأمر

- الذي يؤكد ضرورة ربط اعتماد النظام المحاسبي بإجراء إصلاح جاد وعميق على النظام المالي الجزائري .
- صعوبة تحديد القيمة العادلة للأصول الثابتة المادية: إن تحديد هذه القيمة يتم في ظل المنافسة العادية وحياسة البائع والمشتري على المعلومات الكافية⁸⁵ ، وهذا ما لا يتطابق مع حال بعض أسواق الأصول الثابتة المادية في الجزائر مثل سوق العقارات الذي يعمل في ظل منافسة احتكارية يتحكم البائعون للعقارات في قيمها السوقية.
- غياب نظام معلومات للاقتصاد الوطني يتميز بالمصداقية والشمولية: فالتقييم وفق القيمة العادلة يحتاج إلى توفر معلومات كافية عن الأسعار الحالية للأصول الثابتة والمتداولة، في الوقت الذي نسجل فيه تضاربا في المعلومات المنشورة حول الاقتصاد الجزائري من قبل الهيئات الرسمية، فضلا عن قلتها .
- ثانيا: متطلبات تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الجزائرية** من أجل:
- الانتقال إلى النظام المحاسبي يجب على الدولة والمؤسسات بشكل خاص القيام بمجموعة من الإجراءات⁸⁶ والإصلاحات التي من شأنها تأهيل المؤسسات والاقتصاد الجزائري لتبني هذا النظام والتي تتمثل في ما يلي :
- ضرورة وضع هذا النظام تحت الاختبار من خلال مرحلة انتقالية يتم فيها الاستعداد لتبني هذا النظام والتعرف على مختلف معالمه.
- التوضيح الجيد لمعالم هذا النظام من خلال العديد من المنتديات والملتقيات .
- تحديد مختلف التشريعات والإجراءات التي تتعلق بهذا القانون وإصلاح تنظيمات مختلف الهيئات المتعاملة معه.
- ضرورة دراسة واقع المؤسسات الجزائرية وتأهيل مختلف الأنظمة التسييرية المرتبطة بهذا النظام.

85

⁸⁶ نور الدين مزياي، النظام المحاسبي الجزائري الجديد بين الاستجابة لمتطلبات تطبيق معايير المحاسبة الدولية وتحديات البيئة الجزائرية، جامعة الموقع من ، سكيكدة
 eco.asu.edu.jo/ecofaculty/wp-content/uploads/2011/04/09.doc: الإلكتروني.

- تكوين ورسكلة الإطارات والمختصين والأكاديميين وتأهيلهم لهذا النظام المحاسبي الجديد.
- تجديد البرامج البيداغوجية الخاصة بالمحاسبة العامة وتشجيع البحوث الأكاديمية في هذا الشأن .
- تخصيص الظروف المالية المناسبة لتغطية تكاليف إعداد النظام الاعتماد على تطوير نظام فعال لانتقال المعلومات يسمح بانتقالها بسرعة وتخزينها بالكيفية التي تمكن طالبها من الحصول عليها في الأوقات المناسبة والتمكن من تجديدها بالطرق التي تتلاءم مع هذا النظام.
- مد جسر التعاون بين المؤسسة والجامعة لأنه من شأن الجامعيين والمترشحين أن يساهموا بشكل كبير في إثراء البحث العلمي والمساهمة في بناء المؤسسات وعدم استخدام سياسة الانطواء والانعزال على المحيط الخارجي.
- ضرورة تبني المؤسسات الجزائرية فكر وثقافة أنظمة المعلومات ومحاولة بناء نظام معلومات محاسبي متكامل يساعد المؤسسات⁸⁷ على التحكم في مختلف نشاطاتها ويعمل على أن تكون تنافسية على المستوى الدولي خاصة في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.
- يجب على الدولة دعم عمليات البحث والتطوير وتحفيز المؤسسات على تبني مثل هذه المشاريع

المطلب الثالث: عوائق و تحديات تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الجزائرية

الفرع الأول: عوائق تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الجزائرية :

أولاً: الآثار المتوقعة لنظام المحاسبة المالية على جودة المعلومات المحاسبية للمؤسسات إن تحديد أهداف نظام المحاسبة المالية وبنائه على أساس معايير دولية وعناصر التكنولوجيا، هو نقطة البداية في تطبيق منهج فائدة المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات

⁸⁷قورين الحاج قويدر، أثر تطبيق النظام المحاسبي (Scf) على تكلفة وجودة المعلومات المحاسبية في ظل

المستفيدين الخارجيين الرئيسيين. ويقصد بمفاهيم جودة المعلومات تلك الخصائص التي يجب أن تتسم بها المعلومات المحاسبية و هذه الخصائص تكون ذات فائدة كبيرة للمسؤولين عند إعداد التقارير المالية في تقييم نوعية المعلومات التي تنتج عن تطبيق نظم معلومات محاسبية حديثة .ولقد توجهت مجالس معايير المحاسبة المتخصصة وعلى رأسها مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي نحو إصدار العديد من المعايير المحاسبية التي تبنى عليها نظم المعلومات المحاسبية الحديثة لتوفر الخصائص التالية للمعلومات المحاسبية الدولية 1-1-1 :الملاءمة: تعتبر من أهم الخصائص الواجب أن توفرها الأنظمة المحاسبية المبنية على المعايير المحاسبية الدولية في المعلومات التي يمكن تقديمها لمتخذي القرارات الاستثمارية والإدارية على المستوى الداخلي والخارجي. وتمتلك المعلومات خاصية الملاءمة عندما تؤثر على القرارات الاقتصادية للمستخدمين بمساعدة في تقييم الأحداث الماضية والحاضرة والمستقبلية أو عندما تؤكد أو تصحح تقييمها الماضية. كما تعني مدى كفاءة هذه التقارير ونجاحها في خدمة مستخدميها بقدرتها على توفير المعلومات الكافية والملائمة لاتخاذ القرارات الاستثمارية المناسبة بحيث تتميز هذه المعلومات بأنها مناسبة لاتخاذ القرارات وأنها تعرض بالشكل الصحيح وتتوفر بالوقت المناسب .ولأجل تحقيق صفة الملاءمة يجب على نظام المحاسبة المالية أن يوفر الصفات النوعية الفرعية التالية :أ- التوقيت المناسب: أي توصيل المعلومات لمتخذي القرار في الوقت الذي يمكنهم من تحقيق أكبر فائدة مرجوة من هذه المعلومات .ب- القدرة على التنبؤ: عند التكلم عن التنبؤ فإن الذهن والتفكير يذهب للمستقبل وحالات عدم التأكد أي احتمال لا يصل إلى 100% والقدرة على التنبؤ لا تعني وضع احتمال بنسبة 100% ولكن تعني إعطاء مؤشرات قوية عن المستقبل في الظروف الطبيعية. وكلما كانت هذه المؤشرات قوية وقريبة للواقع فإنها تكون أكثر ملاءمة لأنها تتيح لمستخدميها المراقبة على الأداء المستقبلي ومعرفة الانحرافات ومواجهتها وأسبابها والقيام بمعالجتها .ج- التغذية العكسية (القدرة على إعادة التقييم): تعتبر التغذية الراجعة أو العكسية من مكونات أي نظام معلوماتي، فهي من مكونات النظام المحاسبي وذلك لما تمثله من أهمية على استمرار وتطور المؤسسة. وقد رأت المعايير المحاسبية الدولية أنه يجب على مستخدمي المعلومات أن يكونوا قادرين على مقارنة المعلومات المالية للمؤسسة عبر الزمن من أجل

-1-2 تحديد الاتجاهات في المركز المالي وفي الأداء والتغيرات في المركز المالي .
الموثوقية والشفافية: تتعلق خاصية الموثوقية والشفافية بأمانة المعلومات وإمكانية الاعتماد عليها. ولكي تتصف المعلومات المحاسبية بالموثوقية والشفافية ينبغي إرساء أسس محاسبية ثابتة فيما يتعلق بالمبادئ والأعراف المحاسبية التي تحكم العمل المحاسبي، وكذلك تطوير أسس قياس موحدة ومقبولة وعملية . وهذا ما تنصت عليه المادة 10 من القانون رقم 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007، المتضمن للنظام المحاسبي "أن تستوفي المحاسبة التزامات الانتظام والمصادقية والشفافية المرتبطة بعملية مسك المعلومات التي تعالجها ورقابتها وعرضها .

-صدق التمثيل: ويعني وجود درجة عالية من التطابق بين المعلومات والظواهر المراد التقرير عنها . ب- إمكانية التحقق والتثبت من المعلومات: وتعني توفر شرط الموضوعية في القياس العلمي أي أن النتائج التي يتوصل إليها شخص معين يستطيع التوصل إليها شخص آخر بشرط استخدام نفس الأساليب في القياس والإفصاح . ج- الحيادية: وتعني تقديم حقائق صادقة دون حذف، أو انتقاء للمعلومات لمصلحة فئة أو قرار معين، وحيادية المعلومات يقصد بها تجنب النوع المقصود من التحيز الذي قد يمارسه القائم بإعداد وعرض المعلومات المحاسبية به دف التوصل إلى نتائج مسبقة، أو ته دف التأثير على سلوك مستخدم هذه المعلومات في اتجاه معين، إذن المعلومات المتحيزة، لا يمكن اعتبارها معلومات أمينة، ولا يمكن الوثوق بها أو الاعتماد عليها كأساس لعملية اتخاذ القرارات.

ثانيا: تحديات تطبيق النظام المحاسبي المالي : إن تبني الجزائر للنظام المحاسبي الصادر في القانون 11/07 بتاريخ 25 نوفمبر 2007 يعتبر خطوة مهمة كبيرة لتوفيق الممارسات المحاسبية في الجزائر مع توجيهات معايير المحاسبة الدولية، غير أن هذه الخطوة غير كافية وقد لا تكون لها آثار إيجابية كبيرة، وذلك لعدة أسباب نذكر منها:

1. على مستوى التشريعات الخاصة بهذا النظام : هناك بعض التشريعات والقوانين لا تتماشى مع هذا النظام، حيث نجد القانون والنصوص المنظمة للعمل المحاسبي ينبغي أن ينص القانون المحدد للإطار النظري للمحاسبة في أي بلد يريد تطبيق معايير المحاسبة الدولية على أن هذا الإطار النظري يتوافق مع ما هو مقرر حسب هذه المعايير، ومن ثم يصبح تطبيق معايير المحاسبة الدولية ممكنا

من الناحية العملية لوجود مرجعية نظرية عامة، لكن بالنسبة للجزائر، فإن القانون رقم 11/07 المتضمن النظام المحاسبي المالي لا ينص صراحة على تبني معايير المحاسبة الدولية وإنما تم اعتماد هذه المعايير ضمناً فقط. القانون التجاري ينبغي أن ينسجم القانون التجاري مع معايير المحاسبة الدولية ولا يتعارض معها، لذا يجب أن يتوافق القانون التجاري الجزائري مع النظام المحاسبي المالي المستمد أساساً من المعايير الدولية، لكن نجد القانون التجاري الجزائري مازال يعتبر أن أي مؤسسة فقدت ثلاثة أرباع (3/4) من رأس مالها أنه في حالة إفلاس ويجب تصفيتها، في حين معايير المحاسبة الدولية تعتبر أن رأس المال مجرد قيمة هامشية ناتج عن الفرق بين قيمة الأصول والخصوم وهذا الفرق يتغير من وقت لآخر، فالأهم أن لا تقع المؤسسة في خطر العجز عن التسديد و بإمكانها مزاولتها نشاطها بشكل عادي ولو استهلكت رأس مالها الاجتماعي. التشريعات الضريبية إلى حد الآن، عدم توافق التشريعات الضريبية في الجزائر مع النظام المحاسبي المالي، نظراً لتحفظ المديرية العامة للضرائب لتقييم الأصول بالقيمة العادلة لكونه (حسب رأيهم) تؤدي بتقليص الإيرادات الضريبية بشكل كبير، وعليه فإن مصالح الضرائب لا تعترف بطريقة حساب الإهلاك بغير الطريقة المقررة لديها (حساب الإهلاك انطلاقاً من القيمة الأصلية التاريخية وبمعدلات مقننة). القانون المنظم لسوق الأوراق المالية ينبغي أن ينص القانون المنظم لسوق الأوراق المالية على وجوب التزام الشركات الخاضعة لهيئة مراقبة سوق الأوراق المالية بمعايير المحاسبة الدولية في إعداد قوائمها المالية المنشورة، وهذا ما حصل في أوروبا والعديد من الدول العربية (سوريا، الأردن، الكويت....)، لكن في الجزائر تخضع كل المؤسسات للقانون⁸⁸ المحاسبي والنصوص المنظمة للعمل المحاسبي، ومن ثم فلا ينص القانون المنظم لسوق الأوراق المالية الحالي على تطبيق معايير المحاسبة الدولية، في ظل ضعف نشاط بورصة الجزائر منذ نشأتها .

⁸⁸ نور الدين مزباني، المعايير المحاسبية الدولية والبيئة الجزائرية: مقومات ومتطلبات التطبيق، الملتقى الدولي الأول حول النظام المحاسبي المالي الجديد، المركز الجامعي بالوادي، الجزائر، 17-18 جانفي 2010، ص ص 12

2. **على مستوى المؤسسات الاقتصادية** : سيتم تطبيق معايير المحاسبة الدولية في المؤسسات، وبالتالي يجب تعديل أنظمتها الداخلية ونظامها المالي والمحاسبي بما يتوافق مع متطلبات تطبيق المعايير المحاسبية الدولية، والكثير من المؤسسات الجزائرية تتم المعالجة المحاسبية فيها باستخدام البرامج الحاسوبية، لذلك يصبح إلزاما عليها تطوير البرامج المحاسبية الحاسوبية المعتمدة فيها، واعتماد خطة لتدريب وتكوين المحاسبين لديها لتستجيب لمتطلبات التطبيق السليم والكفاء لمعايير المحاسبة الدولية الذي يعتمد الدرجة الأولى على كفاءة المحاسب في اختيار السياسات المحاسبية الملائمة والتوقيت المناسب وتقدير بعض القيم المحاسبية .وما نلمسه حاليا هو ضعف درجة اهتمام أكثر المؤسسات الجزائرية بمعايير المحاسبة الدولية، وهذا لا يفسر إلا بغياب الوعي المحاسبي لدى المسيرين وسيادة النظرة الضيقة للمحاسبة التي لا تعترف بأن هذه الأخيرة "نشاط خدمي له دور في خلق قيمة مضافة لمستعمل المعلومات المحاسبية بواسطة تحليل وتفسير المعلومات وإسداء النصائح حول طرق العمل المناسبة". كما يلاحظ ضعف أو نقص نظام المحاسبة التحليلية والتقديرية ومختلف نظم المعلومات الأخرى لدى الكثير من المؤسسات الجزائرية، ولا يخفى علينا أهمية ذلك في التطبيق الفعال لمعايير المحاسبة الدولية .بالإضافة إلى ما سبق، نجد كذلك صعوبة تحديد القيمة العادلة للأصول الثابتة المادية، وهذا نتيجة غياب أسواق المنافسة التامة للأصول الثابتة في الجزائر، حيث نجد سوق العقارات الذي يعمل في ظل منافسة احتكارية يتحكم البائعون للعقارات في قيمها السوقية -3 .على مستوى التأهيل العلمي والعملية : المحاسب هو المعني بالدرجة الأولى بتطبيق معايير المحاسبة الدولية، لذلك لا بد من تأهيله علميا وعمليا ليكون قادرا على تطبيق المعايير المحاسبية الدولية بشكلها الصحيح، ولكن نجد الكثير من المحاسبين في الجزائر لا يتوفرون على الكفاءات والمهارات المطلوبة وليس لديهم الدراية الكافية به ذه المعايير، مما يتطلب وقت طويل لتكوينهم وتأهيلهم وذلك من خلال عقد دورات تدريبية وورشات عمل للمحاسبين ومدققي الحسابات التي يكون موضوعها معايير المحاسبة الدولية والتي يشارك فيها مختصين ومهنيين في المحاسبة والتدقيق .تعديل محتويات برامج

المقاييس المحاسبية التالية 2 :المحاسبة العامة: تجد مشكلة تطبيق بعض المفاهيم مثل القيمة العادلة على مستوى السنوات الأولى .المحاسبة المعمقة: يجب تكييفها مع معايير النظام المحاسبي المالي .المحاسبة الخاصة: يجب تكييفها مع المعايير المحاسبية الدولية .التحليل المالي: وذلك بإدراج تحليل القوائم المالية الجديدة . المحاسبة التحليلية: إحداث بعض التغيرات خاصة على مستوى محاسبة المخزونات -3-2 .إنشاء مخابر بحث على مستوى الجامعات: يجب العمل على إنشاء مخابر بحث على مستوى الجامعات .تهتم بالتطورات وتحديث المعايير المحاسبية ومعايير الإبلاغ المالي الدولية .على مستوى الإعلام :للإعلام الدور الهام في توضيح حقيقة معايير المحاسبة الدولية ونشر التحقيقات والدراسات، لكي لا يساء فهم المعايير المحاسبية الدولية والمقصود منها وعدم الخلط مع أية معايير أو مفاهيم أخرى، فالمستثمر الحالي أو المحتمل ليس بالضرورة أن يكون على دراية علمية بالمعايير، ولكن على الأقل يجب أن يكون على علم بمفهومها والغاية منها وأثار تطبيقها في الشركة التي يوظف أمواله فيها.

خلاصة الفصل:

من خلال دراستنا لهذا الفصل يمكن التوصل إلى أن إعداد القوائم المالية تحكمها مجموعة من المفاهيم والاعتبارات والمبادئ ضمن الإطار المفاهيمي الذي يساعد على تحديد مبادئ المحاسبة الواجبة التطبيق على الواقع العملي، وضمان اتساقها مع بعضها البعض مما يسهم في الحد من الخلافات الجدلية في التطبيق العملي، الذي تشوبه مخاطر الانحياز وسوء الفهم وعدم الدقة والغموض من خلال توصيل تلك المعلومات ضمن القوائم المالية لمستخدميها.

وهذا الإطار المفاهيمي يجب أن يكون مرشدا في تحديد التقارير المحاسبية المناسبة في ظل ظروف معينة، ويجب أن يساعد هذا الإطار المفاهيمي المحاسبين في الاختيار من بين البدائل من الطرق المحاسبية تلك التي تعكس وضعية المؤسسة الحقيقية وبالتالي تقديم معلومات تكون مفيدة في اتخاذ القرارات.

ودون وجود هذا الإطار من المبادئ المقبولة قبولا عاما سيستخدم كل محاسب أو كل مؤسسة المبادئ والإجراءات الخاصة بهما، ويؤدي هذا الوضع إلى جعل عملية مقارنة القوائم المالية وتحليلها، في منتهى الصعوبة، أو قد تكون مستحيلة، أن القيام بها سيتطلب البحث عن المبادئ المحاسبية المستخدمة في كل مشروع من المشروعات أو في كل فترة من الفترات.

تطبيق النظام المحاسبي المالي :إن المؤسسات الوطنية الجزائرية بوجه خاص و

- الاقتصاد الوطني بوجه عام يعيش واقعا ربما يكون عائقا أمام النظام 2المحاسبي المالي ومن الصعوبات التي ستواجه تطبيق هذا النظام نجد على العموم - :إن النظام القديم تأصل وتجدر في المؤسسات الاقتصادية ولدى المحاسبين والخبراء والأكاديميين لأكثر من ثلاث عقود من الزمن، وبالتالي من الصعب التخلي عنه - .تدرب المحاسبون والخبراء على المخطط المحاسبي القديم لسنوات عديدة وأتقنوه، وهناك من عمل به لمدة أكثر من جيل كامل منذ 1976 فمن الصعب جدا التحول إلى نظام جديد، كما أن الأهداف المحاسبية للمخطط القديم راسخة في ذهنيات وعادات المحاسبين مما يحتاج إلى وقت كبير لأجل تغييرها - .العديد من الخبراء والمحاسبين والطلاب والأكاديميين لا يعرفون عن هذا النظام الجديد الشيء الضروري للتكيف معه . -إن أنظمة التسيير في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية ضعيفة جدا وغير متنوعة، والعمود الفقري للتسيير في هذه المؤسسات هو نظام المحاسبة العامة - .النظام المحاسبي الجديد هو نظام يهدف كما سبق الإشارة إليه إلى تحقيق المصداقية والشفافية في مختلف الكشوف والقوائم المالية وهو تطبيق من تطبيقات ما يصطلح عليه بحكومة الشركات، وهذا صعب تطبيقه في البيئة الاقتصادية والمؤسساتية الجزائرية - .عدم تحمل المؤسسات الجزائرية نفقات التحول والانتقال إلى النظام المحاسبي الجديد - . غياب الرابط بين المحاسبة والجباية، فهذا الاتصال يبرر بالرغبة في مراقبة المؤسسة وتقادي التهرب الجبائي وأهمية الجباية كمصدر للتمويل، كما أن القوانين التكميلية الداعمة لتطبيق هذا النظام مثل القوانين الجبائية غائبة.

غياب الرؤية الاستراتيجية التخطيط السليم للدخول في تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد الذي سوف ينجم عنه مشاكل كبيرة في التسيير .المبحث الثالث: انعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF في المؤسسات الجزائرية إن اعتماد النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الجزائرية جاء بهدف التكيف مع بيئة الأعمال الدولية و هذا يمكن أن يشكل فرصة لتعزيز تنافسية المؤسسات الجزائرية محليا ودوليا .

الفصل الثالث

قياس جودة القوائم
المالية عن طريق دراسة
قياسية

تمهيد :

يهدف هذا الفصل إلى توضيح الجانب الميداني للدراسة، فبعد صياغة مشكلة الدراسة وأهميتها وأهدافها والتطرق إلى الإطار النظري والمتمثل في النظريات التي كانت الأساس الفكري الذي سوف نسقط عليه الجانب التطبيقي، تم بناء منهجية الدراسة التي تحتوي محاورها على نماذج وأساليب القياس والاختبارات اللازمة لتحقيق أهداف الدراسة. يحتوي هذا الفصل على وصف لمنهج البحث العلمي الذي اعتمد عليه الباحث والذي يشتمل على نموذج الدراسة ومجتمع وعينة الدراسة، ومصادر جمع البيانات وأساليب تحديدها وإجراءات الدراسة وقياس متغيراتها .

منهجية الدراسة:

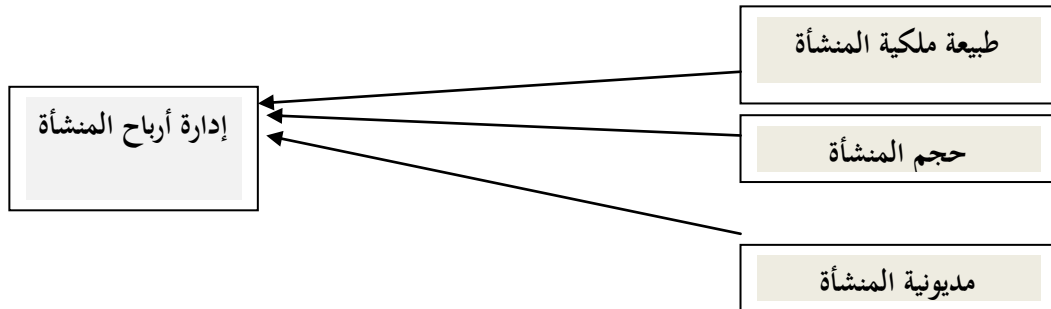
تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي لوصف وقياس العلاقة بين إدارة الأرباح كمتغير تابع والمتغيرات المستقلة وتحديد الاتجاه ودرجة العلاقة إذ يعتبر المنهج الأكثر ملائمة لهذه الدراسة في ضوء الأهداف التي تسعى لتحقيقها حيث يقوم هذا المنهج على دراسة واقع الظاهرة وتحليلها وتفسيرها بهدف الوصول إلى استنتاجات مفيدة لتصحيح هذا الواقع أو استكمالها أو تطويره (درويش وآخرون (2005)).

نموذج الدراسة:

في ضوء أهداف الدراسة وتساؤلاتها فإنه يمكن عرض نموذج للدراسة الذي يبين متغيراتها المستقلة والمتغير التابع من خلال الشكل التالي:

المتغير التابع

المتغيرات المستقلة



وتم اختيار هذه المتغيرات باعتبارها عوامل مشتركة تم استخدامها في أغلب الدراسات السابقة ما يعطي الأهمية لدراسة نفس العوامل في البيئة الاقتصادية للمؤسسات الجزائرية لمعرفة مدى توافق النتائج المتحصل عليها من طرف الباحث مقارنة مع نتائج الدراسات الأخرى في البيئات الأخرى.

LE MODELE ECONOMETRIQUE DE L'ETUDE

$$EM = a0 + X1 NATP + X2 TAIL F + X3 ENDET + \varepsilon_i$$

حيث أن :

EM : إدارة الأرباح

NATP: طبيعة الملكية

TAIL F: حجم المنشأة

ENDET: الرفع المالي

ε_i : المتغير العشوائي

مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من جميع الشركات الجزائرية ذات الأسهم SPA والتي هي خاضعة للقانون التجاري الجزائري المدرجة والغير مدرجة في بورصة الجزائر والمسجلة لدى المركز الوطني للسجل التجاري CNRC والبالغ عددها 9869 شركة. أما عينة الدراسة اشتملت على 42 مؤسسة اقتصادية والتي تتوفر على البيانات المحاسبية اللازمة لإجراء اختبارات الدراسة وشملت الدراسة الفترة الممتدة بين (2010-2015) وتم استبعاد :

- كل من البنوك ومؤسسات التأمين نظرا لتميزها بنظام محاسبي ذي طابع خاص .
- أن تتوفر على المعلومات المالية المطلوبة للدراسة خلال الفترة المعنية
- أن تكون شركة مساهمة
- أن لا تكون محل اندماج

- أن لا تكون محل تصفية
- أن تكون ممثلة لكل القطاعات

- مصادر تجميع البيانات:

لإعداد هذه الدراسة تم الاستعانة بالمصادر التالية :

المقالات والأطروحات ذات الصلة لوضع الإطار النظري لهذه الدراسة مما يتلاءم مع أهدافها .

والذي يوفر : sijilcom الموقع الإلكتروني للمركز الوطني للسجل التجاري CNRC

بعنوان

-الميزانية العامة

-جدول حساب النتائج

-المقر الاجتماعي للشركة

-طبيعة نشاطها

أما الشركات المدرجة في البورصة فتم الاستعانة بتقاريرها السنوية المنشورة على مواقعها الإلكترونية الرسمية وكذلك على تقارير OSOB C لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة وتعتبر سلطة الضبط مستقلة تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية. وكذلك الموقع الإلكتروني لموقع بورصة الجزائر SJBV .

وان تشمل البيانات اللازمة لإعداد الجانب التطبيقي لهذه الدراسة (قائمة الميزانية العامة- قائمة الدخل -قائمة التدفقات النقدية) وذلك بالنسبة للمؤسسات المدرجة في بورصة الجزائر أو تلك التي تفصح عن نشاطها السنوي عبر موقعها الإلكتروني الرسمي على الشبكة العنكبوتية والذي يحتوي على القوائم المالية ،الملاحق ،تقرير تحليلي مفصل وذلك خلال سنوات الدراسة. كما تم الاعتماد على مصادر مختلفة أهمها:المركز الوطني للسجل التجاري والذي يوفر المعلومة هو كذلك على موقعه الإلكتروني الرسمي عبر الشبكة العنكبوتية .

المبحث الأول : نماذج قياس إدارة الأرباح

المطلب الأول: النماذج التي تستعمل الانحدار كأسلوب إحصائي للكشف عن ممارسات إدارة الأرباح

إن معظم الدراسات السابقة التي تناولت موضوع إدارة الأرباح ركزت على استخدام الإدارة لجزء من المستحقات الكلية للتأثير على الدخل المعلن عنه، حيث يتم تقسيم المستحقات الكلية إلى مستحقات غير اختيارية وهي المستحقات الضرورية لتحقيق الالتزام بالمبادئ المحاسبية المقبولة عموماً ومستحقات اختيارية تخضع للتقدير والحكم الشخصي من طرف الإدارة في إطار السلطة الممنوحة لها والمرونة التي تنطوي عليها المعايير المحاسبية وهذا الجزء من المستحقات المحاسبية يعبر عن ممارسات إدارة الأرباح وحسب Bartov et al هناك عدة نماذج فعالة تستخدم لتقدير المستحقات الاختيارية يمكن حصرها فيما يلي:

- نموذج Healy ،

- نموذج DeAngelo

- نموذج Jones

- نموذج Jones المعدل من طرف

- Dechow et al

- Dechow et Sloan

وفي هذا الإطار يؤكد McNichols على أن النماذج الفعالة والمستخدمة لتقدير ممارسات

إدارة الأرباح في المؤسسة تقسيمها إلى:

- نموذج أثر المستحقات على مستوى الصناعة.

- نماذج اثر المستحقات الكلية .

الفرع الأول: نموذج أثر المستحقات على الصناعة:

يفترض نموذج الصناعة المطور من طرف Dechow et Sloan سنة 1991

تمتع جميع المؤسسات التي تنتمي لنفس قطاع الصناعة بنفس التغيير في العوامل المحددة

للمستحقات غير الاختيارية كدالة في متوسط المستحقات الكلية لقطاع الصناعة الذي

تنتمي إليه المؤسسة وتتمثل الميزة الأساسية لنموذج أثر المستحقات على مستوى الصناعة

في انه يمكن من التمييز بسهولة بين المستحقات الاختيارية وغير الاختيارية عن طريق الاعتماد على المبادئ المحاسبية المقبولة.

من جهة أخرى نموذج الصناعة يمكن من رصد التغيرات في المستحقات غير الاختيارية من فترة لأخرى مادام أن هذا التغير مشترك بين المؤسسات التي تعمل في نفس قطاع الصناعة وتجدر الإشارة أن هذا الافتراض لا يكون صحيحا إلا إذا كانت الأصول الاقتصادية للمؤسسات التي تنتمي لنفس الصناعة متجانسة مع وجود ترابط قوي بين المستحقات وحوافز إدارة الأرباح في مؤسسات القطاع الواحد.

ويمكن صياغة نموذج الصناعة للمستحقات غير الاختيارية كما يلي:

$$NDAC_{ijt}/A_{t-1} = \beta_1 + \beta_2 \text{median}_j(TAC_t/A_{t-1})$$

حيث أن :

- $NDAC_{ijt}$: المستحقات غير الاختيارية للمؤسسة (i) التي تنتمي للقطاع (j) خلال الفترة (t) .

- $\text{median}_j(TAC_t/A_{t-1})$: القيمة الوسيطة للمستحقات الكلية خلال الفترة (t) منسوبة إلى إجمالي الأصول في نهاية الفترة (t-1) وذلك لجميع مؤسسات العينة والناشطة في نفس قطاع الصناعة (j).

- β_1, β_2 : معالم نموذج خاصة بالمؤسسة يتم تقديرها عن طريق تحليل معادلة الانحدار لملاحظة فترة التقدير

الفرع الثاني: نماذج أثر المستحقات الكلية

تهدف نماذج أثر المستحقات الكلية إلى فصل المستحقات الكلية إلى مستحقات اختيارية ومستحقات غير اختيارية ثم يتم فحص أثر المستحقات الاختيارية بهدف التحقق من وجود ممارسات إدارة الأرباح .

ويمكن ذكر أهم نماذج اثر المستحقات كما يلي:

➤ نموذج Healy سنة 1985

يقوم نموذج Healy على تقسيم المستحقات الكلية إلى مستحقات اختيارية وغير اختيارية بقيمة المستحقات الاختيارية هي التي تحدد درجة ممارسة إدارة الأرباح، ويتم حساب المستحقات الاختيارية المقدرة خلال فترة معينة بتقسيم المستحقات الكلية للفترة الحالية على أجمالي الأصول في بداية الفترة ومقارنتها من سنة لأخرى، وتختلف دراسة Healy في كونها تتوقع حدوث ممارسات إدارة الأرباح خلال جميع فترات النشاط، كما أنها تفترض ثبات أثر المستحقات غير الاختيارية من فترة إلى أخرى كما يعتمد نموذج Healy على تقسيم عينة الدراسة إلى ثلاث مجموعات، وتشتمل إحدى المجموعات على الأرباح التي من المفترض أن يتم إدارتها صعوداً، أما المجموعتين المتبقيتين فتشتمل على الأرباح التي من المفترض أن يتم إدارتها هبوطاً ويتم استخدام المجموعة الأولى كفترة تقدير أما المجموعة الثانية فيتم استخدامها كفترة حدث.

ويتشكل نموذج Healy من المعادلة التالية:

$$EDAC_{it} = TAC_{it} / A_{i,t-1}$$

حيث أن :

- $EDAC_{it}$: المستحقات الاختيارية التقديرية للمؤسسة (i) خلال الفترة (t)

- TAC_{it} : المستحقات الكلية للمؤسسة (i) خلال الفترة (t)

- $A_{i,t-1}$: إجمالي أصول المؤسسة (i) في نهاية الفترة (t-1)

➤ نموذج De Angelo سنة 1986 :

يعتبر نموذج DeAngelo تعديلاً لنموذج Healy حيث يقيس إدارة الأرباح عن طريق حساب الاختلاف بين المستحقات الكلية بين فترتين وقسمتها إلى إجمالي الأصول في نهاية الفترة الأخيرة ويفترض نموذج DeAngelo عدم وجود إدارة أرباح في الفترة الحالية إذا كان الاختلاف بين المستحقات الكلية في الفترة الحالية والفترة السابقة يساوي

صفر وكلما ابتعدت قيمة الناتج عن الصفر كلما دل ذلك على وجود إدارة الأرباح كما يفترض هذا النموذج أن المستحقات الاختيارية كما يلي:

$$TAC_{it-1} / A_{it-1} - EDAC_{it} = (TAC)_t$$

حيث أن :

$EDAC_{it}$: المستحقات الاختيارية التقديرية للمؤسسة (i) خلال الفترة (t)

TAC_{it} : المستحقات الكلية للمؤسسة (i) خلال الفترة (t)

TAC_{it-1} : المستحقات الكلية للمؤسسة (i) خلال الفترة (t-1)

A_{it-1} : إجمالي أصول المؤسسة (i) في نهاية الفترة (t-1)

أما بالنسبة للمستحقات غير الاختيارية فيتم قياسها كما يلي:

$$NDAC_{it} = TAC_{it-1} / A_{t-2}$$

حيث أن :

$NDAC_{it}$: المستحقات الاختيارية التقديرية للمؤسسة (i) خلال الفترة (t)

TAC_{it-1} : المستحقات الكلية للمؤسسة (i) خلال الفترة (t-1)

A_{it-2} : إجمالي أصول المؤسسة (i) في نهاية الفترة (t-2)

يتشابه نموذج DeAngelo مع نموذج Healy في أن قيمة المستحقات غير الاختيارية للفترة الحالية محكومة بقيمة المستحقات الكلية في الفترة السابقة كما أنه في حالة ثبات أثر المستحقات غير الاختيارية على مدى الفترات الزمنية والمستحقات الاختيارية تساوي صفر في فترة التقدير فإن النموذجين يقيسان المستحقات غير الاختيارية بدون أخطاء قياس وفي هذا الصدد يشير Kaplan إلى أن طبيعة عملية المحاسبة على أساس

الاستحقاق يفرض استجابة مستوى المستحقات غير الاختيارية للتغيرات الحاصلة في الظروف الاقتصادية وهذا ما لا يأخذه نموذج De Angelo و Healy بعين الاعتبار فمصدر أخطاء القياس تكون نتيجة لإهمال التغيرات في الظروف الاقتصادية التي لها تأثير على قيمة المستحقات في الفترة الحالية.

➤ نموذج Jones سنة 1991

النموذج Jones يخفف من افتراض أن المستحقات غير الاختيارية ثابتة من فترة لأخرى حيث قام النموذج Jones بادخال عاملين لتقدير المستحقات غير الاختيارية هما:

- رقم الأعمال
- واجمالي الأصول الثابتة أو (التثبيات المادية) ويفترض النموذج أنهما أقل عرضة للتلاعب من طرف الإدارة .

ويمكن التعبير عن نموذج Jones لقياس المستحقات غير الاختيارية في المعادلة التالي:

$$NDAC_{ijt} / A_{ijt-1} = \alpha_1 (I / A_{ijt-1}) + \alpha_2 (\Delta REV_{ijt} / A_{ijt-1}) + \alpha_3 (PPE_{ijt} / A_{ijt-1})$$

حيث أن:

- $NDAC_{it}$: المستحقات غير الاختيارية للمؤسسة (i) التي تنتمي للقطاع (j)

خلال الفترة (t)

- ΔREV_{ij} : التغير في رقم أعمال المؤسسة (i) التي تنتمي للقطاع (j) بين

الفترتين (t) و (t-1)

- $I_{A_{ij-1}t}$: جمالي أصول المؤسسة (i) التي تنتمي للقطاع (j) في نهاية الفترة

(t-1)

- PPE_{ijt} : إجمالي العقارات والممتلكات والآلات : للمؤسسة (i) التي تنتمي

للقطاع (j) خلال الفترة (t)

- $\alpha_1; \alpha_2; \alpha_3$: معالم نموذج خاصة بالمؤسسة يتم تقديرها بمجموعة

مؤسسات العينة التي تنتمي

معالم نموذج خاصة بالمؤسسة يتم تقديرها لمجموعة مؤسسات العينة التي تنتمي لنفس قطاع النشاط وذلك لكل سنة من السنوات الدراسة. من خلال $\alpha 1; \alpha 2; \alpha 3$ ويتم تقدير معالم النموذج الخاصة بالمؤسسة من خلال استخدام معادلة الانحدار التالية لكل سنة من سنوات الدراسة ولكل قطاع نشاط كما يلي:

$$TAC_{ijt}/A_{ijt}-1 = -\alpha 1/(A_{ijt}-1) + \alpha 2(\Delta REV_{ijt}/A_{ijt} - 1) + \alpha 3(PPE_{ijt}/A_{ijt} - 1) + e_{ijt}$$

حيث أن:

e_{ijt} : قيمة المستحقات الاختيارية للمؤسسة (i) التي تنتمي للقطاع (j) خلال الفترة (t)

➤ نموذج Jones المعدل سنة 1995

لقد قام Dechow et al سنة 1995 بتقديم نسخة معدلة لنموذج Jones للتصدي لأي تأثيرات ناتجة عن التلاعب في المبيعات من طرف الإدارة التي تؤدي إلى تقديرات منحازة عند قياس المستحقات غير الاختيارية والتي بدورها تؤثر على قيمة المستحقات الاختيارية، والفرق الوحيد بين نموذج Jones الأصلي والنموذج المعدل هو أن هذا الأخير يأخذ بعين الاعتبار التغير الحاصل في المبيعات النقدية كعنصر غير معرض للتلاعب بدلا من التغيرات الحاصلة في رقم الأعمال :

ويمكن صياغة نموذج Jones المعدل لحساب المستحقات غير الاختيارية كما يلي:

$$NDAC_{ijt}/A_{ijt}-1 = \alpha 1/(A_{ijt}-1) + \alpha 2[(\Delta REV_{ijt} - \Delta REC_{ijt})/A_{ijt} - 1] + \alpha 3(PPE_{ijt}/A_{ijt} - 1)$$

حيث أن :

$NDAC_{ijt}$ - المستحقات غير الاختيارية للمؤسسة (i) التي تنتمي للقطاع (j) خلال

الفترة (t)

ΔREV_{ijt} : التغير في رقم أعمال المؤسسة (i) التي تنتمي للقطاع (j) بين الفترتين (t) و (t-1)

التغير في رصيد حساب زبائن المؤسسة (i) التي تنتمي للقطاع (j) بين الفترتين (t) و (t-1)

PE_{ijt} : إجمالي العقارات والممتلكات والآلات للمؤسسة (i) التي تنتمي للقطاع (j)

$\alpha 1; \alpha 2; \alpha 3$: معالم نموذج خاصة بالمؤسسة (i) التي تنتمي للقطاع (j)

تقدير معالم النموذج الخاصة بالمؤسسة يتم من خلال استخدام معادلة $\alpha 1; \alpha 2; \alpha 3$

وحسب تقدير معالم النموذج الخاصة بالمؤسسة ($\alpha 1 \alpha 2 \alpha 3$) يتم من خلال استخدام

معادلة الانحدار السابقة في نموذج Jones الأصلي لكل سنة من سنوات الدراسة ولكل

قطاع وليس من خلال معادلة الانحدار للنموذج المعدل والتعديل الوحيد يكون بضبط

التغير الحاصل في رقم الأعمال إلى التغير الحاصل في حساب العملاء لحساب

المستحقات الاختيارية كما يلي:

$$TAC_{ijt}/A_{ijt-1} = -\alpha 1/(A_{ijt-1}) + \alpha 2(\Delta REV_{ijt}/A_{ijt} - 1) + \alpha 3(PPE_{ijt}/A_{ijt} - 1) +$$

وبالتالي فإن المستحقات الاختيارية يمكن التعبير عنها حسب " Bartov & al., " في المعادلة التالية:

$$DAC_{ijt}/A_{ijt-1} = TAC_{ijt}/A_{ijt-1} - [\alpha 1/(A_{ijt-1}) + \alpha 2(\Delta REV_{ijt}/A_{ijt} - 1) + \alpha 3(PPE_{ijt}/A_{ijt} - 1)]$$

يفترض نموذج المعدل أن كل التغيرات في المبيعات الآجلة خلال فترة الدراسة تنشأ عن ممارسات إدارة الأرباح ويقوم هذا الافتراض على مبدأ أن إدارة الأرباح عن طريق التحكم في إيرادات المبيعات الآجلة تكون أسهل من إدارة الأرباح عن طريق التحكم في إيرادات المبيعات النقدية.

➤ نموذج Ress et al سنة 1996

انطلاقاً من نموذج Jones قام Ress et al سنة 1996 بطرح نموذج جديد يعتمد على دمج التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية لتحسين قدرة النموذج على كشف المستحقات الاختيارية خاصة عندما يطبق لقياس المستحقات الاختيارية على المؤسسات التي تعاني العسر المالي ويمكن توضيح نموذج Ress et al كمايلي:

$$TAC_{ijt}/A_{ijt}-1 = -\alpha_1/(A_{ijt}-1) + \alpha_2(\Delta REV_{ijt}/A_{ijt} - 1) + \alpha_3(PPE_{ijt}/A_{ijt} - 1) + \alpha_4(CFO_{ijt}/A_{ijt} - 1) + e_{ijt}$$

حيث أن:

TAC_{ijt}: المستحقات الكلية للمؤسسة (i) التي تنتمي للقطاع (j) خلال الفترة (t)

A_{ijt}-1: إجمالي أصول المؤسسة (i) التي تنتمي للقطاع (j) في نهاية الفترة (t-1)

ΔREV_{ijt}: التغير في رقم أعمال المؤسسة (i) التي تنتمي للقطاع (j) بين

الفترة (t) و (t-1)

PE_{ijt}: إجمالي العقارات والممتلكات والآلات للمؤسسة (i) التي تنتمي للقطاع (j) خلال

الفترة (t)

α₁; α₂; α₃: معالم نموذج خاصة بالمؤسسة (i) التي تنتمي للقطاع (j)

e_{ijt}: قيمة المستحقات الاختيارية للمؤسسة (i) التي تنتمي للقطاع (j) خلال الفترة (t)

ويمكن التعبير عن قيمة المستحقات الاختيارية حسب Ress et al في المعادلة

التالية:

$$DAC_{ijt}/A_{ijt}-1 = TAC_{ijt}/A_{ijt}-1 - [\alpha_1/(A_{ijt}-1) + \alpha_2(\Delta REV_{ijt}/A_{ijt} - 1) + \alpha_3(PPE_{ijt}/A_{ijt} - 1) + \alpha_4(CFO_{ijt}/A_{ijt} - 1)]$$

➤ نموذج Khotari et al سنة 2005

إن النموذج الأكثر حداثة ودقة في كشف ممارسات إدارة الأرباح حسب آراء معظم

الباحثين في هذا المجال هو نموذج performance adjusted Discretionary

Accruals (المستحقات الاختيارية المعدلة بالأداء الذي جاء به Khotari et al سنة

2005 ويشير هذا النموذج إلى أنه يمكن تحسين فعالية النماذج السابقة المستخدمة لقياس المستحقات الاختيارية من خلال التحكم في العائد على الأصول ROA والذي يمكن أن يكون له تأثير على قياس المستحقات الاختيارية خلال فترة الدراسة ويمكن توضيح نموذج Khotari et al لقياس المستحقات غير الاختيارية كما يلي:

$$TAC_{ijt}/A_{ijt-1} = \alpha_1 / (A_{ijt-1}) + \alpha_2 (\Delta REV_{ijt} / A_{ijt} - 1) + \alpha_3 (PPE_{ijt} / A_{ijt} - 1) + \alpha_4 (AOR_{ijt} +$$

حيث أن:

- **TAC_{ijt}**: المستحقات الكلية للمؤسسة (i) التي تنتمي للقطاع (j) خلال الفترة (t)
 - **A_{ijt-1}**: إجمالي أصول المؤسسة (i) التي تنتمي للقطاع (j) في نهاية الفترة (t-1)
 - ΔREV_{ijt} : التغير في رقم أعمال المؤسسة (i) التي تنتمي للقطاع (j) بين الفترة (t) و (t-1)
 - **PE_{ijt}**: إجمالي العقارات والممتلكات والآلات للمؤسسة (i) التي تنتمي للقطاع (j) خلال الفترة (t)
 - **AOR_{ijt}**: معدل العائد على أصول المؤسسة (i) التي تنتمي للقطاع (j) في نهاية الفترة (t)
 - e_{ijt} : الخط العشوائي ويعبر عن قيمة المستحقات الاختيارية
- ويمكن التعبير عن قيمة المستحقات الاختيارية حسب Khotari et al في المعادلة التالية:

$$DAC_{ijt}/A_{ijt-1} = TAC_{ijt}/A_{ijt-1} - [\alpha_1 / (A_{ijt-1}) + \alpha_2 (\Delta REV_{ijt} / A_{ijt} - 1) + \alpha_3 (PPE_{ijt} / A_{ijt} - 1) + \alpha_4 (AOR_{ijt} +$$

كما يمكن صياغة نموذج المستحقات الاختيارية المعدلة بالأداء لـ Khotari et al كما يلي:

$$TAC_{ijt}/A_{ijt-1} = \alpha_1 / (A_{ijt-1}) + \alpha_2 (\Delta REV_{ijt} / A_{ijt} - 1) + \alpha_3 (PPE_{ijt} / A_{ijt} - 1) + \alpha_4 (AOR_{ijt} + e_{ijt}$$

➤ نموذج Raman and Shahrur سنة 2008

لقد قام كل من Raman and Shahrur سنة 2008 بتقديم نموذج مطور لنموذج Khotari et al وذلك بإدخال متغير "القيمة الدفترية - القيمة السوقية" لقياس المستحقات الاختيارية ويقاس هذا المتغير كنسبة بين إجمالي أصول المؤسسة وإجمالي الأصول ناقص القيمة الدفترية للأموال الخاصة زائد القيمة السوقية للمؤسسة والمعادلة التالية تعبر عن نموذج Raman and Shahrur للمستحقات الكلية:

$$TAC_{ijt}/A_{ijt}-1 = \alpha_0(1/(A_{ijt}-1) + \alpha_2(\Delta REV_{ijt}/A_{ijt} - 1) + \alpha_3(PPE_{ijt}/A_{ijt} - 1) + \alpha_4(AOR_{ijt} + e_{ijt})$$

حيث أن:

نسبة إجمالي أصول المؤسسة إلى إجمالي الأصول ناقص القيمة الدفترية للأموال الخاصة زائد القيمة السوقية للمؤسسة BM_{ijt} :

المؤسسة (i) التي تنتمي للقطاع (j) في نهاية الفترة (t)

هما : Total accruals ويتفق الباحثون على استخدام منهجين لقياس وتقدير المستحقات الكلية

- منهج الميزانية العامة

- منهج قائمة التدفقات النقدية

أولاً : منهج الميزانية العامة :

وفقاً لهذا المنهج المستحقات الكلية يمكن حسابها باستخدام الصيغة التالية:

$$TACit/Ait-1=(\Delta CAit - \Delta Cashit - \Delta CLit + \Delta DCLit - DEPit) / Ait - 1$$

حيث أن:

TACit : المستحقات الكلية للمؤسسة (i) التي تنتمي للقطاع (j) خلال الفترة (t)

Aijt-1 : إجمالي أصول المؤسسة (i) التي تنتمي للقطاع (j) في نهاية الفترة (t-1)

$\Delta CAit$ التغير في الأصول المتداولة للمؤسسة (i) خلال الفترة (t)

$\Delta cash it$ التغير في النقدية وما يعادلها للمؤسسة (i) خلال الفترة (t)

$\Delta CLit$ التغير في الالتزامات المتداولة للمؤسسة (i) خلال الفترة (t)

(i) $\Delta DCLit$ التغير في الديون المستحقة والمدرجة ضمن الالتزامات المتداولة للمؤسسة
خلال الفترة (t)

DEPit إجمالي مخصصات الاهتلاكات والمؤونات للمؤسسة (i) خلال الفترة (t)

ثانيا : **منهج قائمة التدفقات النقدية**: يمكننا أيضا حساب المستحقات الكلية اعتمادا على قائمة التدفقات النقدية وفق الصيغة التالية:

$$TACit=Nlit-CFOit$$

حيث أن

TACit - : المستحقات الكلية للمؤسسة (i) خلال الفترة (t)

Nlit-1 : صافي دخل المؤسسة (i) خلال الفترة (t)

CFOit - : التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية للمؤسسة (i) خلال الفترة (t)

وفي هذا الإطار يشير " Bartov & Ferdinand " إلى أنه عند حساب المستحقات الكلية من الأفضل استخدام منهج التدفقات النقدية وفي حالة عدم توفر المعلومات الخاصة بالتدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية خلال فترة الدراسة يمكن استخدام منهج الميزانية العامة كبديل للقياس رغم أنه يحتوي على أخطاء قياس ، وهذا ما يؤكد كل من "Hribar & Collins " حيث يشيران إلى أن استخدام منهج الميزانية العامة من المحتمل أن يعطي

نتائج متحيزة وغير دقيقة بسبب وجود أخطاء قياس عند حساب قيمة المستحقات الكلية ، لذلك فإن اعتماد منهج التدفقات النقدية يكون أفضل وأكثر دقة من المنهج السابق. بالإضافة إلى المناهج السابقة الذكر ظهرت حديثا نماذج أخرى لاكتشاف ممارسات إدارة الأرباح ركزت على تقسيم المستحقات الكلية إلى مستحقات قصيرة الأجل ومستحقات طويلة الأجل وتفترض هذه النماذج أن المستحقات قصيرة الأجل ذات تأثير أكبر على اتجاه الأرباح المعلنة في المدى القصير مقارنة بالمستحقات طويلة الأجل. وذلك من خلال المعادلة التالية التي توضح مكونات المستحقات المحاسبية التشغيلية

$$\text{المستحقات التشغيلية المحاسبية} = \text{التغير في رأس المال العامل} + \text{المستحقات المحاسبية طويلة الأجل}$$

حيث أن :

- المستحقات طويلة الأجل تشمل على إهلاك الأصول والضرائب المؤجلة .
- مستحقات قصيرة الأجل : تشمل التغير في حسابات المدينين ، التغير في المخزون ، التغير في حسابات الدائنين والالتزامات المستحقات والتغير في ضرائب الدخل المستحقة، التغير في الأصول والالتزامات المتداولة الأخرى.
- إلا أن المحاسبة على أساس الاستحقاق تتيح للادارة فرصة للتلاعب بالمستحقات قصيرة الأجل بغرض التأثير على صافي الدخل وذلك من خلال الاعتراف المبكر بالإيرادات أو تسجيل إيرادات وهمية أو تأجيل الاعتراف بالمصاريف ، والتي تنعكس بدورها بشكل مكافئ على حسابات الأصول والخصوم المتداولة المكونة لرأس مال العامل، أما المستحقات المحاسبية طويلة الأجل مثل الاهتلاكات فيتوقع أن تكون أهميتها أقل من الأهمية المستمدة من توظيف المستحقات المحاسبية قصيرة الأجل نظرا لأن المستحقات المحاسبية طويلة الأجل على عكس المستحقات المحاسبية قصيرة الأجل يمتد تأثيرها لأكثر من فترة محاسبية واحدة وعليه فإن أثرها قد يكون باتجاه واحد خلال نفس الفترة المحاسبية، وبالتالي فإن قدرة المستحقات المحاسبية طويلة الأجل على تحسين الربح المحاسبي تكون أقل

أهمية مقارنة بأثر المستحقات المحاسبية قصيرة الأجل، من جهة أخرى المستحقات المحاسبية طويلة الأجل تكون محكومة بعوامل خارجية كقوانين مصلحة الضرائب التي قد تلزم المؤسسات بإتباع بعض السياسات المحاسبية كطريقة احتساب اهتلاك الأصول الثابتة، هذه المحددات الخارجية من شأنها أن تقلل من الأهمية المستمدة من توظيف المستحقات المحاسبية طويلة الأجل لتحسين قدرة الريح المحاسبي على قياس أداء المؤسسة خلال فترة معينة.

لقد أصدر مجلس معايير المحاسبة المالية سنة 1987 بيانا برقم 95 وبعنوان قائمة

التدفقات النقدية الذي ألزم المؤسسات بالتخلي عن إعداد قائمة التغيرات في رأس مال العامل وتعويضا في قائمة التدفقات النقدية والتي يجب أن يتم إعدادها على أساس نقدي ، والغرض الرئيسي لإعداد قائمة التدفقات النقدية هو تزويد المستخدمين بمعلومات عن الوضع النقدي للمؤسسة والتغيرات الحاصلة فيه خلال فترة محاسبية معينة ،بالإضافة إلى ذلك قائمة التدفقات النقدية يجب أن تكشف عن تأثير جميع عمليات التمويل والاستثمار للفترة كعناصر منفصلة عن التدفق النقدي من العمليات التشغيلية ،وهنا يشير Miller إلى أن التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية يعتبر مقياس سليم لأداء المؤسسة كما أنه أقل عرضة للتلاعب من طرف الإدارة ،وبالتالي فإن العلاقة بين التغير في رأس المال العامل كعنصر معرض للتلاعب والتدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية كعنصر غير معرض للتلاعب يمكن استخدامها للكشف عن إدارة الأرباح في النتائج المعلنة ،فإذا كانت العلاقة بين التغير في رأس المال العامل والتدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية تتصف بالثبات من سنة إلى أخرى فهذا يدل على عدم لجوء الإدارة لممارسة إدارة الأرباح ويمكن صياغة فرضيات "نسبة ميلر" كما يلي:

H_0 : فرضية عدم وجود إدارة الأرباح :

$$H_0 = (\Delta WC / CFO)_{it} - (\Delta WC / CFO)_{it-1} = 0$$

H 1 : فرضية وجود إدارة الأرباح :

$$H1 = (\Delta WC / CFO)_{it} - (\Delta WC / CFO)_{it-1} \neq 0$$

إن نسبة "ميلر" مصممة لرصد المستحقات قصير الأجل لذا فإنها لا تأخذ بعين الاعتبار الأصول الثابتة وتعتمد في حسابها على التغير الحاصل في الإيرادات والحسابات تحت التحصيل باعتبارهما مع العناصر المكونة للتغير في رأس مال العامل والتدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية، فكلما زاد التغير في "نسبة ميلر" كلما دل ذلك على قيام الإدارة بممارسات إدارة الأرباح.

جدول رقم : 3 نماذج المستحقات الأكثر استعمالاً في البحوث المحاسبية

Modeles	Formules	Approches	Limites
de Healy 1985	$AND_{it} = 1/T \sum_{j=t-1}^T ACCT_{ij}$	Les accruals normaux sont la moyenne des accruals totaux des années précédentes.	Les accruals non discrétionnaires sont considérées comme constant
de Angelo 1986	$AND_{it} = 1/T = ACCT_{it-1}$	Les accruals sont constants .toute variation des accruals totaux	Les accruals non discrétionnaires ne varient pas avec les

résulte de conditions
manipulations . économiques de la
firme.

Les accruals sont
déterminées par La variation des ventes
la variation des est considérée comme
ventes réellement etant totalement non-
encaissées au discretionnaire.
lieu des ventes
comptabilises.

Idem
précédent ;mais Considère une partie
prise en compte des accuals normaux
des variations comme résultant de la
des ventes discrétion des
réellement dirigeants.
encaissées au
lieu des ventes
comptabilisées.

Ajuste les
accruals
discrétionnaires
par la valeur
médiane du Pouvoir explicatif faible

de Jones

$$AND_{it} = \alpha_1 (1/TA_{it-1}) + \alpha_2 (\Delta REV_{it} / TA_{t-1}) + \varepsilon_{it}$$

Jones

modifié e

(Dechow ; Sloan

an et

Sweeney

1995

$$AND_{it} = \alpha_1 (1/TA_{it-1}) + \alpha_2 (\Delta REV_{it} - \Delta REC_{it}) / TA_{it-1} + \alpha_3 Immo_{it} / TA_{it-1} + \varepsilon_{it}$$

Modele de

$$AND_{it} = \alpha_0 + \alpha_1 (1/TA_{it-1}) +$$

<p>performance(Khotari,leon e ;wasley</p>	<p>$(1)+\alpha.2(\Delta REVit/ TAit-1)+\alpha.3(Immo it/ TAit-1)+\alpha.4ROA it+ \varepsilon it$</p>	<p>secteur et à avec une procédures l'ecart type des d'estimation lourde. accruals totaux passes correspondants ;i nclut la rentabilité des actifs en tant que variable explicative additionnelle</p>
<p>Modele de Dechow et Dichev2002</p>	<p>$\Delta WCit/TAit=\theta_0+\theta_1(CFOit-1/ TAit -1)+\theta_2(CFOit/ TAit -1)+ \varepsilon it$</p>	<p>Suppose un lien Le modèle ne fait pas entre les accruals la distinction entre les de la période erreurs d'estimation actuelle et la intentionnelle et cash flows involontaires Elles opérationnels captent une mauvaise courants passés qualité des et futurs. accruals ;quelle que soit l'intention sous-jacente.</p>
<p>Modele de McNichols(2002)</p>	<p>$\Delta WCit/TAit=\theta_0+\theta_1(CFOit-1/ TAit -1)+\theta_2(CFOit/ TAit -1)+\theta_3(CFOit+1/ TAit-1)+\theta_4(\Delta REVit/ TAit-1)+$</p>	<p>Idem Outre la gestion précédent ;mais ordinaire des résultats prend en permet de détecter les considération les fraudes. variations des</p>

$\alpha 5(Immoit/TAit-1)+ \varepsilon it$ chiffres d'affaires
et des
immobilisations.

المطلب الثاني : النماذج التي لا تستعمل الانحدار كأسلوب إحصائي للكشف عن ممارسات إدارة الأرباح

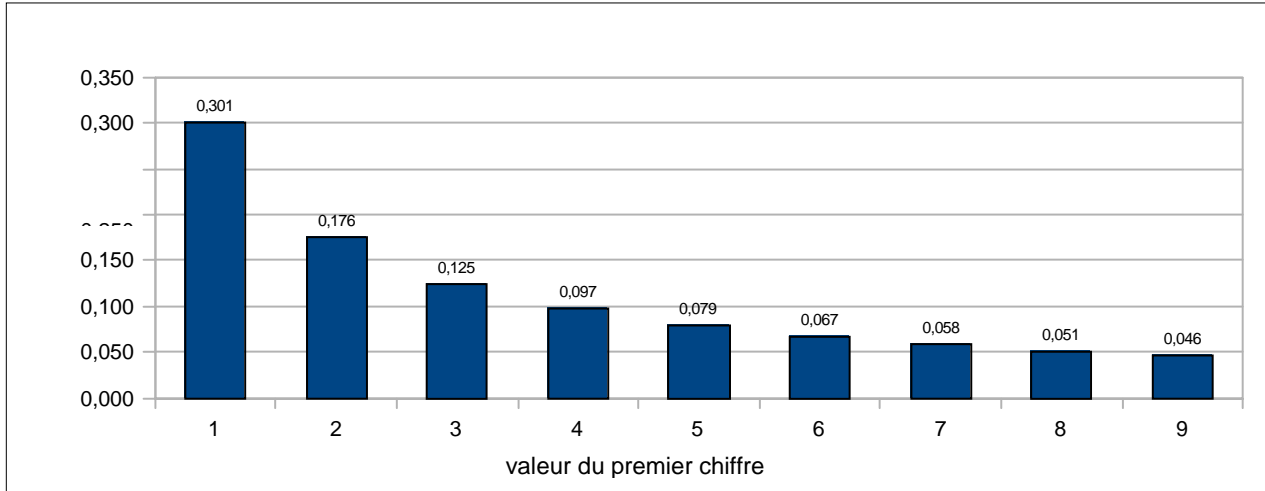
أما النماذج التي لا تستعمل الانحدار كأسلوب إحصائي للكشف عن ممارسات إدارة الأرباح والتي أصبحت تحضا باهتمام متزايد من طرف الباحثين وأبرزها قانون بنفورد والشبكة العصبية الصناعية.

الفرع الأول : نموذج قانون بنفورد Benford law:

1. تعريف نموذج قانون بنفورد

تم استعمال قانون بنفورد في الكثير من المجالات و من بينها الحقل الاقتصادي و المالي و المحاسبي حيث استعمل (Varian,1972) هذا القانون لحساب مدى عقلانية تقديرات النمو الإقتصادي و استعمله (Nigrini,1996) في كشف عن تحايل الشركات في الإبلاغ عن إنبعائاتها التلوثية و وكذا في التهرب الجبائي (Maher et Akers,2002) في الكشف عن الاحتيال في التأمينات وفي مرافقة التدقيق الخارجي (Nigrini, Mittermair,1997) أما في الكشف عن إدارة الأرباح فاستخدمت كنموذج من طرف (Carslaw1988, Thomas1989, Nisleanen et Kelohayri) ، كما أنه تم نشر العديد من الأبحاث العلمية المتعلقة بهذا القانون (Benford's law) مؤخرا على غرار الباحث (Nelson h. f. beebe, 2017) الذي قام بنشر حوصلة حول كل المقالات المنشورة حول هذا القانون و قوانين أخرى، إضافة إلى الباحثين Ramesh (Chandra, Gupta, 2017) ، أما من ناحية إستخدام تطبيقات قانون فقد تطرق الباحثين (Grammatikos, Papanikolaou , 2016) إلى مدى إستعمال هذا القانون في الكشف عن التلاعبات المحاسبية في المجال البنكي.

إن أول من استعمل قانون بنفورد benford law على المعطيات المالية و المحاسبية للكشف عن إدارة الأرباح كان من طرف (Carslaw,1988) وذلك في مقالة نشرت له في مجلة (The accounting review) حيث لاحظ بأن هناك استعمال جد مرتفع للرقم صفر و هناك استعمال جد منخفض للرقم 9 في الشركات النيوزلندية و التي تتسم بنشئت الملكية وإحكام قبضة المسيرين على حوكمة الشركة و خلافا لذلك لاحظ بأن الشركات التي هي ملك للأجانب لا يوجد لديها هذا التباين في الأرقام حيث وصل Carslaw إلى استنتاج مفاده أن هناك إدارة للأرباح من طرف الشركات النيوزلندية. أما (Thomas,1998) قام بنفس الدراسة و باستعمال قانون بنفورد و هذا على الشركات الأمريكية أين لاحظ بأن النتائج المحاسبية أخذت منحرجا مخالفا بحيث كانت الأرقام الأكثر إستعمالا هو الرقم 9 بدل من الرقم 0 و خلص على إستنتاج بأن هذه الشركات هي بدورها قد مارست إدارة الأرباح.



الشكل رقم 2: La loi de Benford

المرجع: <http://psymath.blogspot.com/2010/06/loi-de-benford.html>

19/11/2017 16

2. التطور الرياضي لقانون بنفورد

رغم أن فرانك بنفورد هو الذي نسب إليه هذا القانون إلا أن صاحب التطبيق الأصلي لهذا النموذج هو عالم الفضاء و الرياضيات (Simon Newcomb,1881) حيث لاحظ أن لوحات الحساب المستعملة آنذاك لدى المصرفيين و التجار كانت عادة ما تتآكل بطريقة تدريجية من بداية الرقم صفر إلى غاية الرقم 9 أي أن الرقم الأكثر إستعمالا كان الرقم 0 بدل 1 و الرقم 1 بدل 2 و 2 بدل 3 إلى غاية الرقم 9 حيث أن في أحد مقالاته (1981,p 40) توصل إلى الإستنتاج التالي:

« the law of probability of the occurrence of numbers is such that all mantissae of ther logaritms are aqualy propable »

و بعد ذلك قام العالم الفيزيائي Frank Benford باستعمال هذا الفرضية و أشاع هذا القانون عن طريق ملاحظته المعقدة للكثير من البيانات التي تم تجميعها و التي فاقت 20229 ملاحظة في شتى المجالات (طول الأنهار، عدد السكان، نسبة الوفيات، التوابث الفيزيائية...) و هذا عن طريق المعادلة التالية:

$$f(c) = \log_{10} \left(1 + \frac{1}{c}\right)$$

حيث تم مؤخرا برهانتها رياضيا من طرف Theodore hill سنة 1995. يعتمد قانون بنفورد على مجموعة من الإحتمالات و معايير التي تظهر في المعادلات التالية:

$$\text{prob} (d_1=d_1) = \log_{10} \left(1 + \frac{1}{d_1}\right)$$

He proposes the following equation to calculate the probability that a example, the three numbers 12, 158, number has a certain first digit a (for and 1,899 have the same first digit 1):

- Equation first digit = a) = $\log_{10} (1+a-1)$ with a is an integer between 1 to 9.hence, the probability of getting a number with 1 as 1: p (first digit is:

$$- P (\text{first digit} = 1) = \log_{10} (1+1-1) = 0.30103$$

the previous equation is extended to the general law given by:

$$- \text{Equation 2: } p(d_1 \dots d_k = d_1 \dots d_k) = \log_{10} (1+(d_1 \dots d_k)-1)$$

for example, the probability of getting a number with the first two digits of 23 is:

$$- P (d_1 d_2 = 23) = \log_{10} (1+(23)-1) = 0.01848$$

to determine the probability to have 1 as second digit, equation 2 gives:

$$- p(d_1 d_2 = 11) + p(d_1 d_2 = 21) + p(d_1 d_2 = 31) + p(d_1 d_2 = 41) \\ + p(d_1 d_2 = 51) + p(d_1 d_2 = 61) + p(d_1 d_2 = 71) + p(d_1 d_2 = 81) + p(d_1 d_2 = 91) = 0.11389$$

الجدول رقم 4: تكرارات قانون بنفورد

i	1	2	3	4	5	6	7	8	9
b	0.301	0.176	0.124	0.096	0.079	0.066	0.058	0.051	0.045
(i)	0	1	9	9	2	9	0	1	8

المرجع : <http://investexcel.net/benfords-law-excel>

وترد في الجدول أدناه الترددات الرقمية التي تنتجها هذه المعادلة.

الجدول رقم 5 : تكرارات قانون بنفورد

Digit	1 st	2 nd	3 rd	4 th	5 th or higher
0		11.97%	10.18%	10.02%	10.00%
1	30.10%	11.39%	10.14%	10.01%	10.00%
2	17.61%	10.88%	10.10%	10.01%	10.00%
3	12.49%	10.43%	10.06%	10.01%	10.00%
4	9.69%	10.03%	10.02%	10.00%	10.00%
5	7.92%	9.67%	9.98%	10.00%	10.00%
6	6.69%	9.34%	9.94%	9.99%	10.00%
7	5.80%	9.04%	9.90%	9.99%	10.00%
8	5.12%	8.76%	9.86%	9.99%	10.00%
9	4.58%	8.50%	9.83%	9.98%	10.00%

المرجع: <http://investexcel.net/benfords-law-excel>

3. مزايا قانون بنفورد في الكشف عن إدارة الأرباح

إن الباحث المتخذ من قانون بنفورد كأداة للدراسة لا يحتاج إلى إستعمال السلاسل الزمنية أو البيانات العارضة كما هو الحال في الإنحدار و لا يستوجب وجود علاقة قبلية للخصائص الأساسية للشركة أو تصنيفها القطاعي كما هو الحال في النماذج الخطية التي تقيس المستحقات المالية و تتطلب معلومات طلائعية كما يتطلب نموذج المستحقات الغير طبيعية. لا يتطلب الرجوع إلى الأسعار السابقة، مستقل عن السلم و يتجاوب مع أي حجم، و يتجاوز الصعوبات التي تجدها أدبيات المحاسبة في تقسيم المستحقات إلى اختيارية و غير اختيارية. burgstahler et dechow,1997, dustchi et easton,2009 و من أكبر مزايا قانون بنفورد كوسيلة للكشف للكشف عن إدارة الأرباح هي حدسيته intuitivité مقارنة بالنماذج الأخرى و التي تعتمد على المستحقات. إذن قانون بنفورد يبدلي بشكل قاطع بان المستندات المالية و المحاسبية تتبع هي كذلك قاعدة ثابتة تسمى قانون الرقم الأول أو قانون بنفورد.

الفرع الثاني : نموذج الشبكة العصبية الإصطناعية

1. تعريف الشبكة العصبية الإصطناعية ANN

الشبكة العصبية الاصطناعية ANN هي عبارة عن نمذجة رياضية تهدف إلى محاكاة الخلية العصبية البيولوجية في وظائفها وذلك عن طريق إستعمال البرمجة الحاسوبية. من أبرز مميزاتنا و التي تعتمد عليها أنها باستطاعتها إكتساب المعرفة و تخزينها و استعمالها لاحقا أي أنها ذاتية التعلم و هذه الخاصية القوية تكسبها القدرة على حل أشد المسائل تعقيدا. (Drew et Mousou,2000)

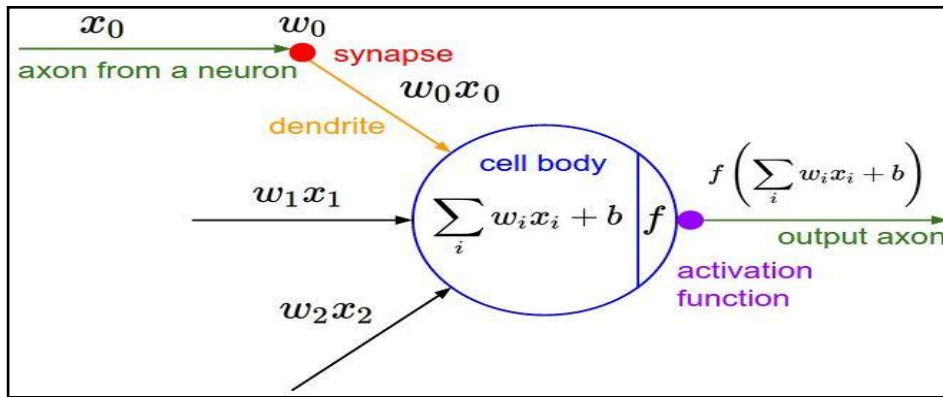
فهذه المنظومة تقوم بمعالجة البيانات عن طريق مجموعة من وحدات المعالجة تسمى خلايا عصبية (neurons) ترتبط مع بعضها البعض لتشكل شبكة عن طريق الموصلات العصبية (connections) حيث تمتلك كل خلية عصبية حالة خاصة بها تدعى نشاط الخلية (activations) تهدف إلى تحقيق المخرجات المصممة لأجلها.

2. مكونات النموذج الرياضي للشبكة العصبية

يتكون النموذج من خلايا عصبية إصطناعية حيث تتكون كل خلية عصبية إصطناعية من ثلاثة أقسام هي:

- الوزن : w_{eg} و هو الوزن أو عامل التثقيب لكل خلية عصبية إصطناعية و هو عبارة عن رقم مجرد
- الجامع : $adder$ و هو عبارة عن حاصل جمع وزن كل خلية مضروب بالدخل.
- تابع التفعيل : $activation\ for$ و هو عبارة عن علاقة أسية لمعالجة إشارة الخرج بحيث تمر هذه الإشارة من خلال هذا التابع و منه تنتج القيمة النهائية المطل

الشكل رقم 3 : نموذج لعصبون صناعي المرجع⁸⁹



⁸⁹ <https://i.pinimg.com/736x/61/fe/81/61fe81589ab491d1d3ba612b3bdf5b51-neuron-model.jpg>

تستقبل الخلية العصبية الإصطناعية عناصر الدخل و يتم ضرب كل عنصر x_i في الوزن الموافق له w_i و عندما يتم ضرب جميع عناصر الدخل بالأوزان الموافقة لها يتم جمعها في خلية الجمع.

$$net = x_1w_1 + x_2w_2 + \dots + x_nw_n$$

و بعد ذلك يتم إدخال معالجة الإشارة net في تابع التفعيل لينتج بعد ذلك خرج الخلية العصبية الإصطناعية يرمز له ب out تابع التفعيل هو عبارة عن تابع رياضي يمكن أن يكون تابع خطي بسيط حيث r هو عبارة عن ثابت $out=r(net)$

$$w_i new = w_i old + a (o desired - o) re$$

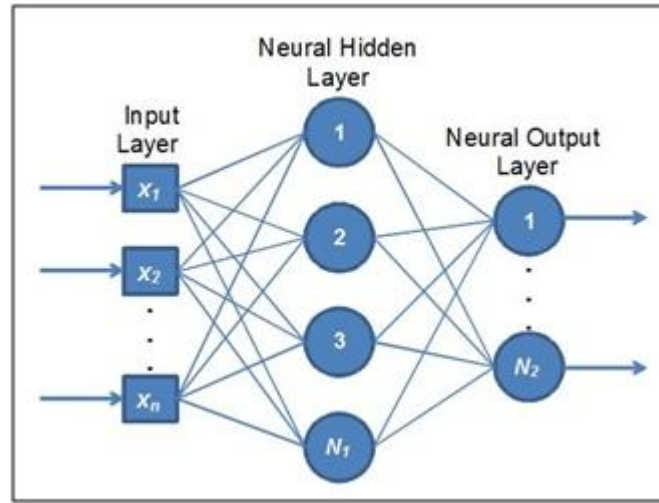
تحتاج الوحدة إلى التدريب و هو إعطاء الوحدة بعض المدخلات و بعض المخرجات المرغوبة لتتمكن من تعديل الأوزان حسب القاعدة التالية:
حيث أن: الأوزان: w_i ، المخرج: o ، المدخل: re_i ، سرعة التعلم: a يمكن صياغة الدالة على النحو التالي:

$$y = f(re_i, w_i) \dots \dots \dots 1$$

حيث أن: re_i : المدخلات ، w : الأوزان ، f : دالة التنشيط ، y_i : المخرجات و غالبا ما تكون دالة التنشيط محصورة المدى $[1, -1]$ أو $[0, 1]$ و يمكن أن لا تكون خطية مكونات الشبكة العصبية الإصطناعية: تتكون من طبقة المدخلات $input$ layer و طبقة المخرجات $out put$ layer وهما الطبقتان اللتان لهما إتصال بمحيط الشبكة و يوجد على الأقل طبقة خفية واحدة $hidden$ layer و تتكون كل من هذه الطبقات من عدد من الخلايا العصبية الإصطناعية و التي يرمز لها بدائرة.

- حتى تتمكن الشبكات العصبية الاصطناعية من نمذجة المسائل الغير خطية و المعقدة
يجب أن تستعمل دالة أكثر ملائمة وبالمواصفات التالية:
- 1- أن تكون ثنائية القيمة حتى تستطيع النمذجة اللاخطية
 - 2- أن تكون قابلة للتفاصيل
- وتسمى بالدالة التفعيلية activation fonction

الشكل رقم 4 : البنية المعمارية للشبكة العصبية الاصطناعية



<http://engineering.electrical-equipment.org/wp->

المرجع:

[network-based- :neural- content/uploads/2013/05/artificial-
power-system-restoration-2.jpg](http://engineering.electrical-equipment.org/wp-content/uploads/2013/05/artificial-network-based-neural-content/uploads/2013/05/artificial-power-system-restoration-2.jpg)

يمكن للنموذج إستعمال رياضيا جميع الدوال الفردية و المتزايدة إلا أن الدوال التي يتم تحديد حدودها مسبقا هي التي تحضى أكثر بالإستعمال وخاصة الدالة سيقموبيد أنظر الشكل والمعبر عنها كالتالي:

تطبيقات الشبكة العصبية الاصطناعية في المالية

وعلوم التسيير:

إبتداء من بداية التسعينات إن الشبكة العصبية الاصطناعية المستخدمة خاصة في مجال العلوم الصلبة بدأت تأخذ طريقها في الإستعمال في العلوم الإنسانية و خاصة في حقل علوم التسيير و المالية إلى جانب المنهج الإحصائي التقليدي. و تعرف حاليا قبول و اهتمام كبير من طرف الباحثين الأكاديميين.

أول من استعمل هذا النموذج في العلوم الإقتصادية و المالية كان while سنة 1988 ثم hawley سنة 1990 و هذا للتنبؤ بالشركات التي لها عسر مالي و تقييم الشركات عند دخولها البورصة. كان و تم قبولها نهائيا كنموذج إحصائي من طرف مجتمع البحث سنة 1994 .

أما فيما يتعلق بالدوافع، فإنه يوجد على وجه التحديد دافعين رئيسيين دفع المجتمع الأكاديمي في مجال المالية و المحاسبة إلى الإهتمام بهذه الأداة الحديثة للتحليل و التنبؤ.

1- عكس المناهج الإحصائية الكلاسيكية فإن نموذج الشبكة العصبية الاصطناعية لا يتطلب أي فرضية على متغيرات الدراسة.

2- إن نموذج الشبكة العصبية الاصطناعية جد فعال في معالجة الإشكاليات المعقدة أي التي لا يمكن تحديد مسبقا ماهي العلاقة الموجودة ما بين المتغيرات المستعملة حيث على أساس خوارزميات algorithme يتمكن ها النموذج من التعلم الذاتي وإيجاد العلاقة الموجودة ما بين متغيرات الدراسة وهذا على أساس تغذيته بالمعلومات كما يعمل الجهاز العصبي البيولوجي.

و تتسم الشبكة العصبية الاصطناعية في مجال المالية بما يلي:

- تسمح بمعالجة الإشكاليات الغير عضوية أي المسائل التي لا يتوفر لدى الباحث أي معلومة فيما يخصها.
- إن القدرة الذاتية للشبكة العصبية الاصطناعية على اكتشاف العلاقة الموجودة ما بين المتغيرات تمكنها من إيجاد الحلول المعقدة (الغير خطية).

- يمكن للباحث العمل بمعطيات غير مكتملة و هذا عن طريق إضافة عصبونات إضافية (casta et prêt,1994)
- التوقف التلقائي للعملية interactif لما تتمكن الشبكة من إيجاد أمثل النتائج حيث أن المعطيات التي لها دلالة في الدراسة هي فقط التي تحض بالقبول من طرف الشبكة.
- إمكانية معالجة متغيرات غير كمية.
- 1 - الخلايا العصبية التبويبية: تستخدم هذه الخلايا لتصنيف القوائم المالية و هذا لمعرفة إنتماء أي شركة إلى الشركات التي لها عسر مالي.
- 2 - الخلايا العصبية المرتبطة بالحلول المثلى: تستخدم هذه الخلايا في الإستغلال الأمثل للموارد فيما يخص أقصى مردودية للرأسمال و تسمى بالشبكات الخاصة باستعمال الموارد الخاصة و تجمع في المعادلة الآتية

$$Fist_{mot} = genfi is 2(x_{in}, x_{out}, radius)$$

حيث أن

- $fist_{mot}$: تقدير إدارة الأرباح في الأوراق المالية، x_{in} : المدخلات المحاسبية، x_{out} : بيانات المخرجات المحاسبية

- Radius : مدى تأثير مركز الشبكة العصبية على كل متغير

حيث أن بيانات مخرجات الشبكة العصبية الإصطناعية x_{out} تؤول إلى حالتين:

1 - الحالة التي فيها إدارة الأرباح.

2 - الحالة التي ليست فيها إدارة الأرباح.

و يمكن تمثيل هاتين الحالتين بواسطة دالتين لكل متغير من المتغيرات المدخلات: x_{in}

على النحو التالي: $b*y, a*x$.

$$z = p*x + q*y + r$$

و تشير متغيرات المعادلة إلى :

a,b : متغيرات المداخلات ، pqr : تشير إلى متغيرات الثوابت التي يتم تقديرها

بواسطة النموذج

z : تشير إلى متغيرات المخرجات (حالات إدارة الأرباح) و هي عبارة على الدالة

الخطية لمجموعة المتغيرات السابقة.

المبحث الثاني :إدارة الأرباح في المؤسسات الجزائرية:

للتعرف على مدى ممارسة المؤسسات الجزائرية لإدارة الأرباح خلال الفترة الدراسة الممتدة ما بين (2011-2015). تم انتقاء 42 مؤسسة وهذا للائمتها للدراسة حيث غطت هذه العينة كل من القطاع العمومي و القطاع الخاص كما غطت أنشطتها جميع القطاعات وكذلك تم مراعاة حجم المنشأة و التوزيع الجغرافي .

الجدول رقم 6 : القائمة الاسمية لشركات عينة الدراسة

N	Entreprise	N	Entreprise	N	Entreprise
1	L'AURASSI	15	SOFAME	29	ENAD
2	NCA ROUIBA	16	INATEL	30	ENAVA
3	SAIDAL	17	MOBILIS	31	SO.COMEWIB
4	ALFATRON	18	NATIONAL SHIPPING COMPANY NASHCO	32	S.O.V.E.R
5	AIR ALGERIE	19	ANABIB	33	GI LINDE ALGERIE
6	CEVITAL	20	ENTREPRISE DES INDUSTRIES DES CABLES	34	INFRAFER

7	CNAN	21	CEGELEC	35	IVAL
8	CONDOR ELECTRONICS	22	DANONE DJURDJURA	36	TASSILI AIRLINES
9	ENIE	23	ORASCOM	37	STAA
10	ENIEM	24	SNVI	38	ROUIBA ECLAIRAGE
11	COSIDER	25	ALGERIENNE DES TUBES METALLIQUES ALTUMET	39	CHIALI
12	SOMATEL	26	CEPRO CELLULOSE PROCESSING	40	GROUPE ETRHB HADDAD
13	FERTIAL	27	SOCIETE DE CONSTRUCTUOIN METALLIQUE CR METAL	41	SONATRACH
14	TONIC	28	DAHLI	42	SONELGAZ

المصدر: من اعداد الباحث

يبين الجدول رقم 6 القائمة الاسمية لشركات عينة الدراسة.

المطلب الأول : النموذج المستخدم لقياس إدارة الأرباح:

لقياس قيمة المستحقات الاختيارية خلال فترة الدراسة والمعبرة عن ممارسات إدارة الأرباح

تم الاعتماد على نموذج Jones المعدل من طرف Dechow et al في سنة

1995 .

ويتم حسابها وفق الخطوات التالية:

أولاً: حساب المستحقات الكلية حسب Bartov et Ferdinand من الأفضل عند حساب المستحقات الكلية استخدام منهج التدفقات النقدية لأن استخدام منهج الميزانية العامة من المحتمل أن يفرز عن نتائج متحيزة وغير دقيقة بسبب وجود أخطاء قياس عند حساب قيمة المستحقات الكلية إلا أن الباحث مضطر إلى استعمال المنهجين وذلك نظراً لعدم توفر قسط كبير من شركات عينة الدراسة لقوائم تدفقاتها النقدية على مستوى مصدر المعلومات الرئيسي CNRC وذلك رغم إجبار النظام المحاسبي والمالي على نشر هذه الوثيقة ذات الأهمية البالغة والتي هي الوحيدة التي تخلو حساباتها من التقديرات المحاسبية للمسيرين.

- حساب المستحقات الكلية عن طريق منهج قائمة التدفقات النقدية: ويكون حسب

الخطوات التالية:

$$ACCT_{it} = RN_{it} - FTE_{it} \dots\dots\dots(1).$$

حيث أن :

$ACCT_{it}$ - *les accruals totaux* : المستحقات الكلية للمؤسسة (i) خلال الفترة (t)

RN_{it} - *le résultat comptable*: النتيجة المحاسبية للمؤسسة (i) خلال الفترة (t)

le flux de trésorerie d'exploitation net التدفق النقدي الصافي من الأنشطة التشغيلية

FTE_{it} -

للمؤسسة (i) خلال الفترة (t).

- حساب المستحقات الكلية عن طريق منهج الميزانية العامة:

يتم اللجوء إلى هذا المنهج إذا تعذر توفر قائمة التدفقات النقدية ويتم ذلك عن طريق احتساب

المستحقات الكلية بالمعادلة التالية:

$$ACCT_{it} = \Delta BFDR_{it} - AMRT_{it} - PROV_{it} + PROD_{it} \dots\dots\dots(2).$$

$ACCT_{it}$: *Accruals totaux* المستحقات الكلية للمؤسسة (i) خلال الفترة (t)

: Variation du besoin en fond de roulement de la firme i pendant l'année t

$$\Delta BFDR_{it}$$

التغير في النقدية وما يعادلها للمؤسسة (i) خلال الفترة (t)

$AMRT_{it}$: Dotations aux amortissement de la firme i pendant l'année t

مخصصات الإهلاك للمؤسسة (i) خلال الفترة (t)

$PROV_{it}$: Dotations aux provision de la firme i pendant l'année t

مخصصات المؤنونات للمؤسسة (i) خلال الفترة

(t) الإنتاج المحول إلى رأسمال ثابت للمؤسسة (i)

: Production immobilisée de la firme i خلال الفترة (t)

$$PROD_{it}$$

ثانيا :تقدير معالم النموذج

يتم تقدير معالم النموذج المستخدمة لحساب المستحقات غير الاختيارية من خلال معادلة الانحدار

التي تتم لمجموع مؤسسات العينة في كل سنة على حدا وذلك بعد إخراج المستحقات غير الإختيارية

وفقا للنموذج التالي⁹⁰:

$$ACCT_{it} / AT_{it-1} = a (1 / AT_{t-1}) + \hat{\sigma} (\Delta CA_{it} - \Delta CAC_{it}) / AT_{it-1} + \delta (IMMO_{it} / AT_{it-1}) + \varepsilon_{it...}(3)$$

حيث أن:

- $ACCT_{it}$: Accruals totaux (t) خلال الفترة (i) الكلية للمؤسسة (i)
- AT_{it-1} : إجمالي أصول المؤسسة (i) في نهاية الفترة ($t-1$)
- ΔCA_{it} : التغير في رقم أعمال المؤسسة (i) بين الفترة (t) والفترة ($t-1$)
- ΔCAC_{it} : التغير في صافي رصيد الزبائن للمؤسسة (i) بين الفترة (t) والفترة ($t-1$)

⁹⁰ Nous avons utilisé le modèle de Jones modifié pour l'estimation des accruals discrétionnaires. Il se base sur l'estimation des accruals discrétionnaires en contrôlant la partie non discrétionnaire et ce pour. Le modèle de Jones [1991] modifié ou modèle de Jeter et Shivakumar [1999]

- الإجمالي الخام لأصول المؤسسة (i) خلال الفترة (t): $IMMO_{it}$
- الخطأ العشوائي ويعبر عن قيمة المستحقات الاختيارية للمؤسسة (i) خلال الفترة ε_{it}
- (t)
- معالم نموذج خاصة بالمؤسسة (i) : a, δ, σ

والملاحق رقم (4), (5), (6), (7), (8) تشير إلى معادلات الانحدار التي تم تشكيلها لمؤسسات العينة خلال سنوات الدراسة 2011, 2012, 2013, 2014, 2015 على التوالي وبعد معالجتها إحصائياً عن طريق SPSS تم تقدير

لكل سنة من سنوات الدراسة والمعبر عنها في الملاحق رقم (9), (10), (11), (12), نموذج الانحدار (a, δ, σ) (13)،

(14), (15).

1. حساب المستحقات غير الاختيارية:

في هذه المرحلة يتم تقدير قيمة المستحقات غير الاختيارية (التي لا تقدرها الإدارة أي العادية) لكل مؤسسة من مؤسسات العينة خلال سنوات الدراسة : 2011, 2012, 2013, 2014, 2015 , وذلك باستخدام معالم النموذج السنوية المقدرة في المرحلة السابقة من خلال المعادلة التالية:

$$ACCD_{it} / AT_{it-1} = ACCT_{it} / AT_{it-1} - a [(1 / AT_{t-1}) + \delta (\Delta CA_{it} - \Delta CAC_{it}) / AT_{it-1} + \delta (IMMO_{it} / AT_{it-1})]. \quad (4)$$

حيث أن:

- قيمة المستحقات غير الاختيارية للمؤسسة (i) خلال الفترة (t) : $ACCD_{it}$

2. حساب المستحقات الاختيارية:

تشتمل المستحقات الكلية على المستحقات الاختيارية والمستحقات غير الاختيارية وبالتالي فإن المستحقات الاختيارية

هي الفرق بين المستحقات الكلية والمستحقات غير الاختيارية للمؤسسة (i) خلال الفترة (t) .

$$ACCD_{it} = ACCT_{it} - ACCND_{it} \dots \dots \dots (5).$$

3. تقرير مدى ممارسة إدارة الأرباح لمؤسسات العينة:

بعد حساب المستحقات الإختيارية لكل المؤسسات موضوع الدراسة خلال سنوات الدراسة 2011, 2012, 2013, 2014, 2015 نقوم بحساب القيمة المطلقة للمستحقات الإختيارية خلال كل سنوات الدراسة لكل مؤسسة على حدا و متوسط الحسابي لكل هذه المستحقات حيث انه إذا كان المتوسط الحسابي للمستحقات الاختيارية أعلى من القيمة المطلقة للمستحقات الاختيارية لأحد سنوات الدراسة فإن المؤسسة تكن قد مارست إدارة الأرباح خلال هذه السنة و نعطي متغير وهمي (1) أما إذا كان المتوسط الحسابي للمستحقات الاختيارية أقل من القيمة المطلقة للمستحقات الاختيارية لأحد سنوات الدراسة فإن المؤسسة قد لم تكن مارست إدارة الأرباح خلال هذه السنة و نعطي متغير وهمي (0) الملحق رقم يتضمن قيم المستحقات الإختيارية وغير الإختيارية المتحصل عنها للشركات عينة الدراسة و مدى ممارستها لإدارة الأرباح خلال سنوات الدراسة الخمسة 2011, 2012, 2013, 2014, 2015 .

الجدول رقم 7 : نموذج الانحدار لسنة 2011

Modèle de régression pour l'année 2011

Coefficients^a

Modèle	Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	T	Sig.
	B	Ecart standard	Bêta		
1 (Constante)	-,244	,225		-1,083	,285
1 / AT it-1	-	28732752,784	-,190	-1,157	,254
(Δ CA it - Δ CAC it) / AT it-1	,152	,377	,066	,404	,689
IMMO it / AT it-1	,157	,199	,128	,787	,436

a. Variable dépendante : ACCT it / AT it-1

المصدر: من إعداد الباحث بناء على برنامج Spss

يبين الجدول رقم 02 نموذج الأثر لسنة 2011، حيث قدرت معنوية Sig كل من 1 / AT it-1 ب 254، و (Δ CA it - Δ CAC it) / AT it-1 ب 689، أما IMMO it / AT it-1 فقدرت ب 436، وهي غير دالة احصائياً.

الجدول رقم 8 : نموذج ل الانحدار سنة 2012

Modèle de régression pour l'année 2012

Coefficients^a

Modèle	Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
	B	Ecart standard	Bêta		

	B	Ecart standard	Bêta		
1 (Constante)	,299	,241		1,242	,222
1 / AT it-1	107522140	105339047	,099	1,021	,314
(Δ CA it - Δ CAC it) / AT it-1	,616	,908	,789	8,450	,000
IMMO it / AT it-1	1,004	,119	-1,102	-1,043	,304

a. Variable dépendante : ACCT it / AT it-1

المصدر: من إعداد الباحث بناء على برنامج Spss

يبين الجدول رقم 03 نموذج الأثر لسنة 2012، حيث قدرت معنوية Sig كل من 1 / AT it-1 ب 314، وهي غير دالة احصائيا، و (Δ CA it - Δ CAC it) / AT it-1 ب 000، وهي دالة احصائيا، اما IMMO it / AT it-1 فقدرت ب 304، وهي غير دالة احصائيا.

الجدول رقم 9: نموذج الانحدار لسنة 2013

Modèle de régression pour l'année 2013

Coefficients^a

Modèle	Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
	B	Ecart standard	Bêta		
1 (Constante)	,019	,283		,066	,948

1 / AT it-1	-	115734575			
	42006021,	,570	-0,061	-0,363	,719
	251				
(Δ CA it - Δ CAC it) / AT it-1	-0,310	,679	-0,076	-0,457	,650
IMMO it / AT it-1	-0,164	,285	-0,097	-0,576	,568

a. Variable dépendante : ACCT it / AT it-1

المصدر : من اعداد الباحث بناء على برنامج Spss

يبين الجدول رقم 04 نموذج الأثر لسنة 2013، حيث قدرت معنوية Sig كل من 1 / AT it-1 ب 719، وهي غير دالة احصائيا ، و (Δ CA it - Δ CAC it) / AT it-1 ب 650، وهي غير دالة احصائيا ، اما IMMO it / AT it-1 فقدرت ب 568، وهي غير دالة احصائيا.

الجدول رقم 10 : نموذج الانحدار لسنة 2014

Modèle de régression pour l'année 2014

Coefficients^a

Modèle	Coefficients non standardisés	Coefficients standardisés	t	Sig.
--------	-------------------------------	---------------------------	---	------

	B	Ecart standard	Bêta		
1 (Constante)	-,129	,075		-1,716	,094
1 / AT it-1	-	31531037,			
	33740406,	414	-,173	-1,070	,291
	859				
(Δ CA it - Δ CAC it) / AT it-1	-,023	,030	-,121	-,776	,443
IMMO it / AT it-1	,060	,066	,147	,908	,370

a. Variable dépendante : ACCT it / AT it-1

المصدر: من اعداد الباحث بناء على برنامج Spss

يبين الجدول رقم 05 نموذج الأثر لسنة 2014، حيث قدرت معنوية Sig كل من 1 / AT it-1 ب 291 ، وهي غير دالة احصائيا ، و 1 / AT it-1 (Δ CA it - Δ CAC it) ب 443، وهي غير دالة احصائيا ، اما 1 / AT it-1 IMMO it فقدرت ب 370، وهي غير دالة احصائيا.

الجدول رقم 11: نموذج الانحدار لسنة 2015

Modèle de régression pour l'année 2015

Coefficients^a

Modèle	Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
	B	Ecart standard	Bêta		
1 (Constante)	-,094	,064		-1,478	,148
1 / AT it-1	51629664,138	25926390,136	,316	1,991	,054
(Δ CA it - Δ CAC it) / AT it-1	-,037	,024	-,231	-1,540	,132
IMMO it / AT it-1	,023	,061	,060	,376	,709

a. Variable dépendante : ACCT it / AT it-1

المصدر: من اعداد الباحث بناء على برنامج Spss

يبين الجدول رقم 05 نموذج الأثر لسنة 2015، حيث قدرت معنوية Sig كل من 1 / AT it-1 ب 054، وهي غير دالة احصائياً، و (Δ CA it - Δ CAC it) / AT it-1 ب 132، وهي غير دالة احصائياً، أما IMMO it / AT it-1 فقدرت ب 709، وهي غير دالة احصائياً.

الجدول رقم 12 : المستحقات الاختيارية

رقم	المؤسسة	السنة	المستحقات الاختيارية	القيمة المطلقة للمستحقات الاختيارية	متوسط المستحقات الاختيارية	إدارة الأرباح
01	L'AURASSI	2011	-0.0822766	0.0822766	0.05483 89	1
	L'AURASSI	2012	0.0111004	0.0111004		0
	L'AURASSI	2013	0.0848229	0.0848229		1
	L'AURASSI	2014	-0.0380729	0.0380729		0
	L'AURASSI	2015	-0.0579217	0.0579217		1
02	NCA ROUIBA	2011	-0.2016971	0.2016971	0.08805 38	1
	NCA ROUIBA	2012	-0.0836822	0.0836822		0
	NCA ROUIBA	2013	0.1161536	0.1161536		1
	NCA ROUIBA	2014	-0.0133533	0.0133533		0
	NCA ROUIBA	2015	0.0253826	0.0253826		0
	SAIDAL	2011	-0.1336591	0.1336591		1

03	SAIDAL	2012	-0.0364945	0.0364945	0.06046	0	
	SAIDAL	2013	0.0538638	0.0538638		0	
	SAIDAL	2014	-0.0285489	0.0285489	33	0	
	SAIDAL	2015	-0.0497502	0.0497502		0	
04	SPA ALFATRON	2011	0.4673257	0.4673257	0.37159	1	
	SPA ALFATRON	2012	-0.2302551	0.2302551		83	0
	SPA ALFATRON	2013	-0.3034506	0.3034506			0
	SPA ALFATRON	2014	0.2315182	0.2315182			0
	SPA ALFATRON	2015	0.6254419	0.6254419			1
05	AIR ALGERIE	2011	-0.0545056	0.0545056	0.05546	0	
	AIR ALGERIE	2012	-0.0180014	0.0180014		93	0
	AIR ALGERIE	2013	-0.0189669	0.0189669			0
	AIR ALGERIE	2014	-0.0897651	0.0897651			1
	AIR ALGERIE	2015	-0.0961076	0.0961076			1
	SPA	2011	0.1902001	0.1902001		1	

06	CEVITAL				0.12511 74	
	SPA	2012	-0.1147483	0.1147483		0
	CEVITAL					
	SPA	2013	-0.0060623	0.0060623		
	CEVITAL					0
	SPA	2014	0.2630215	0.2630215		
	CEVITAL					1
07	SPA	2015	-0.0515549	0.0515549		0
	CEVITAL					
	SPA CNAN	2011	-1.851144	1.851144	0.46077 67	1
	SPA CNAN	2012	-0.1798345	0.1798345		0
	SPA CNAN	2013	-0.0933349	0.0933349		0
SPA CNAN	2014	-0.1714821	0.1714821	0		
SPA CNAN	2015	-0.0080881	0.0080881	0		
08	SPA	2011	0.3366989	0.3366989	0.28986 15	1
	CONDOR					
	ELECTRONI CS					
08	SPA	2012	-0.2202768	0.2202768		0
	CONDOR ELECTRONI CS					
	SPA	2013	0.3499557	0.3499557		1
	CONDOR ELECTRONI					

	CS					
	SPA CONDOR ELECTRONI CS	2014	0.4861809	0.4861809		1
	SPA CONDOR ELECTRONI CS	2015	0.0561953	0.0561953		0
09	SPA ENIE	2011	-0.4170664	0.4170664	0.13874 43	1
	SPA ENIE	2012	-0.0590211	0.0590211		0
	SPA ENIE	2013	0.0752603	0.0752603		0
	SPA ENIE	2014	0.0703353	0.0703353		0
	SPA ENIE	2015	0.0720384	0.0720384		0
10	SPA ENIEM	2011	-0.9512379	0.9512379	0.25622 35	1
	SPA ENIEM	2012	-0.0935967	0.0935967		0
	SPA ENIEM	2013	0.1641269	0.1641269		0
	SPA ENIEM	2014	-0.0064374	0.0064374		0
	SPA ENIEM	2015	-0.0657186	0.0657186		0
11	SPA COSIDER	2011	0.4968311	0.4968311	0.18732 3	1
	SPA COSIDER	2012	-0.1767562	0.1767562		0
	SPA COSIDER	2013	0.0847191	0.0847191		0

	SPA COSIDER	2014	-0.0125086	0.0125086		0
	SPA COSIDER	2015	0.1658001	0.1658001		0
12	EPE / SPA SOMATEL	2011	0.6708118	0.6708118	0.21626 02	1
	EPE / SPA SOMATEL	2012	0.1075721	0.1075721		0
	EPE / SPA SOMATEL	2013	0.1341326	0.1341326		0
	EPE / SPA SOMATEL	2014	-0.0667962	0.0667962		0
	EPE / SPA SOMATEL	2015	0.1019884	0.1019884		0
13	SPA FERTIAL	2011	-0.1295882	0.1295882	0.15273 29	0
	SPA FERTIAL	2012	-0.0976305	0.0976305		0
	SPA FERTIAL	2013	-0.206127	0.206127		1
	SPA FERTIAL	2014	-0.2243847	0.2243847		1
	SPA FERTIAL	2015	-0.1059342	0.1059342		0
	EPE/SPA	2011	0.0299278	0.0299278		0

14	TONIC				0.05441 65	1
	EPE/SPA	2012	0.0608108	0.0608108		
	TONIC					
	EPE/SPA	2013	0.1625764	0.1625764		
	TONIC					
	EPE/SPA	2014	-0.0057854	0.0057854		
	TONIC					
15	EPE /SPA	2011	0.0573832	0.0573832	0.11576 93	0 1 1 0 0
	SOFAME					
	EPE /SPA	2012	0.1803319	0.1803319		
	SOFAME					
	EPE /SPA	2013	-0.2848816	0.2848816		
	SOFAME					
	EPE /SPA	2014	0.0193176	0.0193176		
SOFAME						
16	SPA	2011	0.3123995	0.3123995	0.17699 07	1 1 1
	INATEL					
	SPA	2012	-0.1820156	0.1820156		
16	INATEL				07	1 1
	SPA	2013	0.2225425	0.2225425		
16	INATEL				07	1 1
	SPA	2013	0.2225425	0.2225425		

	SPA INATEL	2014	0.1111039	0.1111039		0
	SPA INATEL	2015	0.0568923	0.0568923		0
17	MOBILIS	2011	-0.3392894	0.3392894	0.16938 71	1
	MOBILIS	2012	0.0721961	0.0721961		0
	MOBILIS	2013	-0.0043292	0.0043292		0
	MOBILIS	2014	-0.22668	0.22668		1
	MOBILIS	2015	-0.2044407	0.2044407		1
18	SHIPPING COMPANY NASHCO	2011	-1.2013221	1.2013221	0.34183 64	1
	SHIPPING COMPANY NASHCO	2012	-0.3020247	0.3020247		0
	SHIPPING COMPANY NASHCO	2013	-0.1037205	0.1037205		0
	SHIPPING COMPANY NASHCO	2014	-0.0832459	0.0832459		0
	SHIPPING COMPANY NASHCO	2015	-0.0188686	0.0188686		0
	SPA ANABIB	2011	-0.1385909	0.1385909		1

19	<i>SPA ANABIB</i>	<i>2012</i>	<i>-0.0158061</i>	<i>0.0158061</i>	<i>0.04365</i>	<i>0</i>
	<i>SPA ANABIB</i>	<i>2013</i>	<i>-0.0153056</i>	<i>0.0153056</i>		<i>0</i>
	<i>SPA ANABIB</i>	<i>2014</i>	<i>0.0177482</i>	<i>0.0177482</i>	<i>46</i>	<i>0</i>
	<i>SPA ANABIB</i>	<i>2015</i>	<i>0.0308222</i>	<i>0.0308222</i>		<i>0</i>
20	<i>INDUSTRIES DES CABLES</i>	<i>2011</i>	<i>0.4936173</i>	<i>0.4936173</i>	<i>0.14348</i>	<i>1</i>
	<i>INDUSTRIES DES CABLES</i>	<i>2012</i>	<i>-0.1112082</i>	<i>0.1112082</i>		<i>28</i>
	<i>INDUSTRIES DES CABLES</i>	<i>2013</i>	<i>-0.0250597</i>	<i>0.0250597</i>		<i>0</i>
	<i>INDUSTRIES DES CABLES</i>	<i>2014</i>	<i>-0.0782965</i>	<i>0.0782965</i>		<i>0</i>
	<i>INDUSTRIES DES CABLES</i>	<i>2015</i>	<i>-0.0092323</i>	<i>0.0092323</i>		<i>0</i>
21	<i>SPA CEGELEC</i>	<i>2011</i>	<i>-2.7528338</i>	<i>2.7528338</i>	<i>1.72466</i>	<i>1</i>
	<i>SPA CEGELEC</i>	<i>2012</i>	<i>3.8129202</i>	<i>3.8129202</i>		<i>59</i>
	<i>SPA CEGELEC</i>	<i>2013</i>	<i>-0.8622483</i>	<i>0.8622483</i>		<i>0</i>

	SPA CEGELEC	2014	-0.970324	0.970324		0
	SPA CEGELEC	2015	-0.2250034	0.2250034		0
22	SPA DANONE DJURDJURA	2011	-0.3039846	0.3039846	0.13642	1
	SPA DANONE DJURDJURA	2012	0.019522	0.019522	75	0
	SPA DANONE DJURDJURA	2013	0.296672	0.296672		1
	SPA DANONE DJURDJURA	2014	-0.03216	0.03216		0
	SPA DANONE DJURDJURA	2015	0.029799	0.029799		0
		SPA ORASCOM	2011	0.1848023	0.1848023	
23	SPA ORASCOM	2012	-0.1561673	0.1561673	0.13656	1
	SPA ORASCOM	2013	-0.0467516	0.0467516	21	0

	SPA ORASCOM	2014	-0.2091265	0.2091265		1
	SPA ORASCOM	2015	-0.0859629	0.0859629		0
24	SPA SNVI	2011	1.2758709	1.2758709	0.40503 78	1
	SPA SNVI	2012	-0.2395861	0.2395861		0
	SPA SNVI	2013	-0.4168745	0.4168745		1
	SPA SNVI	2014	-0.0677183	0.0677183		0
	SPA SNVI	2015	-0.0251393	0.0251393		0
25	ALTUMET	2011	-0.0263106	0.0263106	0.10981 67	0
	ALTUMET	2012	-0.0945507	0.0945507		0
	ALTUMET	2013	0.2413088	0.2413088		1
	ALTUMET	2014	0.1725417	0.1725417		1
	ALTUMET	2015	0.0143716	0.0143716		0
26	SPA CEPRO CELLULOSE	2011	0.2617011	0.2617011	0.12064 86	1
	SPA CEPRO CELLULOSE	2012	-0.0848916	0.0848916		0
	SPA CEPRO CELLULOSE	2013	0.137185	0.137185		1

	SPA CEPRO CELLULOSE	2014	-0.0962022	0.0962022		0
	SPA CEPRO CELLULOSE	2015	0.0232631	0.0232631		0
27	CONST METALLIQU E METAL	2011	0.159195	0.159195	0.19737	0
	CONST METALLIQU E METAL	2012	-0.1764263	0.1764263	12	0
	CONST METALLIQU E METAL	2013	0.1854241	0.1854241		0
	CONST METALLIQU E METAL	2014	-0.1706814	0.1706814		0
	CONST METALLIQU E METAL	2015	0.2951292	0.2951292		1
	DAHLI	2011	-0.0250152	0.0250152		0
	DAHLI	2012	0.0463998	0.0463998		0
	DAHLI	2013	0.1647031	0.1647031	0.05642	1
28	DAHLI	2014	-0.0134523	0.0134523	26	0

	<i>DAHLI</i>	<i>2015</i>	<i>0.0325425</i>	<i>0.0325425</i>		<i>0</i>	
29	<i>ENAD</i>	<i>2011</i>	<i>0.168265</i>	<i>0.168265</i>	<i>0.41257</i>	<i>0</i>	
	<i>ENAD</i>	<i>2012</i>	<i>1.513446</i>	<i>1.513446</i>		<i>1</i>	
	<i>ENAD</i>	<i>2013</i>	<i>0.0630822</i>	<i>0.0630822</i>		<i>0</i>	
	<i>ENAD</i>	<i>2014</i>	<i>0.1319567</i>	<i>0.1319567</i>		<i>65</i>	<i>0</i>
	<i>ENAD</i>	<i>2015</i>	<i>0.1861325</i>	<i>0.1861325</i>		<i>0</i>	
30	<i>SPA ENAVA</i>	<i>2011</i>	<i>0.1928336</i>	<i>0.1928336</i>	<i>0.22116</i>	<i>0</i>	
	<i>SPA ENAVA</i>	<i>2012</i>	<i>-0.166947</i>	<i>0.166947</i>		<i>0</i>	
	<i>SPA ENAVA</i>	<i>2013</i>	<i>0.0815763</i>	<i>0.0815763</i>		<i>0</i>	
	<i>SPA ENAVA</i>	<i>2014</i>	<i>0.389312</i>	<i>0.389312</i>		<i>16</i>	<i>1</i>
	<i>SPA ENAVA</i>	<i>2015</i>	<i>-0.2751389</i>	<i>0.2751389</i>		<i>1</i>	
31	<i>SPA /EPE</i> <i>SO.COMEWI</i> <i>B</i>	<i>2011</i>	<i>0.4239488</i>	<i>0.4239488</i>	<i>0.20724</i>	<i>1</i>	
	<i>SPA /EPE</i> <i>SO.COMEWI</i> <i>B</i>	<i>2012</i>	<i>-0.1658318</i>	<i>0.1658318</i>		<i>78</i>	<i>0</i>
	<i>SPA /EPE</i> <i>SO.COMEWI</i> <i>B</i>	<i>2013</i>	<i>0.0301318</i>	<i>0.0301318</i>		<i>0</i>	
	<i>SPA /EPE</i> <i>SO.COMEWI</i> <i>B</i>	<i>2014</i>	<i>0.0615316</i>	<i>0.0615316</i>		<i>0</i>	
	<i>SPA /EPE</i> <i>SO.COMEWI</i> <i>B</i>	<i>2015</i>	<i>-0.3547951</i>	<i>0.3547951</i>		<i>1</i>	

	<i>B</i>					
32	<i>SPA</i> <i>E.P.E.S.O.V</i> <i>.E.R</i>	<i>2011</i>	<i>0.1415343</i>	<i>0.1415343</i>	<i>0.35537</i> <i>97</i>	<i>0</i>
	<i>SPA</i> <i>E.P.E.S.O.V</i> <i>.E.R</i>	<i>2012</i>	<i>-1.049626</i>	<i>1.049626</i>		<i>1</i>
	<i>SPA</i> <i>E.P.E.S.O.V</i> <i>.E.R</i>	<i>2013</i>	<i>0.472744</i>	<i>0.472744</i>		<i>1</i>
	<i>SPA</i> <i>E.P.E.S.O.V</i> <i>.E.R</i>	<i>2014</i>	<i>0.1050487</i>	<i>0.1050487</i>		<i>0</i>
	<i>SPA</i> <i>E.P.E.S.O.V</i> <i>.E.R</i>	<i>2015</i>	<i>0.0079457</i>	<i>0.0079457</i>		<i>0</i>
33	<i>SPA GI</i> <i>LINDE</i> <i>ALGERIE</i>	<i>2011</i>	<i>0.2604078</i>	<i>0.2604078</i>	<i>0.11597</i> <i>51</i>	<i>1</i>
	<i>SPA GI</i> <i>LINDE</i> <i>ALGERIE</i>	<i>2012</i>	<i>0.0883248</i>	<i>0.0883248</i>		<i>0</i>
	<i>SPA GI</i> <i>LINDE</i> <i>ALGERIE</i>	<i>2013</i>	<i>0.2081689</i>	<i>0.2081689</i>		<i>1</i>

	SPA GI LINDE ALGERIE	2014	0.0061676	0.0061676		0
	SPA GI LINDE ALGERIE	2015	0.0168064	0.0168064		0
34	INFRAFER	2011	0.4343496	0.4343496	0.18626 44	1
	INFRAFER	2012	-0.1257365	0.1257365		0
	INFRAFER	2013	0.1636816	0.1636816		0
	INFRAFER	2014	0.2018969	0.2018969		1
	INFRAFER	2015	0.0056572	0.0056572		0
35	SPA IVAL	2011	1.3639862	1.3639862	0.42028 55	1
	SPA IVAL	2012	-0.2976303	0.2976303		0
	SPA IVAL	2013	0.2946118	0.2946118		0
	SPA IVAL	2014	0.0478429	0.0478429		0
	SPA IVAL	2015	-0.0973564	0.0973564		0
36	SPA TASSILI AIRLINES	2011	0.3018994	0.3018994	0.22178 62	1
	SPA TASSILI AIRLINES	2012	-0.4833473	0.4833473		1
	SPA TASSILI AIRLINES	2013	0.0156791	0.0156791		0
	SPA TASSILI AIRLINES	2014	0.0367459	0.0367459		0
	SPA TASSILI AIRLINES	2015	-0.2712591	0.2712591		1

	<i>AIRLINES</i>						
37	<i>SPA STAA</i>	<i>2011</i>	<i>0.0342455</i>	<i>0.0342455</i>	<i>0.89922</i>	<i>0</i>	
	<i>SPA STAA</i>	<i>2012</i>	<i>-0.0255334</i>	<i>0.0255334</i>		<i>0</i>	
	<i>SPA STAA</i>	<i>2013</i>	<i>-4.3967318</i>	<i>4.3967318</i>		<i>1</i>	
	<i>SPA STAA</i>	<i>2014</i>	<i>0.0168724</i>	<i>0.0168724</i>		<i>02</i>	<i>0</i>
	<i>SPA STAA</i>	<i>2015</i>	<i>-0.0227178</i>	<i>0.0227178</i>		<i>0</i>	
38	<i>SPA</i> <i>ROUIBA</i> <i>ECLAIRAGE</i>	<i>2011</i>	<i>-0.0891393</i>	<i>0.0891393</i>	<i>0.06909</i>	<i>1</i>	
	<i>SPA</i> <i>ROUIBA</i> <i>ECLAIRAGE</i>	<i>2012</i>	<i>-0.0551878</i>	<i>0.0551878</i>		<i>4</i>	<i>0</i>
	<i>SPA</i> <i>ROUIBA</i> <i>ECLAIRAGE</i>	<i>2013</i>	<i>0.1772265</i>	<i>0.1772265</i>			<i>1</i>
	<i>SPA</i> <i>ROUIBA</i> <i>ECLAIRAGE</i>	<i>2014</i>	<i>-0.0229118</i>	<i>0.0229118</i>			<i>0</i>
	<i>SPA</i> <i>ROUIBA</i> <i>ECLAIRAGE</i>	<i>2015</i>	<i>-0.0010046</i>	<i>0.0010046</i>			<i>0</i>
	<i>SPA</i> <i>ROUIBA</i> <i>ECLAIRAGE</i>						
39	<i>SPA CHIALI</i>	<i>2011</i>	<i>0.2878499</i>	<i>0.2878499</i>	<i>0.23446</i>	<i>1</i>	
	<i>SPA CHIALI</i>	<i>2012</i>	<i>-0.4234555</i>	<i>0.4234555</i>	<i>55</i>	<i>1</i>	
	<i>SPA CHIALI</i>	<i>2013</i>	<i>-0.1181563</i>	<i>0.1181563</i>		<i>0</i>	

	<i>SPA CHIALI</i>	<i>2014</i>	<i>0.1637408</i>	<i>0.1637408</i>		<i>0</i>
	<i>SPA CHIALI</i>	<i>2015</i>	<i>0.1791247</i>	<i>0.1791247</i>		<i>0</i>
40	<i>ETRHB HADDAD</i>	<i>2011</i>	<i>0.1491045</i>	<i>0.1491045</i>	<i>0.18033 42</i>	<i>0</i>
	<i>ETRHB HADDAD</i>	<i>2012</i>	<i>-0.1824297</i>	<i>0.1824297</i>		<i>1</i>
	<i>ETRHB HADDAD</i>	<i>2013</i>	<i>-0.1990201</i>	<i>0.1990201</i>		<i>1</i>
	<i>ETRHB HADDAD</i>	<i>2014</i>	<i>0.2080496</i>	<i>0.2080496</i>		<i>1</i>
	<i>ETRHB HADDAD</i>	<i>2015</i>	<i>0.1630671</i>	<i>0.1630671</i>		<i>0</i>
41	<i>SPA SONATRAC H</i>	<i>2011</i>	<i>0.0551146</i>	<i>0.0551146</i>	<i>0.73792 82</i>	<i>0</i>
	<i>SPA SONATRAC H</i>	<i>2012</i>	<i>-0.3256437</i>	<i>0.3256437</i>		<i>0</i>
	<i>SPA SONATRAC H</i>	<i>2013</i>	<i>3.1991366</i>	<i>3.1991366</i>		<i>1</i>
	<i>SPA SONATRAC H</i>	<i>2014</i>	<i>0.0576104</i>	<i>0.0576104</i>		<i>0</i>
	<i>SPA</i>	<i>2015</i>	<i>0.0521357</i>	<i>0.0521357</i>		<i>0</i>

	SONATRAC H					
42	SONELGAZ	2011	-0.0526432	0.0526432	0.10557 84	0
	SONELGAZ	2012	0.0617188	0.0617188		0
	SONELGAZ	2013	-0.0784648	0.0784648		0
	SONELGAZ	2014	-0.1706093	0.1706093		1
	SONELGAZ	2015	-0.1644557	0.1644557		1

المصدر: من اعداد الباحث بناء على برنامج Spss

ثالثا: قياس علاقة الارتباط ما بين المتغيرات

في الإحصاء الوصفي، هنالك المقاييس تدعى (مقاييس العلاقة ما بين الظواهر الإحصائية أو البحثية)، ففي الوقت الذي نجد فيه أن المقاييس المستخدمة في الإحصاء الوصفي ومنها : طرق إيجاد المتوسطات ومقاييس التشتت، وكذلك كيفية استخدام كل منها عند معالجة بيانات متغير معين واحد، يضاف إليها أساليب جدولة هذه البيانات وعرضها بأشكال ونماذج متعددة قد لا تفي بالغرض المطلوب وبخاصة مع البيانات المعنية بالظواهر التي تتأتى من خلال وجود علاقة ما بين متغيرين أو أكثر .

وبما أن المتغيرات المبحوثة، يمكن أن تكون منفصلة أو متصلة (مستمرة) أو ناتجة عن قياس كمي (رقمي) أو نوعي عليه، وعند وصف التوزيعات المرتبطة لابد وأن نأخذ بنظر الاعتبار بعض المحددات الأساسية في هذا الوصف، ومنها مستويات القياس، وحتى نكون أكثر وضوحاً في هذا الموضوع ، نجد أن هنالك حقيقة لا خلاف فيها إلا وهي : أن طبيعة العلاقة بين توزيعات ظاهرتين أو أكثر مهما كان نوع هذه العلاقة، يمكن حسابه رياضياً بطرائق وأساليب مختلفة، وهذه الأساليب

يمكن ملاحظتها بأشكال متعددة، كما أن هذه الأشكال تحددها البيانات المتوفرة ومستوى القياس المستخدم في الحصول عليها، وأكثر هذه المقاييس شيوعاً مقياس معامل ارتباط بيرسون.

1. **الارتباط بيرسون**:⁹¹ يُعتبر معامل ارتباط بيرسون من أقوى مقاييس الارتباط، إلا أنه صعب الحساب لحاجته إلى الكثير من البيانات والمعادلات، كالانحراف المعياري يستخدم ارتباط بيرسون لحساب الارتباط بين متغيرين، ويعتبر معامل ارتباط بيرسون مقياساً معيارياً للعلاقة، بمعنى أنه يدخل في حسابه الوسط والانحراف المعياري لكل من مجموعتي الدرجات المراد إيجاد العلاقة بينهما، وهذا يعني أن أي تحويل خطي لإحدى مجموعتي درجات لا يؤثر في قيمة معامل ارتباط بيرسون، وبذلك لا يكون لوحدة القياس أهمية عند إيجاد معامل الارتباط. ويعد معامل ارتباط بيرسون أكثر أنواع معاملات الارتباط استخداماً في البحوث والدراسات المختلفة بل إن الكثير من المعاملات الارتباط الأخرى تعتبر إلا حالات خاصة من معامل ارتباط بيرسون.

وكلما اقتربت القيمة المطلقة لمعامل الارتباط من 1 أشار ذلك إلى وجود ارتباط قوي بين القيمتين سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة، أي إن إحدى القيمتين تزداد بزيادة الأخرى أو العكس من ذلك يحدث.

معامل الارتباط يأخذ قيمة بين (+1 و -1) (وان الإشارة الموجبة والسالبة تشير إلى اتجاه العلاقة، والقيمة المطلقة للمعامل تشير إلى حجم العلاقة. كذلك معامل الارتباط (r) تعكس درجة العلاقة الخطية بين أزواج من الدرجات، ولكن هذه العلاقة معقدة

- **حدود معامل بيرسون** : من حيث المبدأ، لا يطبق معامل بيرسون إلا لقياس العلاقة

قيمة استثنائية. إذا لم يتم التحقق من هذه الشروط (الحالة المتكررة...) فإن استخدام

⁹¹ **Une relation est forte** si les unités ayant des valeurs voisines sur X ont également des valeurs voisines sur Y, c'est à dire si l'on a la relation suivante

X_i proche de $X_j \Rightarrow Y_i$ proche de Y_j

\Rightarrow le nuage de point prend alors la forme d'une ligne ou d'une courbe dont les points s'écartent peu.

Une relation est faible si les unités ayant des valeurs voisines sur X peuvent avoir des valeurs éloignées sur Y, c'est à dire si deux valeurs proches de X peuvent correspondre à deux valeurs très différentes de Y

\Rightarrow le nuage de point n'a pas la forme d'une ligne ou d'une courbe, ou seulement de façon très grossière.

Une relation est nulle si les valeurs de X ne permettent aucunement de prédire les valeurs de Y

\Rightarrow le nuage de point a le forme d'un carré, d'un cercle, d'une "patate" sans véritables lignes directrices.

هذا المعامل يمكن أن يؤدي إلى استنتاجات خاطئة حول وجود أو عدم وجود علاقة. وتجدد الإشارة أيضاً إلى أن غياب علاقة خطية لا يعني غياب أي علاقة بين المتغيرين المدروسين X و Y .

وسوف يتم استخدام معامل ارتباط بيرسون في هذه الدراسة للتعرف على نوع وقوة علاقة الارتباط بين المتغيرات المستقلة لنموذج الدراسة لجميع منشآت العينة على مدى كل سنوات الدراسة.

2. إختبار Wald :

عادة ما تستخدم احصائية Wald Statistics لاختبار الدلالة الإحصائية لكل معامل من معاملات الانحدار اللوجستي (Lea 1997)، ويقوم اختبار والد Test Wald باختبار الفرضية الصفرية والقائلة بأن معامل الانحدار اللوجستي المرتبط بالمتغير المستقل R_i يساوي صفراً (Cizek & Fditzgerald, 1999) وعند إختبار معنوية معاملات النموذج و بنائه نجد أنه من المفيد الإجابة على السؤال التالي ما مدى تمثيل متغيرات الدراسة مع التحليل الإحصائي ؟

الجدول رقم 13: قيم معامل ارتباط بيرسون بين المتغيرين المستقلين 2011 لسنة

Corrélations

= السنة 2011

<i>^aCorrélations</i>	حجم المنشأة	نسبة المديونية
Corrélation de Pearson حجم المنشأة	1	-,274
Sig. (bilatérale)		,079
N	42	42
Corrélation de Pearson	-,274	1

نسبة	Sig. (bilatérale)	,079	
المديونية	N	42	42

المصدر: من اعداد الباحث بناء على برنامج Spss السنة 2011 =

من خلال الجدول رقم 13 يتضح أنه لا يوجد ارتباط بين المتغيرين المستقلين للدراسة حجم المنشأة و نسبة المديونية بحيث أن الدلالة الإحصائية Sig غير دالة ،079 ، وهي أكبر من 0,05، كما نلاحظ أن ارتباط بيرسون سلبي حيث قدر ب: -،274، وهذا ما يدل على عدم وجود ارتباط ذاتي بين متغيري الدراسة، وعلى ضوء هذه المعطيات يمكن القول أن المتغيرين المستقلين ملائمين لإجراء الدراسة وهذا من خلال معالجة معطيات لسنة 2011 ل 42 مؤسسة.

الجدول رقم 14 : قيم معامل ارتباط بيرسون بين المتغيرين المستقلين لسنة 2012

Corrélations^a

السنة 2012 =

Corrélations ^a	حجم المنشأة	نسبة المديونية
Corrélation de Pearson	1	-,097

حجم المنشأة	Sig. (bilatérale)	,542	
	N	42	42
نسبة المديونية	Corrélation de Pearson	-,097	1
	Sig. (bilatérale)	,542	
	N	42	42

السنة 2012 المصدر: من اعداد الباحث بناء على برنامج Spss

من خلال الجدول رقم 14 يتضح أنه لا يوجد ارتباط بين المتغيرين المستقلين للدراسة حجم المنشأة و نسبة المديونية بحيث أن الدلالة الإحصائية Sig غير دالة ،542 ، وهي أكبر من 0,05، كما نلاحظ أن ارتباط بيرسون سلبي حيث قدر ب: -،097، وهذا ما يدل على عدم وجود ارتباط ذاتي بين متغيري الدراسة، وعلى ضوء هذه المعطيات يمكن القول أن المتغيرين المستقلين ملائمين لإجراء الدراسة وهذا من خلال معالجة معطيات لسنة 2012 ل 42 مؤسسة.

الجدول رقم 15: قيم معامل ارتباط بيرسون بين المتغيرين المستقلين لسنة 2013

Corrélations

Créations ^a	حجم المنشأة	نسبة المديونية
------------------------	----------------	----------------

حجم المنشأة	Corrélation de Pearson	1	-,181
	Sig. (bilatérale)		,251
	N	42	42
نسبة المديونية	Corrélation de Pearson	-,181	1
	Sig. (bilatérale)	,251	
	N	42	42

2013 a. المصدر: من اعداد الباحث بناء على برنامج Spss

من خلال الجدول رقم 15 يتضح أنه لا يوجد ارتباط بين المتغيرين المستقلين للدراسة حجم المنشأة و نسبة المديونية بحيث أن الدلالة الإحصائية Sig غير دالة ,251 ، وهي أكبر من 0,05، كما نلاحظ أن ارتباط بيرسون سلبي حيث قدر ب : -,181، وهذا ما يدل على عدم وجود ارتباط ذاتي بين متغيري الدراسة، وعلى ضوء هذه المعطيات يمكن القول أن المتغيرين المستقلين ملائمين لإجراء الدراسة وهذا من خلال معالجة معطيات لسنة 2013 ل 42 مؤسسة.

الجدول رقم 16: (قيم معامل ارتباط بيرسون بين المتغيرين المستقلين لسنة 2014

<i>Corrélations^a</i>		حجم المنشأة	نسبة المديونية
حجم المنشأة	<i>Corrélacion de Pearson</i>	1	-,349*
	<i>Sig. (bilatérale)</i>		,023
	<i>N</i>	42	42
نسبة المديونية	<i>Corrélacion de Pearson</i>	-	1
	<i>Sig. (bilatérale)</i>	,349*	,023
	<i>N</i>	42	42

السنة 2014.

المصدر: من اعداد الباحث بناء على برنامج Spss

من خلال الجدول رقم 16 يتضح أنه لا يوجد ارتباط بين المتغيرين المستقلين للدراسة حجم المنشأة و نسبة المديونية بحيث أن الدلالة الإحصائية *Sig* وهي دالة 0,023 ، وهي أقل من 0,05، كما نلاحظ أن ارتباط بيرسون سلبي حيث قدر ب: -0,349، وهذا ما يدل على عدم وجود ارتباط ذاتي بين متغيري الدراسة، وعلى ضوء هذه المعطيات يمكن القول أن المتغيرين المستقلين ملائمين لإجراء الدراسة وهذا من خلال معالجة معطيات لسنة 2014 ل 42 مؤسسة.

الجدول رقم 17: (قيم معامل ارتباط بيرسون بين المتغيرين المستقلين لسنة 2015

Corrélations

<i>Corrélations^a</i>		حجم المنشأة	نسبة المديونية
حجم المنشأة	<i>Corrélation de Pearson</i>	1	-,045
	<i>Sig. (bilatérale)</i>		,779
	<i>N</i>	42	42
نسبة المديونية	<i>Corrélation de Pearson</i>	-,045	
	<i>Sig. (bilatérale)</i>		,779
	<i>N</i>	42	42

السنة 2015.

المصدر: من اعداد الباحث بناء على برنامج Spss

من خلال الجدول رقم 17 يتضح أنه لا يوجد ارتباط بين المتغيرين المستقلين للدراسة حجم المنشأة و نسبة المديونية بحيث أن الدلالة الإحصائية *Sig* غير دالة ،779 ، وهي أكبر من 0,05، كما نلاحظ أن ارتباط بيرسون سلبي حيث قدر ب: -،045، وهذا ما يدل على عدم وجود ارتباط ذاتي بين متغيري الدراسة، وعلى ضوء هذه المعطيات يمكن القول أن المتغيرين المستقلين ملائمين لإجراء الدراسة وهذا من خلال معالجة معطيات لسنة 2015 ل 42 مؤسسة.

3. الانحدار اللوجستي: في علم الاحتمالات، الانحدار اللوجستي هو نموذج يستخدم للتنبؤ باحتمالية وقوع حدث ما وذلك بملائمة البيانات على منحنى اللوجستي و يستخدم الانحدار اللوجستي على عدة متغيرات مُتوقَّعة والتي يمكن أن تكون رقمية أو فئوية

يُستخدم الانحدار اللوجستي بشكل واسع في الطب والعلوم الاجتماعية، كما يستخدم في التسويق لحساب توقعات ميل المستهلك إلى شراء منتج ما أو امتناعه عن الشراء. يطلق على الانحدار اللوجستي أسماء أخرى في التطبيقات المختلفة له، مثل: النموذج اللوجستي، نموذج اللوجيت والمصنّف العام للإنترنت. الانحدار اللوجستي هو أحد عناصر مجموعة من النماذج تسمى بمجموعة النماذج الخطية العامة.

4. فرضيات التحليل اللوجستي :

✓ أن يكون Y متغيراً نوعياً ثنائياً، ومن خلال إسقاط هذا النموذج على دراستنا حيث تأخذ القيمة 0 بالنسبة للمؤسسات التي لا تمارس إدارة الأرباح و القيمة 1 بالنسبة للمؤسسات التي تمارس إدارة الأرباح.

✓ وجود علاقة غير خطية بين المتغير التابع و مجموعة متغيرات المستقلة.
 ✓ عدم وجود ارتباط بين المتغيرات المستقلة كما تم إيضاحه سابقاً ، أما في حالة وجود ارتباط بين المتغيرات المستقلة فإنه يتم التوصل إلى هذا النموذج باستخدام الانحدار المتدرج، أي عدم وجود ارتباط بين الأخطاء العشوائية و المتغيرات المستقلة .

5. مميزات التحليل اللوجستي:

من أكبر الميزات التي يتصف بها التحليل اللوجستي هي:

✓ إعطاء أهمية أكبر للبيانات الكيفية و البيانات الكمية مما يعطي المزيد من دقة النموذج، عكس التحليل التمييزي الذي يقتصر على البيانات الكمية فقط .

✓ التوسع في عملية النمذجة، حيث لا يقتصر على الصيغة الخطية على غرار التحليل التمييزي بل يتعد إلى الصيغة الغير الخطية .

✓ من المزايا التي يقدمها هذا التحليل أنه لا يحتاج شرط التوزيع الطبيعي للمتغيرات الدراسة على غرار التحليل التمييزي .

✓ تسهيل عملية تصنيف المفردات الجديدة من خلال إدماج المعلومة ذات الطبيعة الاحتمالية في قاعدة القرار و الفصل الإحصائي بين المجتمعات الجزئية المدروسة.

يرى 1997 , Lea بأنه و إن كانت هناك عدة أساليب إحصائية طورت لتحليل البيانات ذات المتغيرات التابعة التصنيفية، إلا أن تحليل الانحدار اللوجستي يتمتع بعدة مميزات تجعله ملائماً للاستخدام في مثل حالات كهذه 1998, Edwards ; 2003, Walker، ويوضح 2000 Gebotys، أهمية تحليل الانحدار اللوجستي بقوله: "إن الانحدار اللوجستي هو أداة أكثر قوة، لأنه يقدم اختباراً لدلالات المعاملات، كما أنه يعطي الباحث فكرة عن مقدار تأثير المتغير المستقل على متغير الاستجابة الثنائية، وبالإضافة إلى ذلك فإن الانحدار اللوجستي يرتب تأثير المتغيرات، مما يسمح للباحث بالاستنتاج بأن متغيراً ما يعتبر أقوى من المتغير الآخر في فهم ظهور النتيجة المطلوبة، كما أن تحليل الانحدار اللوجستي يمكنه أن يتضمن المتغيرات النوعية وحدوداً للتفاعلات" ويشير (1998, Dayton, Walker ; 1992) أيضاً إلى أن تحليل الانحدار اللوجستي يعد أقل حساسية للانحرافات عن اعتدالية التوزيع للمتغيرات محل الدراسة، كما أنه يتغلب على مشكلة الافتراضات الشديدة لانحدار المربعات الدنيا الاعتيادي، مما يجعله الأكثر ملائمة في حالات المتغير التابع ثنائي القيمة.

اختبار χ^2 Chi square test

يعتبر توزيع كاي تربيع من التوزيعات الإحتمالية الشائعة الاستخدام حيث توجد له تطبيقات عديدة بدرجة يمكن معها القول أنه يأتي في المرتبة الثانية للتوزيع المعتدل من حيث كثرة تطبيقاته. ويعتمد اعتماداً كاملاً على درجات الحرية، فكلما زادت درجات الحرية كلما قل التواء التوزيع واقترب من التماثل.

الجدول رقم 18

Régression logistique

= السنة 2011

Bloc 0 : bloc de départ

Tableau de classement^{a,b,c}

Observations		Prévisions			
		إدارة الأرباح		Pourcentage correct	
		0	1		
Etape 0	إدارة الأرباح	0	14	,0	
0	الأرباح	1	0	28	100,0
Pourcentage global					66,7

= السنة 2011.

b. La constante est incluse dans le modèle.

c. La valeur de césure est ,500

Variables dans l'équation^a

	A	E.S.	Wald	Ddl	Sig.	Exp(B)	
Etape 0	Constante	,693	,327	4,484	1	,034	2,000

= السنة 2011.

المصدر: من اعداد الباحث بناء على برنامج Spss

نلاحظ من خلال الجدول رقم 18 أن عدد المؤسسات التي مارست إدارة الأرباح خلال سنة 2011 قدرت ب 28 مؤسسة أي ما نسبته 66,7 بالمائة ، إما المؤسسات التي لم تمارس إدارة الأرباح قدر عددها ب 14 مؤسسة.

الجدول رقم 19

Variables dans l'équation^a

	A	E.S.	Wald	Ddl	Sig.	Exp(B)
Etape Constant 0 e	,693	,327	4,484	1	,034	2,000

= a.السنة 2011

المصدر: من اعداد الباحث بناء على برنامج Spss

نلاحظ من خلال الجدول 19 نجد ان المتغيرات المعادلة مجتمعة والمتمثلة في طبيعة حجم ونسبة المديونية دالة معنويا حيث ان SIG أقل من 0,05، قيمة دلالة قدرت SIG ب 0,034. وهي أقل من 0,05 وهذا مايدل على انها دالة احصائيا.

الجدول رقم 20

Variables hors de l'équation^a

	Score	Ddl	Sig.	
Etape Variable 0 s	طبيعة حجم المديونية	1,339 1,669 ,048	1 1 1	,247 ,196 ,826
Statistiques globales		3,584	3	,310

= a.السنة 2011

المصدر: من اعداد الباحث بناء على برنامج Spss

نلاحظ من خلال الجدول اعلاه نجد ان المتغيرات الموجودة خارج المعادلة والمتمثلة في طبيعة وحجم ونسبة المديونية ليست دالة معنويا حيث ان SIG أكبر من 0,05،

Block 1 : Méthode = Entrée**Tests de spécification du modèle^a**

		<i>Khi-Chi-deux</i>	<i>Ddl</i>	<i>Sig.</i>
<i>Etape</i>	<i>Etape</i>	3,648	3	,302
1	<i>Bloc</i>	3,648	3	,302
	<i>Modèle</i>	3,648	3	,302

a. السنة 2011 = المصدر: من اعداد الباحث بناء على

برنامج Spss

الجدول رقم 21

Récapitulatif des modèles^b

<i>Etape</i>	<i>-2log- vraisemblance</i>	<i>R-deux de Cox & Snell</i>	<i>R-deux de Nagelkerke</i>

1	49,819 ^a	,083	,116
---	---------------------	------	------

a. L'estimation a été interrompue au numéro d'itération 4 parce que les estimations de paramètres ont changé de moins de ,001.

b. السنة 2011 =

يبين الجدول اعلاه ملخص نموذج الدراسة لسنة 2011، حيث قدر *R-deux de Nagelkerke* ب 116، و *R-deux de Cox & Snell* ب 083،
الجدول رقم 22

Variables dans l'équation^b

	A	E.S.	Wald	ddl	Sig.	Exp(B)
Etape 1 ^a	-	,783	1,495	1	,221	,384
طبيعة	,957					
حجم	-	,180	1,896	1	,168	,780
	,248					
المديونية	-	,360	,606	1	,436	,756
	,280					
Constante	7,22	4,325	2,787	1	,095	1367,832
	1					

Variable(s) entrées à l'étape 1 : طبيعة, حجم, المديونية.

Variables dans l'équation^b

	A	E.S.	Wald	ddl	Sig.	Exp(B)
Etape 1 ^a	-	,783	1,495	1	,221	,384
طبيعة	,957					
حجم	-	,180	1,896	1	,168	,780
	,248					
المديونية	-	,360	,606	1	,436	,756
	,280					
Constante	7,22	4,325	2,787	1	,095	1367,832
	1					

Variable(s) entrées à l'étape 1 :
 a. طبيعة , حجم , المديونية.
 b. السنة 2011 =

المصدر: من اعداد الباحث بناء على برنامج Spss

نلاحظ من خلال الجدول اعلاه نجد ان المتغيرات الموجودة داخل المعادلة والمتمثلة في طبيعة حجم ونسبة المديونية ليست دالة معنويا حيث ان SIG أكبر من 0,05،

الجدول رقم 22 | Bloc 0 : bloc de départ

= 2012

لسنة

Tableau de classement^{a,b,c}

Observations	Prévisions		Pourcentage correct
	إدارة الأرباح		
	0	1	

<i>Etape</i>	إدارة	0	32	0	100,0
0	الأرباح	1	10	0	,0
	<i>Pourcentage global</i>				76,2

= السنة 2012 .

b. La constante est incluse dans le modèle.

c. La valeur de césure est ,500

المصدر: من اعداد الباحث بناء على برنامج Spss

نلاحظ من خلال الجدول رقم أن عدد المؤسسات التي مارست إدارة الأرباح خلال سنة 2012 قدر بـ 10 مؤسسات أي ما نسبته 23,80 بالمائة ، أما المؤسسات التي لم تمارس إدارة الأرباح قدر عددها بـ 32 مؤسسة أي ما نسبته 76,2 بالمائة.

. السنة = 2012 .

الجدول رقم 23

Variables dans l'équation^b

	A	E.S.	Wald	Ddl	Sig.	Exp(B)
<i>Etape 0^a Constante</i>	-1,163	,362	10,308	1	,001	,313

a

b

c.

Variable(s) entrées à l'étape 1 : طبيعة , حجم , المديونية.

المصدر: من اعداد الباحث بناء على برنامج Spss

نلاحظ من خلال الجدول اعلاه نجد ان المتغيرات الدراسة متجمعة والمتمثلة في حجم ونسبة المديونية دالة معنويا حيث ان SIG أقل من 0,05، حيث قيمة دلالة قدرت SIG ب 0,01. وهي أقل من 0,05 وهذا مايدل على انها دالة احصائيا.

Variables hors de l'équation

الجدول رقم 24

	Score	ddl	Sig.
Etape Variable طبيعية	1,641	1	,200
0 s حجم	3,804	1	,051
المديونية	1,312	1	,252
Statistiques globales	6,700	3	,082

a. السنة 2012 =

المصدر: من اعداد الباحث بناء على برنامج Spss

نلاحظ من خلال الجدول اعلاه نجد ان المتغيرات الموجودة خارج المعادلة والمتمثلة في حجم ونسبة المديونية ليست دالة معنويا حيث ان SIG أكبر من 0,05،

الجدول رقم 25

Block 1 : Méthode = Entrée

Tests de spécification du modèle ^a				
		Khi-Chi-deux	Ddl	Sig.
Etape	Etape	12,039	3	,007
1	Bloc	12,039	3	,007

Modèle	12,039	3	,007
--------	--------	---	------

= السنة 2012.

المصدر: من اعداد الباحث بناء على برنامج Spss

Récapitulatif des modèles^b

Etape	-2log- vraisemblance	R-deux de Cox & Snell	R-deux de Nagelkerke
1	34,067 ^a	,249	,374

a. L'estimation a été interrompue au numéro d'itération 7 parce que les estimations de paramètres ont changé de moins de ,001.

b.المصدر: من اعداد الباحث بناء على برنامج Spss

= السنة 2012

يبين الجدول اعلاه ملخص نموذج الدراسة لسنة 2012، حيث قدر R -deux de Nagelkerke بـ 0,374، و R -deux de Cox & Snell بـ 0,249،

الجدول رقم 26

		<i>Variables dans l'équation^b</i>					
		<i>A</i>	<i>E.S.</i>	<i>Wald</i>	<i>ddl</i>	<i>Sig.</i>	<i>Exp(B)</i>
<i>Etape</i>	طبيعية	-,995	,888	1,256	1	,262	,370
<i>1^a</i>	حجم	-,752	,309	5,915	1	,015	,471
	المديونية	-3,562	1,895	3,534	1	,060	,028
	<i>Constant</i>	17,527	7,304	5,759	1	,016	4,093E
	<i>e</i>						7

Variable(s) entrées à l'étape 1 : طبيعية, حجم, المديونية.
b. السنة 2012 =

المصدر: من اعداد الباحث بناء على برنامج Spss

نلاحظ من خلال الجدول اعلاه نجد ان المتغيرات الموجودة داخل المعادلة والمتمثلة في حجم ونسبة المديونية ليست دالة معنويا حيث ان SIG أكبر من 0,05، في حين ان حجم المؤسسة دال معنويا عند قيمة دلالة قدرت SIG بـ 0,015. وهي أقل من 0,05 وهذا مايدل على انها دالة احصائيا.

السنة 2013 = الجدول رقم 26

Bloc 0 : bloc de départ

Tableau de classement^{a,b,c}

<i>Observations</i>		<i>Prévisions</i>			
		<i>إدارة الأرباح</i>		<i>Pourcentage correct</i>	
		<i>0</i>	<i>1</i>		
<i>Etape 0</i>	<i>إدارة</i>	<i>0</i>	24	0	100,0
	<i>الأرباح</i>	<i>1</i>	18	0	,0
<i>Pourcentage global</i>					57,1

a. السنة 2013 =

b. La constante est incluse dans le modèle.

c. La valeur de césure est ,500

المصدر: من اعداد الباحث بناء على برنامج Spss

نلاحظ من خلال الجدول رقم 26 أن عدد المؤسسات التي مارست إدارة الأرباح خلال سنة 2013 قدر بـ 18 مؤسسة أي ما نسبته 90, 42 بالمائة ، أما المؤسسات التي لم تمارس إدارة الأرباح قدر عددها بـ 24 مؤسسة أي ما نسبته 57,1 بالمائة.

الجدول رقم 27

Variables dans l'équation^b

	A	E.S.	Wald	ddl	Sig.	Exp(B)
Etape 0 ^a Constante	-,288	,312	,851	1	,356	,750

Variable(s) entrées à l'étape 1 : a. طبيعة ,حجم ,المديونية.

b. السنة 2013 =

المصدر: من اعداد الباحث بناء على برنامج Spss

نلاحظ من خلال الجدول اعلاه ان المتغيرات الموجودة داخل المعادلة مجتمعة والمتمثلة في طبيعة وحجم ونسبة المديونية ليست دالة معنويا وان قيمة Sig قدرت بـ 0,355 وهي أكبر من مستوى الدلالة المعتمد sig = 0,05 وهذا لسنة 2013 بالمؤسسات محل الدراسة .

الجدول رقم 28

Variables hors de l'équation^a

	Score	Ddl	Sig.
Etape Variable طبيعة	1,750	1	,186

0	s	حجم	,267	1	,606
		المديونية	1,504	1	,220
		Statistiques globales	3,797	3	,284

a. السنة 2013 =

المصدر: من اعداد الباحث بناء على برنامج Spss

نلاحظ من خلال الجدول اعلاه ان المتغيرات الموجودة خارج المعادلة والمتمثلة في طبيعة

المؤسسة وحجم ونسبة المديونية ليست دالة معنويا حيث ان SIG أكبر من 0,05،

الجدول رقم 29

Block 1 : Méthode = Entrée

Tests de spécification du modèle^a

		Khi-Chi- deux	ddl	Sig.
Etape 1	Etape	8,243	3	,041
	Bloc	8,243	3	,041
	Modèle	8,243	3	,041

a. السنة 2013 =

المصدر: من اعداد الباحث بناء على برنامج Spss

الجدول رقم 30

Récapitulatif des modèles^b

Etape	R-deux de Cox & Snell	-2log- vraisemblance	R-deux de Nagelkerke
1	49,122 ^a	,178	,239

a. L'estimation a été interrompue au numéro d'itération 8 parce que les estimations de paramètres ont changé de moins de ,001.

= السنة 2013b.

المصدر: من اعداد الباحث بناء على برنامج Spss

يبين الجدول اعلاه ملخص نموذج الدراسة لسنة 2015، حيث قدر $R\text{-deux de Nagelkerke}$ بـ 0,239، و $R\text{-deux de Cox \& Snell}$ بـ 0,178،

الجدول رقم 31

Variables dans l'équation^b						
	A	E.S.	Wald	ddl	Sig.	Exp(B)
Etape 1 ^a						
طبيعة	-1,477	,764	3,735	1	,053	,228
حجم	,023	,166	,020	1	,889	1,023
المديونية	2,158	1,163	3,445	1	,063	8,653
Constante	-,794	3,990	,040	1	,842	,452

Variable(s) entrées à l'étape 1 : a. طبيعة, حجم, المديونية.

= السنة 2013b.

المصدر: من اعداد الباحث بناء على برنامج Spss

نلاحظ من خلال الجدول اعلاه ان المتغيرات الموجودة داخل المعادلة والمتمثلة في حجم ونسبة المديونية ليست دالة معنويا حيث ان SIG أكبر من 0,05، وهي اكبر من 0,05 وهذا مايدل على انها ليست دالة احصائيا.

السنة 2014 = الجدول رقم 32

Bloc 0 : bloc de départ

Tableau de classement^{a,b,c}

Observations	Prévisions		
	إدارة الأرباح		Pourcentage correct
	0	1	
Etape 0 إدارة	31	0	100,0
0 الأرباح	11	0	,0
Pourcentage global			73,8

a. السنة 2014 =.

b. La constante est incluse dans le modèle.

c. La valeur de césure est ,500

المصدر: من إعداد الباحث بناء على برنامج Spss

نلاحظ من خلال الجدول رقم 32 أن عدد المؤسسات التي مارست إدارة الأرباح خلال سنة 2014 ب 11 مؤسسة أي ما نسبته 20 , 26 بالمائة ، أما المؤسسات التي لم تمارس إدارة الأرباح قدر عددها ب 31 مؤسسة أي ما نسبته 73,8 بالمائة.

الجدول رقم 33

<i>Variables dans l'équation^b</i>							
		A	E.S.	Wald	ddl	Sig.	Exp(B)
<i>Etape</i>	<i>Constant</i>	-1,036	,351	8,716	1	,003	,355
<i>0^a</i>	<i>e</i>						

Variable(s) entrées à l'étape 1 : طبيعة, حجم, المديونية.

a. السنة 2014 =

المصدر: من اعداد الباحث بناء على برنامج Spss

نلاحظ من خلال الجدول اعلاه ان المتغيرات الموجودة داخل المعادلة مجتمعة والمتمثلة في طبيعة وحجم ونسبة المديونية ليست دالة معنويا وان قيمة SIG قدرت ب 0,355 وهي أكبر من مستوى الدلالة المعتمد sig =0,05

الجدول رقم 34

<i>Variables hors de l'équation^a</i>					
			Score	ddl	Sig.
<i>Etape</i>	<i>Variable</i>	طبيعة	,062	1	,804
<i>0</i>	<i>s</i>	حجم	7,601	1	,006
		المديونية	,503	1	,478
		<i>Statistiques globales</i>	7,721	3	,052

a. السنة 2014 =

المصدر: من اعداد الباحث بناء على برنامج Spss

نلاحظ من خلال الجدول اعلاه ان المتغيرات الموجودة خارج المعادلة والمتمثلة في حجم ونسبة المديونية ليست دالة معنويا حيث ان SIG أكبر من 0,05، في حين ان حجم المؤسسة دال معنويا عند قيمة دلالة قدرت SIG ب 0,06. وهي أقل من 0,05 وهذا مايدل على انها دالة احصائيا.

الجدول رقم 35

Block 1 : Méthode = Entrée

		Tests de spécification du modèle^a		
		<i>Khi-Chi-deux</i>	<i>Ddl</i>	<i>Sig.</i>
<i>Etape</i>	<i>Etape</i>	9,025	3	,029
1	<i>Bloc</i>	9,025	3	,029
	<i>Modèle</i>	9,025	3	,029
	<i>e</i>			

= السنة 2014.

المصدر: من اعداد الباحث بناء على برنامج Spss

الجدول رقم 36

Récapitulatif des modèles^b			
<i>Etape</i>	<i>-2log- vraisemblance</i>	<i>R-deux de Cox & Snell</i>	<i>R-deux de Nagelkerke</i>

1	39,278 ^a	,193	,283
---	---------------------	------	------

a. L'estimation a été interrompue au numéro d'itération 8 parce que les estimations de paramètres ont changé de moins de ,001.

b. السنة 2014 =

المصدر: من اعداد الباحث بناء على برنامج Spss

يبين الجدول اعلاه ملخص نموذج الدراسة لسنة 2015، حيث قدر R -deux de Nagelkerke بـ ,283، و R -deux de Cox & Snell بـ ,193،

الجدول رقم 37

Variables dans l'équation^b

	A	E.S.	Wald	Ddl	Sig.	Exp(B)
طبيعة Etape	-,185	,816	,052	1	,820	,831
حجم I ^a	,541	,230	5,545	1	,019	1,718
المديونية	-1,287	1,328	,940	1	,332	,276
Constant	-	5,393	5,976	1	,015	,000
e	13,184					

Variable(s) entrées à l'étape 1 : طبيعة, حجم, المديونية.

b. السنة 2014 =

المصدر: من اعداد الباحث بناء على برنامج Spss

نلاحظ من خلال الجدول اعلاه ان المتغيرات الموجودة داخل المعادلة والمتمثلة في حجم ونسبة المديونية ليست دالة معنويا حيث ان SIG أكبر من 0,05، في حين ان حجم المؤسسة دال معنويا عند قيمة دلالة قدرت 0,05 وهذا مايدل على انها دالة احصائيا. SIG ب 0,019. وهي أقل من

السنة 2015 = الجدول رقم 38

Bloc 0 : bloc de départ

Tableau de classement^{a,b,c}

Observations	Prévisions		
	إدارة الأرباح		Pourcentage correct
	0	1	
Etape 0 إدارة 0	33	0	100,0
الأرباح 1	9	0	,0
Pourcentage global			78,6

a. السنة 2015 =

b. La constante est incluse dans le modèle

c. La valeur de césure est ,500

المصدر: من اعداد الباحث بناءا على برنامج Spss

نلاحظ من خلال الجدول رقم 38 أن عدد المؤسسات التي مارست إدارة الأرباح خلال سنة 2015 قدرت ب 9 مؤسسات أي ما نسبته 40 , 21 بالمائة ، أما المؤسسات التي لم تمارس إدارة الأرباح قدر عددها ب 31 مؤسسة أي ما نسبته 78,6 بالمائة.

الجدول رقم 40

Variables dans l'équation^b

	A	E.S.	Wald	Ddl	Sig.	Exp(B)
Etape Constant	-1,299	,376	11,938	1	,001	,273
0 ^a e						

Variable(s) entrées à l'étape 1 : *a*. طبيعة, حجم, المديونية.

b. السنة 2015 =

المصدر: من اعداد الباحث بناء على برنامج Spss

نلاحظ من خلال الجدول اعلاه ان المتغيرات الموجودة داخل المعادلة مجتمعة والمتمثلة

في طبيعة وحجم ونسبة المديونية دالة معنويا عند قيمة دلالة قدرت SIG ب 0,05.

الجدول رقم 41

Variables hors de l'équation^a

	Score	ddl	Sig.
Etape 0 Variable طبيعة	5,727	1	,017
s حجم	,278	1	,598
المديونية	,152	1	,697
Statistiques globales	6,072	3	,108

a. السنة 2015 =

المصدر: من اعداد الباحث بناء على برنامج Spss

نلاحظ من خلال الجدول اعلاه نجد ان المتغيرات الموجودة خارج المعادلة والمتمثلة في

حجم ونسبة المديونية ليست دالة معنويا حيث ان SIG أكبر من 0,05، في حين ان

حجم المؤسسة دال معنويا عند قيمة دلالة قدرت SIG ب 0,017. وهي أقل من

0,05 وهذا مايدل على انها دالة احصائيا.

الجدول رقم 42

Block 1 : Méthode = Entrée

Tests de spécification du modèle^a				
		<i>Khi-Chi-deux</i>	<i>Ddl</i>	<i>Sig.</i>
<i>Etape</i>	<i>Etape</i>	8,809	3	,032
1	<i>Bloc</i>	8,809	3	,032
	<i>Modèle</i>	8,809	3	,032
	<i>e</i>			

= السنة 2015 *a*.

المصدر: من اعداد الباحث بناء على برنامج Spss

الجدول رقم 43

Récapitulatif des modèles^b			
<i>Etape</i>	<i>-2log- vraisemblance</i>	<i>R-deux de Cox & Snell</i>	<i>R-deux de Nagelkerke</i>

1	34,836 ^a	,189	,293
---	---------------------	------	------

a. L'estimation a été interrompue au numéro d'itération 20 parce que le nombre maximal d'itérations a été atteint. Solution finale introuvable.

b. السنة 2015 =

المصدر: من اعداد الباحث بناء على برنامج Spss

يبين الجدول اعلاه ملخص نموذج الدراسة لسنة 2015، حيث قدر R -deux de Nagelkerke بـ ,293، و R -deux de Cox & Snell بـ ,189،

الجدول رقم 44

Variables dans l'équation ^b							
	A	E.S.	Wald	Ddl	Sig.	Exp(B)	
Etape 1 ^a	طبيعة	20,484	10717,7	,000	1	,998	7,873E
			94				8
	حجم	,099	,178	,313	1	,576	1,105
	المديونية	-,079	,704	,013	1	,911	,924
	Constante	-	10717,7	,000	1	,998	,000
	e	23,505	95				

*Variable(s) entrées à l'étape 1 : a. طبيعة , حجم , المديونية .
b. السنة 2015 =*

المصدر: من اعداد الباحث بناء على برنامج Spss

نلاحظ من خلال الجدول اعلاه ان المتغيرات الموجودة داخل المعادلة غير مجتمعة والمتمثلة في طبيعة وحجم ونسبة المديونية ليست دالة معنويا عند قيمة دلالة قدرت بكل SIG خاصة بها اكبر من 0,05.

من خلال تطبيق الانحدار اللوجستي الثنائي، *la régression logistique* يتبين لنا ما مدى تأثير كل من طبيعة الملكية , حجم المنشأة و نسبة المديونية كمتغيرات مستقلة على إدارة الأرباح و هذا في الجداول التالية:

Résultats de la régression logistique sur la gestion des gains الجدول رقم 45

Année 2011

<i>Variable</i>	β	<i>Ecart</i>	<i>Wald</i>	<i>Significativité</i>	<i>Exp(β)</i>
-----------------	---------	--------------	-------------	------------------------	--------------------------------

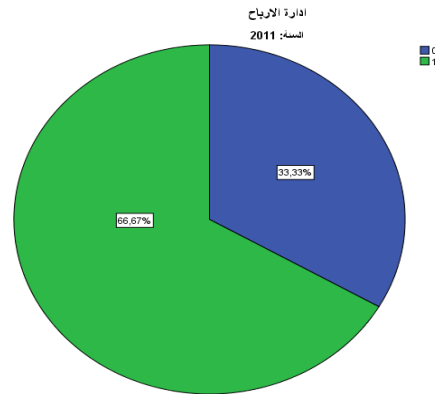
	<i>type</i>				
طبيعة الملكية	-,957	,783	1,495	,221	,384
حجم المنشأة	-,248	,180	1,896	,168	,780
نسبة المديونية	-,280	,360	,606	,436	,756
Constante	7,221	4,325	2,787	,095	1367,832
_ -2LL	49,819				
R2	,116				
%	73,8				

المصدر: من اعداد الباحث بناء على برنامج Spss

يؤكد هذا الانحدار عدم وجود تأثير مباشر للمتغيرات التفسيرية: الطبيعة والحجم و نسبة المديونية على إدارة الأرباح بالمؤسسات محل الدراسة لسنة 2011، حيث نلاحظ عدم معنوية المتغيرات الثلاث SIG كلها أكبر من 0,05.

Cette régression confirme l'absence d'une influence directe des variables explicatives : Nature, Taille et ENDET sur la gestion gains pour l'année 2011

الشكل رقم 6 : إدارة الأرباح لسنة 2011



المصدر: من اعداد الباحث بناء على برنامج Spss

الجدول : Résultats de la régression logistique sur la gestion des gains

رقم 46

Année 2012

Variable	B	Ecart type	Wald	Significativité	Exp(β)
طبيعة الملكية	-,995	,888	1,256	,262	,370
حجم المنشأة	-,752	,309	5,915	,015	,471
نسبة المديونية	-3,562	1,895	3,534	,060	,028
Constante	17,527	7,304	5,759	,016	4,093E7
-2LL	34,067 ^a				
R2	,374				
%	81,0				

المصدر: من اعداد الباحث بناء على برنامج Spss

Le modèle de régression logistique prédit 81,0 % de réponses correctes, la valeur du R2 de Nagelkerke (37,4%) dénotant un pouvoir explicatif acceptable de la gestion de résultats .Cette régression confirme l'influence (négative) directe de Taille. sur la gestion de résultats Plus la taille est élevée moins l'entreprise aura tendance à faire une gestion de gain. Un accroissement d'une unité du score de taille multiplie par 0,471. la probabilité de réaliser une gestion de gain ($\text{Exp}(\beta)= 0,471$)

ويتنبأ نموذج الانحدار اللوجستي بـ 81.0% من الإجابات الصحيحة ، وتدل قيمة R2

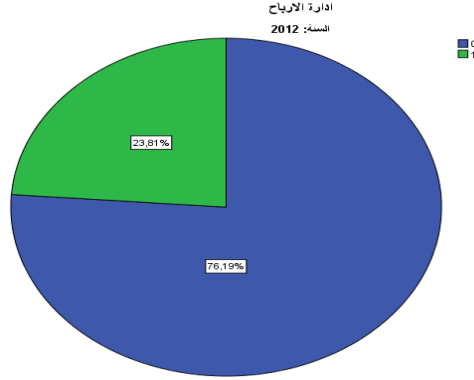
37.4 %Nagelkerke (على قوة تفسيرية مقبولة لإدارة الأرباح .

هذا الانحدار يؤكد التأثير المباشر (السلبى) للحجم .في إدارة الأرباح كلما كان حجمها

أعلى ، كلما قل ميل الشركة إلى إدارة الأرباح . تتضاعف زيادة وحدة واحدة في درجة

الحجم بمقدار 0.471 . احتمال تحقيق إدارة الأرباح $(Exp(\beta) = 0.471)$

الشكل رقم 7 : إدارة الأرباح لسنة 2012



المصدر: من اعداد الباحث بناء على برنامج Spss

الجدول رقم 47: Résultats de la régression logistique sur la gestion des gains

Année 2013

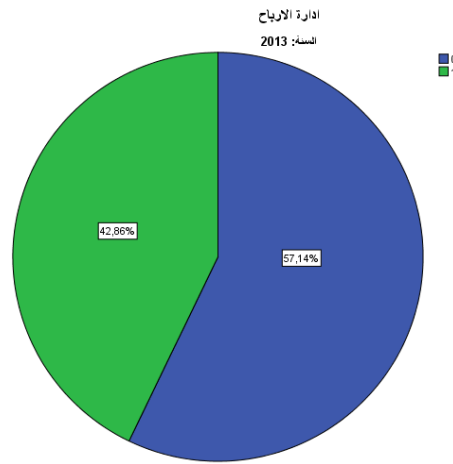
Variable	B	Ecart type	Wald	Significativité	Exp(β)
طبيعة الملكية	- 1,477	,764	3,735	,053	,228
حجم المنشأة	,023	,166	,020	,889	1,023
نسبة المديونية	2,158	1,163	3,445	,063	8,653
Constante	-,794	3,990	,040	,842	,452
-2LL	49,122				
R2	,239				
%	61,9				

المصدر: من اعداد الباحث بناء على برنامج Spss

Cette régression confirme l'absence d'une influence directe des variables explicatives : Nature, Taille et ENDET sur la gestion des résultats .

يؤكد هذا الانحدار عدم وجود تأثير مباشر للمتغيرات التفسيرية: الطبيعة والحجم و نسبة المديونية على إدارة الأرباح بالمؤسسات محل الدراسة لسنة 2013، حيث نلاحظ عدم معنوية المتغيرات الثلاث SIG كلها أكبر من 0,05.

الشكل رقم 8 : إدارة الأرباح لسنة 2013



المصدر: من اعداد الباحث بناء على برنامج Spss

الجدول رقم 48

الجدول رقم : Résultats de la régression logistique sur la gestion des gains

Année 2014

Variable	B	Ecart type	Wald	Significativité	Exp(β)
طبيعة الملكية	-,185	,816	,052	,820	,831
حجم المنشأة	,541	,230	5,545	,019	1,718
نسبة المديونية	-1,287	1,328	,940	,332	,276
Constante	-13,184	5,393	5,976	,015	,000

$-2LL$	39,278 ^a
R^2	,283
%	81,0

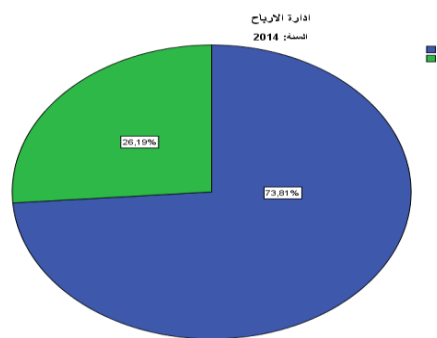
المصدر : من إعداد الباحث بناء على برنامج Spss

Le modèle de régression logistique prédit 81,0 % de réponses correctes, la valeur du R^2 de Nagelkerke (28,3%) dénotant un pouvoir explicatif réduit de la gestion du resultat .

Cette régression confirme l'influence (positive) directe de Taille. sur la gestion des résultats Plus la taille est élevée plus l'entreprise aura tendance à faire une gestion de résultat. Un accroissement d'une unité du score de taille multiplie par 1,718 la probabilité de réaliser une gestion de gain ($\text{Exp}(\beta) = 1,718$)

ويتنبأ نموذج الانحدار اللوجستي بـ 81.0% من الإجابات الصحيحة ، وتدل قيمة R^2 (28.3) Nagelkerke % (على قوة تفسيرية مخفضة لإدارة الأرباح . هذا الانحدار يؤكد التأثير المباشر (الإيجابي) للحجم . حيث نلاحظ انه قدرت SIG بـ 0,019, وهي اقل من 0,05 في إدارة الأرباح كلما كان حجمها أعلى ، كلما تميل الشركة إلى إدارة الأرباح حيث انه تتضاعف زيادة وحدة واحدة من درجة الحجم بنسبة 1.718 احتمال تحقيق إدارة الأرباح ($\text{Exp}(\beta) = 1.718$) .

الشكل رقم9: إدارة الأرباح لسنة 2014



المصدر : من اعداد الباحث بناء على برنامج Spss

: Résultats de la régression logistique sur la gestion des gains

Année 2015

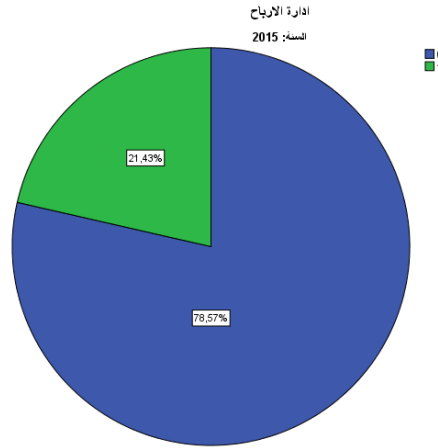
Variable	B	Ecart type	Wald	Significativité	Exp(β)
طبيعة الملكية	20,484	10717,794	,000	,998	7,873E8
حجم المنشأة	,099	,178	,313	,576	1,105
نسبة المديونية	-,079	,704	,013	,911	,924
Constante	-	10717,795	,000	,998	,000
	23,505				
_-2LL	34,836				
R2	,293				
%	78,6				

المصدر: من إعداد الباحث بناء على برنامج spss

Cette régression confirme l'absence d'une influence directe des variables explicatives : Nature, Taille et ENDET sur la gestion gains.

يؤكد هذا الانحدار عدم وجود تأثير مباشر للمتغيرات التفسيرية: الطبيعة والحجم و نسبة المديونية على إدارة الأرباح.

الشكل رقم 10: إدارة الأرباح لسنة 2015



خلاصة الفصل الثالث :

أن هناك العديد من الحوافز المختلفة لدى المديرين لإدارة الأرباح وإدارة التوقعات، و تقدم النظرية المحاسبية الايجابية الأساس النظري لتفسير ذلك السلوك و التنبؤ به و التعرف على بدائل اختيار الإدارة للسياسات المحاسبية المتعددة وفقا لنظرية المحاسبة الايجابية⁹² و ذلك بهدف حصر **بعض الدوافع الاقتصادية و السلوكية لإدارة المنشآت** حال المفاضلة بين السياسات المحاسبية لظاهرة يستلزم تفسيرها من خلال النظرية المحاسبية الايجابية "المدخل الايجابي في التنظير المحاسبي".

و قد تبين من الاستقراء للأدب المحاسبي وجود دوافع نحو الاختيار من بين السياسات و التقديرات المحاسبية تدفع الإدارة نحو تفضيل احدها عن الأخرى من ضمنها خطط المكافآت و الحوافز الإدارية، الاتفاقات التعاقدية و شروط المديونية، توقعات سوق المال، التدخلات التنظيمية و القضايا المحتملة و الضرائب⁹³.

⁹² WATTS R., ZIMMERMAN J. (1990), « Positive Accounting Theory : A Ten Year Perspective »the, *Accounting Review*, vol. 65, pp. 131-156

⁹³ la théorie politico-contractuelle étudie les déterminants organisationnels, économiques et politiques des choix effectués par les préparateurs des comptes en matière de politique comptable Thomas D.Fieldsa , Thomas Z.Lysb,*, Linda Vincentb Empirical research on accounting choice Journal of Accounting and Economics 31 (2001) p. 255–307

و يمكن أن نقول أن النظرية الايجابية في المحاسبة ترتبط بالجانب التطبيقي حيث يتم ملاحظة الواقع العملي و تفسيره و تحليله و التنبؤ بما سيحدث في المستقبل و عليه يجب أن تتضمن المعلومات المحاسبية القدرة على التنبؤ بالأحداث المستقبلية لكي تمكن متخذي القرارات من اتخاذ قرارات ملائمة لتفضيلاتهم الاستثمارية.



الخاتمة العامة

الخاتمة العامة

كشفت الدراسة عن مجموعة من النتائج نلخص أهمها فيما يلي:

- 1- اعتادت الإدارة في الشركات المساهمة العامة الجزائرية على إدارة الأرباح وقد تزايدت هذه الظاهرة بفعل تداعيات انخفاض مداخل الدولة من إيرادات الضريبة البترولية ورغبتها بتعويضها بالجباية العادية خصوصا لدى الشركات المتعثرة منها.
- 2- تتنوع الأساليب والإجراءات المستخدمة في إدارة الأرباح في تلك الشركات، وإن أكثرها شيوعاً هي ما يقع منها في نطاق محاسبة الاستحقاق (Accruals). أما الأقل شيوعاً فهي الأساليب التي تقع في نطاق ما يعرف بتنظيف الدفاتر Big Bath-write off.
- 3- أجمعت الفئات المشمولة في عينة الدراسة على أن للأساليب والإجراءات المتبعة في إدارة الأرباح أثراً متفاوتة تتركها على موثوقية البيانات المالية المنشورة التي تصدرها الشركات المساهمة العامة الجزائرية. وإن أكثرها تأثيراً هي ما تمارسه الإدارة في نطاق قيامها بعمليات وهمية وقلها تأثيراً تلك الممارسة في نطاق ما يعرف بتمهيد الدخل Income Smoothing.
- 4- تتوفر وسائل وأدوات يمكن إذا ما أحسن استخدامها بفاعلية أن تحد من ممارسة إدارة الأرباح في الشركات المساهمة العامة الجزائرية. يأتي على رأسها قواعد نظم حوكمة الشركات، وتحسين جودة أعمال التدقيق، وتطبيق الجزاءات الرادعة على المديرين التنفيذيين ومن يتواطأ معهم من مدققي الحسابات الخارجيين في حال الممارسة الضارة لإدارة الأرباح في تلك الشركات.
- 5- تعتبر حوكمة الشركات إحدى المتطلبات الجديدة للنهوض بالاقتصاد، من خلال الانعكاس الإيجابي لتطبيق مبادئها القائمة على الإفصاح والشفافية، من قبل الشركات المدرجة في أسواق المال، خاصة وأن هذه الأخيرة تعد مصدراً هاماً للتمويل وتقديم المعلومات المتعلقة بتلك الشركات.

6 وقد تبين الآن أكثر من أي وقت مضى، أن تبني نظام شفاف وعادل يؤدي إلى خلق ضمانات ضد الفساد وسوء الإدارة، والحد من أساليب التضليل، سواء عن طريق الالتزام بمبدأ حماية حقوق المساهمين الذي يضمن تشجيعهم على الاستثمار في الأوراق المالية دون تخوف، أو من خلال مبدأ الإفصاح عن المعلومات المحاسبية الذي يعتبر عاملاً مهماً في تخفيض تكلفة رأسمال الشركة وضمن استمراريتها، بما يضمن تنشيط السوق من جهة، والوصول إلى السعر الحقيقي للأسهم من جهة أخرى، ومن ثم رفع كفاءة السوق المالي. أي أن الطريق الجيد والصحيح لحوكمة الشركات سيكون المدخل الفعال لتعزيز الإفصاح والشفافية، مما ينعكس بالإيجاب على كفاءة السوق المالي.

يؤكد هذا الانحدار عدم وجود تأثير مباشر للمتغيرات التفسيرية: الطبيعة والحجم و نسبة المديونية على إدارة الأرباح بالمؤسسات محل الدراسة لسنة 2011، حيث نلاحظ عدم معنوية المتغيرات الثلاث SIG كلها أكبر من 0,05.

هذا الانحدار يؤكد التأثير المباشر (السلبي) للحجم .في إدارة الأرباح كلما كان حجمها أعلى ، كلما قل تميل الشركة إلى إدارة الأرباح واحدة في درجة الحجم

يؤكد هذا الانحدار عدم وجود تأثير مباشر للمتغيرات التفسيرية: الطبيعة والحجم و نسبة المديونية على إدارة الأرباح بالمؤسسات محل الدراسة لسنة 2013، حيث نلاحظ عدم معنوية المتغيرات الثلاث

هذا الانحدار يؤكد التأثير المباشر (الإيجابي) للحجم . حيث نلاحظ انه قدرت SIG ب 0,19، وهي اقل من 0,05 في إدارة الأرباح كلما كان حجمها أعلى ، كلما تميل الشركة إلى إدارة الأرباح حيث انه .تتضاعف زيادة وحدة واحدة من درجة الحجم بنسبة 1.718 احتمال تحقيق إدارة الأرباح

يؤكد هذا الانحدار عدم وجود تأثير مباشر للمتغيرات التفسيرية: الطبيعة والحجم و نسبة المديونية على إدارة الأرباح.

قائمة المراجع

باللغة العربية:

1. مذكور ، جمال عبد الغني ،"المحددات الاقتصادية و السلوكية للاختيار من بين الطرق المحاسبية البديلة كاساس للقياس المحاسبي مع التطبيق على عينة من الشركات العاملة بجمهورية مصر العربية "، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية، 2008م
2. اسماعيل الطاهر مفتاح الاحمر ، سلوك تمهيد صافي الدخل في الشركات الليبية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، طرابلس اكااديمية الدراسات العليا ، 2008 .
3. أبو المكارم ، وصفي عبدالفتاح،"دراسات متقدمة في مجال المحاسبة المالية،"كلية التجارة-جامعة الاسكندرية، الناشر دار الجامعة الجديدة سنة2002م.
4. الدهراوي ، كمال الدين،"دراسات متقدمة في المحاسبة و المراجعة،"كلية التجارة- جامعة الاسكندرية، الناشر المكتب الجامعي الحديث سنة2006م
5. الليثي، فؤاد محمد، نظرية المحاسبة"كلية التجارة ببورسعيد - جامعة قناة السويس ، الناشر دار النهضة العربية2010م .ص 285-289.
6. بدوي، محمد عباس، "دراسات في قضايا و مشاكل محاسبة معاصرة،"كلية التجارة- جامعة الاسكندرية، الناشر دار المعارف بالاسكندرية ، سنة2000م
7. توفيق ، محمد شريف،"تقييم استخدام المنهج المعياري و المنهج الايجابي في البحث المحاسبي و بناء معايير المحاسبة و تحليلي بواعث الادارة في تبني السياسات المحاسبية"2006، متاح على الموقع
8. حسين نظام، نظرية المحاسبة- برنامج للحصول على ماجستير المحاسبة"، بحث منشور على موقع جوجل

9. عثمان ، الاميرة ابراهيم ، " تقييم المنهجية العلمية للاطار الفكري لنظرية المحاسبة الايجابية"، كلية التجارة- جامعة الاسكندرية، مجلة الادارة العامة بالرياض، المجلد39، العدد الرابع، يناير 2000م، ص 729-764.
10. هندي، منير إبراهيم ، الفكر الحديث في مجال الاستثمار " ، كلية التجارة- جامعة طنطا ، الناشر دار المعارف ، سنة1999م.
11. هندريكسن ، الدورن س، النظرية المحاسبية " ، ترجمة و تعريب-د كمال خليفة ابو زيد، الطبعة الرابعة2008م.
12. معايير المحاسبة المصرية الصادرة بقرار وزير الاستثمار رقم (243) لسنة 2006م،(الناشر الجمعية المصرية للمحاسبين القانونيين2006م).
13. دهمش، نعيم، وعفاف اسحاق أبو زر، (2003) **الحاكمية المؤسسية وعلاقتها بالتدقيق ومهنة المحاسبة** ، المؤتمر العلمي المهني الخامس لجمعية مدققي الحسابات القانونيين الاردنيين، عمان، من 24-25 أيلول
14. **سيد عطا الله السيد** : ن.م.م، دار اليازة للنشر و التوزيع، عمان-الأردن، 2008.
15. **أمين السيد أحمد لطفي** ، " مسئوليات وإجراءات المراجع في التقرير عن الغش والممارسات المحاسبية الخاطئة " ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2005 .
16. **يحيى محمد أبوظالب** ، " المحاسبة الدولية وفقا لأحدث إصدارات معايير المحاسبة المصرية المعدة وفقا للمعايير الدولية للتقارير المالية في إطار نظرية المحاسبة " ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2006 .
17. **حنان محمد رضوان** ، نظرية المحاسبة، منشورات جامعة حلب، 1987.
- ضيف خيرت** ، مذكرات في تطور الفكر المحاسبي، دار النهضة العربية، بيروت، 1982.
18. عبد الله خالد أمين وآخرون، أصو عبد الوهاب نصرعلي، شحاتة السيد شحاتة ""مراجعة الحسابات وحوكمة الشركات في بيئة الاعمال

- العربية و الدولية المعاصرة "" , الدار الجامعية, جمهورية مصر العربية, 2006-2007.
19. د.رضوان حلوة حنان 1990: النموذج المحاسبي المعاصر: من المبادئ إلى المعايير المحاسبية ، مركز الكتب الأردني، عمان، دار وائل للنشر، الأردن .
20. سليمان ، محمد مصطفى ، " حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري دراسة مقارنة " ، الدار الجامعية ، مصر ، 2006 .
21. أبو العطا ، نزمين ، " حوكمة الشركات - سبيل التقدم مع إلقاء الضوء على التجربة المصرية " ، مجلة الإصلاح الاقتصادي ، العدد (8) ، يناير 2006 ،
22. ميخائيل ، اشرف حنا ، " تدقيق الحسابات في إطار منظومة حوكمة الشركات " ، بحوث وأوراق عمل المؤتمر العربي الأول حول التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات ، القاهرة ، 2005.
23. أحمد حسين علي حسين ، نظم المعلومات المحاسبية ، الدار الجامعية - الاسكندرية ، 2006 .
24. بول جون ستينبارت ،مارشال رومني، نظم المعلومات المحاسبية ، تعريب قاسم ابراهيم الحسني ، دار المريخ ، 2009 .
25. سليمان مصطفى الدلاهمة ،أساسيات نظم المعلومات المحاسبية وتكنولوجيا المعلومات ، دار الوراق للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى - 2008.
26. سمير كامل محمد عيسى ،أثر جودة المراجعة الخارجية على عمليات إدارة الأرباح ، مجلة كلية التجارة للبحوث العملية ،جامعة الإسكندرية ، 2008 .
27. محمد زيدان إبراهيم ، السلوك الأخلاقي للإدارة عند قياس الدخل المحاسبي بمنظمات الأعمال ، مجلة أفاق جديدة للدراسات التجارية (كلية التجارة - جامعة المنوفية) العدد الأول والثاني، يناير، 2006 .

تعزيز التنمية من خلال الحوكمة الشركاتية ، مجلات إلكترونية مختارة ،
موقع وزارة الخارجية الأمريكية

باللغة الأجنبية

- **CHARREAUX Gérard 2000** : Gouvernement d'entreprise et comptabilité, in Encyclopédie de comptabilité, contrôle de gestion et audit; Economica Ed, Paris
- **Barbu E. (2004)**, « L'harmonisation comptable internationale : d'un vagabondage comptable à l'autre»,
- **Chalayer S. et Dumontier P. (1996)**, « Performance économique et manipulations comptables : une approche empirique », Actes du XVII ème Congrès de l'Association Française de Comptabilité, Valenciennes, pp. 803-818.illite, contrôle, audit.
- **Chalayer S. et Dumontier P. (1996)**, « Performance économique et manipulations comptables : une approche empirique », Actes du XVII ème Congrès de l'Association Française de Comptabilité, Valenciennes

- **David CARASSUS** audit légal et gouvernance d'entreprise : une lecture théorique de leurs relations université de pau et des pays de l'adour, iae, creg
- **Nathalie GARDES & BROYE G. (1998)**, « Choix d'un auditeur externe de qualité différenciée et évaluation des titres à l'émission », Thèse de doctorat, Université de Bourgogne, sous la direction de g. charreaux.
- **CARASSUS D. ET G. GREGORIO (2003)** " Gouvernance et audit externe : une approche historique comparée à travers l'obligation de reddition des comptes ", Neuvièmes journées d'histoire de la comptabilité
- **CHARREAUX G. (1987)**, « La théorie positive de l'agence : une synthèse de la littérature », in « De nouvelles théories pour gérer l'entreprise », Gérard CHARREAUX et al., Économie
- **GOMEZ P.Y. (1996)**, « Le gouvernement de l'entreprise», Paris, Inter éditions .comptabilité et du management
- **POCHET C. (1998)**, « Inefficacité des mécanismes de contrôle managérial : le rôle de l'information comptable dans le gouvernement d'entreprise », Comptabilité, Contrôle, Audit.
- **Cohen-Scali J., (2002)**, « Les leçons d'Enron », Tribune Libre, www.lexinter.com

- **Charreaux G. et Desbrières P. (1998)**, « Gouvernance des entreprises : valeur partenariale contre valeur actionnariale », Finance Contrôle Stratégie – Volume 1, N° 2, juin 1998.
- **Levasseur M.**, « Information comptable et marchés financiers », in Y. Simon (éd.), Encyclopédie des marchés financiers, Economica, Paris, Tome 1, mai 1997.
- **Bancel F. (1997)** La gouvernance des entreprises, Economica, Paris.
- **Crouzet Philippe et Nicolas Vron (2002)** : La mondialisation en partie double : la bataille des normes comptables, En Temps Réel. Bouton D. (2002) : Pour un meilleur gouvernement des entreprises
- **Rapport MEDEF/ Vienot M. (1995)** : Le Conseil d'administration des entreprises
- **Rapport CNPF-AFEP.Vinot M. (1999)** : Rapport du Comité sur le gouvernement d'entreprise ,Rapport MEDEF-AFEP.AFEP

- **BONNET F.**, “ Pièges et délices de la comptabilité créative ”, Economica, 1995
- **AGREF. HOARAU C.**, “ Les utilisateurs de l’information financière face à la créativité ou l’imagination comptable ”, Revue de Droit Comptable n°95-2, Juin 1995.
- **PASQUALINI F.**, “ Le droit comptable et la comptabilité créative ”, Les Petites Affiches n°143, 29 Novembre 1993
- **RAYBAUD-TURILLO B. et TELLER R.**, “ Comptabilité créative ”, Encyclopédie de Gestion, 2 édition, 1997.
- **STOLOWY H.**, “ Existe-t-il vraiment une comptabilité créative ? ”, Revue de Droit Comptable n°94-4, décembre 1994.
- **STOLOWY H.**, “ Comptabilité créative ”, Revue Fiduciaire Comptable n°212, Octobre 1995.
- **STOLOWY H.**, “ Comptabilité créative ”, Encyclopédie de Comptabilité, Contrôle de Gestion et Audit Economica, 1999,

- **Khoufi W., Laadhar M. (2006)**, « Gestion du résultat à travers la manipulation des activités réelles de l'entreprise : Une revue de la littérature », Euro-méditerranéen Economics and Finance Review,.
- **La Baume C., et Stolowy, H., (1993)**, "Techniques financières : enregistrement et impact sur l'analyse des comptes", Revue Fiduciaire Comptable
- **Raffournier B. (1990)**, « La théorie positive de la comptabilité ; une revue de la littérature », Economie et Société ; Série Science
- **Casta J.F. (2000)**, « Théorie positive de la comptabilité », In Colasse, Encyclopédie Comptabilité Contrôle de Gestion et Audit, Economica.
- **Mansouri N. (2007)**, « La tétra normalisation et la gestion des résultats comptables. Etude exploratoire : cas LVMH », XVIème Conférence Internationale de Management Stratégique, Montréal 6-9 Juin.

- **COLASSE, B. (2005)**, « Les « affaires » et la mise en application des normes internationales, des défis et des opportunités pour l’enseignement de la comptabilité »,
- **Jean-François Casta**. Théorie positive de la comptabilité. coordonné par B. Colasse. Encyclopédie de comptabilité, contrôle de gestion et audit, Economica, Paris, p. 1393-1402, 2009. <halshs-00679544>
- **Thomas Jeanjean, Carlos Ramirez**« Aux sources des théories positives : contribution à une analyse des changements de paradigme dans la recherche en comptabilité », *Comptabilité – Contrôle – Audit* 2008/2 (Tome 14), p. 5-25. DOI10.3917/cca.142.0005.
- **Adame smith** Recherches sur la nature et les causes de la richesse des nations (1776)
- **A .Rahman, J. Yammeesri & H. Perera (2010)**, “Financial Reporting Quality in International Settings: A Comparative Study of the USA, Japan, Thailand, France and Germany”, *The International Journal of Accounting*, Vol. 45, Pp. 1-34.

- **ACKERLOF G.**, (1970), The Market for Lemons : Quality Uncertainty and the Market Mechanism, Quarterly Journal of Economics, Vol.85, August.
- **Ali Mezghani**, Ahmed Ellouze, Eskander Mezghani. La divulgation d'informations sur l'immatériel : Une étude empirique dans le contexte tunisien. "COMPTABILITE ET ENVIRONNEMENT ", May 2007, France. pp.CD–Rom, 2007.
- Ali Mezghani, Ahmed Ellouze. GOUVERNEMENT DE L'ENTREPRISE ET QUALITE DE L'INFORMATION FINANCIERE. "COMPTABILITE ET ENVIRONNEMENT ", May 2007, ` France. pp.CD–Rom, 2007.
- Arrington, C. E., Bailey, C. D., Hopwood, W. S. (1985). An attribution analysis of responsibility assessment for audit performance. Journal of Accounting Research 23 (1): 1–20.
- **BARIL C.P.**, **CUNNINGHAM B.M.**, **FORDHAM D.R.**, **GARDNER R.L.**, **WOLCOTT, S.K.**, (1998), Critical Thinking in the Public

- Barth, M. E., Landsman, W. R. et Lang, M. H., "International accounting standards and accounting quality", Journal of Accounting Research, n° 46 (3), 2008, p. 467-498.
- Berle A., Means G. [1932], The modern corporation and private property
- Bozec.R et D.Zéghal, (2001) « Analyse de l'effet de la privatisation des entreprises étatiques sur la divulgation de l'information dans les rapports annuels », working paper, Université d'ottowa.
- Carpenter B.W. & Dirsmith M.W. (1993). Sampling and the abstraction of knowledge in the auditing profession : an extended institutional theory perspective. Accounting, Organizations and Society, Vol. 18, No. 1, pp. 41-63.
- Casta, JF., Mikol, A., (1999). Vingt ans d'audit : de la révision des comptes aux activités multiservices. Comptabilité-Contrôle-Audit : pp. 107-121.

- Celine Michalesco. Qualité de l'information comptable. Encyclopédie de Comptabilité, Contrôle de gestion et Audit, Economisa, pp. 1023 – 1033, 2009. <halshs-00540571>
- Charreaux G., « Pour une gouvernance d'entreprise "comportementale" : une réflexion exploratoire », *Revue française de gestion*, vol. 31, n° 157, juillet-août 2005, p. 215-238.
- Christian Prat, « L'indépendance perçue de l'auditeur », *Revue française de gestion* 2003/6 (no 147), p. 105-117. DOI 10.3166/rfg.147.105-117
- Colasse, B. et Lesage, C., Introduction à la comptabilité, Economica, 2010. Cramer, J. J. et Sorter, G. H. (Eds.), Objectives of financial statements, report of the study group on the objectives of financial statements, AICPA, 1974
- Colasse, B., Cadres comptables conceptuels, In Encyclopédie de comptabilité, contrôle de gestion et audit (Ed, Colasse, B.). Economica, 2009, p. 103-114.

- CORMIER D., (1991), L'évaluation du risque dans les missions d'audit externe : l'approche nord-américaine, Revue française de comptabilité, n° 221, mars, pp. 69-74
- DE ANGELO L., (1981a), Auditor Independence, Low Balling, and Disclosure Regulation, Journal of Accounting and Economics, n° 3, pp. 113-127 DE ANGELO L., (1981b), Auditor Size and Audit Quality, Journal of Accountings and Economics, vol. 3, pp. 183-199.
- Dechow, P., Ge, W. et Schrand, C., "Understanding earnings quality: A review of the proxies, their determinants and their consequences", Journal of Accounting & Economics, n° 50 (2/3), 2010, p. 344-401.
- DEPOERS F., 2000. L'offre volontaire d'information des sociétés cotées : concept et mesure. Comptabilité-Contrôle-Audit, Vol. 6, n°2, pp.115-131.
- DIAMOND D. W. (1985), « Optimal release of information by firms », Journal of Finance, n° 40 (4), pp. 1071-94.

- EVANS J., (1980), Optimal Contracts with Costly Conditional Auditing, Journal of Accounting Research, Supplement, pp. 108–128.
- Financial Accounting Standards Board, Norwalk, CT, 1980.
- Flint, D. (1988). Philosophy and principles of auditing. Hampshire: Macmillan Education Ltd.
- Herrbach, O., (2001). Audit quality, auditor behaviour and the psychological contract. The European Accounting Review, 10 (4): 787–802.
- IASB. (2003). International accounting standard (IAS) No. 8 : Accounting policies, changes in accounting estimates and errors. London : International Accounting Standards Board.
- IFAC international Federation of Accountants
- ISO 9000 : **ISO 9000** désigne un ensemble de normes relatives au management de la qualité publiées par l'Organisation internationale de normalisation (ISO). Wikipédia

- Jean-François Casta, Hervé Stolowy. De la qualité comptable : mesure et enjeux. in Comptabilité, Société, Politique, Mélanges en l'honneur du Professeur Bernard Colasse, M. Niki.. 2012.
- Jeanjean, T. (2001). Incitations et contraintes à la gestion du résultat. Comptabilité – Contrôle – Audit
- JENSEN M.C., MECKLING W.H., (1976), Theory of the Firm : Managerial Behavior, Agency Costs and Ownership Structure, Journal of Financial Economics, October, pp. 305–360.
- Mautz, R.K., Sharaf, H.A. (1961). *The philosophy of auditing*. American Accounting Association.
- Mikol, A. (1999) : "Vingt ans d'audit : de la révision des comptes aux activités multiservices", in "Les 20 ans de l'AFC", Comptabilité Contrôle Audit, n° spécial, mai, pp. 107–121
- Raffegaue J., Dufils P. et de Ménonville D. (1994), L'audit financier, PUF, 126p.

- Richard C. & Reix R. (2002), « Contribution à l'analyse de la qualité du processus d'audit : le rôle de la relation entre le directeur financier et le commissaire aux comptes^o», Comptabilité, Contrôle, Audit, Tome 8, Vol. 1, mai, p 151-174.
- Richard, C. (2003). L'indépendance de l'auditeur : pairs et manques. Revue française de gestion 147(6) : 119-131
- *Statement of Financial Accounting Concepts (SFAC) n°2* (FASB, 1980)
- Stiglitz, Joseph E., 2011, Rethinking macroeconomics: what failed and how to repair it, Journal of the European Economic Association, August 2011, pp 591-645.
- The Economic Theory of Agency: The Principal's Problem Stephen Ross American Economic Review, 1973, vol. 63, issue 2, 134-39
- Thomas J. Boulton, Scott B. Smart and Chad J. Zutter Earnings Quality and International IPO Underpricing *The Accounting Review* Vol. 86, No. 2 (MARCH 2011), pp. 483-505

- Wallace W. A. 1989. "Are Audit Fees Sufficiently Risk Adjusted?" *Advances in Accounting (Supplement 1)*: 3–38.
- WATTS R., ZIMMERMANN J., (1983), Agency Problems, Auditing and the Theory of the Firm : Some Evidence, *Journal of Law and Economics*, October, pp. 613–633.
- WATTS R., ZIMMERMAN J., (1986), Positive Accounting Theory, Prentice Hall International Ed .INSTITUTION(S), Tunisie "
- Jeanjean Thomas (2002) : La gestion du résultat : mesure et démesure, «Technologie et management de l'information : enjeux et impacts dans la comptabilité, le contrôle et l'audit, France".
- Asano, T., Ishii, Y., Nakayama, S., Tashiro, T. (2007). Earnings management and the market performance of acquiring firms in stock-for-stock mergers – Evidence from Japan. 30th annual congress of European

- Accounting Association conférence, Lisbonne. Ben othman H., D. Zeghal (2007), Analyse des déterminants de la gestion des résultats : cas des firmes canadiennes françaises et tunisiennes, Revue REPERES ET PERSPECTIVES, n°10, Juillet 2007.
- Breton, Gaétan, et Hervé Stolowy, (2004), Manipulation of Accounts, In : Colin Chubb, The Blackwell Encyclopedia of Management Accounting, Blackwell, London, 281–286.
- Casta, J.F. (2000). Politique comptable des entreprises. In Encyclopédie de comptabilité, de contrôle de gestion et audit (Ed, Colasse B.). Paris: Economica,961–975
- Casta, J.F. (2000). Théorie positive de la comptabilité. In Encyclopédie de comptabilité, de contrôle de gestion et audit (Ed, Colasse B.). Paris: Economica,1223– 1232
- Chabrak Nihel (1999), Apport de l’approche cognitive à l’étude de la politique comptable dans une organisation, in "20ÈME CONGRES DE L' AFC, France ".
- **Chanson Guillaume** (2006), Les déterminants de l’externalisation de la fonction comptable : une approche par la théorie positive de la comptabilité, "COMPTABILITE, CONTROLE, AUDIT ET INSTITUTION(S), Tunisie"

- Colasse, B. (1995). A quoi sert la recherche comptable ? Revue Française de Comptabilité 264 : 67–74.
- Colasse, B. (2007). Les fondements de la comptabilité Théories comptables. Paris: Editions La Découverte.
- David A. (1999), « Logique, épistémologie et méthodologie en sciences de gestion », Université Paris–Dauphine (DMSP, LAMSADE). Ecole des Mines de Paris (CGS).Conférence de l'AIMS, Mai.
- Dechow, P.M., Sloan, R.G., Sweeney, A.P. (1995). Detecting earnings management. The Accounting Review 70 (2): 193–226
- Demaria Samira et DUFOUR Dominique (2007), Les choix d'options comptables lors de la transition aux normes IAS/IFRS : quel rôle pour la prudence ?, in «Comptabilité Contrôle Audit, Numéro spécial 195–218" .
- Dempsey S., Hunt H., Schroeder N. (1993), Earnings management and corporate ownership structure : an examination of extraordinary item reporting, Journal of business finance and accounting, volume 20, numéro 4, Juin, pp. 479–500.
- Healy P, Wahlen, J. M. (1999). A review of the earnings management literature and its implications for standard settings. Accounting Horizons 13 (4): 365–383.

- Hofstede T. R., Kinard, J.C. (1970). "A Strategy for Behavioral Accounting Research", The Accounting Review, January, 38–54.
- Holmstrom B., Kaplan, S.N. (2001), « Corporate governance and merger activity in the United States : making sense of the 1980s and 1990s », Journal of Economic Perspectives, vol. 15, n°2, spring, 2001, p. 121–144.
- Honore A. (1999), « Le concept d’image fidèle comme traduction d’une éthique comptable », Thèse de doctorat en Sciences de Gestion, Université Paris Dauphine.
- Jeanjean Thomas (1999) : Théorie positive de la comptabilité : une revue des critiques, Cahier de recherche du CEREG, n° 99–12, Université de Paris–Dauphine.
- Jeanjean Thomas (2001), Contribution a l'analyse de la gestion du résultat des sociétés cotées, "22ème congrès de l'AFC, France
- Jeanjean Thomas (2002), Gestion du résultat et gouvernement d'entreprise :Etude des déterminants et formulation d'un modèle de mesure, Thèse de Doctorat en Sciences de gestion, Université Paris Dauphine, CEREG.
- Jeanjean Thomas (2000), Incitations et contraintes a la gestion du résultat,"21ème Congrès de l'AFC, France " .

- Jones J. (1991). Earnings management during import relief investigations. *Journal of Accounting Research* 29 (2): 193–228.
- Klibi Mohamed Faker (2007) : Contenu informationnel de l'augmentation du capital et gestion des résultats comptables, Thèse de doctorat, ISCAE Tunis.
- Lakshmanan Shivakumar (2000), Do Firms Mislead Investors by Overstating Earnings Before Seasoned Equity Offerings?, London Business School, October 2000.
- Lambert Caroline & SPONEM Samuel (2003), Gouvernance d'entreprise et gestion du résultat : Les contrôleurs de gestion "de l'autre côté du miroir", in «Identification et maîtrise des risques : enjeux pour l'audit, la comptabilité et le contrôle de gestion, France».
- Mard Yves et MARSAT Sylvain (2011), Gestion des résultats comptables et structure de l'actionnariat : le cas français, in "Comptabilités, économie et société, Montpellier : France".
- Martinet, A. C. (2000). Épistémologie de la connaissance praticable : exigences et vertus de l'indiscipline. Dans A. David, A. Hatchuel, & R. Laufer (Éds), *Les nouvelles fondations des sciences de gestion* (pp. 111–124). Paris : Vuibert.

- Matoussi S. Ben Hamadi M.O. Baklouti (2006), Désagrégation des accruals discrétionnaires et pertinence du bénéfice comptable, Revue Comptabilité, Contrôle, Audit et Institutions, Tunisie.
- Peasnell, K.V., Pope, P.F., Young, S. (2000). Detecting earnings management using cross-sectional abnormal accruals models. Accounting and Business Research 30 (4): 313-326
- Posner, R.A. (1974). Theories of economic regulation. The Bell Journal of Economics and Management Science 5 (2): 335-358.
- Sellami Mouna & ADJAOUF Fodil (2010), La gestion réelle des résultats: le cas des entreprises françaises, in "Crises et nouvelles problématiques de la Valeur, Nice : France ".
- Smaili Nadia (2006) : La gouvernance comme moyen de prévention et de détection des irrégularités comptables pouvant mener à la fraude, Thèse de Doctorat (Ph. D.) en Administration, HEC Montréal .
- Smith E.D. (1976), The effect of separation of ownership and control on accounting policy decisions, The accounting review, numéro 51, octobre, pp. 70-73.

- Stolowy, H., Breton, G. (2003). La gestion des données comptables : une revue de la littérature. Comptabilité – Contrôle – Audit 9 (1) : 125–152.
- Thauvron, A. (2000a). Mesures et gestion de l'asymétrie d'information avant une offre publique. Doctorat en sciences de gestion, Paris: Université Paris Val de Marne.
- Tremblay D. , Cormier & M. Magnan (1993), Théories et modèles comptables :développement et perspectives, 2ème édition, Presses de l'Université du Québec .
- Vidal Olivier (2008), Gestion du résultat et seuils comptables : impact des choix méthodologiques et proposition d'un instrument de mesure des irrégularités, Thèse de doctorat soutenue en décembre 2008, Ecole Doctorale « Sciences de la Décision et de l'Organisation » – ED 471, HEC Paris .
- Wacheux F.(1996), Méthodes Qualitatives et Recherche en Gestion, Economica .
- Watts R.L & Zimmerman J. L (1990), Positive Accounting Theory: a ten year perspective, The Accounting Review, Vol. 65, No. 1, January 1990.
-
- Yves Mard (2005), Vers une information comptable plus transparente : l'apport des recherches portant sur la gestion des

résultats comptables, "Comptabilité et Connaissances, France (2005)".

الملاحق

ENTREPRI SE	ANNE E	Total Actif Ai,t-1	CAi,t Chiffre d'affaire	Variation CA $\Delta CA_{i,t}$	CA à crédit CCRi,t	Variation CA à crédit $\Delta CCR_{i,t}$	PPEi,t Valeur brut De l'actif constatant
L'aurassi	2015	12 022 764 872.00	2 870 799 525.00	-202 921 737.00	483 546 850.00	-734 192.00	13 204 785 823.00
	2014	12 028 027 380.00	3 073 721 262.00	904 976 494.00	484 281 042.00	110 137 879.13	12 549 455 820.00
	2013	11 928 741 134.00	2 168 744 768.00	686 441 685.00	374 143 162.87	-51 216 636.13	13 478 162 585.00
	2012	11 379 306 572.00	1 482 303 083.00	1 375 209 382.00	425 359 799.00	312 162 136.00	13 230 232 386.00
	2011	10 867 903 092.00	107 093 701.00	-1 052 016 302.00	113 197 663.00	-250 282 336.00	12 215 082 075
NCA ROUBA	2015	8 340 204 758.00	7 490 167 433.00	436 439 615.00	1 403 362 966.00	244 547 808.00	7 787 146 170
	2014	7 209 674 495.00	7 053 727 818.00	1 021 433 378.00	1 158 815 158.00	368 468 303.00	13 032 789 657
	2013	5 482 582 944.00	6 032 294 440.00	362 477 282.00	790 346 855.00	109 427 896.00	4 837 803 574
	2012	4 594 799 545.00	5 669 817 158.00	1 036 386 552.00	680 918 959.00	120 785 309.00	3 770 030 669
	2011	4 059 896 615.00	4 633 430 606.00	4 633 430 606.00	560 133 650.00	560 133 650.00	1207 3211479
SAIDAL	2015	34 921 900 820.00	9 984 043 757.00	195 017 852.00	3 822 680 037.00	373 885 636.00	35 157 914 948
	2014	31 587 704 405.00	9 789 025 905.00	-1 672 821 676.00	3 448 794 401.00	-382 166 455.00	32 213 883 092
	2013	30 099 573 372.00	11 461 847 581.00	-2 433 206 891.00	3 830 960 856.00	-863 997 092.00	29 724 776 277
	2012	30 021 145 494.00	13 895 054 472.00	390 783 772.00	4 694 957 948.00	836 830 102.00	29 618 901 761
	2011	27 277 970 867.00	13 504 270 700.00	994 070 835.00	3 858 127 846.00	-554 382 653.00	28 131 227 493
SPA ALFATRO N	2015	3 478 219 338.00	718 508 952.00	268 649 842.00	844 680 290.00	515 369 280.00	702 406 718
	2014	2 063 354 270.00	449 859 110.00	-492 125 678.00	329 311 010.00	302 620 978.00	680 481 289
	2013	2 227 998 962.00	941 984 788.00	377 779 072.00	26 690 032.00	-864 122 474.00	590 045 621
	2012	1 209 125 786.00	564 205 716.00	173 405 608.00	890 812 506.00	343 208 125.00	388 112 118
	2011	953 211 526.00	390 800 108.00	390 800 108.00	547 604 381.00	155 823 029.00	371 120 511

AIR ALGERIE	2015	212 220 054 457.00	77 567 252 138.00	7 922 764 517.00	8 488 014 107.00	-1 051 406 723.00	242 882 149 709
	2014	198 809 554 004.00	69 644 487 621.00	4 058 798 266.00	9 539 420 830.00	1 458 909 312.00	210 584 821 781
	2013	160 411 236 687.00	65 585 689 355.00	8 615 938 110.00	8 080 511 518.00	-103 967 941.00	170 093 793 722
	2012	155 714 742 879.00	56 969 751 245.00	1 329 603 377.00	8 184 479 459.00	-581 726 513.00	163 301 527 992
	2011	148 555 152 756.00	55 640 147 868.00	55 640 147 868.00	8 766 205 972.00	-2 155 200 289.00	161 216 123 416
SPA CEVITAL	2015	357 134 215 298.00	174 273 413 273.00	12 761 142 723.00	14 236 497 064.00	959 350 052.00	204 519 093 152
	2014	653 089 535 944.00	161 512 270 550.00	1 011 143 747.00	13 277 147 012.00	5 706 264 908.00	402 400 701 982
	2013	280 807 143 883.00	160 501 126 803.00	-9 668 077 243.00	7 570 882 104.00	-1 879 946 320.00	167 520 509 079
	2012	505 369 039 213.00	170 169 204 046.00	10 749 201 718.00	9 450 828 424.00	947 685 010.00	159 548 344 186
	2011	232 025 397 149.00	159 420 002 328.00	25 318 767 382.00	8 503 143 414.00	2 809 902 750.00	136 731 754 484
SPA CNAN	2015	6 644 480 075.00	0.00	0.00	23 732 159.00	23 732 159.00	4 920 669 974
	2014	#VALEUR!	0.00	0.00	0.00	0.00	8 328 309 161
	2013	6 836 253 894.00	0.00	-2 614 550.00	0.00	-390 000.00	4 594 783 121
	2012	7 368 972 965.00	2 614 550.00	-755 590.00	390 000.00	-38 723 666.00	4 606 943 163
	2011	6 122 981 559.00	3 370 140.00	3 370 140.00	39 113 666.00	39 113 666.00	2 687 985 050
SPA CONDOR ELECTRO NICS	2015	59 963 278 713.00	88 900 080 130.00	15 523 428 805.00	7 368 694 326.00	3 287 861 213.00	25 183 265 906
	2014	41 790 517 403.00	73 376 651 325.00	25 629 534 340.00	4 080 833 113.00	2 077 720 458.00	20 020 573 605
	2013	32 117 128 139.00	47 747 116 985.00	3 824 187 886.00	2 003 112 655.00	549 960 862.00	6 066 255 434
	2012	21 887 901 482.00	43 922 929 099.00	12 145 437 092.00	1 453 151 793.00	819 860 421.00	2 529 277 570
	2011	18 210 154 722.00	31 777 492 007.00	14 255 237 589.00	633 291 372.00	60 476 794.00	953 762 424
SPA ENIE	2015	12 227 135 400.00	2 527 619 719.00	733 772 822.00	1 810 139 833.00	515 572 765.00	11 079 444 027
	2014	13 102 217 291.00	1 793 846 897.00	-987 914 942.00	1 294 567 068.00	539 274 734.00	11 480 432 163
	2013	13 301 122 057.00	2 781 761 839.00	377 531 091.00	755 292 334.00	755 292 334.00	11 525 745 665

	2012	13 301 122 055.00	2 404 230 748.00	-165 867 117.00	0.00	-40 670 527.00	11 014 341 371
	2011	11 658 202 581.00	2 570 097 865.00	329 495 153.00	40 670 527.00	-357 929 630.00	11 023 113 190
SPA COSIDER	2015	51 067 249 886.00	37 064 287 599.00	7 204 835 667.00	1 792 846 450.00	498 279 382.00	26 937 841 012
	2014	43 942 333 857.00	29 859 451 932.00	5 744 900 185.00	1 294 567 068.00	539 274 734.00	24 656 342 464
	2013	43 842 557 268.00	24 114 551 747.00	7 576 159 096.00	755 292 334.00	714 621 807.00	20 305 511 452
	2012	36 361 074 206.00	16 538 392 651.00	4 617 260 940.00	40 670 527.00	-357 929 630.00	16 834 267 027
	2011	27 610 249 371.00	11 921 131 711.00	1 083 793 061.00	398 600 157.00	111 416 300.00	16 204 178 692
	2015	8 276 962 033.00	541 520 535.00	-1 025 040 854.00	63 609 545.00	-146 701 848.00	11 876 118 736
	2014	7 290 661 433.00	1 566 561 389.00	585 647 143.00	210 311 393.00	67 167 327.00	11 325 628 762
EPE / SPA SOMATEL	2013	6 238 220 415.00	980 914 246.00	-1 981 592 938.00	143 144 066.00	4 695 568.00	10 484 133 860
	2012	5 592 519 578.00	2 962 507 184.00	480 143 727.00	138 448 498.00	57 100 352.00	10 063 585 069
	2011	6 220 617 913.00	2 482 363 457.00	2 482 363 457.00	81 348 146.00	81 348 146.00	9 317 982 155
	2015	50 467 029 002.00	26 773 231 568.00	-5 211 016 060.00	8 860 445 846.00	916 581 980.00	69 571 896 490
	2014	48 155 368 421.00	31 984 247 628.00	-3 397 243 990.00	7 943 863 866.00	0.00	64 945 633 760,
SPA FERTIAL	2013	44 126 607 415.00	35 381 491 618.00	0.00	7 943 863 866.00	-6 727 443 463.00	64 945 633 760
	2012	44 126 607 415.00	35 381 491 618.00	-9 481 220 084.00	14 671 307 329.00	13 713 983 681.00	59 417 447 214
	2011	61 534 789 611.00	44 862 711 702.00	25 779 893 440.00	957 323 648.00	957 323 648.00	35 099 968 810
	2010	33 905 563 832.00	19 082 818 262.00	14 671 307 329.00	64 945 633 760,	210 311 393.00	69 571 896 490
	2015	34 063 953 908.00	2 461 296 192.00	-197 044 975.00	1 986 609 589.00	366 180 175.00	47 484 081 172
	2014	35 492 357 312.00	2 658 341 167.00	2 536 428 087.00	1 620 429 414.00	-83 941 807.00	48 044 656 894
EPE/SPA TONIC	2013	36 000 155 794.00	121 913 080.00	47 487 948.00	1 704 371 221.00	7 939 037.00	48 044 656 894
	2012	35 436 667 441.00	74 425 132.00	-1 459 092 898.00	1 696 432 184.00	103 167 594.00	47 711 823 228
	2011	34 421 492 621.00	1 533 518 030.00	1 533 518 030.00	1 593 264 590.00	-27 218 198.00	46 769 109 146
	2014	35 492 357 312.00	2 658 341 167.00	2 536 428 087.00	1 620 429 414.00	-83 941 807.00	48 044 656 894

	2015	7 217 505 890.00	23 745 083.00	21 645 083.00	50 044 739.00	11 681 468.00	7 640 842 315
EPE /SPA SOFAME	2014	5 506 967 686.00	2 100 000.00	2 100 000.00	38 363 271.00	1 993 150.00	5 898 651 246
	2013	2 983 931 327.00	0.00	-1 264 060 045.00	36 370 121.00	-807 003 550.00	0.00
	2012	2 585 442 287.00	1 264 060 045.00	-2 968 050 245.00	843 373 671.00	826 923 891.00	2 107 880 726
	2011	7 560 903 126.00	4 232 110 290.00	4 232 110 290.00	16 449 780.00	16 449 780.00	10 230 864 006
	2015	1 376 331 269.00	329 638 255.00	26 979 829.00	482 270 131.00	276 116 588.00	521 568 133
SPA INATEL	2014	1 221 488 890.00	302 658 426.00	217 354 955.00	206 153 543.00	24 074 402.00	764 285 230
	2013	874 077 344.00	85 303 471.00	-44 152 312.00	182 079 141.00	55 363 561.00	745 180 054
	2012	888 512 407.00	129 455 783.00	14 680 585.00	126 715 580.00	33 401 535.00	742 482 108
	2011	770 447 417.00	114 775 198.00	3 459 968.00	93 314 045.00	29 426 167.00	737 225 340
	2015	#VALEUR!		0.00	1 813 692.00	-98 364.00	
	2014	#VALEUR!		0.00	1 912 056.00	1 177 573.00	
		#VALEUR!		0.00	734 483.00	691 904.00	
SPA LAFARGE	2012	#VALEUR!		0.00	42 579.00	-424 796.00	
	2011	#VALEUR!		0.00	467 375.00	463 953.00	
	2015	186 009 308 239.00	102 023 258 774.00	15 962 806 425.00	19 846 960 620.00	4 045 046 176.00	241 389 347 848
	2014	168 187 981 823.00	86 060 452 349.00	14 173 825 444.00	15 801 914 444.00	3 273 202 594.00	197 308 500 920
	2013	138 893 871 599.00	71 886 626 905.00	20 585 678 220.00	12 528 711 850.00	3 256 980 926.00	157 940 318 491
MOBILIS	2012	75 638 169 540.00	51 300 948 685.00	51 300 948 685.00	9 271 730 924.00	2 341 689 144.00	107 268 002 159
	2011	#VALEUR!		0.00	6 930 041 780.00	6 930 041 780.00	
	2015	1 596 441 704.00	1 273 161 609.00	-8 758 848 139.00	840 230 923.00	519 073 227.00	805 401 995
	2014	1 328 654 723.00	10 032 009 748.00	9 233 148 381.00	321 157 696.00	-298 366 877.00	786 581 237
	2013	1 268 856 615.00	798 861 367.00	-71 306 517.00	619 524 573.00	-123 073 652.00	777 128 425

EPE SPA NATIONAL SHIPPING COMPANY NASHCO	2012	1 896 445 105.00	870 167 884.00	77 389 344.00	742 598 225.00	172 821 991.00	388 118 712
	2011	1 981 780 769.00	792 778 540.00	792 778 540.00	569 776 234.00	569 776 234.00	732 978 010
	2015	18 769 163 034.00	6 456 105 741.00	799 640 259.00	2 257 196 249.00	39 811 556.00	22 869 278 525
	2014	18 860 623 181.00	5 656 465 482.00	-245 060 846.00	2 217 384 693.00	475 438 411.00	23 131 116 491
	2013	18 113 914 086.00	5 901 526 328.00	3 065 418 472.00	1 741 946 282.00	-3 834 726 620.00	22 776 538 138
SPA ANABIB	2012	581 594 691 217.00	2 836 107 856.00	-2 003 591 359.00	5 576 672 902.00	3 591 674 486.00	575 940 432 954
	2011	18 479 757 311.00	4 839 699 215.00	-180 053 452.00	1 984 998 416.00	226 765 701.00	22 260 276 987
	2015	8 854 030 245.00	10 381 296 175.00	3 154 646 136.00	731 450 008.00	-1 460 061 524.00	6 344 210 878
	2014	8 775 486 890.00	7 226 650 039.00	-2 089 809 618.00	2 191 511 532.00	1 259 472 749.00	6 496 248 434
	2013	8 540 534 775.00	9 316 459 657.00	152 290 270.00	932 038 783.00	-785 663 329.00	6 357 524 747
SPA ENTREPRI SE DES INDUSTRI ES DES CABLES		8 203 230 622.00	9 164 169 387.00	202 568 409.00	1 717 702 112.00	213 084 781.00	
	2011	8 344 793 537.00	8 961 600 978.00	1 702 500 588.00	1 504 617 331.00	344 788 801.00	6 029 573 239
	2010	9 330 868 646.00	7 259 100 390.00	984 010 527.00	1 159 828 530.00	1 159 828 530.00	6 046 099 859
		7 803 940 260.00	6 275 089 863.00				5 856 919 272
	2015	706 732 606.00	453 499 496.00	-199 284 598.00	408 594 124.00	-115 537 334.00	112 237 279
	2014	896 018 288.00	652 784 094.00	-373 091 552.00	524 131 458.00	72 132 982.00	129 031 993
	2013	863 626 380.00	1 025 875 646.00	939 705 950.00	451 998 476.00	326 367 599.00	146 010 313
SPA CEGELEC	2012	3 847 078 562.00	86 169 696.00	-122 443 028.00	125 630 877.00	58 325 213.00	203 052 921
	2011	471 832 553.00	208 612 724.00	208 612 724.00	67 305 664.00	67 305 664.00	109 687 966
	2015	14 825 521 678.00	15 083 615 306.00	274 614 544.00	53 744 074.00	-40 849 872.00	16 675 137 088
	2014	9 514 048 841.00	14 809 000 762.00	812 943 673.00	94 593 946.00	-15 295 143.00	10 277 660 828
	2013	8 560 306 322.00	13 996 057 089.00	1 923 163 924.00	109 889 089.00	-95 446 264.00	9 130 231 910
SPA	2012	6 600 811 758.00	12 072 893 165.00	1 565 656 288.00	205 335 353.00	-237 407 386.00	8 463 203 842

DANONE DJURDJU RA	2011	6 642 538 679.00	10 507 236 877.00	470 702 509.00	442 742 739.00	280 385 488.00	8 020 223 099
	2015	6 108 032 069.00	5 019 263 969.00	317 666 842.00	2 571 542 876.00	-312 747 487.00	8 980 075 854
	2014	7 650 831 794.00	4 701 597 127.00	2 410 251 030.00	2 884 290 363.00	-3 261 960 293.00	9 414 423 732
	2013	14 688 749 652.00	2 291 346 097.00	-2 490 660 885.00	6 146 250 656.00	-185 391 349.00	9 294 329 010
SPA ORASCOM	2012	15 778 469 114.00	4 782 006 982.00	-10 306 685 396.00	6 331 642 005.00	-797 448 896.00	9 473 397 239
	2011	19 502 383 521.00	15 088 692 378.00	15 088 692 378.00	7 129 090 901.00	7 129 090 901.00	10 311 292 704
	2015	37 345 373 758.00	4 446 341 461.00	715 126 222.00	7 522 175 008.00	1 066 066 702.00	3 640 568 043 3 448 385 933
	2014	31 894 957 672.00	3 731 215 239.00	-2 278 666 381.00	6 456 108 306.00	-1 821 070 474.00	3 249 336 746
	2013	27 437 964 291.00	6 009 881 620.00	-7 157 011 714.00	8 277 178 780.00	-22 717 756 891.00	3 119 452 795
SPA SNVI		47 204 284 092.00	13 166 893 334.00	1 063 772 641.00	30 994 935 671.00	13 161 185 452.00	
	2011	35 329 014 823.00	12 103 120 693.00	6 313 586 592.00	17 833 750 219.00	12 006 153 392.00	3 049 260 884
	2015	16 825 876 381.00	5 381 308 657.00	380 753 373.00	1 061 407 096.00	273 108 776.00	22 169 376 752
	2014	16 293 787 030.00	5 000 555 284.00	-801 825 433.00	788 298 320.00	-134 008 457.00	21 646 501 844
	2013	16 200 954 138.00	5 802 380 717.00	6 414 039.00	922 306 777.00	27 381 908.00	21 556 269 818
SPA ENIEM	2012	16 388 293 122.00	5 795 966 678.00	495 650 371.00	894 924 869.00	453 110 141.00	21 378 092 656
	2015	4 777 188 396.00	2 408 193 557.00	-643 135 537.00	1 082 298 631.00	335 848 063.00	4 206 238 172
	2014	4 184 204 181.00	3 051 329 094.00	79 402 588.00	746 450 568.00	-224 860 884.00	3 797 108 545
	2013	4 282 082 731.00	2 971 926 506.00	1 397 270 277.00	971 311 452.00	-29 467 347.00	3 738 912 384
SPA ALGERIE NNE DES TUBES	2012	4 455 318 047.00	1 574 656 229.00	-64 044 655.00	1 000 778 799.00	270 069 464.00	3 711 383 211
	2011	4 266 253 320.00	1 638 700 884.00	1 638 700 884.00	730 709 335.00	730 709 335.00	3 674 255 632
	2015	5 381 542 253.00	6 547 531 262.00	798 993 219.00	323 631 175.00	-22 754 581.00	4 573 671 009
	2014	4 836 711 367.00	5 748 538 043.00	743 931 998.00	346 385 756.00	-73 895 542.00	3 999 195 737

METALLI QUES ALTUMET	2013	3 520 536 920.00	5 004 606 045.00	630 779 869.00	420 281 298.00	99 304 878.00	3 494 299 787
SPA CEPRO CELLULO SE PROCESSI NG	2012	3 438 837 640.00	4 373 826 176.00	1 059 905 774.00	320 976 420.00	7 092 326.00	3 189 442 660
	2011	3 391 098 499.00	3 313 920 402.00	372 646 429.00	313 884 094.00	91 025 061.00	2 948 705 062
	2015	3 924 972 034.00	1 882 877 541.00	1 881 328 794.00	1 133 683 274.00	1 123 243 221.00	2 459 760 115
	2014	3 436 487 602.00	1 548 747.00	-1 250 669 496.00	10 440 053.00	-636 332 641.00	2 214 840 432
	2013	2 849 149 390.00	1 252 218 243.00	459 965 810.00	646 772 694.00	92 649 359.00	1 731 272 088
SPA SOCIETE DE CONSTRU CTUOIN METALLI QUE CR METAL	2012	1 690 309 311.00	792 252 433.00	177 836 497.00	554 123 335.00	224 828 025.00	1 069 576 974
		1 441 969 516.00	614 415 936.00	-22 884 093.00	329 295 310.00	-78 138 235.00	
	2015	35 457 672 157.00	3 295 148 011.00	-363 987 203.00	1 404 451 832.00	135 009 705.00	50 813 576 536
	2014	36 668 832 943.00	3 659 135 214.00	-473 379 511.00	1 269 442 127.00	365 836 428.00	48 000 514 061
	2013	33 635 486 470.00	4 132 514 725.00	-12 210 928.00	903 605 699.00	177 951 895.00	45 635 828 027
DAHLI	2012	33 165 254 357.00	4 144 725 653.00	481 285 497.00	725 653 804.00	-239 019 650.00	43 359 038 091
	2011	32 506 551 117.00	3 663 440 156.00	495 716 599.00	964 673 454.00	82 799 485.00	41 692 485 503
	2015	4 435 331 921.00	130 349 066.00	130 349 066.00	528 959 805.00	528 959 805.00	3 061 257 541
	2014	2 753 275 316.00	0.00	0.00	0.00	-3 724 581.00	305 382 951
	2013	2 735 887 399.00	0.00	0.00	3 724 581.00	3 724 581.00	851 281 421
ENAD	2012	14 993 105.00	0.00	0.00	0.00	0.00	12 745 166
	2011	1 617 939 981.00	0.00	0.00		0.00	929 779 082
	2015	2 989 833 202.00	9 363 932.00	7 180 681.00	143 052 359.00	-1 032 678 865.00	2 048 149 772
	2014	3 100 693 993.00	2 183 251.00	-612 582.00	1 175 731 224.00	1 022 871 258.00	2 029 293 851

	2013	3 160 426 348.00	2 795 833.00	-254 167.00	152 859 966.00	-13 737 835.00	1 955 093 036
SPA ENAVA	2012	3 380 419 936.00	3 050 000.00	2 056 886.00	166 597 801.00	-76 141 845.00	1 952 243 748
	2011	2 968 854 282.00	993 114.00	-123 646 084.00	242 739 646.00	-196 731 950.00	2 005 789 192
	2010	1 392 706 812.00	124 639 198.00	-1 637 099 946.00	439 471 596.00	439 471 596.00	18 619 958 073
	2015	4 635 830 492.00	866 857 993.00	-209 006 648.00	0.00	-1 027 024 995.00	1 780 764 498
	2014	4 570 824 928.00	1 075 864 641.00	-12 606 903.00	1 027 024 995.00	26 418 157.00	1 773 977 435,
	2013	4 584 070 798.00	1 088 471 544.00	-811 384 753.00	1 000 606 838.00	128 198 158.00	1 858 818 521
SPA /EPE SO.COME WIB	2012	4 389 038 318.00	1 899 856 297.00	1 074 209 998.00	872 408 680.00	392 461 261.00	1 845 113 161
	2011	3 163 740 142.00	825 646 299.00	825 646 299.00	479 947 419.00	479 947 419.00	
	2015	126 894 026.00	29 777 512.00	-19 580 974.00	15 929 451.00	-16 295 046.00	2 289 508
	2014	143 985 204.00	49 358 486.00	-14 514 797.00	32 224 497.00	-4 496 596.00	2 059 531
	2013	133 123 462.00	63 873 283.00	15 135 939.00	36 721 093.00	36 721 093.00	2 059 531
SPA E.P.E.S.O.V .E.R	2012	120 719 661.00	48 737 344.00	-13 544 934.00	0.00	0.00	2 059 531
	2011	148 423 489.00	62 282 278.00	24 367 666.00	0.00	0.00	1 916 625
	2010	37 611 187.00	37 914 612.00	20 734 495.00	0.00	-9 826 445.00	1 916 625
		37 360 572.00	17 180 117.00		9 826 445.00		1 613 205
	2015	1 285 561 141.00	522 129 259.00	24 877 296.00	874 091 452.00	78 911 281.00	3 469 369 110
	2014	1 248 286 935.00	497 251 963.00	-14 266 882.00	795 180 171.00	8 562 219.00	1 737 750 955
	2013	1 215 265 329.00	511 518 845.00	-14 362 693.00	786 617 952.00	67 626 852.00	1 709 406 063
SPA GI LINDE ALGERIE	2012	1 209 094 049.00	525 881 538.00	19 063 488.00	718 991 100.00	394 880 778.00	1 693 745 360
	2011	975 830 483.00	506 818 050.00	142 608 938.00	324 110 322.00	212 690 354.00	1 672 282 623
	2015	#VALEUR!	5 628 605 051.00	2 630 861 841.00	3 970 560 933.00	913 411 782.00	15 015 700 430
	2014	16 257 726 331.00	2 997 743 210.00	225 501 885.00	3 057 149 151.00	-564 043 580.00	14 260 409 976

	2013	12 246 628 195.00	2 772 241 325.00	353 552 504.00	3 621 192 731.00	1 019 198 772.00	11 259 629 501
INFRAFER	2012	11 169 202 460.00	2 418 688 821.00	350 903 434.00	2 601 993 959.00	-251 779 986.00	9 229 667 033
	2011	12 711 739 651.00	2 067 785 387.00	993 048 965.00	2 853 773 945.00	344 122 694.00	9 006 356 056
	2015	11 096 544 799.00	2 900 993 400.00	-5 080 799 247.00	2 771 328 422.00	-1 167 821 949.00	1 083 473 225
	2014	8 346 260 914.00	7 981 792 647.00	-1 988 546 071.00	3 939 150 371.00	-544 779 555.00	422 592 865
	2013	10 109 269 703.00	9 970 338 718.00	2 968 587 656.00	4 483 929 926.00	2 162 345 623.00	386 371 301
SPA IVAL	2012	9 078 886 103.00	7 001 751 062.00	2 668 052 439.00	2 321 584 303.00	466 928 822.00	344 736 330
	2011	7 791 254 093.00	4 333 698 623.00	1 926 569 141.00	1 854 655 481.00	822 029 181.00	
	2015	1 182 216 083.00	0.00	0.00	0.00	0.00	830 434 000
	2014	1 836 764 406.00	0.00	0.00	0.00	0.00	283 697 910
	2013	1 990 722 488.00	0.00	0.00	0.00	0.00	37 591 730
SPA TASSILI AIRLINES	2012	528 552 865.00	0.00	0.00	0.00	0.00	37 682 857
	2011	529 087 214.00	0.00	0.00	0.00	0.00	8 273 480
	2015	151 276 996.00	81 288 245.00	-14 215 848.00	21 074 356.00	9 619 212.00	1 449 135 666
	2014	998 104 444.00	95 504 093.00	8 266 619.00	11 455 144.00	-6 423 405.00	1 449 501 851
	2013	1 033 636 893.00	87 237 474.00	-35 061 243.00	17 878 549.00	-18 698 624.00	143 095 957 3
SPA STAA	2012	1 054 871 235.00	122 298 717.00	-22 939 412.00	36 577 173.00	4 596 445.00	1 429 810 079
	2011	#VALEUR!	145 238 129.00	145 238 129.00	31 980 728.00	31 980 728.00	1 430 345 318
	2015	12 663 553 218.00	1 127 214 696.00	111 690 976.00	47 944 507.00	-303 354 163.00	11 214 534 541
	2014	10 999 158 220.00	1 015 523 720.00	239 983 071.00	351 298 670.00	16 231 868.00	9 542 026 686
	2013	9 497 129 467.00	775 540 649.00	126 535 179.00	335 066 802.00	100 818 990.00	8 113 241 346
SPA ROUBA	2012	7 740 776 989.00	649 005 470.00	16 487 563.00	234 247 812.00	8 425 044.00	7 284 321 659
	2011	7 331 409 651.00	632 517 907.00	271 462 255.00	225 822 768.00	172 200 660.00	6 871 559 179

ECLAIRAGE	2015	45 108 081.00	0.00	-144 631 707.00	3 131 595.00	-5 205 898.00	36 216 113
	2014	102 237 234.00	144 631 707.00	-2 091 011.00	8 337 493.00	-6 754 675.00	37 844 936
	2013	60 036 921.00	146 722 718.00	146 722 718.00	15 092 168.00	8 336 571.00	6 221 106
SRTGO	2012	26 680 516.00	0.00	0.00	6 755 597.00	6 755 597.00	3 175 270
	2011	19 990 074.00	0.00	-361 055 652.00	0.00	-53 622 108.00	1 051 976
	2015	99 351 348 348.00	41 098 933 194.00	5 807 654 399.00	26 317 559 456.00	7 886 290 493.00	58 202 677 994
	2014	77 340 779 621.00	35 291 278 795.00	4 755 555 287.00	18 431 268 963.00	15 850 176 757.00	49 088 871 318
	2013	24 530 297 172.00	30 535 723 508.00	8 267 251 204.00	2 581 092 206.00	-27 100 416 888.00	12 333 933 762
SPA GROUPE ETRHB HADDAD	2012	82 999 876 766.00	22 268 472 304.00	22 268 472 304.00	29 681 509 094.00	29 681 509 094.00	37 874 852 062
	2011	#VALEUR!		0.00		0.00	
	2015	9 447 891 557 100.00	5 364 298 798 650.00	-1 457 040 792 503.00	345 655 191 083.00	18 528 109 896.00	10 915 881 513 327
	2014	9 088 551 571 221.00	6 821 339 591 153.00	-147 544 993 391.00	327 127 081 187.00	-205 567 754 053.00	9 162 014 569 651
	2013	8 554 894 832 486.00	6 968 884 584 544.00	1 138 022 775 756.00	532 694 835 240.00	-3 442 934 720.00	8 625 466 559 367
SPA SONATRA CH	2012	8 063 501 258 391.00	5 830 861 808 788.00	335 800 810 204.00	536 137 769 960.00	77 103 861 739.00	6 107 359 945 788
	2011	7 441 815 626 669.00	5 495 060 998 584.00	5 495 060 998 584.00	459 033 908 221.00	459 033 908 221.00	7 335 362 921 305
	2015	428 598 525 051.00	328 008 494 563.00	324 207 959 462.00	171 983 200 139.00	167 398 914 687.00	1 413 215 179 299
	2014	1 871 816 585 541.00	3 800 535 101.00	3 564 441 626.00	4 584 285 452.00	4 450 668 908.00	310 913 941 038
	2013	2 749 794 117.00	236 093 475.00	-203 735 303 270.00	133 616 544.00	-109 277 963 076.00	3 087 147 647
	2012	2 321 524 352 394.00	203 971 396 745.00	12 107 253 820.00	109 411 579 620.00	104 558 140 315.00	2 779 175 462 643
SONELGAZ	2011	1 262 227 835 800.00	191 864 142 925.00	191 864 142 925.00	4 853 439 305.00	4 853 439 305.00	2 630 82 934 207

ملحق رقم 01

جدول حساب المستحقات الكلية عن طريق الميزانية

ملحق رقم 02

جداول نموذج الإنحدار لسنوات الدراسة

المعطيات الإحصائية لحساب معدلات الإنحدار لسنة 2011 الخاص بالمستحقات الغير التقديرية ACCND

الوحدة : الدينار الجزائري

$$ACCT\ it / AT\ it-1 = a (I / AT\ t-1) + \delta (\Delta CA\ it - \Delta CAC\ it) / AT\ it-1 + \delta (IMMO\ it / AT\ it-1) + \varepsilon\ it$$

N	Entreprise	ANN EE	ACCT it / AT it-1	I / AT it-1	(Δ CA it - Δ CAC it) / AT it-1	IMMO it / AT it-1
1	L'AURASSI	2011	- 0.121736012476198	0.000000000116014	-0.093012375312873	1.417120699159010
2	NCA ROUIBA	2011	- 0.122688371969486	0.000000000334094	1.360863771781780	0.809620551384410
3	SAIDAL	2011	- 0.214046409451304	0.000000000035397	0.054810207984273	0.995753790277373
4	SPA ALFATRON	2011	0.287278249927498	0.000000001049085	0.246510950183370	0.389336994861306
5	AIR ALGERIE	2011	- 0.069105785154836	0.000000000006732	0.389049770975822	1.085227408306700
6	SPA CEVITAL	2011	0.041034964418935	0.000000000003807	0.085690412944662	0.520532718817148
7	SPA CNAN	2011	- 2.032310113642140	0.000000000163319	-0.005837601445567	0.438999370502595
8	SPA CONDOR	2011	0.237288602255241	0.000000000063451	0.900678667469881	0.060517643202114
9	SPA ENIE	2011	- 0.488192487682469	0.000000000095878	0.065909083485936	1.056876774712710
10	SPA ENIEM	2011	- 1.099696649476900	0.000000000063970	0.006595672418482	0.614457481782373
11	SPA COSIDER	2011	0.349635979534347	0.000000000036336	0.035332734200934	0.588802572862884
12	EPE / SPA SOMATEL	2011	0.715339927035316	0.000000000160756	0.385976979229394	1.497919062916090
13	SPA FERTIAL	2011	- 0.100642120948287	0.000000000029494	0.732109040126698	1.035227403499860
14	EPE/SPA TONIC	2011	0.025062882364628	0.000000000031683	0.049448108375812	1.481764782672530
15	EPE /SPA SOFAME	2011	0.106233250395437	0.000000000132259	0.557560444797055	1.353127243598540
16	SPA INATEL	2011	0.185899462423113	0.000000001494516	-0.038806905640568	1.101795230222780
17	MOBILIS	2011	- 0.374954635648630	0.00000000013221	-0.091620960979696	1.418172898833480
18	SHIPPING NASHCO	2011	- 1.386686423133820	0.000000000504597	0.112526223630945	0.369858271644173

19	<i>SPA ANABIB</i>	2011	- 0.205990645534287	0.000000000051916	-0.021120598139060	1.155674115241550
20	<i>INDUST DES CABLES</i>	2011	0.369813483493764	0.000000000107171	0.145507544743118	0.646196347602084
21	<i>SPA CEGELEC</i>	2011	- 2.985013344342100	0.000000002119396	0.299485610099479	0.232472230460962
22	<i>DANONE DJURDJURA</i>	2011	- 0.338387720101737	0.000000000166980	0.031779050194441	1.339213230085900
23	<i>SPA ORASCOM</i>	2011	0.084353148435861	0.000000000051276	0.408134804057626	0.528719614856148
24	<i>SPA SNVI</i>	2011	1.015344687611780	0.000000000040053	-0.228006978905997	0.122133439357632
25	<i>ALTUMET</i>	2011	- 0.110389836860414	0.000000000234398	0.212831137978464	0.861237098785311
26	<i>SPA CEPRO CELLULOSE</i>	2011	0.209692259014246	0.000000000406140	0.114377839805620	1.197588512585650
27	<i>METAL</i>	2011	0.114550470142269	0.000000000674402	0.037263507394591	1.376171114357720
28	<i>DAHLI</i>	2011	- 0.057564282332802	0.000000000032149	0.013275002170457	1.340384829736280
29	<i>ENAD</i>	2011	- 0.006902474286531	0.000000000608792	0.000000000000000	0.566042343671605
30	<i>SPA ENAVA</i>	2011	0.159093331841907	0.000000000718026	0.052477567690679	1.440209220431390
31	<i>SPA /EPE SO.COMEWIB</i>	2011	0.246230161465644	0.000000000316082	0.109269050074847	0.381803013453688
32	<i>SPA E.P.E.S.O.V.E.R</i>	2011	- 0.879670987251745	0.000000026587834	0.647883460843711	0.050958907518659
33	<i>SPA GI LINDE ALGERIE</i>	2011	0.261857011426060	0.000000001122746	-0.078683647822140	1.877549063323950
34	<i>INFRAFER</i>	2011	0.344552804488926	0.000000000104143	0.067580973068545	0.937946779575304
35	<i>SPA IVAL</i>	2011	1.182751423402780	0.000000000344295	0.380287739450087	0.102671952937052
36	<i>SPA TASSILI AIRLINES</i>	2011	- 0.002178616246054	0.000000001890048	0.000000000000000	0.015637270720362
37	<i>SPA STAA</i>	2011	- 0.012011616754343	0.000000000947983	0.107366090990243	1.355943048347510
38	<i>ROUIBA ECLAIRAGE</i>	2011	0.056119597217377	0.000000000367140	0.036442883057578	2.522822926465400
39	<i>SPA CHIALI</i>	2011	0.060344276123478	0.000000000141899	0.083228371737381	0.052624917746678
40	<i>ETRHB HADDAD</i>	2011	- 0.094920593788487	0.00000000012048	0.000000000000000	0.000421460926968

41	SPA SONATRACH	2011	0.068850444113104	0.000000000000134	0.676720217619414	0.985695331528705
42	SONELGAZ	2011	- 0.241155889327282	0.000000000000792	0.148159229511424	0.208427454018440

المعطيات الإحصائية لحساب معدلات الإنحدار لسنة 2012 الخاص بالمستحقات الغير التقديرية ACCND

$$ACCT\ it / AT\ it-1 = \alpha (1 / AT\ t-1) + \beta (\Delta CA\ it - \Delta CAC\ it) / AT\ it-1 + \delta (IMMO\ it / AT\ it-1) + \varepsilon\ it$$

N	Entreprise	ANNEE	ACCT it / AT it-1	1 / AT it-1	($\Delta CA\ it - \Delta CAC\ it$) / AT it-1	IMMO it / AT it-1
1	L'AURASSI	2012	0.028165563812887	0.000000000092014	0.026899760201838	1.217367533920960
2	NCA ROUIBA	2012	-0.012984309700211	0.000000000246312	- 0.011472743148798	0.928602628714968
3	SAIDAL	2012	-0.205094113791584	0.000000000036660	- 0.186353690671734	1.085817633042200
4	SPA ALFATRON	2012	0.358734154668625	0.000000001049085	0.282807243844521	0.407162636428297
5	AIR ALGERIE	2012	-0.147803663532722	0.00000000006732	- 0.141007816010472	1.099265323096670
6	SPA CEVITAL	2012	0.008377789892335	0.00000000004310	0.003846416927375	0.687633104593040
7	SPA CNAN	2012	-0.364829608332975	0.000000000163319	- 0.303141967626964	0.752401933373192
8	SPA CONDOR	2012	0.291942374359800	0.00000000054914	0.242888328576040	0.138893799015575
9	SPA ENIE	2012	0.014219327023033	0.000000000085777	0.012462993295944	0.944771828630827
10	SPA ENIEM	2012	-0.012758266635232	0.000000000035726	- 0.021790882512383	0.763751518894157
11	SPA COSIDER	2012	-0.141759218701987	0.000000000036218	- 0.107642787361715	0.609710792568270
12	EPE / SPA SOMATEL	2012	-0.001899985044138	0.000000000160756	- 0.002113373200604	1.617779006803950
13	SPA FERTIAL	2012	0.137020583060428	0.000000000016251	0.191075934564910	0.984779799477326
14	EPE/SPA TONIC	2012	-0.002736407425358	0.000000000029052	- 0.002658015970515	1.386105586801070

15	<i>EPE /SPA SOFAME</i>	2012	-0.217058779969878	0.000000000132259	- 0.634769693468698	0.278786897659294
16	<i>SPA INATEL</i>	2012	0.031645077213621	0.000000001297947	0.027440098537645	0.963702507941564
17	<i>MOBILIS</i>	2012	-0.293672941784413	0.000000000013221	- 0.293672941784413	1.418172898833480
18	<i>SHIPPING NASHCO</i>	2012	0.005257387781221	0.000000000504597	0.005493958128569	0.195843414201584
19	<i>SPA ANABIB</i>	2012	-0.014396795776576	0.000000000051916	- 0.000476804766597	1.155674115241550
20	<i>INDUST DES CABLES</i>	2012	-0.060875542785763	0.000000000119835	- 0.061926070277438	0.760874265953693
21	<i>SPA CEGELEC</i>	2012	4.820637169983480	0.000000002119396	0.591236572464880	0.430349537582669
22	<i>DANONE DJURDJURA</i>	2012	-0.097300101547516	0.000000000150545	- 0.097915182510193	1.274091766865570
23	<i>SPA ORASCOM</i>	2012	-0.086999808724559	0.000000000051276	- 0.107532842618714	0.485755868189092
24	<i>SPA SNVI</i>	2012	0.159039752909897	0.000000000028305	0.119029827399760	0.086768165440162
25	<i>ALTUMET</i>	2012	0.045249568537107	0.000000000234398	0.043329369522786	0.869939718206888
26	<i>SPA CEPRO CELLULOSE</i>	2012	-0.058576110383870	0.000000000294890	- 0.057762936432207	0.940533771266312
27	<i>METAL</i>	2012	0.019373393605084	0.000000000693496	0.016527059762496	0.741747285315011
28	<i>DAHLI</i>	2012	-0.039263846859857	0.000000000030763	- 0.038484017980420	1.333855379949070
29	<i>ENAD</i>	2012	-0.017479276939878	0.000000000618070	- 1.886228436337900	0.007877403457279
30	<i>SPA ENAVA</i>	2012	-0.034407842317941	0.000000000336830	- 0.030218692332313	0.657574795717104
31	<i>SPA /EPE SO.COMEWIB</i>	2012	0.051723541016410	0.000000000316082	0.037283758113683	0.583206293243031
32	<i>SPA E.P.E.S.O.V.E.R</i>	2012	0.128144952851769	0.000000006737478	0.157552803267067	0.013876044916314
33	<i>SPA GI LINDE ALGERIE</i>	2012	0.226914272363431	0.000000001024768	0.183137005912102	1.735696301260140
34	<i>INFRAFER</i>	2012	0.059773954459508	0.000000000078667	0.068029113960568	0.726074265710274
35	<i>SPA IVAL</i>	2012	0.024270348745254	0.000000000128349	0.020828155773153	0.044246577750522

36	<i>SPA TASSILI AIRLINES</i>	2012	0.0000000000000000	0.000000001890048	-	0.071222392079957
37	<i>SPA STAA</i>	2012	-4.902529405875780	0.000000000947983	- 4.902529405875780	1.355435650873540
38	<i>ROUIBA ECLAIRAGE</i>	2012	-0.036624082240907	0.000000000136399	- 0.034687234935402	0.993577225357530
39	<i>SPA CHIALI</i>	2012	0.021332084113603	0.000000000167870	-0.168840832248328	0.158842333450091
40	<i>ETRHB HADDAD</i>	2012	0.431320951474773	0.000000000012048	0.431320951474773	0.456324196345253
41	<i>SPA SONATRACH</i>	2012	-3.298773687738110	0.000000000000134	- 3.044442456396730	0.820681437457446
42	<i>SONELGAZ</i>	2012	0.050705339991321	0.000000000000488	0.044776622470406	1.355642234890550

المعطيات الإحصائية لحساب معدلات الإنحدار لسنة 2013 الخاص بالمستحقات الغير التقديرية ACCND

$$ACCT\ it / AT\ it-1 = \alpha (1 / AT\ t-1) + \beta (\Delta CA\ it - \Delta CAC\ it) / AT\ it-1 + \delta (IMMO\ it / AT\ it-1) + \varepsilon\ it$$

N	Entreprise	ANNEE	ACCT it / AT it-1	1 / AT it-1	(Δ CA it - Δ CAC it) / AT it-1	IMMO it / AT it-1
1	L'AURASSI	2013	-0.115072047937615	0.000000000087879	0.064824540622281	1.184444983507560
2	NCA ROUIBA	2013	-0.064526862418326	0.000000000217637	0.055072997966879	1.052886753082500
3	SAIDAL	2013	-0.075444571309002	0.000000000033310	-0.052270150694737	0.990127984388230
4	SPA ALFATRON	2013	-0.718415100445141	0.000000000827044	1.027106989512170	0.487993580016165
5	AIR ALGERIE	2013	-0.197552333627804	0.00000000006422	0.055999232248522	1.092342257240040
6	SPA CEVITAL	2013	-0.037153398956216	0.00000000001979	-0.015410779685135	0.331481543348750
7	SPA CNAN	2013	-0.182769172637343	0.000000000135704	-0.000301880602706	0.623531005314253
8	SPA CONDOR	2013	0.274768627268623	0.000000000045687	0.149590723747210	0.277151075400660
9	SPA ENIE	2013	-0.042882086536872	0.000000000075182	-0.028400704950903	0.866524314064720
10	SPA ENIEM	2013	-0.035660416289203	0.000000000061019	-0.001279441906726	1.315345634687390
11	SPA COSIDER	2013	-0.048108754380841	0.000000000027502	0.188705571516580	0.558440912305318
12	EPE / SPA SOMATEL	2013	-0.052799041806055	0.000000000178810	-0.355168806885132	1.874670926721970
13	SPA FERTIAL	2013	-0.477739346438718	0.000000000022662	0.152457754110350	1.471802106815100
14	EPE/SPA TONIC	2013	-0.043228824509260	0.000000000028219	0.001116044872612	1.355789366310800
15	EPE /SPA SOFAME	2013	-0.227542955013175	0.000000000386781	-0.176780776464495	0.000000000000000
16	SPA INATEL	2013	0.090800902006988	0.0000000001125477	-0.112002795026812	0.838682778236095
17	MOBILIS	2013	-0.288937896528326	0.00000000009661	0.167418250715330	1.525913425029410
18	SHIPPING NASHCO	2013	-0.183008926588466	0.000000000527302	0.027296933016155	0.409781660935553

19	<i>SPA ANABIB</i>	2013	-0.006766377698127	0.00000000001719	0.011864181699392	0.039162218090986
20	<i>INDUST DES CABLES</i>	2013	-0.174400027735804	0.000000000121903	0.114339537947956	0.775002561789491
21	<i>SPA CEGELEC</i>	2013	-0.910143494750914	0.000000000259938	0.159429640210191	0.037953556353706
22	<i>DANONE DJURDJURA</i>	2013	-0.013360953354428	0.000000000151497	0.305812415503821	1.383198346617660
23	<i>SPA ORASCOM</i>	2013	-0.082237547167911	0.000000000063378	-0.146102230789587	0.589051380260540
24	<i>SPA SNVI</i>	2013	-0.512182525930892	0.000000000021185	0.329646884309748	0.066084103487731
25	<i>ALTUMET</i>	2013	0.013216651511479	0.000000000224451	0.320232497197523	0.839202127560255
26	<i>SPA CEPRO CELLULOSE</i>	2013	-0.071388178419496	0.000000000290796	0.154550765880299	1.016128166783700
27	<i>METAL</i>	2013	-0.056590372174788	0.000000000591608	0.217307239929178	1.024233894195240
28	<i>DAHLI</i>	2013	-0.042384463838834	0.000000000030152	-0.005733796609941	1.376013207550390
29	<i>ENAD</i>	2013	-0.029976172521569	0.000000000618070	-0.002302051401003	0.526151421558820
30	<i>SPA ENAVA</i>	2013	-0.008484846422347	0.000000000295821	0.003988755318949	0.578358036283928
31	<i>SPA /EPE SO.COMEWIB</i>	2013	0.036056541213364	0.000000000227840	-0.214074893615454	0.423513851172534
32	<i>SPA E.P.E.S.O.V.E.R</i>	2013	0.196187951521832	0.000000008283655	-0.178803964666534	0.017060443865892
33	<i>SPA GI LINDE ALGERIE</i>	2013	-0.019346522315073	0.000000000827066	-0.067810725780853	1.413790816697670
34	<i>INFRAFER</i>	2013	0.031329299585460	0.000000000089532	-0.059596580005051	1.008096105458190
35	<i>SPA IVAL</i>	2013	0.274165268047311	0.000000000110146	0.088804069558003	0.042557126129419
36	<i>SPA TASSILI AIRLINES</i>	2013	-0.056758750139402	0.000000001891958	0.000000000000000	0.071121987012595
37	<i>SPA STAA</i>	2013	-4.636134470004770	0.000000000947983	-0.015511484678981	1.356525351646360
38	<i>ROUIBA ECLAIRAGE</i>	2013	0.017103201550456	0.000000000129186	0.003322171538664	1.048117179648670
39	<i>SPA CHIALI</i>	2013	-0.181599656757297	0.000000000141031	0.122149040904745	0.233170377964204
40	<i>ETRHB HADDAD</i>	2013	-0.337450114726837	0.00000000012048	0.426117115712249	0.148601832226484

41	SPA SONATRACH	2013	2.997993715409770	0.000000000000124	0.141559562514878	1.069692467697110
42	SONELGAZ	2013	-0.047342735083809	0.000000000000431	-0.040687637024610	0.001329793350570

المعطيات الإحصائية لحساب معدلات الإنحدار لسنة 2014 الخاص بالمستحقات الغير التقديرية ACCND

$$ACCT\ it / AT\ it-1 = \alpha (1 / AT\ t-1) + \beta (\Delta CA\ it - \Delta CAC\ it) / AT\ it-1 + \delta (IMMO\ it / AT\ it-1) + \varepsilon\ it$$

N	Entreprise	ANNEE	ACCT it / AT it-1	1 / AT it-1	($\Delta CA\ it - \Delta CAC\ it$) / AT it-1	IMMO it / AT it-1
1	L'AURASSI	2014	-0.107992661017536	0.000000000083831	0.066632229330931	1.052035221405790
2	NCA ROUIBA	2014	-0.008095859643779	0.000000000182396	0.119098075062337	2.377125852927180
3	SAIDAL	2014	-0.093121249539284	0.000000000033223	-0.042879518757586	1.070243843454830
4	SPA ALFATRON	2014	0.114200181121987	0.000000000448833	-0.356708719148856	0.305422623890792
5	AIR ALGERIE	2014	-0.140207870118756	0.00000000006234	0.016207648589313	1.312780987979670
6	SPA CEVITAL	2014	0.220667625389253	0.00000000003561	-0.016720091576289	1.433014475406870
7	SPA CNAN	2014	-0.231960316949574	0.000000000146279	0.000000000000000	1.218256268730680
8	SPA CONDOR	2014	0.376759473562843	0.000000000031136	0.733310082398087	0.623361264380575
9	SPA ENIE	2014	-0.006442855018754	0.000000000075182	-0.114816604904117	0.863117571119361
10	SPA ENIEM	2014	-0.056013670322755	0.000000000061725	-0.041220842322713	1.336125123225130
11	SPA COSIDER	2014	-0.111038923921375	0.000000000022809	0.118734530451295	0.562383765921343
12	EPE / SPA SOMATEL	2014	-0.093745114006203	0.000000000160302	0.083113417210027	1.815522377947270
13	SPA FERTIAL	2014	-0.263649243133186	0.000000000022662	-0.076988560621707	1.471802106815100
14	EPE/SPA TONIC	2014	-0.056958821365483	0.000000000027778	0.072787737614089	1.334568027119690
15	EPE /SPA SOFAME	2014	-0.001896564089392	0.000000000335128	0.000035808464837	1.976805294621310

16	<i>SPA INATEL</i>	2014	-0.008865588443853	0.000000001144064	0.221125229165075	0.874390847956814
17	<i>MOBILIS</i>	2014	-0.272117154679934	0.000000000007200	0.078481668949881	1.420570242938070
18	<i>SHIPPING NASHCO</i>	2014	-0.375904896866538	0.000000000788111	7.511893105431780	0.619913414724169
19	<i>SPA ANABIB</i>	2014	-0.035200049087834	0.000000000055206	-0.039776011610702	1.276980578641350
20	<i>INDUST DES CABLES</i>	2014	-0.156210473014554	0.000000000117089	-0.392163073535404	0.760637197218133
21	<i>SPA CEGELEC</i>	2014	-1.117262974296820	0.000000001157908	-0.515529104148023	0.149407192726095
22	<i>DANONE DJURA</i>	2014	-0.094953302770373		0.096753408680181	1.200618347218070
23	<i>SPA ORASCOM</i>	2014	-0.310672100492819	0.00000000068079	0.386160255800103	0.640927509491466
24	<i>SPA SNVI</i>	2014	-0.190272671384460	0.00000000036446	-0.016677472940297	0.118424847832673
25	<i>ALTUMET</i>	2014	0.087523787732255	0.000000000233531	0.071055019511252	0.886743387163203
26	<i>SPA CEPRO</i>	2014	-0.171677053737587	0.000000000284048	0.232301935353656	1.135961879644200
27	<i>METAL</i>	2014	-0.259582008790350	0.000000000350982	-0.215621145439481	0.777369006965268
28	<i>DAHLI</i>	2014	-0.056854976089186	0.00000000029731	-0.024950313703609	1.427079525185770
29	<i>ENAD</i>	2014	-0.002529004666833	0.000000000365512	0.001361379492943	0.111621169464657
30	<i>SPA ENAVA</i>	2014	0.295953633152029	0.000000000316413	-0.323843598079002	0.642094966802245
31	<i>S.COMEWIB</i>	2014	-0.051185609546513	0.000000000218147	-0.008513188761619	0.386987355381591
32	<i>SPA E.P.E.S.O.V.E.R</i>	2014	-0.274561151361884	0.0000000007511824	-0.075254961443235	0.015470834134407
33	<i>GI LINDE ALGERIE</i>	2014	-0.063967184074911	0.000000000822866	-0.018785281251120	1.429935433466150
34	<i>INFRAFER</i>	2014	0.138863168124457	0.000000000081655	0.064470436468574	1.164435610270440
35	<i>SPA IVAL</i>	2014	-0.078498629506789	0.000000000098919	-0.142816104270277	0.041802511696230
36	<i>TASSILI AIRLINES</i>	2014	-0.100466037433943	0.000000000502330	0.000000000000000	0.142510024229957
37	<i>SPA STAA</i>	2014	-0.060568358602502	0.000000000967458	0.014211977242186	1.402331767389810
38	<i>ROUBA ECLAIRAGE</i>	2014	-0.095401187500733	0.000000000105295	0.023559877095229	1.004727451505850
39	<i>SPA CHIALI</i>	2014	0.063705553303180	0.000000000132766	0.199852260428537	0.630361040666959
40	<i>ETRHB HADDAD</i>	2014	0.117494251172127	0.00000000012048	-0.133670336659401	0.591433062682675
41	<i>SPA SONATRACH</i>	2014	-0.006955242887622	0.00000000000117	0.006782404903643	1.070967527836760

42	SONELGAZ	2014	-0.289460094095919	0.000000000000534	-0.000473458398032	0.166102781351378
----	----------	------	--------------------	-------------------	--------------------	-------------------

المعطيات الإحصائية لحساب معدلات الإنحدار لسنة 2015 الخاص بالمستحقات الغير التقديرية ACCND

$$ACCT\ it / AT\ it-1 = \alpha (1 / AT\ t-1) + \beta (\Delta CA\ it - \Delta CAC\ it) / AT\ it-1 + \delta (IMMO\ it / AT\ it-1) + \varepsilon\ it$$

N	Entreprise	ANNEE	ACCT it / AT it-1	1 / AT it-1	($\Delta CA\ it - \Delta CAC\ it$) / AT it-1	IMMO it / AT it-1
1	L'AURASSI	2015	-0.121725854850856	0.000000000083139	-0.016809701093314	1.097834699391910
2	NCA ROUBA	2015	-0.037578267394442	0.000000000138703	0.026615876643679	1.080096774882210
3	SAIDAL	2015	-0.116278714271449	0.000000000031658	-0.005662576226074	1.113025324576450
4	SPA ALFATRON	2015	0.568799096240511	0.000000000484648	-0.119572019980844	0.340419833962880
5	AIR ALGERIE	2015	-0.163408008829125	0.00000000005030	0.045139537106046	1.221682483650220
6	SPA CEVITAL	2015	-0.138895675193881	0.00000000001531	0.018070711627528	0.313156285464566
7	SPA CNAN	2015	-0.088604766729523	0.000000000081086	-0.001924341214818	0.398996485548880
8	SPA CONDOR	2015	-0.033576402571634	0.000000000023929	0.292783347810900	0.602607181508410
9	SPA ENIE	2015	0.000842165318658	0.000000000076323	0.016653674118951	0.845615958041739
10	SPA ENIEM	2015	-0.125483344310043	0.000000000061373	0.006606481157622	1.360603075956620
11	SPA COSIDER	2015	0.081429659531613	0.000000000022757	0.152621758935811	0.613027089085957
12	EPE / SPA SOMATEL	2015	0.055301043493128	0.000000000137162	-0.120474529515846	1.553443246004590
13	SPA FERTIAL	2015	-0.160875610633302	0.000000000020766	-0.127246415943271	1.444738121028690
14	EPE/SPA TONIC	2015	-0.048181247866053	0.000000000028175	-0.015868913553667	1.337867776845170
15	EPE/SPA SOFAME	2015	-0.015829820324099	0.000000000181588	0.001809274280895	1.387486317456480
16	SPA INATEL	2015	0.022628007693136	0.0000000000818673	-0.203961543195043	0.426993759230999
17	MOBILIS	2015	-0.267747018377278	0.000000000005946	0.070859761320771	1.435235414751790
18	SHIPPING NASHCO	2015	0.200160526580990	0.0000000000752641	-6.982943879543940	0.606178551175029
19	SPA ANABIB	2015	-0.034029678703648	0.000000000053021	0.040286510986840	1.212540980514270

20	INDUST DES CABLES	2015	-0.100276637300064	0.000000000113954	0.525863432746807	0.722946881184390
21	SPA CEGELEC	2015	-0.254961952294438	0.000000001116049	-0.093466020863181	0.125262263620226
22	DANONE DJURDJURA	2015	-0.019691214868759	0.000000000105108	0.033157746115464	1.752685672175640
23	SPA ORASCOM	2015	-0.149264300634029	0.000000000130705	0.082398142577698	1.173738502660900
24	SPA SNVI	2015	-0.114566693882396	0.000000000031353	-0.011003008174803	0.108116962231534
25	ALTUMET	2015	-0.035420548230651	0.000000000238994	-0.233971278085676	1.005265993256270
26	SPA CEPRO CELLULOSE	2015	-0.044612132216985	0.000000000206752	0.169898043866466	0.945615866227893
27	METAL	2015	0.224434997103185	0.000000000290995	0.220598954746353	0.715777386645727
28	DAHLI	2015	-0.027652264296935	0.000000000027271	-0.013608202605621	1.385742944559680
29	ENAD	2015	0.141878266488625	0.000000000363204	-0.144776926841849	1.111860308052100
30	SPA ENAVA	2015	-0.349750792386561	0.000000000322508	0.335363485834960	0.660545599347701
31	SPA /EPE SO.COMEWIB	2015	-0.435158658301603	0.000000000218779	0.178965145216780	0.389593678613980
32	SPA E.P.E.S.O.V.E.R	2015	0.273797882732451	0.000000006945158	-0.022821289331923	0.015900994938341
33	SPA GI LINDE ALGERIE	2015	-0.002183982643382	0.000000000801098	-0.043286510084318	1.392108581990410
34	INFRAFER	2015	-0.067828121445084	0.000000000061509	0.105639006588836	0.923603960620759
35	SPA IVAL	2015	-0.164659439976861	0.000000000119814	-0.468829975281072	0.129815403108545
36	SPA TASSILI AIRLINES	2015	-0.326704700962068	0.000000000544436	0.000000000000000	0.452117864047938
37	SPA STAA	2015	-0.030690879280365	0.000000001001899	-0.023880326496172	1.451887800631810
38	ROUBA ECLAIRAGE	2015	-0.068237010725535	0.000000000090916	0.037734263904425	1.019581164002930
39	SPA CHIALI	2015	0.095486589912835	0.000000000104442	0.086620114955170	0.354236040853766
40	ETRHB HADDAD	2015	0.088082151387446	0.000000000012930	-0.026876327135389	0.752548374598961
41	SPA SONATRACH	2015	-0.008161150228808	0.000000000000110	-0.162354682243473	1.201058433545370
42	SONELGAZ	2015	-0.244147243771706	0.000000000000534	0.083773723337150	0.754996611428436

